

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني
بأقل البلدان نموا

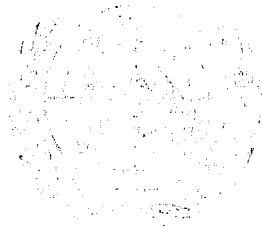


الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٩١

ملاحظة

تشالف رموز وشائق الامم المتحدة من حروف وارقام . ويعني ايراد احد هذه الرموز الاحالة إلى احدى وشائق الامم المتحدة .

A/CONF.147/18



Secretary-General
United Nations

المحتويات

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
		مقدمة
١	١٩١-١١١	أولا - خلفية المؤتمر
٤	١١٠١	ثانيا - الوثائق
		<u>الجزء الأول - برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا</u>
٦		إعلان باريس
		<u>برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات</u>
٨		تقييم الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في الثمانينات
١٨		برنامج العمل
١٨	٥ - ١	أولا - مقدمة
١٩	١٢ - ٦	ثانيا - المبادئ الأساسية
٢١	٦٢ - ١٣	ثالثا - الإطار الشامل
		ألف - إطار السياسة العامة في مجال الاقتصاد
٢١	١٦ - ١٣	الكلبي
٢٤	٣٥ - ١٧	باء - تمويل النمو والتنمية
٢٥	١٨	١ - الموارد المحلية
٢٥	٣٥ - ١٩	٢ - الموارد الخارجية
٢٥	٣١ - ٢٠	(٢) الحجم
٢٨	٣٥ - ٢٢	(ب) طرائق المعونة وفعالية المعونة
٣٠	٤٧ - ٢٦	جيم - المديونية الخارجية لأقل البلدان نموا
٣٠	٣٨	١ - ديون المساعدة الإنمائية الرسمية
٣١	٤١ - ٣٩	٢ - الديون الثنائية الرسمية الأخرى
		٣ - الديون والمؤسسات المتعددة الأطراف
٣٢	٤٥ - ٤٢	والمصناديق الإنمائية
٣٣	٤٧ - ٤٦	٤ - الديون التجارية
٣٣	٥٩ - ٤٨	دال - التجارة الخارجية
٣٤	٥٠ - ٤٩	١ - التنويع
٣٤	٥٥ - ٥١	٢ - الوصول إلى الأسواق
٣٦	٥٧ - ٥٦	٣ - السلع الأساسية
٣٧	٥٩ - ٥٨	٤ - التمويل التعويضي

المحتويات (تابع)

المفحة الفقرات

٣٨	٦٢ - ٦٠	ثالثا - هاء - تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني بين أقل البلدان نموا والبلدان النامية (تابع) الأخرى
٣٩	٨٣ - ٦٣	رابعا - تعبئة وتنمية القدرات البشرية في أقل البلدان نموا
٣٩	٧٥ - ٦٤	الف - مشاركة القوى الفاعلة
٤٠	٦٧ - ٦٦	١ - تحسين القدرات المؤسسية
٤١	٦٩ - ٦٨	٢ - دور المؤسسات العامة
٤١	٧١ - ٧٠	٣ - دور قطاع المؤسسات الخاصة في أقل البلدان نموا
٤٢	٧٣ - ٧٢	٤ - اشتراك المرأة اشتراكا كاملا في عملية التنمية
٤٢	٧٥ - ٧٤	٥ - دور المنظمات غير الحكومية
٤٣	٨٣ - ٧٦	باء - تعزيز رأس المال البشري
٤٣	٧٨ - ٧٧	١ - السكان
٤٤	٨٠ - ٧٩	٢ - التعليم والتدريب
٤٥	٨٣ - ٨١	٣ - الصحة والاصحاح
٤٦	١٢٧ - ٨٤	خامسا - تنمية القاعدة الاقتصادية ، ولا سيما توسيعها وتحديثها
٤٧	٩٦ - ٨٥	الف - التنمية الريفيه ، وتحديث الانتاج الزراعي ، والامن الغذائي
٤٧	٨٧ - ٨٥	١ - الزراعة
٤٩	٨٩ - ٨٨	٢ - تنمية موارد مصايد الاسماك
٤٩	٩١ - ٩٠	٣ - التنمية الريفيه
٥٠	٩٤ - ٩٣	٤ - الامن الغذائي
٥١	٩٦ - ٩٥	٥ - المعونة الغذائية
٥٢	١٠٦ - ٩٧	باء - تنمية القاعدة الصناعية والخدمية والعلمية والتكنولوجية
٥٢	١٠٠ - ٩٧	١ - تنمية القطاع الصناعي

المحتويات (تابع)

المفحة	الفقرات		
٥٣	١٠٣ - ١٠١	٢ - تطوير قطاعات الخدمات	خامسا -
		٣ - تعزيز القاعد العلمية	(تابع)
٥٤	١٠٥ - ١٠٤	والتكنولوجية	
٥٥	١٠٦	٤ - الطاقة	
٥٦	١١٥ - ١٠٧	الهيكل الأساسية	جيم -
٥٦	١١٣ - ١١٠	١ - النقل والاتصال	
٥٧	١١٥ - ١١٤	٢ - المستوطنات البشرية	
		دال - البيئة ، وتخفيف وطأة الكوارث والتأهب	
٥٨	١٢٤ - ١١٦	لها والوقاية منها	
		١ - البيئة والتنمية في أقل البلدان	
٥٨	١٢١ - ١١٦	نموا	
		٢ - تخفيف وطأة الكوارث ، والتأهب	
٦٠	١٢٤ - ١٢٢	لها والوقاية منها	
		هاء - معالجة المشاكل الخاصة ببعض فئات أقل	
		البلدان نموا	
		١ - أقل البلدان نموا غير الساحلية	
٦١	١٢٧ - ١٢٥	والجزرية	
		سادسا - ترتيبات من أجل التنفيذ والمتابعة والرصد	
٦٢	١٤٤ - ١٢٨	والاستعراض	
٦٢	١٣٦ - ١٢٩	ألف - الصعيد الوطني	
٦٤	١٣٧	باء - الصعيد الاقليمي	
٦٥	١٤٤ - ١٣٨	جيم - الصعيد العالمي	

*

* *

٦٧ البيانات التي أقيمت لدى اعتماد برنامج العمل

المحتويات (تابع)

الفقرات المصفحة

الجزء الثاني - أعمال المؤتمر

٧٢	١ - ١٠٢	أولا - الخطاب الافتتاحي لرئيس فرنسا
٧٤	١١ - ٢٧	ثانيا - البيانات الافتتاحية
٧٨	٢٨ - ٤٤	ثالثا - البيانات التي أدلى بها رؤساء الدول والحكومات
٨٥	٤٥	رابعا - الرسائل الواردة من رؤساء الدول والحكومات ...
٨٥	٤٦ - ٣٩٥	خامسا - المناقشة العامة
٢٠٣	٣٩٦ - ٤٠٧	سادسا - البيانات التي أقيمت ممارسة لحق الرد بموجب المادة ٢٥ من النظام الداخلي للمؤتمر
٢٠٦	٤٠٨ - ٤٢٥	سابعا - اعتماد برنامج العمل
٢١٠	٤٢٦ - ٤٢٨	ثامنا - المساعدة الاقتصادية ومركز أقل البلدان نموا
٢١٠	٤٢٩ - ٤٦٤	لناميبيا (البند ١١ من جدول الأعمال)
		ثاسفا - البيانات الختامية

الجزء الثالث - المسائل التنظيمية والإدارية والمسائل المتعلقة بها

٢٢٠	١	ألف - افتتاح المؤتمر (البند ١ من جدول الأعمال)
٢٢٠	٢	باء - انتخاب الرئيس (البند ٢ من جدول الأعمال)
٢٢٠	٣	جيم - تقرير عن اجتماع التشاور فيما بين كبار المسؤولين
٢٢٠	٤	دال - اقرار النظام الداخلي (البند ٣ من جدول الأعمال)
٢٢٠	٥	هاء - اقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل (البند ٤ من جدول الأعمال)
٢٢١	٦	واو - انشاء هيئات الدورة (البند ٥ من جدول الأعمال) ..
٢٢٢	٧ - ١٠	زاي - تقرير عن أعمال اللجنة الأولى
٢٢٢	١١ - ١٤	حاء - تقرير عن أعمال اللجنة الثانية
٢٢٣	١٥	طاء - انتخاب أعضاء المكتب غير الرئيس (البند ٦ من جدول الأعمال)
٢٢٤	١٦ - ٣٢	ياء - وثائق تفويض الممثلين المشتركين في المؤتمر (البند ٧ من جدول الأعمال)
٢٢٤	١٦	١- تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض (البند ٧(١) من جدول الأعمال)

المحتويات (تابع)

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الجزء الثاني - أعمال المؤتمر</u>
		يـاء ٣- تقرير لجنة وشائق التفويض (البند ٧(ب)
٢٢٤	٣٢- ١٧	(تابع) من جدول الأعمال
٢٢٧	٣٩- ٣٣	كاف - الحضور
		لام - الاعراب عن الامتنان لحكومة وشعب فرنسا
٢٣٠	٤٠	(البند ١١ من جدول الأعمال)
		ميم - اعتماد تقرير المؤتمر (البند ١٢ من جدول
٢٣٠	٤١	الأعمال)
٢٣٠	٤٢	نون - اختتام المؤتمر

المرفقات

٢٣١	الاول - القرارات التي اعتمدها المؤتمر وما اتخذته من اجراءات أخرى
٢٣١	ألف - القرارات
	١- المساعدة الاقتصادية ومركز أقل البلدان نموا
٢٣١	لناميبيا
	٢- وشائق تفويض الممثلين لدى مؤتمر الأمم المتحدة
٢٣١	الثاني المعني بأقل البلدان نموا
٢٣٢	٣- الاعراب عن الامتنان لحكومة وشعب فرنسا
٢٣٢	باء - اجراءات أخرى
٢٣٤	الثاني - وشائق تافويض الممثلين المشتركين في المؤتمر
	الثالث - قائمة بأسماء رؤساء الوفود والرؤساء التنفيذيين للهيئات الحكومية
	الدولية وغيرهم من الممثلين والمراقبين الذين أدلوا ببيانات
٢٣٨	أثناء المناقشة العامة
٢٤٤	الرابع - ثبت الوثائق

أولا - خلفية المؤتمر

١١ قررت الجمعية العامة ، في قرارها ١٧٧/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، أن يعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا على مستوى رفيع في عام ١٩٩٠ . وتتمثل ولاية المؤتمر ، على النحو المحدد في الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة المذكور ، في استعراض التقدم المحرز حتى الآن خلال العقد على الصعيد القطري ، واستعراض التقدم المحرز فيما يتعلق بتدابير الدعم الدولية ، ولا سيما في المساعدة الإنمائية الرسمية ، والنظر في السياسات والتدابير الوطنية والدولية المناسبة اللازمة للتعجيل بعملية التنمية في أقل البلدان نموا خلال التسعينات ، وفقا لأهداف هذه البلدان الاجتماعية والاقتصادية الوطنية الطويلة الأجل ، وصياغة واعتماد هذه السياسات والتدابير . وعيّنت الجمعية العامة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كمركز تنسيق للأعمال التحضيرية للمؤتمر ، وطلبت إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يعين الأمين العام للأونكتاد للعمل بوصفه أميناً عاماً للمؤتمر .

١٢ وفي القرار ذاته ، قبلت الجمعية العامة العرض السخي الذي قدمته حكومة فرنسا باستضافة المؤتمر .

١٣ وقررت الجمعية العامة ، في قرارها ١٧٧/٤٢ أيضا ، عقد دورة واحدة لاجتماع الخبراء الحكوميين للبلدان المانحة ومؤسسات المساعدة المالية والتقنية المتعددة الأطراف والثنائية مع ممثلي أقل البلدان نموا ، تعقبها دورة واحدة للفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نموا ، الذي سيقوم بدور اللجنة التحضيرية للمؤتمر .

١٤ وعقد اجتماع الخبراء الحكوميين للبلدان المانحة ومؤسسات المساعدة المالية والتقنية المتعددة الأطراف والثنائية مع ممثلي أقل البلدان نموا في الفترة من ٢٢ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ ، وكرس لتقييم التقدم المحرز في الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لأقل البلدان نموا خلال الثمانينات في ضوء التدابير التي يجري اتخاذها على الصعيدين الوطني والدولي ، وللنظر في احتياجات أقل البلدان نموا ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لتنميتها والتي تتطلب تعزيز الجهود المبذولة خلال التسعينات ، ودراسة وتحديد التدابير الملزمة على الصعيدين الوطني والدولي واللازمة للتعجيل بعملية التنمية في أقل البلدان نموا خلال التسعينات (١) .

١٥ واجتمع الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نموا (اللجنة التحضيرية) في الفترة من ٢٦ آذار/مارس إلى ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٠ ، وقام ، بناء على العمل المنجز في الاجتماع السابق ، بصياغة مشروع برنامج عمل للتسعينات لصالح أقل

البلدان نموا وأحاله إلى المؤتمر مشغوعا بجدول أعمال مؤقت ونظام داخلي مؤقت للمؤتمر وتوصيات فيما يتعلق بتنظيم أعمال المؤتمر (٢) .

١٦' وطلبت الجمعية العامة في قراراتها ١٧٧/٤٢ و ١٨٦/٤٣ ، إلى جميع الحكومات والمؤسسات الحكومية الدولية والمتعددة الأطراف والجهات المعنية الأخرى اتخاذ الخطوات المناسبة لضمان التحضير للمؤتمر تحضيرا كافيا والمشاركة بصورة فعالة في الاجتماعين التحضيريين اللذين دعت الجمعية إلى انعقادهما ، وكذلك في المؤتمر نفسه . وإضافة إلى ذلك ، طلبت الجمعية العامة ، في الفقرة ٢ من قرارها ٢٣٠/٤٤ ، إلى جميع الحكومات والمؤسسات الحكومية الدولية والمتعددة الأطراف والجهات المعنية الأخرى أن تدعم أقل البلدان نموا في الاضطلاع بأعمالها التحضيرية .

١٧' وشاركت أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها مشاركة نشطة في الاجتماعات السالفة الذكر وفي المؤتمر نفسه . وساهمت ، في نطاق اختصاصها ، بتقارير ضمنها استعراضا لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير ومقترحات باتخاذ مزيد من الإجراءات ، بوصفها مدخلات للأعمال التحضيرية للمؤتمر .

١٨' كما شاركت الدول الأعضاء في الأونكتاد مشاركة نشطة في الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر وفي المؤتمر ذاته . وقام كل بلد من أقل البلدان نموا بتقديم عرض قطري يتضمن وصفا للحالة الاجتماعية - الاقتصادية للبلد المعني خلال الثمانينات ولتطلعاته وخطته واستراتيجياته من أجل التسعينات (٣) . وعقد وزراء أقل البلدان نموا اجتماعا في داكا ببنغلاديش في الفترة من ١٠ إلى ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، واعتمدوا اثره الاعلان الصادر عن وزراء أقل البلدان نموا ، الذي شكل جزءا من الوثائق الأساسية المعروضة على اللجنة التحضيرية (٤) . واضطلع بالأعمال التحضيرية للمؤتمر على الصعيد الإقليمي كل من مؤتمر وزراء أقل البلدان الأفريقية نموا ، الذي كرس اجتماعيه التاسع والعاشر المعقودين في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ للأعمال التحضيرية للمؤتمر ، والاجتماع الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نموا في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، الذي عقد في بانكوك في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، ودورات هذه اللجنة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا .

١٩' كما عقد عدد من الاجتماعات المكرسة لمعالجة قضايا معينة ، وذلك كجزء من الأعمال التحضيرية للمؤتمر . فقد ركز اجتماع الشخصيات البارزة المعني بأقل البلدان نموا ، الذي عقد في لاهي في الفترة من ١٥ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، على تحديد طبيعة القيود ومواطن الاختناق التي أعاققت الجهود الإنمائية لأقل البلدان نموا خلال

الثمانينات وعلى التدابير السياسية العامة الوطنية والدولية اللازمة للتعجيل بعملية التنمية في أقل البلدان نموا في التسعينات^(٥) . أما اجتماع الخبراء الرفيعي المستوى المعني بدور قطاع المؤسسات في تنمية أقل البلدان نموا ، الذي عقد في هلسنكي في الفترة من ٤ إلى ٦ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، فركز على اسهام قطاع المشاريع الخاصة في تنمية أقل البلدان نموا وعلى سبل ووسائل تعزيز تنمية هذا القطاع في تلك البلدان^(٦) وركز الاجتماع المعني بدور المنظمات غير الحكومية في تنمية أقل البلدان نموا ، الذي عقد في كتمندو في الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، على سبل ووسائل تعزيز فعالية المنظمات غير الحكومية في تحقيق الاهداف الانمائية لأقل البلدان نموا^(٧) . وأجرى اجتماع الخبراء الرفيعي المستوى المعني بدور المرأة في تنمية أقل البلدان نموا ، الذي عقد في نيامي في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، استعراضا لاسهام المرأة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي في أقل البلدان نموا ، وللقيود الاجتماعية - الاقتصادية التي تواجهها ، ولسبل ووسائل تعزيز دورها في التنمية في أقل البلدان نموا^(٨) . وأجرت الندوة الخاصة بالتعاون التجاري والتقني والاقتصادي بين أقل البلدان نموا وبلدان أوروبا الشرقية ، التي عقدت في موسكو في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ١٩٩٠ ، استعراضا وتقييما للتعاون التجاري والتقني والاقتصادي بين أقل البلدان نموا وبلدان أوروبا الشرقية خلال الثمانينات ، ونظرت في المجالات التي ينبغي منحها الأولوية في العمل وفي تدابير الدعم الدولية لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات^(٩) . وقد شكلت نتائج الاجتماعات الوارد ذكرها أعلاه اسهاما هاما في الأعمال التحضيرية للمؤتمر .

ثانيا - الوثائق

- ١٠١ وبالإضافة إلى تقرير اللجنة التحضيرية والاجتماعات الإقليمية المشار إليها في الفقرة ١٩ أعلاه ، كان معروضا على المؤتمر الوثائق التالية كأساس لعمله:
- (أ) مشروع نص برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا ، بالصيغة التي وضعتها اللجنة التحضيرية (A/CONF.147/4) ؛
- (ب) نص أعدده رئيس اللجنة التحضيرية ، بناء على طلب اللجنة ، عنوانه "تقييم الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لأقل البلدان نموا في الثمانينات" ، جنبا إلى جنب مع تعديلات عليه اقترحتها مجموعة ال ٧٧ والمجموعة باء والصين ، مرفقة بالنص كجزء لا يتجزأ من التقييم (A/CONF.147/4/Add.1) ؛
- (ج) عروض قطرية قدمتها فرادى أقل البلدان نموا في السلسلة UNCLDC II/CP.1-42 ؛
- (د) الاعلان الصادر عن وزراء أقل البلدان نموا في اجتماعهم المعقود في داكا ، بنغلاديش (A/CONF.147/PC.6 و Add.1) ؛
- (هـ) وثيقة مقدمة من حكومة فرنسا تشمل على مقترحات فرنسية لمساعدة أقل البلدان نموا (A/CONF.147/PC.7 و Corr.1) ؛
- (و) مساهمات من مؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية المختصة (A/CONF.147/PC.3 و Add.1 و Add.2 و A/CONF.147/DR/3/Add.5 و Add.6 و Add.11 و Add.15 و Add.16) ؛
- (ز) "عناصر لبرنامج عمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا" ؛ مذكورة أعدتها أمانة الاونكتاد (A/CONF.147/PC.5) ؛
- (ح) "معلومات أساسية عن حقوق الإنسان والقضايا المتعلقة بها فيما يتعلق بمشروع برنامج العمل" مذكورة فنية من إعداد أمانة الاونكتاد (UNCLDC II/12) (بالانكليزية والفرنسية فقط) ؛
- (ط) تقرير اجتماع الخبراء الحكوميين للبلدان المانحة ومؤسسات المساعدة المالية والتقنية المتعددة الأطراف مع ممثلي أقل البلدان نموا (A/CONF.147/DR/6) و Corr.1 ؛
- (ي) سلسلة من وثائق المعلومات الأساسية (للاطلاع على التفاصيل ، انظر شيت الوثائق الوارد في المرفق الرابع) .

الجزء الأول

برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا

إعلان باريس وبرنامج العمل الصادران عن مؤتمر
الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا

إعلان باريس

نحن ، المشتركين في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ،
المجتمعين في باريس في الفترة من ٣ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، قد اتخذنا تدابير
ملموسة مجمعة في برنامج عمل من أجل انعاش تنمية هذه البلدان .

وبهذا الاعلان ، نتعهد رسميا بوضع هذا البرنامج موضع التنفيذ ، طيلة العقـد
الجديد .

إننا نرى أن تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والايكولوجي لمعظم أقل البلدان
نموا خلال الثمانينات ليس اتجاهها لا رجعة فيه . بل يمكن عكس هذا الاتجاه إذا قامت
هذه البلدان وشركاؤها ، مفيدة من مناخ الثقة الجديد الذي يسود العلاقات الدولية ،
بتوحيد جهودها في إطار تضامن حقيقي ، ولا سيما من خلال أشكال جديدة من التعاون ،
لاعطاء أقل البلدان نموا من جديد امكانية تحقيق تنمية مطردة ومستمرة مدرجة في نمو
الاقتصاد العالمي .

إن برنامج العمل هذا يظهر تصميمنا الاجماعي على النهوض بسياسة انمائية تتسم
بالطموح . وان نجاحه يرتكز على فعالية السياسات الوطنية ، وعلى وجود بيئة
اقتصادية دولية مواثية ومشاركة معززة تقوم على تعهد متبادل:

- تعهد حكومات أقل البلدان نموا ، المسؤولة بالدرجة الاولى عن
تنميتها ، بأن تحدد وتضع موضع التنفيذ سياسات ملائمة تؤمن مشاركة
السكان في القرارات المتخذة والجهود المطلوبة والنتائج المحرزة ؛
- تعهد شركائها بأن يوفروا ، لدعم هذه السياسات والجهود ، موارد
كافية ، وبأن يحسنوا نوعية هذه المعونة ، وبأن يكيّفوها بشكل أفضل
مع الحاجات .

وللهام العمل الوطني لأقل البلدان نموا الرامي الى مكافحة الفقر ، حددنا
خمس أولويات في برنامج عملنا:

- اتباع سياسة اقتصادية كلية ، تأخذ في الاعتبار اشارات الأسواق وترمي
الى التعجيل بالنمو والتنمية الطويلي الأجل ، مع الاهتمام بحالة
أضعف مجموعات السكان ؛

- تنمية الموارد البشرية ، بجعل السكان ، من رجال ونساء ، الاطراف العاملة في التنمية والمستفيدة منها ، وباحترام حقوق الانسان والعدالة الاجتماعية ، وبتطبيق سياسات فعالة بشأن الديموغرافيا والصحة والتعليم والتدريب والعمالة ؛
- عكس اتجاه تدهور البيئة ، بإدارتها من زاوية استخدام الموارد الطبيعية بشكل فعال ودائم ودعم عمليات مكافحة الكوارث ؛
- تنفيذ سياسة متكاملة للتنمية الريفية موجهة نحو زيادة الانتاج الغذائي وزيادة دخول الفلاحين وتوسيع الأنشطة غير الزراعية ؛
- تنمية قطاع انتاجي متنوع ، يعتمد على المبادرة الخاصة وعلى مؤسسات عامة ذات كفاءة وعلى التعاون الاقليمي وعلى الوصول الاوسع إلى الأسواق العالمية وعلى القيام بعمل دولي في مجال السلع الأساسية .

ومن أجل المساهمة في تحقيق هذه الأولويات ، نسلم بضرورة مساندة جهود أقل البلدان نموا بتدابير دعم خارجي .

وتكلمة للجهود الوطنية الرامية الى تعبئة الادخار المحلي وتهيئة مناخ مناسب للمستثمرين الأجانب ، نسلم بالدور الاساسي للمساعدة الانمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا . وينبغي زيادة مقدارها زيادة جوهرية . وينبغي منح معظم هذه المساعدة في شكل هبات ويجب ادارتها بفعالية وشفافية .

ونحن عازمون على مواصلة جهودنا لاعتماد وتنفيذ مجموعة متنوعة من التدابير في إطار استراتيجية الدين الدولية ، بغية ضمان أن مختلف الأنشطة التي شرع فيها في سبيل انعاش النمو في هذه البلدان هي فعالة على نحو تام .

ونحن عازمون كذلك على المساهمة في تحسين البيئة الاقتصادية الدولية وفي إدماج أقل البلدان نموا في النظام التجاري العالمي بغية اشراكها على النحو الأفضل في فوائد توسيع التبادل التجاري .

ونحن ندعو المنظمات غير الحكومية المختصة الى أن تظم جهودها الى جهود حكومات أقل البلدان نموا والمجتمع الدولي من أجل المساهمة في نجاح برنامج العمل .

ولتأمين وضع تعهداتنا موضع التنفيذ الفعلي ، اثفقنا على نظام متابعة وطني واقليمي وعالمي يكفل الطابع التنفيذي والقابل للتطوير والتطوري لبرنامج العمل ،

وننوي أن نشرك في هذا المضمار جميع الحكومات والمؤسسات الدولية - وفي المقام الأول الأونكتاد - والمنظمات الانمائية الاقليمية والمنظمات غير الحكومية .

وان رفض ضعف الاداء الاقتصادي لأقل البلدان نموا يشكل ضرورة أخلاقية . وهو يتمشى أيضا مع مصالح المجتمع الدولي في الأجل الطويل . وفي عالم يتميز بترابطه المتزايد ، إن إبقاء الهوة التي تفصل بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة ناهيك عن تعميقها أمر ينطوي على بذور توتر بالغة الخطورة . ولن ينعم عالمنا بسلم دائم ما لم يحترم ميثاق الأمم المتحدة والالتزامات الدولية وما لم تقم تنمية مشتركة . تلك هي أهداف برنامجنا للعمل .

برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات

تقييم الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في الثمانينات

١ - في عام ١٩٨١ ، اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بأقل البلدان نموا في باريس برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا . وكان الهدف منه هو تحويل اقتصادات هذه البلدان نحو التنمية الذاتية وتمكينها من توفير مستويات دنيا على الأقل من التغذية ، والصحة ، والاسكان ، والتعليم ، فضلا عن فرص العمل لمواطنيها ، وخاصة لفقراء الريف والحضر . ولكن ، بالرغم من الجهود الوطنية والدولية المبذولة لمصلحة هذه البلدان ، فقد تدهورت الحالة الاجتماعية والاقتصادية لأقل البلدان نموا في مجملها خلال الثمانينات .

٢ - وقد حدد برنامج العمل الجديد الكبير هدفا للنمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي قدره ٧,٢ في المائة لأقل البلدان نموا: أما المعدل المتوسط الفعلي فكان ٢,٢ في المائة ، مع وجود معدلات نمو سلبية في بعض البلدان . وحدد برنامج العمل الجديد الكبير هدفا للنمو السنوي في الإنتاج الزراعي قدره ٤ في المائة: أما المعدل الفعلي فكان ٢ في المائة . ودعا برنامج العمل الجديد الكبير الى أن ينمو إنتاج الصناعة التحويلية في أقل البلدان نموا بمعدل سنوي لا يقل عن ٩ في المائة: أما المعدل الفعلي فكان ٢ في المائة ، أي أقل من نصف معدل النمو المحقق خلال السبعينات . ودعا برنامج العمل الجديد الكبير الى أن تبلغ نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للمانحين: وفي حين أن بعض المانحين حققوا هذا الهدف ، أو ضاعفوا مساعدتهم الانمائية الرسمية ، فإن متوسط المساهمة يمثل ٠,٠٩ في المائة من مجموع ناتجهم القومي الاجمالي . وفي الوقت ذاته ، فإن وضع مجموعة أقل البلدان نموا على هامش

الاقتصاد العالمي قد ازداد حدة في الواقع ، إذ لم يبلغ نصيبها من الصادرات العالمية سوى ٠,٣ في المائة في عام ١٩٨٨ ، بالمقارنة بنسبة ١,٤ في المائة في عام ١٩٦٠ .

٣ - ولكن ، كانت هناك بضع حالات استثنائية: فقد أفلحت عدة بلدان من أقل البلدان نموا في تحقيق معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي تتجاوز معدل نمو السكان . وفي عدد قليل منها ، ارتفع إنتاج الزراعة أو الصناعة التحويلية بمعدلات سريعة نسبيا . وفي قليل منها ، تجاوزت معدلات المدخرات المحلية الإجمالية ١٠ في المائة . ومع ذلك ، وعدا أن البنود غير التقليدية كانت في هذه الحالات أهم مصادر حصائل القطع الأجنبي ، فإن أقل البلدان نموا هذه لا تبدي أي سمة مشتركة كبرى أخرى ، سواء من حيث الموقع القاري ، أو حجم البلد ، أو الوضع الجغرافي ، أو القوة البيئية ، أو حتى الوزن النسبي للدين وعبء خدمة الدين .

٤ - والخلاصة ، إذن ، هي أنه يمكن اعتبار الثمانينات بوجه عام فترة انتكاسات . إذ تعين على معظم أقل البلدان نموا تخفيض الواردات والقيام بعملية تكيف شاق مع التقشف . وقد أضر هبوط الاستثمار الصافي (إلى حوالي ربع مستواه في بدايات الثمانينات) وتدهور الطاقة الانتاجية والهياكل الأساسية المادية بقدر أقل البلدان نموا على استئناف النمو والتنمية وتلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها . وثغافت مشاكلها الاقتصادية الخطيرة ، وتضاءلت مكاسبها البسيطة الناجمة عن التنمية الاقتصادية الماضية . ومما يبعث على القلق بوجه خاص سرعة تدهور الأوضاع الاجتماعية في أقل البلدان نموا ، حيث حدثت زيادة في عدد الأميين المطلق وارتفاع في تفشي سوء التغذية بين الأطفال . ومن ناحية أخرى ، حصل بعض التحسن في مؤشرات متوسط العمر المتوقع عند الولادة ، ووفيات الرضع ، ونطاق التخصيص .

٥ - وهناك توافق عام في الآراء حول العوامل التي أسهمت في هذا الوضع المتردي للأمور . وهذه العوامل تشمل المشاكل الوطنية ، بما في ذلك التفاعل بين نمو السكان والفقر وتدهور البيئة ، ونواحي قصور السياسة العامة ، والمشاكل المتصلة بتصميم وتنفيذ برامج التكيف الهيكلي ، والكوارث الطبيعية ، والظروف الخارجية المعاكسة ، مثل هبوط أسعار السلع الأساسية ، وصعوبة الوصول إلى الأسواق ، وانخفاض تدفقات المعونة إلى مستوى أدنى من المتوقع . وبالإضافة إلى ذلك ، كان لعامل زعزعة الاستقرار ذي المنشأ الخارجي أثر سلبي في بعض البلدان .

ألف - السياسات والتدابير الوطنية

٦ - من العوامل الأساسية التي أدت إلى المشاكل التي تواجهها أقل البلدان نموا في تحقيق نمو مطرد طويل الأجل وتنمية مستمرة في الثمانينات ، المتطلبات في

اقتصاداتها ، والاختلالات المالية ، وعدم الاستقرار النقدي (والسياسي في بعض الحالات) ، وسياسات التسعير . وبينما أعطي وزن كبير لدور الدولة في التنمية ، لم يول الاهتمام الكافي للمبادرة الفردية وللمشروع الفردي . وأكدت الخبرة المكتسبة من تنفيذ الخطط الانمائية الرامية الى تحويل القاعدة الاجتماعية والانتاجية للتنمية على الحاجة الى تحسين السياسات الاقتصادية الكلية ، وآليات التنفيذ ومؤسساته ، والى الأخذ بتدابير في السياسة العامة تمكّن أقل البلدان نموا من التكيف على نحو أفضل مع الصدمات الخارجية . وفي بعض البلدان ، كان للاضطرابات الداخلية ولعدم الاستقرار الداخلي ، التي تزيد من خطورتها أحيانا زعزعة الاستقرار الناشئة من الخارج ، أثر ضار أيضا ، خاصة حين تم تحويل موارد نادرة عن أغراضها في سبيل أغراض أخرى ، وهي موارد تحتاج في غير ذلك من الحالات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٧ - وفي كثير من أقل البلدان نموا لم يسهم سوى قطاع واحد أو قطاعين في النمو الاقتصادي ، والدخل المحلي ، وحاصل القطع الأجنبي ، مما جعل اقتصاداتها شديدة الاعتماد على الاقتصاد العالمي وعرضة للتغيرات المعاكسة فيه . ولتحقيق نمو متسع القاعدة ، كان على أقل البلدان نموا أن تنوّع إذن قواعدها الانتاجية - وهي عملية تتطلب تغييرا هيكليا ، ومدخلات رأسمالية منازرة لم تكن متاحة محليا ولا متأتية في حالات عديدة من الاستثمار الخاص الأجنبي .

١ - برامج التكيف الهيكلي

٨ - استحدث كثير من أقل البلدان نموا برامج للتكيف الهيكلي ، وخاصة في الجزء الأخير من العقد . وكانت هذه البرامج تلقى عادة دعما من صندوق النقد الدولي و/أو البنك الدولي ، بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير وتعزيز التنمية في الأجل الطويل . بيد أن معدل النجاح في الثمانينات كان متفاوتا . فقد تعذر تنفيذ عدد من هذه البرامج تنفيذا كاملا أو في الوقت المناسب لعدد من الأسباب ، منها الضعف الذي اعتري تصميم أو تنفيذ البرامج الأولى ، وعدم توجيه قدر كاف من الاهتمام الى الخصائص الانمائية المحددة التي ينفرد بها كل بلد من أقل البلدان نموا ، وعدم كفاية الدعم الخارجي ، والافراط في التركيز على التدابير الرامية إلى استعادة الاستقرار الاقتصادي والمالي ، مع تركيز لا يذكر على ضرورة المحافظة على حد أدنى أساسي من الاستثمار في المجالات الرئيسية . على أن برامج التكيف الهيكلي الأحدث عهدا ، تبشر ، بعد أن استفادت من هذه التجربة ، بخير أوفر ، ولو أن الوقت لا يزال مبكرا لاجتناء فوائد هذه البرامج تماما وتقييمها .

٩ - أما الآمال المعقودة على حفز الصادرات التقليدية ، من خلال أمور منها تخفيض قيمة العملة ، فلم تتحقق دائما ، ويعود ذلك أساسا إلى ظروف العرض المفرط للسلع الأساسية المعنية في السوق العالمية . وفي حين أنه بُذلت بعض الجهود لزيادة الإيرادات الحكومية بإصلاح النظام الضريبي وزيادة كفاءة التحصيل ، فقد كان بلوغ هذه الأهداف أصعب من إجراء تخفيضات في الإنفاق ، وخاصة في الاستثمار الإنمائي والخدمات الاجتماعية .

٢ - الزراعة

١٠ - أدت الزراعة ، وهي أهم قطاع في اقتصادات أقل البلدان نموا ، دورا رئيسيا في توفير الأغذية ، وفرص العمل ، والمواد الخام للصناعة ، وإيرادات التصدير . وفي حين أنه لوحظ بعض التقدم ، فقد كان الأداء الزراعي أثناء الثمانينات مخيبا للآمال عموما إذ تخلف الإنتاج الغذائي عن نمو السكان في حالات عديدة . ومن أسباب ذلك السياسات السوقية والتسعيرية والسياسات المتعلقة بالإصلاح الزراعي ، والاستثمار غير الكافي وغير الناجح ، والضرر اللاحق بالبيئة ، والكوارث الطبيعية (من فيضانات ، وجفاف ، وجراد) ، والاختناقات في النقل والبذور والأسمدة ، وقصور الائتمان . كما شكلت القيود التجارية الخارجية ، التي سببها بحثها فيما بعد ، مانعا خطيرا أعاق الانتاج والتنويع الزراعيين . كذلك أضرت هذه العوامل بخطط التنمية الريفية .

٣ - الموارد البشرية

١١ - في معظم أقل البلدان نموا ، كان ارتفاع معدل نمو السكان مشكلة أساسية تؤثر تأثيرا سلبيا في الجهود الرامية إلى تخفيف وطأة الفقر ، وتوزيع الموارد بشكل فعال ، وكفاية الخدمات الاجتماعية ، والأمن الغذائي ، ونوعية البيئة الطبيعية . وأدى الاستثمار المحدود خلال الثمانينات إلى تخفيضات في الإنفاق على الصحة والتعليم كانت في الغالب شديدة الوطأة على أضعف الجماعات ، مثل الأطفال والمسنين وفقراء الحضر والريف . وأكدت التجربة في هذه الفترة أيضا أهمية المشاركة الكافية في عملية اتخاذ القرارات على جميع المستويات ، ومن ثم ، زيادة تعزيز حقوق الشعب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية ، وبذلك إتاحة المجال لازدهار مواهبه الطبيعية .

٤ - دور المرأة

١٢ - بالرغم من الجهود التي تبذلها هيئات الوطنية والدولية ، لا تزال المرأة تواجه العقبات التالية التي تمنعها من المشاركة في التنمية والاستفادة منها

تماما ، مثل: السلوكيات التي تميل إلى ديمومة المركز الأدنى للمرأة ، وعدم تكافؤ الفرص أمام المرأة في مجالات التعليم ، والتدريب ، والعمل ، والأجور ، ووسائل الإنتاج ، وعدم كفاية مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات ، وأوجه القصور في السياسات والهيكل الحكومية فيما يتعلق بإشراك المرأة في التنمية .

٥ - البيئة

١٣ - كذلك عانت الإدارة البيئية السليمة في أقل البلدان نموا خلال الثمانينات ، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى قصور الموارد المكرسة لهذا الغرض . وفي أغلبية أقل البلدان نموا ، كانت معظم المشاكل البيئية الملحة نتيجة مباشرة للفقر المزمن وللضغط السكاني . وكثيرا ما حملت هذه المشاكل الفقراء على تبني أساليب غير سليمة في الزراعة والرعي وصيد السمك ، أو على الاستيطان في أراض حدية هشة إيكولوجياً . ويمكن أن يضاف إلى هذه المشاكل المستوى المنخفض للوعي العام لدى سكان أقل البلدان نموا بالقضايا المتعلقة بالبيئة ، وخاصة في المناطق الريفية .

٦ - الكوارث الطبيعية

١٤ - لا تزال الكوارث الطبيعية تتسبب في خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات ، مع ما لذلك من تأثير خطير ودائم بوجه خاص في الاقتصادات الوطنية لأقل البلدان نموا . وكثيرا ما تتركز الجهود ، حيثما تحدث كوارث طبيعية ، على تخفيف وطأة الكارثة المباشرة دون التصدي تماما لمتطلبات التنمية الطويلة الأجل ، ومنها تدابير الوقاية من الكوارث .

٧ - الهياكل المؤسسية والمادية

١٥ - يعيش ٨٠ في المائة من سكان أقل البلدان نموا في مناطق ريفية ، وقد أدى تضاؤل قدرة القطاع الزراعي على تغذية السكان الآخذين في الزيادة إلى إطلاق عملية انتقال سريع إلى المناطق الحضرية ، مما ألقى عبئا لا يطاق على الهياكل الأساسية الحضرية . واعتبرت إعادة توزيع الدخل والإصلاح الزراعي واللامركزية خيارات في السياسة العامة تقوم حصرا على اعتبارات الانصاف ، لاحتميات انمائية لا مفر منها ، تترتب عليها آثار بالغة من حيث الكفاءة . وقد بدأت بعض أقل البلدان نموا في برامج اللامركزية على مستوى القرية والمقاطعة ، كما شرعت في إصلاحات إدارية لإنعاش عمليات القطاع العام وملاكه .

٨ - قطاع المشاريع الخاصة

١٦ - خلال الثمانينات ، بدأت تنمية القطاع الخاص تؤدي دورا متزايدا بالرغم من الافتقار في حالات عديدة الى اطار قانوني ومؤسسي ملائم لتسيير المشاريع الخاصة . وتزايد الاعتراف بوجوب معالجة مسألتى تشغيل المؤسسات العامة في أقل البلدان نموا ودور المبادرة الخاصة والمنافسة فيها بطريقة أكثر توازنا وعملية . واتخذت تدابير لتحسين كفاءة القطاع شبه الحكومي ، بما في ذلك عن طريق تخفيض الاعانات ، ولكن ، نظرا الى ضعف الكثير من المؤسسات ، سيلزم بذل المزيد من الجهود الدائبة . وفي بعض الحالات ، جرى تنفيذ برامج لتصفية هذه الاستثمارات ، ولكنها واجهت عوائق نظرا لصفير حجم الجمهور المستثمر وتخلف طبيعة أسواق رأس المال ، مع انخفاض مستوى الادخار المحلي وقصور الاستثمار الأجنبي .

باء - البيئة الخارجية

١ - التجارة

١٧ - اتسمت البيئة الاقتصادية الدولية في الثمانينات بالصعوبة في ميدان التجارة ، وخاصة بالنسبة إلى أقل البلدان نموا ، التي يعتمد معظم اقتصاداتها اعتمادا كبيرا على تصدير عدد قليل من السلع الأساسية . واقتصرت الصادرات تقريبا على السلع الأولية غير المجهزة بالنظر إلى شدة ضعف قاعدتها التصنيعية . وأفضى الاتجاه السائد خلال الثمانينات إلى انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام التي تهم أقل البلدان نموا إلى اضعاف حواصل صادرات هذه البلدان وقدرتها على الاستيراد وخدمة الدين . ونتيجة لاستمرار ارتفاع أسعار السلع التي تستوردها أقل البلدان نموا ، تدهورت معدلات التبادل التجاري لأقل البلدان نموا تدهورا كبيرا ، مما أدى إلى خسارة تجارية لا يستهان بها . وساعد المخططان الدوليان الرئيسيان في مجال التمويل التعويضي ، وهما مرفق التمويل التعويضي والطارئ التابع لصندوق النقد الدولي وشرتبب الجماعة الاقتصادية الأوروبية لتثبيت حواصل الصادرات "ستابكس" (الذي وسّع ليشمل أقل البلدان نموا من غير بلدان أفريقيا والكاريببي والمحيط الهادئ) على تخفيف الآثار الضارة التي لحقت بكثير من اقتصادات أقل البلدان نموا ، ولكن نطاق تغطية هذه المخططات كان محدودا . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد قلّ استخدام مرفق التمويل التعويضي والطارئ التابع لصندوق النقد الدولي في السنوات الأخيرة بسبب ما يربط به من مشروطيات وما يقدمه من شروط غير تساهلية .

١٨ - ومُنحت أفضليات تعريفية خاصة لأقل البلدان نمواً ، وجرى توسيعها خلال الثمانينات . ولكن الحواجز التجارية أثرت على الصادرات الفعلية والمحتملة وشبطت التنويع . وبالتالي ، واجهت بعض صادرات أقل البلدان نمواً (وخصوصاً المنسوجات والزيوت النباتية والتبغ والسكر) حواجز تعريفية وغير تعريفية في أنحاء مختلفة من العالم . وإضافة إلى ذلك ، استبعدت بلدان مستوردة معينة بعض أقل البلدان نمواً من الانتفاع بالمزايا الكاملة لنظام الأفضليات المعمم ومن "التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً" المعتمدة في جولة طوكيو . وعلاوة على ذلك ، ظلت الأسعار الاستهلاكية للمنتجات الاستوائية عالية نسبياً في البلدان المانحة لنظام الأفضليات المعمم بسبب فرض ضرائب داخلية مرتفعة عليها . وفي عدد كبير من مخططات نظام الأفضليات المعمم ، تنزع المنتجات شبه المجهزة إلى الخضوع لتعريفات أعلى بكثير مما تخضع له المنتجات الأولية ، مع ما يترتب على ذلك من تثبيط لحواجز أقل البلدان نمواً على تجهيز المنتجات الأولية لتصديرها . وعلاوة على ذلك ، خضع أكثر من ١٥ في المائة من صادرات أقل البلدان نمواً ، وخصوصاً الملابس ، لتدابير غير تعريفية شتى . ويفتقر الكثير من أقل البلدان نمواً إلى الخبرة الفنية اللازمة للاستفادة تماماً من شتى مخططات نظام الأفضليات المعمم . وتفتقر بلدان أخرى إلى الموارد التي تعينها على ترقية نوعية ومظهر هذه المنتجات إلى مستوى المعايير المطلوبة ، رغم إدراكها لكون منتجاتها تستطيع أن تجد أسواقاً إضافية . يضاف إلى ذلك ، أن التعاون بين أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية لم يتطور بالسرعة المأمولة ، ولا سيما على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي .

٢ - تدفقات الموارد

١٩ - تميزت الثمانينات بتباطؤ في معدل زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وبهبوط هائل في التدفقات الخاصة مثل ائتمانات التصدير والاستثمار المباشر ، مع توقف فعلي في الإقراض التجاري . وحيث أن حاجات أقل البلدان نمواً من الموارد زادت زيادة كبيرة خلال هذه الفترة ، ولا سيما فيما يتعلق بالحاجات المالية الإضافية لدعم برامج الإصلاح والتكيف ولدعم الالتزامات المتزايدة لخدمة الدين ، فإن حجم المساعدة الإنمائية الرسمية كان غير كافٍ عموماً ، إذا روعي اختفاء التدفقات الخاصة تقريباً . ومع أن عدداً من البلدان المانحة حققت نسبة المعونة المستهدفة والبالغة ٠,١٥ في المائة أو تجاوزتها ، أو أنها زادت مساعدتها إلى أقل البلدان نمواً زيادة كبيرة جداً ، فقد ظلت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من المانحين إلى ناتجهم القومي الإجمالي عند متوسط ٠,٠٩ في المائة طيلة الثمانينات . وبسبب القيود المفروضة على الميزانية في البلدان المانحة ، كانت زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً محدودة . وفي بعض الحالات ، أدت أيضاً أوجه التقصير في قدرة أقل

البلدان نموا على تنفيذ المشاريع والبرامج إلى إعاقه تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى بلدان معينة من أقل البلدان نموا بحجم وافي . وإضافة إلى ذلك ، لم تعترف بعض المؤسسات الدولية الرئيسية حتى الآن بغئة أقل البلدان نموا ، مما يؤثر تأثيرا معاكسا في تصميمها للبرامج والتدابير التي تستهدف هذه الغئة من البلدان . ومن ناحية أخرى ، أنشئت مؤخرا مرافق تساهلية جديدة ذات أهمية خاصة لأقل البلدان نموا ، مثل مرفق التكيف الهيكلي ومرفق التكيف الهيكلي المعزز التابع لصندوق النقد الدولي ، ومرفق البنك الدولي الخاص لمساعدة بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى .

٣٠ - ومن بين المشاكل التي حددها المانحون و/أو المتلقون الإجراءات المرهقة ، والمفاوضات المطولة ، وعدم تحديد الأولويات أو الاتفاق عليها ، وضخامة نسبة المعونة المقيدة ، وصعوبة تحمّل النفقات المحلية ، وعدم استعمال المنتجات أو المهارات المحلية بقدر كافٍ . كما أثرت البيئة الخارجية المعاكسة في قدرة أقل البلدان نموا على توليد تدفقات الموارد داخليا . وشهدت الثمانينات استنفادا ملحوظا لقدرة أقل البلدان نموا على الادخار في وجه الزيادة السكانية ، وانخفاض النمو الاقتصادي ، والقيود المفروضة على القطع الأجنبي .

٣ - مشاكل ديون أقل البلدان نموا

٣١ - برزت خدمة الدين الخارجي بوصفها مشكلة رئيسية لدى معظم أقل البلدان نموا خلال الثمانينات . وبحلول نهاية عام ١٩٨٦ ، كان مجموع الدين الخارجي المتراكم على أقل البلدان نموا يمثل أكثر من ٦٠ في المائة من نواتجها المحلية الإجمالية مجتمعة ، واستوعبت مدفوعات الخدمة بمفردها نحو ٣٠ في المائة ، ووصلت في كثير من الحالات إلى ٥٠ في المائة ، من صادراتها من السلع والخدمات . وقُدِّم أكثر من ثلث المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا (بصورة أساسية من المؤسسات المالية الدولية) في شكل قروض ، ولكن بشروط تساهلية للغاية ، مع ما ترتب على ذلك من ديون بالنسبة إلى أقل البلدان نموا . وتشكل التزامات خدمة الدين المتزايدة تجاه المؤسسات المتعددة الأطراف ، وثقل الدين المترتب للدائنين الخاصين (التجاريين) عبئا شديدا على كاهل أقل البلدان نموا .

جيم - الاستنتاجات

٣٢ - خلال الجزء الأخير من الثمانينات ، شرع الكثير من أقل البلدان نموا في إصلاحات هامة في سياساتها العامة لإجراء تحول هيكلي لاقتصاداتها المحلية ، وتخفيض أو

وقف العجز في الميزانية و/أو ميزان المدفوعات ، وتحسين كفاءة استخدام الموارد ، وتعزيز تعبئة الموارد المحلية ، وتدعيم مساهمة القطاعات الهامة لاقتصاداتها في الناتج المحلي الإجمالي . ونفذ أكثر من نصف هذه البلدان برامج تثبيت وتكيف بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، في حين واصلت بلدان أخرى برامج إصلاح خارج إطار صندوق النقد الدولي . وعينت هذه البرامج عناية شديدة بزيادة مرونة أسعار الصرف واتخاذ تدابير متعلقة بالطلب ترمي إلى ضمان ضوابط ضريبية ونقدية . كما اعتمد الكثير منها إصلاحات جوهرية برعاية البنك الدولي ، موجهة أساسا نحو تحسين كفاءة المؤسسات العامة ، وتوسيع دور القطاعات الخاصة في الاقتصاد المحلي ، وتدعيم القطاعات المنتجة إنتاجا مباشرا ، ولا سيما الزراعة ، من خلال الحوافز السعيرية . وتزايد الإدراك للحاجة إلى سياسات محلية سليمة ، بما في ذلك إطار اقتصادي كلي مستقر وموجه نحو النمو والافادة إلى حد أكبر من إشارات الأسواق ، ورعاية البيئية وإيجاد مناخ يمكن أن تزدهر فيه المبادرات الفردية ، فضلا عن الحاجة إلى موارد خارجية مطردة وكافية ومتوقعة .

٢٣ - وفيما يخص البلدان المانحة ، اتخذ عدد منها خطوات خلال الثمانينات لتحسين شروط معونتها ، كما زاد بعضها حجم المعونة الفعلية كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي . وألغت حكومات مانحة كثيرة دين المساعدة الإنمائية الرسمية عن طريق شروط تكيف رجعية الأثر عملا بقرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د-٩) ، وسارت تدابير تورونتو التي وافق عليها جميع الدائنين في نادي باريس خطوة إلى الأمام فيما يخص تخفيف عبء الدين الرسمي . وجرى تحرير مخطط الجماعة الاقتصادية الأوروبية لتثبيت حصائل الصادرات "ستابكس" وتوسيع نطاقه ليشمل أقل البلدان نموا من غير بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ . وتم الأخذ بمخططات نظام الأفضليات المعمم في الثمانينات ، وتم تحرير بعض جوانب قواعد المنشأ . وطبقت أفضليات اتفاقية لومي - وهي أكثر مؤثاة من تلك السائدة بمقتضى نظام الأفضليات المعمم - على قرابة ثلثي أقل البلدان نموا ، ويجري توسيع نطاقها لتشمل جميع أقل البلدان نموا .

٢٤ - ولوحظ أيضا بعض التحسن خلال الثمانينات في آليات توزيع المعونة وتنسيقها . ويعتبر إنشاء آلية الاستعراض القطري أحد الانجازات الهامة لبرنامج العمل الجديد الكبير . ومن بين التحسينات الأخرى توسيع المدى الزمني وإدراج الاعتبارات الاجتماعية في عملية الأفرقة الاستشارية للبنك الدولي . كما حظي الشكل الجديد للمواثيق المستديرة بالترحيب ، وأدى الحوار في اجتماعات المائدة المستديرة بشأن السياسة العامة إلى تفهم أفضل لأطر السياسات العامة لأقل البلدان نموا وإلى تقدير أفضل لحاجاتها من المساعدة الإنمائية .

٢٥ - ويؤكد التقييم الذي أُجري لاداء أقل البلدان نموا في الثمانينات على الحاجة إلى زيادة الالتزام بوضع وتنفيذ برنامج عملي أكثر اتساقا لهذه البلدان في التسعينات ، يقوم على تعزيز المشاركة بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية . وتعرض الغصول أدناه بالتفصيل المضمون المقترح لبرنامج العمل هذا .

برنامج العمل

أولا - مقدمة

١ - في هذا العالم المتزايد الترابط ، نتقاسم جميعا مسؤولية مشتركة عن تهيئة أوضاع اقتصادية دولية مواتية وتعزيز التعاون الدولي الذي سيساعد على إيجاد بيئة للنمو والتنمية الاقتصاديين المستمرين .

٢ - وهذا الترابط المتزايد يتحدانا جميعا أن نتوصل إلى تفهم للمبادئ التي ستفضي إلى التعجيل بالنمو الاقتصادي وإلى تحقيق تنمية مطردة ومستمرة ، وإلى عكس اتجاه الهبوط في الرفاهية الاقتصادية الذي عانى منه الكثيرون في الثمانينات . وتواجه أقل البلدان نموا مشاكل هيكلية فريدة في طابعها ودرجتها؛ ولذا فإنها تستحق دعما دوليا خاصا .

٣ - والهدف الأول لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا خلال العقد الحالي هو منع حدوث المزيد من التدهور في حالتها الاجتماعية - الاقتصادية ، وإعادة تنشيط النمو والتنمية والتعجيل بهما في هذه البلدان ، والعمل خلال هذه العملية على وضع هذه البلدان على درب النمو والتنمية المستمرين . ويوجز برنامج العمل عددا من المبادئ التي ينبغي أن تشكل أساس العمل بالنسبة إلى أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية ، بما في ذلك المنظمات الدولية والمؤسسات المالية والصناديق الانمائية ، للمساعدة على تحقيق تحول أساسي موجه نحو النمو في اقتصادات أقل البلدان نموا . ومطلوب أيضا من المنظمات غير الحكومية المعنية ، بما في ذلك خصوصا المنظمات غير الحكومية المحلية ، أن تشارك في برنامج العمل لصالح تنمية أقل البلدان نموا . وينبغي أن يشارك الرجال والنساء على قدم المساواة في جميع الأنشطة الانمائية وعلى جميع مستويات عملية اتخاذ القرار .

٤ - وتقتضي هذه المبادئ قبول مشاركة تعتمد على العمل المتساند ، فيساهم كل بلد في الهدف المشترك وهو حفز ودعم النمو في أقل البلدان نموا . وبينما تتحمل أقل البلدان نموا المسؤولية الأولية عن تنميتها ، ينبغي لكل شريك في التنمية أن يساهم في الهدف المشترك تماما ، أخذا في اعتباره طاقاته ووزنه في الاقتصاد العالمي . كذلك يسعى البرنامج ، في المقام الأول ، إلى توفير إطار تنفيذي كفؤ ويحدد المجالات التي يلزم فيها أن تتخذ أقل البلدان نموا وشركاؤها في التنمية والمنظمات الدولية إجراءات عاجلة ومحددة تركز على المبادئ والسياسات والتعهدات المحددة أدناه .

٥ - ومع أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله ، لا يوجد شك في أن الإدراك للمتطلبات والمشاكل الخاصة بأقل البلدان نموا هو الآن جلي أكثر منه في الماضي . والهدف من برنامج العمل هذا هو بالضبط تحويل هذا الإدراك إلى نتائج ملموسة ومثلى .

ثانيا - المبادئ الأساسية

المبدأ رقم ١: يتوقف النجاح على تقاسم المسؤولية وتعزيز المشاركة من أجل نمو وتنمية أقل البلدان نموا

٦ - إن الهدف المهيمن ، وهو إعادة تنشيط النمو والتنمية المستمرة والتعجيل بهما ، يتطلب تعزيز الجهود المشتركة من جانب أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية ، من أجل تنفيذ استراتيجية سليمة . وتقوم المشاركة في التنمية على حوار مفتوح يؤدي إلى إيجاد عملية متساندة لمبادرة وطنية من جانب أقل البلدان نموا ودعم دولي يقدمه المجتمع الدولي .

٧ - وفي هذه المشاركة ، تتحمل أقل البلدان نموا مسؤولية صياغة وتنفيذ استراتيجيات وسياسات انمائية فعالة تفضي إلى النمو الواسع القاعدة ، وتتلاءم مع الخصائص الفردية لهذه البلدان ، وتستجيب للحاجات الحقيقية لسكانها . ويتطلب هذا أن يقدم الشركاء في التنمية دعما كافيا لمساعد أقل البلدان نموا ، على أساس هذه السياسات ، آخذين في الاعتبار المعوقات وأوجه الضعف الهيكلية التي تعاني منها أقل البلدان نموا . ويمكن أيضا تحقيق فرص وفوائد فريدة عن طريق زيادة التعاون مع البلدان النامية الأخرى .

٨ - ومن اللازم أن تعمل جميع البلدان معا لإيجاد أوضاع اقتصادية دولية أكثر مؤاتاة ونظام تجاري أكثر انفتاحا ، معترفة بأن نتائج هذه العملية ستكون انعكاسا لجملة أمور ، منها وزن كل منها في الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية .

المبدأ رقم ٢: تقع على كاهل أقل البلدان نموا المسؤولية الرئيسية عن صياغة سياسات وأولويات مناسبة من أجل تحقيق نموها وتنميتها وعن تنفيذ هذه السياسات والأولويات تنفيذًا فعالا

٩ - ستتفاوت بالضرورة الأولويات المحددة ووسائل تنفيذها فيما بين أقل البلدان نموا حسب مواردها وحاجاتها الفريدة . ولكن ، ينبغي أن تدور الاستراتيجيات الوطنية حول المحاور المشتركة الرئيسية التالية في مجال السياسة العامة:

- (أ) إيجاد بيئة اقتصادية محلية تفضي إلى تحقيق النمو والتنمية المستمرين في أقل البلدان نموا ، وإطار اقتصادي كلي مستقر وموجه نحو النمو ؛
(ب) ينبغي أن يسعى التكيف الهيكلي إلى التعجيل بتحول اقتصادات أقل البلدان نموا والتغلب على مشاكلها الهيكلية الخاصة بطريقة تتفق مع خططها المتوسطة الأجل وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأجل وتساند هذه الخطط والأهداف ، مع مراعاة الحاجة إلى أن تكون التنمية ذات وجه انساني ؛

(ج) تحديد وتعزيز أولويات قطاعية طويلة الأجل ترمي الى توسيع وتقوية وتحديث القاعدة الانتاجية ، مع ايلاء اهتمام أكبر لاشارات الاسواق ، ومع اتباع إدارة سليمة للبيئة الطبيعية ، ومع مراعاة الاسباب المحددة والخصائص الفردية لأقل البلدان نمواً ؛

(د) زيادة المجال المفتوح أمام القطاع الخاص وزيادة كفاءة ادارة مؤسسات القطاع العام بطرق منها اخضاعها للمنافسة ؛

(هـ) اعتماد سياسات للحد من الفقر عن طريق خلق فرص عمل وتحقيق نمو واسع القاعدة مع توسيع نطاق توافر إمكانيات تحسين القدرة الانتاجية ونطاق الفوائد المتحققة من هذا التحسين ، واتباع سياسات ديموغرافية وسكانية مناسبة ، وتعزيز امكانية الوصول إلى الأنشطة الانتاجية ؛ وعن طريق الشروع في برامج اجتماعية مناسبة في مجالات هامة مثل الصحة والتعليم والتغذية للجماعات الضعيفة ، ولا سيما النساء والأطفال ؛

(و) بناء المؤسسات على أساس مبادئ الديمقراطية والانصاف التي تتيح المشاركة الشعبية الواسعة القاعدة في عملية التنمية .

١٠ - وتتطلب محاور السياسة العامة هذه تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية من أجل إدارة العملية الانمائية إدارة فعالة . وينبغي للحكومات أن توفر الإطار المناسب بحيث يتسنى لجميع الأطراف العاملة في المجتمع ، ولا سيما الفلاحون ومنظمو المشاريع والعمال والمنظمات غير الحكومية والكيانات المحلية والاقليمية ، أن تقدم مساهمتها المميزة الخاصة .

المبدأ رقم ٣: إن المشاركة المعززة من أجل التنمية تتطلب أن يقدم شركاء أقل البلدان نمواً في التنمية دعماً خارجياً كافياً

١١ - ينبغي أن يساعد المجتمع الدولي أقل البلدان نمواً على اتباع سياسات فعالة للتنمية ، وينبغي أن تقوم تعهداته على أساس المحاور التالية:

(أ) تقديم الدعم لسياسات تعزز النمو الطويل الأجل وبرامج التكيف الهيكلي الملائمة للحاجات والظروف الخاصة لأقل البلدان نمواً ، على أن تراعى أيضاً الحاجة إلى استعادة الاستقرار في الإطار الاقتصادي الكلي ؛

(ب) تقديم الدعم للسياسات والبرامج القطاعية المصممة والمنفذة من أجل تعزيز وتنويع اقتصادات أقل البلدان نمواً ، ولا سيما عن طريق توسيع قاعدتها الانتاجية وتحديثها ؛

(ج) ينبغي أيضاً تقديم دعم كبير إلى أقل البلدان نمواً لتمكينها من مواجهة الشواغل البيئية مواجهة فعالة في إطار تنميتها المعجل بها ؛

(د) اتخاذ مبادرات محددة ، كما يُناقش أدناه ، تتضمن ، ولكن ليس على سبيل الحصر ، تنمية الموارد البشرية ، والاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، وتصحيح وضع القاعدة الانتاجية وتوسيعها ، وزيادة كفاءة إدارة القطاع العام ، وتوسيع المجال المتاح أمام القطاع الخاص ، والنهوض بالمرأة ؛

(هـ) ينبغي للشركاء في التنمية أن يساعدوا أقل البلدان نمواً بتقديم مساعدة انمائية تساهلية كافية في شكل التمويل ونقل التكنولوجيا والمهارات الملائمة وغير ذلك من صور الدعم التكميلي ، وذلك في مجالات وصول صادراتها إلى الأسواق ، وتخفيف أعباء الديون ، والمساعدة في ميدان السلع الأساسية والتمويل التعويضي .

المبدأ رقم ٤: ينبغي أن تكون التعهدات الملزمة بها قابلة للقياس وشفافة بما يكفي للتمكين من رصد برنامج العمل للتسعينات وتقييمه

١٢ - إن النهج الذي يتبع في تنمية أقل البلدان نمواً يتطلب التعهد وتعزيز الجهود المشتركة من جانب أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية على السواء من أجل تطبيق برنامج العمل ، وتنفيذ الأجزاء المكونة له ، وثأمين الاتساق والتكامل بين الجهود الوطنية والجهود الدولية . وفي هذا السياق ، سيكون اتباع سياسات تكييف هيكلي يمكن التنبؤ بها وامكانية التنبؤ بتدفقات الموارد وكفايتها أحد العناصر الحاسمة في نجاح تنفيذ البرنامج ، ومن ثم ، إدراج تعهدات قابلة للقياس وأهداف لتدفقات الموارد ومعايير ومؤشرات أداء للسياسات على الصعيدين الوطني والدولي . وإن آليات متابعة محددة على الصعيدين الوطني والدولي ينبغي أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من برنامج العمل .

ثالثاً - الإطار الشامل

ألف - إطار السياسة العامة في مجال الاقتصاد الكلي

١٣ - إن هدف السياسة العامة في مجال الاقتصاد الكلي هو إيجاد بيئة مواتية وتشكيل أساس للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية الطويلة الأجل للاقتصاد . وينبغي أن يوفر إطار السياسات الاقتصادية الكلية الأساس للتغلب على الاختناقات الهيكلية التي تعاني منها أقل البلدان نمواً ، وأن يغضي في النهاية إلى تحولها ويسهم في القضاء على الفقر . ومما يساعد كثيراً على اتباع سياسات كهذه قيام المجتمع الدولي ببذل جهود لتشجيع تهيئة بيئة اقتصادية دولية تفضي إلى إحداث مثل هذا التغير وتقديم دعم خارجي كاف . وينبغي توفير المساعدة لأقل البلدان نمواً لمعاونتها في مواجهة حاجاتها الإنمائية الحرجة وتعزيز قدرتها المؤسسية على تصميم وتنفيذ إطارها وسياساتها على مستوى الاقتصاد الكلي .

١٤ - ولكي تنجح جهود أقل البلدان نمواً ، يلزم أن تنفذ جميع البلدان تدابير سياسة عامة وطنية ودولية لتحسين البيئة الخاصة من أجل تحقيق تنمية معجل بها ومستمرة . وينبغي أن تواصل بلدان الاقتصاد السوقي الرئيسية اتباع سياسات منسقة لتشجيع النمو المستقر والمطرود وغير التضخمي ، وتعزيز ما لتدابير معالجة اختلالات التوازن فيما بينها ، من أثر إيجابي على التنمية ، وتقوية الآليات الموضوعة من أجل العملية الجارية المتمثلة في المراقبة المتعددة الأطراف للسياسات الاقتصادية .

١٥ - وينبغي أن يتسم إطار الاقتصاد الكلي الموجه نحو النمو بالاتساق على أن يترك مجالاً للمرونة فيما يتعلق بأنواع الأدوات الواجب استخدامها وبطريقة تطبيقها ، مع مراعاة الظروف المتغيرة و/أو أوجه الجمود الهيكلي لاقتصاد بعينه . وينبغي تكييف مجموعة السياسات العامة مع المشاكل والحاجات المحددة لفرادى أقل البلدان نمواً ومع بارامترات الموارد . ومن المهم التوفيق بين متطلبات استراتيجية انمائية طويلة الأجل والحاجة إلى إعادة التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي سريعاً؛ فيلزم تمويل لأغراض التكيف ولكن ينبغي أيضاً توفير تمويل ودعم كافيين على المستوى القطاعي في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي .

١٦ - وينبغي أن توضع في الاعتبار المبادئ التوجيهية التالية في مجال السياسة العامة ، عند تصميم وتنفيذ البرامج الاقتصادية الكلية لأقل البلدان نمواً ، بما في ذلك البرامج التي تتفاوض عليها فرادى البلدان مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي:

(أ) ينبغي أن تركز السياسات والتدابير على حاجات التحوّل الأساسية لأقل البلدان نمواً ، وأن تهدف إلى التعجيل بالنمو والتنمية الطويلي الأجل في هذه البلدان ؛

(ب) يلزم إيلاء اهتمام خاص للروابط بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، وكذلك لتفاعل الإصلاح القطاعي مع الأهداف الاقتصادية الكلية الأوسع . ويلزم الأخذ بدرجة ما من الانتقائية فيما يتعلق بالأدوات الاقتصادية الكلية أو الحفاظ عليها بغية تأمين الكفاءة في توزيع الموارد على الأنشطة البديلة . وإن عمل أسواق تنضم بالكفاءة ، ضمن إطار مؤسسي رشيد ، واستخدام الإشارات السعرية لتوجيه توزيع الموارد هما عاملان هامان ؛

(ج) إن أحد أهداف السياسة الاقتصادية الكلية هو أيضاً تحقيق الاستقرار الخارجي النقدي والمالي ، وحيثما يلزم إعادة هذا الاستقرار ، ينبغي توخي المرونة في الفترة الزمنية للتكيف والترتيب التعاقبي للإصلاحات . بيد أن الإدراك المبكر للحاجة إلى التكيف واتخاذ إجراءات سريعة سيسهلان العودة إلى النمو والاستقرار الطويلي الأجل . وينبغي أن يراعي تصميم سياسات التكيف الهيكلي العوامل الاجتماعية ،

وينبغي أن يدعم الشركاء في التنمية الجهود المبذولة لحماية أفقر الجماعات وأضعفها على نحو يتسق مع البرنامج الإجمالي ؛

(د) إن تحديد سعر صرف مستقر وواقعي سيدعم الأهداف الاقتصادية الكلية وقد يساهم في تحقيق التوازن في الحسابات الخارجية . كما أنه يمكن أن يساعد على حفز قطاع تصديري نشط وقادر على المنافسة إذا ما جُمع بينه وبين مبادرات أخرى مناسبة في مجال السياسة العامة ، بما في ذلك اتخاذ تدابير لتخفيف أوجه الجمود الهيكلي المحلي ولتنويع الصادرات ، مع مراعاة عوامل العرض والطلب الدوليين التي تؤثر في الصادرات التقليدية ؛

(هـ) هناك عدد من المبادرات والشروط التي ستشجع الاستثمار اللازم ، سواء من مصادر محلية أو من مصادر أجنبية ، أهمها اتباع سياسات لتشجيع الادخار عن طريق إيجاد أسعار فائدة حقيقية موجبة وتهيئة بيئة محلية مستقرة ، بما في ذلك مؤسسات قانونية وإدارية مناسبة . ولا بد أيضا من وجود نظام ضريبي مناسب وإطار تنظيمي ومؤسسي مستقر يمكن التنبؤ به ، ولا سيما فيما يتعلق بالقطاع المالي ، وبيئة مؤاتية لوجود شركات قطاعين خاص وعام دينامييين وتنافسيين . ومن المهم أيضا أن يستثمر القطاع العام في الهياكل الأساسية المادية والخدمات الاجتماعية ، ولا سيما التعليم . وسيتفاوت المزيج المناسب مما ورد ذكره أعلاه حسب ظروف فرادى البلدان ، ولكن ينبغي التأكيد على أهمية تعبئة الحد الأقصى من الاستثمارات ، بصورة تتسم بالكفاءة ، وبمعدلات عوائد مجزية ؛

(و) حيثما تكون القدرة على تنظيم المشاريع ورؤوس الأموال الخاصة نادرة ، سيظل القطاع العام يؤدي دورا هاما في اقتصادات أقل البلدان نموا ، وإن كانت أهميته قد تتناقص مع التغلب على هذه القيود . ومن ثم ، فإن إدارة القطاع العام بكفاءة تسهم في تحقيق كلا التوازن المالي والتنمية الاقتصادية . وينبغي لأقل البلدان نموا أن تعتمد تدابير لضمان أداء المؤسسات العامة لأعمالها بفعالية ، بما في ذلك ، حيثما يلزم ، تحسين الولايات في مجال السياسة العامة ، والأهداف ، والإجراءات المحاسبية والمؤسسية ، والانفتاح على المنافسة . وينبغي تشجيع قطاع المؤسسات المحلية المنشأ على القيام بدور هام في تحديث اقتصادات أقل البلدان نموا وتحقيق أهداف التنمية الوطنية . ويمكن التفكير في خيارات مثل فتح باب المنافسة أمام القطاع الخاص وداخله أو التعاونيات والتحول التدريجي نحو القطاع الخاص . كذلك ينبغي أن تتخذ أقل البلدان نموا تدابير لتهيئة إطار قانوني ومؤسسي مناسب لتشجيع منظمي المشاريع من جهة ولتمكينهم من تقديم مساهمة ايجابية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأقل البلدان نموا من جهة أخرى ؛

(ز) إن الإعانات والتدابير الأخرى التي هي من هذا القبيل مفيدة في بعض الظروف ولكن ينبغي ألا تستخدم إلا بعد تمحيص دقيق للخيارات الأخرى . وعند استخدامها ، يكون من المهم توجيهها بدقة نحو هدفها ، وحفز النمو في قطاعات

محددة ، والتقليل الى أدنى حد من أي تشوهات تنجم عنها ، وتجنب إدامة الأنشطة التي لا تتسم بالكفاءة أو بالقدرة على المنافسة . وينبغي أن يُعاد النظر بصفة مستمرة في مدى استمرار الحاجة إليها وفي مستواها ؛

(ح) ينبغي أن تُلغى تدريجيا الضوابط السعرية التي تشبّط الانتاج والاستثمارات ، ولكن ينبغي النظر في تدابير أخرى لتعويض الفقراء عما يلحق بهم من ضرر بالغ ؛

(ط) من المكملات اللازمة للسياسات الاقتصادية الكلية الممكن مواصلتها اتخاذ تدابير لتحسين توزيع الدخل عن طريق إزالة تشوهات النظام الضريبي ، والإصلاح الزراعي حيثما يكون مناسباً ، وخلق فرص العمل ، نظراً لأن لها نتائج مباشرة على قدرة السكان على المشاركة بصورة تامة في مساعي التنمية الوطنية وعلى تحمّسهم لذلك . وإن توفير التعليم الأساسي والرعاية الصحية والتغذية هي عناصر حاسمة في تمكين المحرومين والفقراء من اكتساب المهارات والصحة والمعرفة اللازمة للاستفادة من هذه الفرص ومن مقاومة آثار الكوارث الطبيعية ؛

(ي) ينبغي الاستمرار في تكييف معايير الأداء التي تطبقها مؤسسات الاقراض المتعددة الأطراف على أقل البلدان نمواً تبعاً للظروف الخاصة لهذه البلدان ، كما ينبغي إيلاء الأولوية المناسبة للهدف المهيمن لأقل البلدان نمواً في مجال السياسة العامة ، وهو التعجيل بالنمو الاقتصادي والتنمية الطويلة الأجل . وينبغي أن يشكّل البرنامج المتفق عليه مع المؤسسات المتعددة الأطراف استراتيجية متسقة لتحقيق التوازن والنهوض بهذا النمو . ويمكن لمعايير الأداء أن تتضمن عوامل تتصل بكل من التوازنات الخارجية والمالية ومعدلات التضخم من ناحية والمعدلات المرجوة للنمو الاقتصادي والاستثمارات من ناحية أخرى . وينبغي أن تعكس هذه المعايير افتراضات جلية بشأن البيئة الخارجية التي تؤثر في قدرة البلد المعني من أقل البلدان نمواً على تحقيق غاياته . فقد تحدث تغيرات في البيئة الخارجية تجعل من الضروري إعادة النظر في مدى ملاءمة هذه السياسات أو أطارها الزمني أو ترتيبها ، وفي هذه الحالة ، يُتوخى أيضاً أن يعيد الشركاء في التنمية النظر في دعمهم الخارجي وأن يقدموا عند الضرورة موارد إضافية . وينبغي أن يضع الشركاء في التنمية في اعتبارهم النتائج الممكنة لسياساتهم الوطنية بالنسبة الى البيئة الدولية وإمكانية أن تؤدي هذه السياسات إما إلى تعييب عملية التكيف على أقل البلدان نمواً أو الى مساعدة هذه البلدان في هذه العملية .

باء - تمويل النمو والتنمية

١٧ - لا يمكن للنمو الاقتصادي والتنمية الطويلة الأجل السير قدماً بدون موارد كافية - محلية وخارجية - لتمويل الاستثمارات . وسيلزم توفير موارد مالية إضافية ذات شأن

بغية تحقيق أهداف برنامج العمل . ومدى توافر هذه الموارد يتوقف بشدة على تنفيذ السياسات اللازمة لتشجيع الادخار والاستثمارات الأجنبية وتقديم مساعدة إنمائية كافية وتوفير بيئة اقتصادية خارجية داعمة . وقد سلّطت الأضواء على ضخامة هذه المهمة بفعل بعض الاسقاطات التي تبين أنه سيلزم ، حتى مع توفر بيئة مناسبة في مجال السياسات ، تحقيق زيادة كبيرة في المدخرات المحلية والمساعدة الإنمائية لكي يتسنى لأقل البلدان نموا تحقيق نمو متواضع للفرد الواحد .

١ - الموارد المحلية

١٨ - إن تعبئة المدخرات المحلية واستخدامها بصورة فعالة هما أحد العناصر التي لا غنى عنها لتحقيق تنمية مستمرة ومنصفة . وينبغي لحكومات أقل البلدان نموا أن تسعى إلى تطوير شبكة مناسبة من المؤسسات المالية وتوفير الحوافز لتشجيع المدخرات الخاصة ، وضمان تخصيص الموارد بصورة مثلى وتعزيز إدارة الإنفاق العام ، بما في ذلك الإنفاق من جانب الهيئات شبه الحكومية ، وتنفيذ سياسة نقدية تفضي إلى استقرار الأسعار وبناء الثقة ، وتحديد سعر صرف واقعي ، وتقديم ضمانات للاستثمارات ودعم تسهيلات التمويل المشترك ، وتوسيع القاعدة الضريبية بدون تشبيط الإدخار والاستثمار . وهذه السياسات ، مع وجود بيئة محلية مستقرة ومؤسسات قانونية وإدارية مناسبة ، ستعزز الإدخار المحلي وتقلل هروب رؤوس الأموال وتشجع رؤوس الأموال الهاربة على العودة إلى الوطن .

٢ - الموارد الخارجية

١٩ - نظرا إلى ضخامة الحاجات الإنمائية لأقل البلدان نموا وإلى ضآلة قدرتها على توليد فائض يمكن استثماره ، فإن حجم الموارد المالية الخارجية وتوفرها في الوقت المناسب وشروط تقديمها ستكون أمورا حاسمة وينبغي أن تستجيب إلى الحاجات الإنمائية الفورية القصيرة الأجل والطويلة الأجل لأقل البلدان نموا . وينبغي أن تفيد المساعدة الأجنبية في النهوض بالنمو المحلي والتنمية الاقتصادية والتحول في الأجل الطويل بحيث تتمكن أقل البلدان نموا في النهاية من تقليل اعتمادها على المعونة .

(٢) الحجم

١١' التدفقات الرسمية

٢٠ - ينبغي أن يكون الدعم المالي الخارجي الرامي إلى تكميل الجهود المحلية والسياسات المناسبة كافيا من حيث حجمه وناجعا من حيث توزيعه وفقا للحاجات وللأولويات الإنمائية الفردية لأقل البلدان نموا . وينبغي إتاحة زيادة كبيرة وذات شأن في المستوى الإجمالي للدعم الخارجي .

٢١ - ويلتزم المجتمع الدولي ، ولا سيما البلدان المتقدمة ، التزاما جماعيا بهذه الزيادة . وينبغي أن تساهم جميع الجهات المانحة في ذلك .

٢٢ - وإن ما تبذله الجهات المانحة من جهود في سبيل التوصل الى النسبة المستهدفة البالغة ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي والمكرسة كمساعدة انمائية رسمية لأقل البلدان نموا ، وفي ما يتعلق ببعضها ، في سبيل تجاوز هذه النسبة بدرجة كبيرة ، هي جهود تحظى بالاستحسان . وثمة جهات مانحة أخرى رفعت الى أكثر من الضعف مساعدتها الانمائية الرسمية المقدمة الى أقل البلدان نموا خلال الثمانينات ، وتحظى هذه الجهود بالاستحسان أيضا .

٢٣ - وكما يتم ، في أقرب وقت ممكن ، بلوغ تدفق من الموارد التساهلية يتناسب مع الزيادة المطلوبة أعلاه ، سوف تسعى البلدان المانحة الى تنفيذ ما يلي:

(أ) البلدان المانحة التي تقدم أكثر من ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي كمساعدة انمائية رسمية الى أقل البلدان نموا: تواصل القيام بذلك وتزيد جهودها ؛

(ب) البلدان المانحة الأخرى التي بلغت النسبة المستهدفة ، وهي ٠,١٥ في المائة: تتعهد ببلوغ نسبة ٠,٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠ ؛

(ج) جميع البلدان المانحة الأخرى التي التزمت ببلوغ نسبة الـ ٠,١٥ في المائة المستهدفة: تعيد تأكيد التزامها وتتعهد إما ببلوغ الهدف في غضون السنوات الخمس القادمة أو ببذل قصارى جهدها في سبيل التعجيل بمساعيها لبلوغ النسبة المستهدفة ؛

(د) أثناء فترة برنامج العمل ، تقوم البلدان المانحة الأخرى: ببذل قصارى جهدها فرديا في سبيل زيادة مساعدتها الانمائية الرسمية المقدمة الى أقل البلدان نموا بحيث يترتب على ذلك أنه جماعيا ستزداد مساعدتها المقدمة الى أقل البلدان نموا ازديادا ذا شأن .

٢٤ - وينبغي لهذه الجهود ، مجتمعة ، أن توفر ما يلزم من الدعم المالي الخارجي الكافي لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات ، وأن تساعد أقل البلدان نموا على تلبية حاجاتها من رأس المال الخارجي اللازم للتعجيل بالنمو والتنمية .

٢٥ - ويلزم تحقيق زيادة كبيرة في الحجم الاجمالي للمساعدة التساهلية المتعددة الاطراف ، ونظرا الى أهميتها ، تدعى المؤسسات المالية الدولية والمصارف الانمائية الاقليمية وغيرها من الصناديق الانمائية الى أن تضع في الاعتبار الكامل الأوضاع

الاقتصادية والاجتماعية الخاصة لأقل البلدان نموا . ويمكنها وضع برامج خاصة ، حيثما يكون ذلك مناسباً . ولهذه المؤسسات دور حاسم تؤديه في تصميم وتنفيذ البرامج الاقتصادية ، ويمكنها التعهد بأن تقدم الى هذه البلدان معونة تساهلية . وينبغي النظر على سبيل الأولوية في طرق ووسائل زيادة تدفقات الموارد . وستكون الزيادة التي حدثت مؤخراً في الموارد المتاحة للمؤسسة الانمائية الدولية أحد المكونات الهامة لتدفق الموارد هذا . وستكون ذات أهمية أيضاً الزيادة في الموارد المقدمة ، في شكل منح ، من خلال اتفاقية لومي الرابعة .

٢٦ - وينبغي للبلدان المتقدمة أن توجه جزءاً كبيراً من مواردها الى مؤسسات الأمم المتحدة وهيئاتها المختصة التي لديها برامج ذات أهمية وفائدة خاصة لأقل البلدان نموا . ومن الجدير بالملاحظة أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي قام ، عن طريق صندوق التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نموا ومكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية ، باستحداث برامج تتركز بمفلة محددة على أقل البلدان نموا ، بينما قام برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسكو واليونيدو ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واليونسيف بتنفيذ معايير برمجة محددة للتأكد من أن حاجات أقل البلدان نموا تحظى باهتمام ذي أولوية . وتدعى الوكالات الانمائية الأخرى التابعة للأمم المتحدة الى اقامة برامج واتخاذ تدابير محددة للاستجابة على نحو فعال لحاجات ومتطلبات أقل البلدان نموا .

٢٧ - وينبغي للجهاز الانمائي للأمم المتحدة أن يستجيب بصورة فعالة لحاجات ومتطلبات أقل البلدان نموا ، مع مراعاة أوضاعها المختلفة المعقدة . وفي هذا الصدد ، إذ يؤكد المؤتمر قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ بشأن "الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية" ، يطلب من الأمم المتحدة ومن الوكالات المتخصصة الأخرى أن تشرع على وجه السرعة في تنفيذه . وفي هذا الصدد ، يجدر الترحيب بالقرار الذي اتخذه مؤخراً برنامج الأمم المتحدة الانمائي والقاضي بتخصيص ٥٥ في المائة من رقم التخطيط الارشادي لأقل البلدان نموا خلال دورة البرمجة الخامسة . والسلطات الوطنية ذات الشأن مدعوة الى النظر فيما يلي:

١١' تشجيع أعمال صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية وزيادة تمويله العام بنسبة ٢٠ في المائة في السنة على مدى التسعينات ؛ و

١٢' منح مزيد من الدعم لعمل المعهد الدولي للقانون الانمائي ، بما في ذلك ما يتعلق بحاجات أقل البلدان نموا في مجال تدريب المفاوضين .

٢٨ - وينبغي أيضا أن يواصل شركاء أقل البلدان نموا في التنمية تقديم مساعدة طارئة إلى أقل البلدان نموا المنكوبة بنقص الأغذية والكوارث الطبيعية وغيرها من الطوارئ . وينبغي أن يعتمد المجتمع الدولي ، في إطار مراعاته للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية ، إلى إيلاء اهتمام لحل المشاكل الناجمة عن الكوارث الطبيعية في أقل البلدان نموا .

٢٩ - وينبغي أن تكون المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نموا من أجل برامج لحماية البيئة إضافة لهذا كله ، قدر الامكان .

٣٠ التدفقات الخاصة

٣٠ - اعتمد كثير من أقل البلدان نموا اصلاحات في مجال السياسة العامة بغية جعل المناخ الاستثماري لديها أكثر مواتاة للاستثمارات الأجنبية ، بيد أن النتائج المحققة ما زالت هزيلة في بعض الحالات .

٣١ - ومن أجل زيادة حجم التدفقات المالية الخارجية ، يلزم اتخاذ إجراءات داعمة لتوسيع التدفقات الخاصة غير المنشئة للديون - أي الاستثمارات المباشرة أو استثمارات المحفظة . وينبغي أن تقوم أقل البلدان نموا والبلدان المتقدمة على السواء بالخطر في التنفيذ المبكر لسياسات ترمي إلى تشجيع الاستثمار ، بما في ذلك الانضمام إلى عضوية الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار ، وعقد اتفاقات بشأن حماية الاستثمارات والازدواج الضريبي ، ودراسة إمكانية المساعدة على توسيع نطاق الافادة من البرامج المتاحة في إطار هذه الوكالة . وسيكون من المهم أيضا بوجه خاص تقديم مساعدة تقنية في مجال وضع سياسات وإقامة مؤسسات في القطاع المالي .

(ب) طرائق المعونة وفعالية المعونة

٣٢ - لكي تكون المساعدة الانمائية فعالة ، ينبغي أن تلبي الأهداف الانمائية الشاملة لأقل البلدان نموا وأن تُقدَّم داخل إطار اقتصادي محلي داعم . وينبغي أن يتخذ الشركاء في التنمية المزيد من الخطوات لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية إلى أقل البلدان نموا في شكل منح و/أو تقديم قروض ميسرة للغاية . وينبغي أن يكون توقيت وشروط هذه المعونة مطابقين للحاجات القصيرة الأجل والحاجات الطويلة الأجل لأقل البلدان نموا ، بما في ذلك المتطلبات المتزايدة لجهودها في مجال التكيف .

٣٣ - وينبغي أن يكون بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية من العناصر الأساسية لجميع أنشطة المعونة . وينبغي أن تُقدَّم المساعدة التقنية في سياق برنامج إجمالي

مصمّم وفقا لحاجات ووضع البلد المعني بعينه ، وأن تهدف إلى تقوية قدرة البلد المستفيد على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج ومشاريع تتمدّى لأوجه الجمود الهيكلي في اقتصاده . وينبغي أن تشكل الجهود المبذولة لزيادة القدرة على الاستيعاب جزءا لا يتجزأ من هذه البرامج . وينبغي أن تجري الوكالات المانحة استعراضا شاملا لبرامجها الخاصة بالمساعدة التقنية للتأكد من احتفاظها بغرضها الأصلي الذي هو بناء قدرات أقل البلدان نموا ، واستخدام خبراء استشاريين محليين حيثما يمكن ذلك ، وإتاحة امكانيات اتخاذ إجراءات دولية مشتركة لدعم تحسين القدرة الادارية وتنمية الهياكل الأساسية .

٣٤ - ومن شأن قيام الشركاء في التنمية وسلطات البلدان المستفيدة باتخاذ التدابير التالية ، حسبما يكون ذلك مناسبا ، أن يعزّز فعالية المساعدة الخارجية :

- (أ) تحسين تنسيق المعونة المتعددة الأطراف والثنائية ؛
- (ب) عدم ربط المعونة بشروط ، إلى أبعد حد ، وإعطاء الأولوية للشراء من مصادر محلية ؛
- (ج) تبسيط اجراءات المشتريات ، بما في ذلك المناقصات ؛
- (د) زيادة المرونة في المساعدة المقدمة لبرامج التكيف مثل دعم موازين المدفوعات أو اصلاح الهياكل الأساسية والبرامج القطاعية ؛
- (هـ) زيادة المعونة المقدمة في شكل منح أو زيادة السمة التساهلية ؛
- (و) زيادة الدعم المقدم للتكاليف المحلية والمتكررة ؛
- (ز) برمجة المساعدة التقنية والمالية على عدة سنوات ، حسبما يكون ذلك مناسبا ، وفقا لبرامج التكيف الهيكلي ؛
- (ح) البرمجة المشتركة من جانب المانحين ؛
- (ط) الدفع في الوقت المناسب وبصورة يمكن التنبؤ بها ؛
- (ي) توفير المعونة المؤسسية لتحسين ادارة وتنسيق الموارد ؛
- (ك) زيادة اللامركزية والأخذ بمزيد من تفويض السلطات على المستوى الميداني ؛
- (ل) تحسين المفاوضات بين البلدان المستفيدة والشركاء في التنمية بغية التوصل إلى توافق آراء بشأن البرامج والمشاريع التي تُموّل من هؤلاء الشركاء .

٣٥ - وإن الدعم الرأسمالي والتقني للأنشطة الصغيرة الحجم يمكن أن يكون طريقة فعالة بمفّة خاصة لإفادة الجماعات المنخفضة الدخل وللإسهام في التخفيف من الفقر . فهو يعزّز المشاركة المحلية في الاقتصاد الوطني ، كما أن تحسين إمكانيّة الوصول إلى المرافق الانتاجية أو الخدمات الاجتماعية يساعد هذه الجماعات على تحقيق امكاناتها . كذلك فإن دور المنظمات غير الحكومية في المساعدة الانمائية مسلّم به ، وتستطيع هذه

المنظمات أن تمارس دورا مفيدا في تقديم المساعدة إلى أقل البلدان نموا وداخلها ، بتنسيق وثيق مع السلطات الوطنية . وتكون مساهمتها أكثر فعالية لو قُدمت في إطار الأهداف والسياسات والأولويات المرسومة في الخطط والبرامج الوطنية . وفي هذا الإطار ، يمكن للمنظمات غير الحكومية المحلية المنشأ أن تؤدي دورا إيجابيا .

جيم - المديونية الخارجية لأقل البلدان نموا

٣٦ - يواجه كثير من أقل البلدان نموا مشاكل خطيرة في مجال الديون . ويعتبر أكثر من نصف أقل البلدان نموا مرهقا بالديون . وكمجموعة ، بلغ مجموع ديونها في عام ١٩٨٩ مقدار ٧٠ مليار دولار وبلغت خدمة ديونها السنوية حوالي ٤ مليارات دولار . ومثلت خدمة الديون هذه قرابة ربع صادراتها السنوية من السلع والخدمات . وما زالت الديون المفرطة تشكل عبءا رئيسية أمام الخطط الانمائية لهذه البلدان ، مما يجعل التكيف الاقتصادي مع النمو أمرا بالغ الصعوبة والخطورة ، ويخشى أن تقوض الديون المفرطة الالتزام السياسي الأساسي بالإصلاح . وسيكون لأي زيادة في تفاقم الوضع آثار خطيرة .

٣٧ - وتستلزم مشاكل الديون الجسيمة لأقل البلدان نموا تعزيز الجهود بشأن استراتيجية الديون الدولية . وينبغي أن تشمل هذه الاستراتيجية تدابير محددة لتخفيف عبء الديون وزيادة التمويل التساهلي ، دعما لتدابير سياسة اقتصادية مناسبة ، وهي تدابير ستكون حاسمة من أجل إعادة تنشيط النمو والتنمية . وعلى الرغم من حدوث تقدم في استراتيجية الديون في السنوات العديدة الماضية ، ينبغي النظر جديا في مواصلة العمل على إيجاد حل موجه نحو النمو لمشاكل البلدان النامية التي تواجه مشاكل خطيرة في خدمة ديونها ، مع مراعاة المشاكل التي تنفرد في مواجهتها أقل البلدان نموا .

١ - ديون المساعدة الانمائية الرسمية

٣٨ - في عام ١٩٨٨ ، ظلت الديون الثنائية التساهلية من جميع البلدان المانحة تستأثر بنحو ٤٠ في المائة من مجموع الديون غير المدفوعة . وحوالي نصف هذه الديون مستحق لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . وقد استجابت بلدان كثيرة لقرار مجلس التجارة والتنمية (د١ - ٩) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٧٨ بإلغاء الديون المتعلقة بالمساعدة الانمائية الرسمية أو بتقديم تخفيف معادل لذلك . وبينما تحقق تقدم كبير ، لم ينفذ عدد من البلدان المانحة حتى الآن هذه التدابير تنفيذا تاما . وتدعى جميع البلدان المانحة ، بإلحاح ، إلى تنفيذ هذه التدابير

كمسألة ذات أولوية ، على نحو يتيح تحسين تدفق المساعدة الانمائية الرسمية الصافي الى البلد المتلقي .

٢ - الديون الشنائية الرسمية الأخرى

٣٩ - تتخذ ٧ مليارات دولار تقريبا من ديون أقل البلدان نموا شكل ائتمانات شنائية غير تساهلية مقدمة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . وبالرغم من أن قيمة هذه الديون منخفضة نسبيا ، فقد مثلت خمس مدفوعات أقل البلدان نموا لخدمة الديون ، حتى بعد عمليات إعادة الجدولة الشاملة المتفق عليها بشأن كثير من أقل البلدان نموا . ولذلك فإن زيادة تخفيف أعباء هذه الديون قد تتسم بأهمية كبيرة لتلك البلدان المشغلة بالديون . ويدعى نادي باريس الى مواصلة تطبيق شروط تورونتو ، الأمر الذي يمكن أن يوفر تخفيفا عن طريق تخفيض المبلغ الأصلي للدين أو أسعار الفائدة ، أو تمديد فترات السداد . ويدعى نادي باريس الى النظر في تطبيق شروط تورونتو على جميع أقل البلدان نموا التي تسعى الى إعادة جدولة ديونها الرسمية وفقا لإجراءاته ومعاييرها المقررة .

٤٠ - وتشجع السلطات ذات الصلة على مواصلة المناقشات ، كمسألة ذات أولوية ، لكي تتصدى لأعباء الديون وترفع الى أقصى حد فعالية التدابير الرامية الى تخفيف هذه الأعباء ومشاكل التنمية الناشئة عنها . ويدعى نادي باريس بالحاج ، مراعاة لبلاغ قمة هيوستن المعقودة في تموز/يوليه ١٩٩٠ ، الى أن يستعرض تنفيذ خيارات تورونتو القائمة التي تنطبق على أقل البلدان نموا وأن يستعرض أيضا خيارات إضافية قد تكون ضرورية . ويمكن أن تشمل المناقشات على اقتراحات مقدمة من بعض الحكومات تنطوي على تدابير أخرى لتخفيف عبء ديون أقل البلدان نموا . وسينظر في تدابير كهذه في سياق برامج التكيف المتعلقة بالنمو والتنمية الطويلي الأجل والمبنية على سياسات اقتصادية سليمة تنفذها أقل البلدان نموا المعنية .

٤١ - وإضافة الى ذلك ، قدرت بعض المصادر أن هناك قرابة ٣ مليارات دولار كانت مستحقة في عام ١٩٨٨ على أقل البلدان نموا لبلدان دائنة غير أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . وتشجع هذه البلدان الدائنة أيضا على تخفيض عبء الديون غير التساهلية المترتبة على أقل البلدان نموا عن طريق اعتماد تدابير تتماشى مع قدراتها الاقتصادية .

٣ - الديون والمؤسسات المتعددة الأطراف والصناديق الانمائية

٤٢ - أثناء الثمانينات ، زادت الديون - غير التساهلية والتساهلية - المستحقة على أقل البلدان نموا للمؤسسات المتعددة الأطراف الى نحو ٢٤ مليار دولار بحلول عام ١٩٨٨ ، ومثلت ما يزيد على ثلث خدمة ديونها . وبلغت الديون غير التساهلية قرابة ٤ مليارات دولار من هذا المجموع ، وهذا الجزء من الديون المتعددة الأطراف يسبب ، بوجه خاص ، مصاعب خطيرة لكثير من البلدان .

٤٣ - وقد ظلت المؤسسات المتعددة الأطراف والصناديق الانمائية مصدرا هاما للاموال الجديدة لأقل البلدان نموا ، لا سيما عن طريق مرفق التكيف الهيكلي المعزز ، والمؤسسة الانمائية الدولية ، والصناديق الانمائية التابعة للمصارف الانمائية . ويمكنها أن تساهم مساهمة كبيرة في تخفيف أعباء الديون . وفي الآونة الأخيرة ، أتيحت موارد المؤسسات المالية الدولية ، بما في ذلك مرفق تخفيض الديون التابع للبنك الدولي ، لبرامج تخفيض الديون أو خدمة الديون ، المظطلع بها في سياق برنامج للتكيف الاقتصادي . كما أن الموارد المالية المتاحة من أجل التكيف الهيكلي بمقتضى اتفاقية لومي الرابعة تفي بهذا الغرض .

٤٤ - وفيما يتعلق بالديون المتعددة الأطراف ، اقترح عدد من التدابير مثل اعانات أسعار الفائدة أو مخططات إعادة التمويل الممولة من إعادة التدفقات أو من الصناديق الاستثمارية الخاصة . كما أن مخطط الائتمان التكميلي الذي استحدثه البنك الدولي مؤخرا قد أتاح للبلدان المؤهلة للاستفادة منه أن تخفف من أعباء الديون غير التساهلية المستحقة عليها للبنك الدولي . ومع مراعاة ضرورة الحفاظ على سلامة الأساس المالي لهذه المؤسسات المتعددة الأطراف والصناديق الانمائية وعلى درجة ملاءتها وطبيعة مواردها المتجددة ، فإن جميع المؤسسات المعنية ، ولا سيما تلك التي تقدم ائتمانات غير تساهلية ، مدعوة الى إيلاء اهتمام جدي للتدابير الرامية الى تخفيف عبء الديون المستحقة لها على أقل البلدان نموا . وينبغي ، في هذه العملية ، إيلاء اهتمام خاص للشروط تعلق عليها هذه التدابير ، ولتوفير موارد تساهلية اضافية ، ولحاجات أقل البلدان نموا فرادي .

٤٥ - وستحتاج أقل البلدان نموا التي لديها التزامات متأخرة للمؤسسات المتعددة الأطراف الى الحصول على التمويل ، ربما بالاستعانة بمجموعات دعم ، لمساعدتها على تصفية متأخراتها وتمويل البرامج اللازمة للتكيف الهيكلي . وسيتيح هذا للبلدان أن تستعيد الملاءة وأن تعيد جدولة الديون وتيسر تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية . وفي هذا الشأن فإن ما اتفق عليه مؤخرا من إعادة النظر في استراتيجية صندوق النقد

الدولي بشأن المتأخرات هو أمر جدير بالترحيب . وينبغي للبلدان المانحة أن تنظر في تقديم المساعدة اللازمة في هذا الشأن .

٤ - الديون التجارية

٤٦ - بلغت الديون التجارية الخاصة لأقل البلدان نموا نحو ٣ مليارات من الدولارات في عام ١٩٨٨ ومثلت نحو ١٠ في المائة من خدمة الدين . ويقوم مرفق تخفيض الديون التابع للبنك الدولي بتوفير موارد لبلدان المؤسسة الانمائية الدولية فقط من أجل تخفيض ديونها وتخفيض خدمة ديونها ، على غرار خطة برادي . ويمكن مستقبلا زيادة استخدام هذا المرفق والآليات المماثلة له ، بما فيها مخططات إعادة شراء الديون وتحويلها التي تعتبر أيضا أدوات مفيدة في إدارة عبء الديون . وقد تأتي هذه الآليات بفوائد إضافية إذا اقترنت بأهداف أخرى مثل إعادة البناء ، والبيئة ، ومساعدة الفقراء والأطفال . وتشجع البلدان المانحة والمصارف التجارية والمنظمات غير الحكومية على النظر في هذه الآليات وغيرها من الآليات الرامية إلى تخفيف أعباء الديون التجارية .

٤٧ - وهناك تدابير أخرى ، مثل تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق وتنمية الصادرات ، وخلق ظروف - من جانب البلدان المتقدمة وأقل البلدان نموا على السواء - تؤدي إلى تدفقات غير منشئة للديون مثل الاستثمار المباشر ، وتقديم المساعدة التقنية في مجال إدارة الديون ، يمكن أن تكون أيضا ذات نفع شديد .

دال - التجارة الخارجية

٤٨ - من الأمور الجوهرية أن تسهم جميع البلدان في استحداث نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر انفتاحا وموثوقية وديمومة ، معترفة بأن نتائج هذه العملية ستكون انعكاسا لجملة أمور ، منها وزن كل منها في التجارة العالمية . فباستطاعة هذا النظام المحسن أن يعزز النمو والتنمية بصورة فعالة لا سيما عن طريق إجراء تحسينات في إمكانية الوصول إلى الأسواق . ومن شأن نجاح مفاوضات "الغات" الجارية في جولة أوروغواي الراهنة أن يبشر بتحرير السوق تحريرا كبيرا يعود بالفائدة على الجميع ، بما في ذلك أقل البلدان نموا . وتدعو الحاجة إلى اتخاذ خطوات عاجلة لتحسين فرص الوصول إلى الأسواق أمام المنتجات الناشئة من أقل البلدان نموا . وفي هذا الشأن ، هناك مجال لزيادة تحسين مخططات نظام التفضيلات المعمم والافادة على نحو أفضل من المنافع الممنوحة . ويمكن اتخاذ تدابير داعمة هامة لصالح أقل البلدان نموا ، وذلك في جملة مجالات ، منها إعفاء صادراتها من الرسوم الجمركية ، واعفاؤها من الحصص

والحدود القصوى المقررة ، واستخدام قواعد منشأ مبسطة ومرنة أو عدم تطبيق هذه القواعد عليها . وينبغي لجميع البلدان أن تسعى جاهدة إلى تحقيق المبدأ الوارد في إعلان بونتيا دل استى والداعي إلى وجوب إيلاء اهتمام خاص للحالة الخاصة لأقل البلدان نمواً والمشاكل الخاصة التي تنفرد بها ولضرورة اتخاذ تدابير ايجابية لتيسير زيادة فرصها التجارية .

١ - التنويع

٤٩ - من شأن زيادة تنويع الصادرات أن يعزز الاقتصاد المحلي وأن يتيح كذلك مزيداً من الاستقرار في حواصل الصادرات ويزيد من امكانية التنبؤ بها . وتشجع أقل البلدان نمواً على اعتماد السياسات والتدابير الكفيلة بتنشيط مصادر جديدة للتصدير . وينبغي أيضاً للشركاء في التنمية أن يقدموا الدعم ، وذلك عن طريق جملة أمور ، منها المساعدة التقنية في مجال تنمية الصادرات وترويجها وتنويعها ، بما في ذلك مساعدة أقل البلدان نمواً على المشاركة في المعارض التجارية ، وعن طريق إقامة مرافق لتعزيز الواردات . ويمكن أن يتم هذا على مستوى ثنائي أو عن طريق هيئات مثل مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات . وتوجد لدى عدد من الشركاء في التنمية برامج لزيادة التوعية بمخططات نظام الافضليات المعمم والتشجيع على استخدامها ، وينبغي تشجيع هؤلاء وحث الآخرين على محاكاتهم . ويمكن زيادة ترويج الصادرات عن طريق تحسين جودة المنتجات وتغليفها ، واستخدام تقنيات اعلان مناسبة ، وتحسين الادارة وتسويق الصادرات . وقد تكون خبرات وتجارب البلدان النامية الأخرى مفيدة لأقل البلدان نمواً في الجهود التي تبذلها لاقامة قطاع تصدير دينامي .

٥٠ - وتعتبر عمليات شراء الواردات جزءاً هاماً لا يتجزأ من التجارة الدولية ، ولا بد أن تستفيد أقل البلدان نمواً من توفير مبالغ قيمة من العملات الأجنبية عن طريق التحلي بالخصافة في اختيار مصادر وارداتها . ومن شأن المساعدة في مجال ادارة وتخطيط الاستيراد أن تسهم كثيراً في هذا الخصوص .

٢ - الوصول إلى الأسواق

٥١ - في إطار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية في جولة أوروغواي ، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لحاجات أقل البلدان نمواً ولما يلي: (١) تقديم موعد تنفيذ امتيازات الدولة الأكثر رعاية التي تتمتع بأهمية خاصة لأقل البلدان نمواً والتي قدمت لها الأطراف المتعاقدة في "الغات" ؛

- (ب) تعزيز فرص وصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق عن طريق
'١' إزالة التعريفات حيثما أمكن ، أو تخفيضها تخفيضا جوهريا ، و'٢' إزالة الحواجز
غير التعريفية ، حيثما أمكن ، أو تخفيضها أكبر تخفيض ممكن ؛
(ج) إيلاء اعتبار خاص لتطبيق ضوابط "الفات" المعززة ؛
(د) قيام أقل البلدان نموا ، على مراحل ، بتنفيذ نتائج المفاوضات في
ميدان جوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة
وفي ميدان التجارة الدولية في الخدمات ؛
(هـ) الطرائق الممكنة لمنح معاملة خاصة بشأن المنتجات الاستوائية ذات
الأهمية الخاصة لأقل البلدان نموا ؛ و
(و) تحرير التجارة في المنسوجات والملابس على أكمل وجه ممكن لصالح أقل
البلدان نموا في سياق الترتيبات الجاري التفاوض عليها في جولة أوروغواي .

٥٢ - وقد نص إعلان بونتا دل استي على أن يقوم فريق المفاوضات المعني بالبضائع
بتقييم النتائج التي تحققت في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لصالح الأطراف
المتعاقدة النامية . وفي هذا السياق ، يُدعى فريق المفاوضات المعني بالبضائع إلى
إيلاء اعتبار خاص للأطراف المتعاقدة من أقل البلدان نموا .

٥٣ - وهناك مجال لتحسين مخططات نظام الأفضليات المعمم . وتشمل المجالات ذات
الأهمية لأقل البلدان نموا: توسيع نطاق المنتجات المشمولة أو الامتيازات التعريفية ؛
وتطبيق قواعد منشأ مرنة ؛ وتوفير شروط خاصة أو إعفاءات من الحصص أو الحدود
القصوى ؛ وتأمين قدر أكبر من الاستقرار وإمكانية التنبؤ في الأجل الطويل في مجال
إدارة مخططات نظام الأفضليات المعمم .

٥٤ - وكثيرا ما تكون مخططات نظام الأفضليات المعمم معقدة إلى حد كبير ومرهقة
إداريا: وتدعى البلدان المتقدمة بإلحاح وبشدة إلى اتخاذ خطوات لتبسيط الإجراءات ،
حيثما يكون ذلك مناسبا . ويمكن أيضا أن تساعد هذه البلدان أقل البلدان نموا على
الاستفادة من مخططات نظام الأفضليات المعمم على وجه أكمل ، إذ تجد أقل البلدان
نموا ، في أحوال كثيرة ، أن من الصعب استغلال الغرض التي يتيحها نظام الأفضليات
المعمم استغلالا كاملا بسبب ضعف اقتصاداتها وضيق قاعدتها . وينبغي لأقل البلدان
نموا ، من ناحيتها ، أن تبذل أيضا جهودا أكبر لاستخدام مخططات نظام الأفضليات
المعمم القائمة استخداما أكبر . وهذا يؤكد الحاجة إلى تحقيق تقدم مواز في بناء
المؤسسات ، وإلى تنمية قطاع التصدير ، وإلى تقديم مساعدة من الشركاء في التنمية
للمعاونة في تعزيز الصادرات وتنويعها .

٥٥ - ويلزم النظر في اتخاذ تدابير تفضيلية لصالح أقل البلدان نموا في سياق الترتيبات الثنائية مع البلدان المجاورة لها ، فضلا عن التجمعات الإقليمية ودون الإقليمية للبلدان النامية ، على أن تؤخذ في الاعتبار مصالح أقل البلدان نموا أثناء قيام البلدان المتقدمة بتنفيذ مخططات أخرى للتكامل الإقليمي .

٣ - السلع الأساسية

٥٦ - تؤدي صادرات السلع الأساسية دورا رئيسيا في اقتصادات أقل البلدان نموا ، إذ تسهم اسهاما حاسما في حواصل الصادرات والاستثمار ، ولكن الانخفاض في أسعار الكثير من السلع الأساسية في الثمانينات سبب صعوبات كبيرة . وإن تحسين فرص الوصول في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف ، والتنويع ، وزيادة التجهيز المحلي الذي ينتج قيمة مضافة أعلى ، أمور ستساعد كلها على التقليل من هذا الاعتماد . ويمكن للمجتمع الدولي أن ينظر في تقديم مساعدة وفي أشكال أخرى من التعاون المتعدد الأطراف في مجال السلع الأساسية لتحسين الشفافية وإمكانية الوصول إلى الأسواق ، والتقليل من التشوهات التجارية ، وتحسين الحوار بشأن أوضاع العرض والطلب . وفي هذا الشأن ، ينبغي دعم الجهود الهادفة إلى تنشيط وتحسين سير عمل الترتيبات السلعية القائمة المنسجمة مع اتجاهات السوق الطويلة الأجل . وستكون المناقشات التي ستدور في الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الخريف بشأن تقرير فريق الخبراء المعني بالمشاكل المتعلقة بالسلع الأساسية والخاصة بإفريقيا والتابع للأمين العام للأمم المتحدة (UNCTAD/EDM/ATF/1) ذات أهمية خاصة لأقل البلدان نموا ولشركائها في التنمية .

٥٧ - واثار دخول اتفاق انشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية حيز التنفيذ ، ينبغي لأعضاء الصندوق التعاون على جعل الصندوق قابلا للتشغيل . ويلزم اعلان الالتزامات المالية للحساب الثاني كي يتمكن الصندوق من أن يوفر بصورة عاجلة حافزا قويا على التعاون الدولي في ميدان السلع الأساسية في مجالات مثل التنويع والبحوث وتدابير تطوير السلع الأساسية ، فضلا عن أنشطة الترويج للأسواق . ويدعى أعضاء الصندوق بالحاج إلى إيلاء اهتمام خاص ، لدى النظر في مشاريع مؤهلة للتمويل من الحساب الثاني ، لحاجات أقل البلدان نموا التي تعتمد اعتمادا كبيرا على السلع الأساسية في جني حواصل صادراتها ، وعلى إيلاء أولوية لتلك السلع الأساسية القليلة ذات الأهمية الخاصة لأقل البلدان نموا .

٤ - التمويل التعويضي

٥٨ - من الأمور الحاسمة ، في الأجل الطويل ، أن تجد أقل البلدان نموا الوسائل الكفيلة بتنويع صادراتها . أما في الأجل القصير ، فإن تقلب أسعار السلع الأساسية يعني أن هناك حاجة إلى تمويل تعويضي وإلى سياسات مناسبة خاصة بالمنتجين للمساعدة على استيعاب صدمة التذبذبات الحادة في حصائل الصادرات بحيث تتمكن أقل البلدان نموا من المحافظة على إطار مستقر لسياساتها الاقتصادية . وفي الاستعراض المقبل لمرفق التمويل التعويضي والطارئ التابع لصندوق النقد الدولي ، قد ترغب الحكومات الأعضاء في البحث عن طرق يمكن بواسطتها استخدام موارد المرفق بوتيرة أكبر ، دعما للوضع المالي الخارجي لأقل البلدان نموا . ويمكن أن يساعد مثل هذا النهج الشامل على تيسير وصول أقل البلدان نموا إلى المرفق بأحكام وشروط تناسب ظروفها الاقتصادية . ويمكن للبلدان المانحة أن تنظر في تقديم مساعدة ثنائية تكميلية بشروط تساهلية عند قيام أقل البلدان نموا بسحب موارد من الجزء المخصص للتمويل الطارئ في المرفق . وبالمثل ، يمكن أن ينظر صندوق النقد الدولي الآن في زيادة سرعة السحوبات بموجب برامج مرفق التكيف الهيكلي المعزز استجابة للتطورات الخارجية المعاكسة غير المتوقعة . كما أن تقديم المساعدة من وحدة البنك الدولي المسؤولة عن مساعدة البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية - مثلا عن طريق التدريب على أساليب التغطية ، والمفاوضات المتعلقة بالعقود ، والمساعدة التقنية - يمكن أن يساعد أقل البلدان نموا على أن تقلل إلى أدنى حد خطر تقلبات حصائل الصادرات .

٥٩ - إن نقص حصائل صادرات أقل البلدان نموا المتصل بالسلع الأساسية يشكل عقبة هامة أمام جهودها الانمائية . ولذا ، كان هناك اعتراف بأن مسائل التمويل التعويضي تستحق كل الاعتبار ، ولا سيما ما يتصل منها بأقل البلدان نموا . وفي هذا السياق ، اعترفت البلدان المتلقية بقيمة الترتيبات القائمة مثل مخطط ستابكس للجماعة الاقتصادية الأوروبية وبرنامج سويسرا . وتدعى البلدان المتقدمة الأخرى بالحاح إلى أن تبقى قيد الاستعراض تدابير تشمل ، حسبما تراثيه مناسبة ، إنشاء مخططات مماثلة لمخططات الجماعة الاقتصادية الأوروبية وسويسرا ، لمعالجة مشكلة نقص حصائل صادرات أقل البلدان نموا . وينبغي إجراء استعراض أعم في المستقبل لآليات التمويل التعويضي .

هاء - تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني بين أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى

٦٠ - إن تعزيز التعاون بين أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى ، على النحو المناسب على المعيارين الإقليمي ودون الإقليمي ، يمكن أن يؤدي دورا هاما في الجهود الانمائية لأقل البلدان نموا خلال التسعينات . وينبغي أن تهدف الترتيبات في هذا الصدد الى توفير امكانية أكبر وتفضيلية لوصول منتجات أقل البلدان نموا الى الأسواق الإقليمية ، واستيراد منتجات أقل البلدان نموا على أساس مضمون طويل الأجل ، وتوفير مساعدة مالية وتقنية لصالح أقل البلدان نموا ، وتعزيز تبادل المعلومات والدراية الفنية ، وزيادة المشاريع القائمة على التعاون ، وفيما يتعلق بأقل البلدان نموا غير الساحلية ، تيسير تدفق السلع العابرة . ويملك بعض البلدان النامية برامج وخبرة فنية ذات أهمية تقوم أقل البلدان نموا بالافادة منها . ومطلوب من الشركاء في التنمية القيام بتمويل مشاريع لتقديم هذه المساعدة اليها . ويوصى بشدة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية كآلية لتعزيز الجهود الانمائية لأقل البلدان نموا .

٦١ - وينبغي النظر في تحسين تنفيذ الأحكام الواردة فعلا في المواد ذات الصلة من إتفاق النظام الشامل للأفضليات التجارية ، التي تمنح معاملة أفضل لأقل البلدان نموا والتي تقضي بأنه لا يطلب منها أن تقدم تسهيلات على أساس المعاملة بالمثل . ولتخفيف مشاكل العبور التي تعانيها أقل البلدان نموا غير الساحلية ، ينبغي لبلدان العبور أن تقدم تسهيلات عبور . وينبغي أن تكون الجهود المتضافرة بين أقل البلدان نموا غير الساحلية وبلدان العبور مستمرة على المعيارين الإقليمي ودون الإقليمي ، لتبسيط إجراءات العبور . وينبغي اتخاذ ترتيبات لتوفير حوافز خاصة بالشحن من أجل أقل البلدان نموا الجزرية . ومن شأن هذه التدابير كلها أن تساهم في تعزيز حلقات التجارة الدولية في التسعينات ، ويدعى الشركاء في التنمية الى الاشتراك في هذه الجهود .

٦٢ - ويوجد عدد من البرامج المتعددة البلدان التي يمكن أن تكون بالغة الأهمية لكثير من أقل البلدان نموا ، وبخاصة ترتيبات تتعلق بالاستغلال المشترك لأحواض الأنهار المشتركة أو غيرها من الموارد . وينبغي النظر في هذه الجهود والجهود الأخرى المتعددة البلدان بقصد حصولها على الدعم من المجتمع الدولي ، ولا سيما عندما تكون الاستثمارات كبيرة جدا بالنسبة الى الحكومات الوطنية وتنطوي على امكانية اجراء تغيير اقتصادي وهيكل كبير .

رابعاً - تعبئة وتنمية القدرات البشرية في أقل البلدان نمواً

٦٣ - إن الرجال والنساء هم المورد الأساسي لتنمية أقل البلدان نمواً والمستفيدون الأساسيون من هذه التنمية . وإن تعبئة وتنمية هذه الموارد البشرية في أقل البلدان نمواً هما عامل حاسم في تعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المطردة والمعتمدة أكثر فأكثر على الذات . وينبغي أن تركز السياسات فيما يتعلق بتعبئة وتنمية الموارد البشرية لأقل البلدان نمواً خلال التسعينات على مجالين رئيسيين هما: '١' انخراط واندماج واشتراك كل المجموعات ، وخاصة النساء ، على نحو كامل في عملية التنمية ؛ '٢' تعزيز رأس المال البشري ، خصوصاً عن طريق إتاحة الامكانية للسكان للوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية والمناسبة ، مع إعطاء التعليم أولوية خاصة . وإن إيجاد بيئة تفضي إلى إطلاق كامل طاقات وإمكانات جميع الرجال والنساء للإسهام في تحسين مجتمعات أقل البلدان نمواً هو شرط أساسي لتوسيع وتطوير القاعدة الإنتاجية ، ومن ثم ، بلوغ التنمية المطردة . ولما كان الاستثمار في رأس المال البشري يحتاج إلى موارد كبيرة ، فإنه ينبغي لأقل البلدان نمواً نفسها أن تسعى إلى توجيه قدر أكبر من الموارد إلى الخدمات الاجتماعية ؛ ولكن ، لما كانت أقل البلدان نمواً تواجه قيوداً شديدة متعلقة بالميزانية في مجال الخدمات الاجتماعية ، فإن المجتمع الدولي مدعو ، لدى تخصيص دعم مالي خارجي متزايد بصورة كبيرة وجوهرية ، إلى إيلاء اهتمام كاف لتقديم مساعدة مالية وتقنية لجهود هذه البلدان في هذا المجال .

ألف - مشاركة القوى الفاعلة

٦٤ - ينبغي أن تكون التنمية مركزة على الإنسان وأن تقوم على قاعدة واسعة ، موفرة فرصاً متساوية لجميع الناس ، نساء ورجالاً ، للمشاركة كلياً وبحرية في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية . وبناء على ذلك ينبغي لجميع البلدان أن توسّع المشاركة الشعبية في عملية التنمية وأن تكفل الاستخدام الكامل للموارد والطاقات البشرية . ويشكل الاحترام لحقوق الإنسان ، كفرد وكمجموعة ، المكرس في ميثاق الأمم المتحدة وفي الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، التزاماً عالمياً ، ويحفز الابداع والابتكار والمبادرة اللازمة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية . ويعد الوفاء به ، إلى جانب اشاعة الديمقراطية واحترام حكم القانون ، جزءاً من عملية التنمية . وبناء على ذلك ، يمكن لكل بلد من البلدان أن يحدد بحرية سبله الخاصة للمضي قدماً نحو هذا الهدف المحدد . وهو يستتبع أيضاً إدراك أن أي تقدم في هذا الاتجاه ينبغي أن يشجعه المجتمع الدولي وأن يدعم ، عن طريق بذل جهود تعاونية انمائية فيما بين الشركاء في التنمية .

٦٥ - ومن المهم تعزيز التدابير الهادفة إلى زيادة دوافع وفرص كل القوى الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية من القطاعين العام والخاص ، للمشاركة بصورة كاملة في عملية تنمية أقل البلدان نموا . وينبغي تعزيز التنمية القائمة على المشاركة عن طريق جملة أمور منها اتخاذ تدابير تهدف إلى تنمية وتحسين القدرات المؤسسية والكفاءة في الإدارة العامة ، وضمان توازن أمثل بين القطاعين العام والخاص (الشركات ، القطاع التعاوني ، القطاع غير الرسمي) بغية تدعيم الأنشطة الانتاجية ، مع إتاحة المجال لنمو وتفتح المواهب الطبيعية ، وإدماج المرأة ادماجا كاملا في عملية التنمية ، وتشجيع المنظمات غير الحكومية المادقة ، وخصوصا المنظمات الأهلية المحلية والمنظمات الشعبية ، في مبادراتها المحلية القائمة على المجتمعات المحلية .

١ - تحسين القدرات المؤسسية

٦٦ - إن الحكم الجيد أساسي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع البلدان . وإن أقل البلدان نموا تحتاج إلى أن تعتمد ، بدعم تقني ومالي دولي ، سياسات وتدابير تهدف إلى تعزيز قدرة مؤسساتها على العمل بكفاءة . وهذه القدرات المؤسسية حيوية لصياغة وإدارة السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية ولتصميم وإدارة وتقييم برامجها ومشاريعها الإنمائية ، وكذلك لإيجاد بيئة ملائمة لتطوير القطاعين العام والخاص وإدارتهما إدارة سليمة . وفي هذا الصدد ، يلاحظ في كثير من أقل البلدان نموا أن حوافز وأجور العاملين في الخدمة المدنية قد تدهورت إلى مستويات غير واقعية ، مما يؤثر بصورة سلبية في أداء واجباتهم على نحو فعال . ويمكن أن تشمل التدابير والسياسات التي يتعين أن تعتمد أقل البلدان نموا ما يلي: '١' إقامة مؤسسات تدريب في مجال الإدارة على الصعيد الوطني ودون الإقليمي ، والمحافظة عليها ، '٢' توفير حوافز مناسبة لاجتذاب العاملين المدربين إلى دوائر الخدمة العامة وغيرها من المؤسسات الإنمائية ، ولاستبقائهم فيها ؛ '٣' بناء قدرات محلية لتقييم العلم والتكنولوجيا وتكييفها واستيعابها داخليا . ويتطلب تنفيذ هذه التدابير المتعلقة بالسياسة العامة دعما دوليا واسعا ، بما في ذلك تقديم مساعدة تقنية وموارد مالية .

٦٧ - ويلزم تحسين وتوسيع القدرات المؤسسية والكفاءة لدى أقل البلدان نموا ، وتحقيق قدر أعلى من اللامركزية ، وإشاعة الديمقراطية والشفافية على جميع المستويات ضمن نطاق نظام صنع القرارات بغية زيادة الاستجابة لحاجات السكان وتعزيز فعالية الأنشطة الإنمائية ومدى ملائمتها ، وضمان استخدام الموارد استخداما رشيدا ومنصفيا ، وتيسير المشاركة المحلية في تنفيذ الأنشطة الإنمائية .

٢ - دور المؤسسات العامة

٦٨ - ثمة حاجة الى نهج عملية لتحقيق توازن في اشتراك القطاعين العام والخاص في تنمية أقل البلدان نموا . وبينما ينبغي اتخاذ تدابير لتعزيز القدرة على تنظيم المشاريع ورأس المال الخاص ، الذي يتسم بالندرة في أقل البلدان نموا ، فإن المؤسسات العامة ستظل تؤدي دورا هاما ولكنه دور داعم .

٦٩ - وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للسياسات التي تؤثر في القطاع العام هو تحقيق زيادة ملحوظة في كفاءة وإنتاجية المؤسسات العامة ، مما يمكنها من العمل على أساس تنافسي بالاعتماد على إشارات الأسواق . وينبغي أن تواصل أقل البلدان نموا تقييم أداء مؤسسات القطاع العام ومدى صلاحيتها للبقاء ، وأن تتخذ التدابير اللازمة حيثما ترى ذلك مناسبا ، بما فيها التوحيد أو تحويل الملكية إلى القطاع الخاص و/أو التصفية . وحيثما يعتبر نشاط القطاع العام أساسيا ، ينبغي أن تشمل التدابير ذات الصلة تقرير ولايات وأهداف وإجراءات محاسبة واضحة ، وإعمال النظام المالي والإداري ، وإنشاء هيكل حوافز ووظائف مناسب لاجتذاب الموظفين المؤهلين وتدريبهم واستبقائهم ، واعتماد تدابير لتعزيز المسؤولية والاستقلال الإداري لمجالس الإدارة . وينبغي دعم المبادرات الوطنية في مجال القطاع العام بمساعدة تقنية من الشركاء في التنمية ، بما في ذلك الأونكتاد وغيره من المنظمات الدولية ، كل في مجال اختصاصه .

٣ - دور قطاع المؤسسات الخاصة في أقل البلدان نموا

٧٠ - يمكن للمؤسسات الخاصة ، فضلا عن التعاونيات الصناعية والريفية ، أن تقوم بدور أكبر في تحقيق التحول باقتصادات أقل البلدان نموا وتحقيق أهداف التنمية الوطنية . وينبغي حفز وتنشيط تنمية روح المبادرة بسياسات تهدف إلى إيجاد بيئة اقتصادية أكثر مواتاة لمبادرات القطاع الخاص المحلية . وتحتاج أقل البلدان نموا إلى اتخاذ تدابير تهدف إلى إنشاء إطار قانوني ومؤسسي مناسب لقيام منظمي المشاريع الخاصة بأنشطتهم ، ويمكن أن يشمل هذا الإطار ، في جملة أمور ، سياسات ضريبية ومالية وائتمانية مناسبة ، إلى جانب أحكام قانونية تشجع وتعزز وتحمي الاستثمارات الخاصة . وفي الوقت ذاته ، ينبغي أن تنشئ أقل البلدان نموا إطارا للرصد والتنظيم لجعل القطاع الخاص يساهم مساهمة ايجابية في التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي لهذه البلدان . وهذه التدابير هامة من أجل اجتذاب الشركات الأجنبية لكي تستثمر بأي قدر ذي شأن في اقتصادات أقل البلدان نموا . ويمكن أن يوفر الاستثمار الذي تقوم به المؤسسات الأجنبية طائفة هامة من المهارات الجديدة التي يمكنها مع الوقت أن تسهل اندماج مجالات من النشاط الاقتصادي لأقل البلدان نموا اندماجا تدريجيا في الاقتصاد الدولي .

٧١ - وينبغي أن تتناول البرامج المحددة لتطوير المؤسسات الخاصة تعزيز الاستثمار المباشر المحلي والأجنبي ، والتدريب على الإدارة ، وترويج الصادرات غير التقليدية ، وتعزيز المشاريع الصغيرة الحجم والمؤسسات البالغة الصغر ، بما في ذلك تلك القائمة داخل القطاع غير الرسمي ، وتنمية المهارات الخاصة بتنظيم المشاريع . وفي هذا الصدد ، هناك أيضا حاجة إلى توجيه اهتمام أكبر إلى تعزيز المؤسسات الصغيرة الحجم التي تقيم أنشطتها الانتاجية على أساس المواد الخام المحلية من أجل ضمان المساهمة على نحو ايجابي في التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي لهذه البلدان .

٤ - اشتراك المرأة اشتراكا كاملا في عملية التنمية

٧٢ - ينبغي أن تتخذ أقل البلدان نموا تدابير ملائمة لتعبئة وإشراك النساء على نحو كامل في عملية التنمية ، وذلك بوصفهن أطرافا عاملة في عملية التنمية ومستفيدات منها في آن واحد . وينبغي تعزيز دورهن في التنمية عن طريق تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية ، بما في ذلك تنظيم الأسرة الطوعي والتعليم والتدريب ، وعلى الإثتمانات الريفية . وأقل البلدان نموا مدعوة إلى التصديق على جميع اتفاقيات الأمم المتحدة المناهضة لجميع أشكال التمييز ضد المرأة وإلى تنفيذ هذه الاتفاقيات .

٧٣ - وإن الإنماء وتعبئة النساء بوصفهن أحد العناصر الهامة التي تتكون منها الموارد البشرية الإجمالية ، في الظروف الخاصة بكل بلد من أقل البلدان نموا ، وخاصة في المجالات التالية ، فمن شأنه أن يعزز إلى حد كبير الاحتمالات الإنمائية المرتقبة لبلدانهم:

- (أ) تشجيع وسائل الإعلام ونظم التعليم المختلفة على نقل معلومات تعطي صورة واقعية وإيجابية عن المرأة ؛
 - (ب) تشجيع إنشاء رابطات نسائية من أجل توعية المرأة بحقوقها والدفاع عن هذه الحقوق بنفسها ؛
 - (ج) تشجيع إيجاد الوعي أكبر لدى الرجال وإشراكهم في إعداد وتنفيذ تدابير لتعزيز دور المرأة ؛
 - (د) ضمان اشتراك المرأة اشتراكا كاملا في عملية اتخاذ القرار ، ولا سيما في تصميم وتقييم المشاريع ، وإدارة الأموال المخصصة لتعزيز دور المرأة في التنمية ؛
- ٧٤ - يمكن تعزيز فعالية المنظمات غير الحكومية في النهوض بالتنمية القائمة على المشاركة ، وهي الفعالية التي ازداد الاعتراف بها في الأعوام الأخيرة ، وينبغي

للمنظمات غير الحكومية أن تتقيد بالقوانين والأنظمة الوطنية مع احتفاظها باستقلالها وصفاتها المميزة . وينبغي تشجيع دورها المحدد في صياغة برامج ومشاريع تساند الاستراتيجيات والأولويات والسياسات التي تضعها الحكومات الوطنية بهدف تحسين رفاه جميع المواطنين .

٧٥ - ولا تزال المنظمات غير الحكومية التابعة للبلدان المتقدمة تساهم مساهمة هامة في مجال بناء المؤسسات للمنظمات غير الحكومية التابعة لأقل البلدان نموا . وينبغي لها ، حيثما أمكن ، أن تقيم علاقات مشاركة مع المنظمات غير الحكومية المحلية وأن تتعاون معها ، وأن تسلم بالمفاهيم والأفكار والقيم الثقافية لأقل البلدان نموا وأن تعير هذه المفاهيم والأفكار والقيم الاهتمام . وإن المنظمات غير الحكومية التابعة للبلدان المتقدمة مدعوة أيضا إلى القيام بدور هام في تعبئة الدعم ، كل منها في بلدها ، من أجل تعزيز المنظمات غير الحكومية والأنشطة غير الحكومية لأقل البلدان نموا ، وفي توعية الرأي العام أيضا ، ومؤثرة بذلك في السياسات المتعلقة بالقضايا الدولية الرئيسية التي تهم تنمية أقل البلدان نموا .

باء - تعزيز رأس المال البشري

٧٦ - هناك ثلاثة مجالات لها دور رئيسي في تعزيز رأس المال البشري في أقل البلدان نموا وهي: السياسات السكانية ، والخدمات الصحية ، والتعليم والتدريب . فضلا عن ذلك ، فإن الإجراءات التي تتخذ بشأن هذه المجالات الثلاثة لها أثر مباشر وإيجابي على مركز المرأة ودورها وعلى مساهمتها في تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في أقل البلدان نموا . وإن أقل البلدان نموا مدعوة إلى التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل وإلى تنفيذ هذه الاتفاقية . وفي إطار متابعة برنامج العمل ، يُتوقع أن يضع كل بلد من أقل البلدان نموا ، داخل كل خطة تنمية شاملة ، تدابير وبرامج لها مقاصد وأهداف اجتماعية تتماشى مع حالته وحاجاته المحددة . وإن الوكالات الثنائية ، فضلا عن مؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ، مدعوة إلى مساعدة أقل البلدان نموا على تصميم وتنفيذ برامج في هذا الشأن وإلى تقديم الدعم المالي والتقني وفقا لذلك .

١ - السكان

٧٧ - إن ارتفاع معدل النمو السكاني في عدد من أقل البلدان نموا يمثل مشكلة جوهرية تؤثر تأثيرا سلبيا في جهودها الرامية إلى التخفيف من الفقر ، وفي تخصيص الموارد الاقتصادية ، وفي نوعية البيئة الطبيعية . وستواصل أقل البلدان نموا

المعنية تكثيف جهودها لتحقيق ، حسبما يكون مناسباً ، معدلات نمو سكاني توجد توازناً أمثل في العلاقة المتبادلة بين سكانها وقاعدتها للموارد الطبيعية والبيئة ، آخذة في اعتبارها التقاليد والقيم ، فضلاً عن الضرورات الاقتصادية .

٧٨ - وينبغي اعتبار السياسات السكانية جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات الانمائية الوطنية . ويجب ربط هذه السياسات ببرامج تتعلق بالمحافظة على حياة الطفل وبالصحة والتعليم والاسكان والعمالة . وينبغي اتخاذ تدابير بغية إيجاد الأدوات اللازمة لرصد التطورات السكانية ، وإدماج القضايا السكانية في برامج التنمية ، حسبما يكون ذلك مناسباً ، وتوفير دعم سياسي ومالي أكبر للسياسات والبرامج السكانية الوطنية . وينبغي دعم جهود أقل البلدان نمواً بمساعدة مالية وتقنية من المنظمات الدولية ، وخصوصاً صندوق الأمم المتحدة للسكان والبلدان المانحة ، مع احترام سيادة أقل البلدان نمواً . وينبغي للحكومات أن تشرع في برامج إعلامية وتعليمية ابتكارية شاملة وقوية بشأن تنظيم الأسرة الطوعي ، آخذة في اعتبارها الاهتمامات المحددة للمرأة والطفل ، وأن توفر خدمات تنظيم الأسرة الطوعي مستخدمة ، حسبما يكون ذلك مناسباً ، نهج وتمويل أطراف أخرى عاملة في الميدان . وينبغي نشر هذه البرامج عن طريق وسائط الاعلام ، وكذلك في المدارس والجامعات والمراكز الصحية وأماكن العمل .

٢ - التعليم والتدريب

٧٩ - ينبغي لكل بلد من أقل البلدان نمواً أن يضع استراتيجية بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمنظمات الأخرى ذات الصلة ، حيثما يكون ذلك مناسباً ، لتحسين مستويات التعليم والتدريب لسكانه ، آخذاً في اعتباره الإصلاحات التعليمية الجارية في الكثير من هذه البلدان ، ومحدداً على السواء الخطوات الوسيطة والأطر الزمنية التقريبية لتحقيق هذه الأهداف . وينبغي أن تستتبع هذه الاستراتيجيات تدابير تهدف إلى إعادة تحديد السياسات التعليمية في ضوء الأهداف الانمائية العريضة للبلد ، وإلى تحسين التنظيم الإداري والمالي لنظم التعليم ، وتعزيز نوعية التدريب المهني ، واعطاء الأولوية لتطوير التعليم الأساسي ، وخاصة التعليم الابتدائي الشامل . وتعتبر التوصيات التي اعتمدها المؤتمر العالمي بشأن توفير التعليم للجميع ، المعقود في عام ١٩٩٠ ، ذات صلة بالموضوع بمفصلة خاصة في هذا الصدد . وينبغي توجيه اهتمام خاص إلى ضمان موارد كافية للانفاق المتكرر ، وخاصة الانفاق على مواد التدريس ، ولتدريب المدرسين ، وإلى وضع مناهج دراسية تلبي الحاجات المحددة لجميع قطاعات السكان في أقل البلدان نمواً .

٨٠ - وسيتعين على أقل البلدان نموا أن تبذل جهودا متواصلة لوقف التدهور المتواصل الذي يعانيه قطاع التعليم ولعكس اتجاهه ، وأن تجدد التزامها بمكافحة الأمية ، وخاصة بين النساء . فضلا عن ذلك ، فإن هدف التعليم الابتدائي الشامل ينطوي على التقليل من أوجه التباين في المستويات التعليمية بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية ومستويات ارتياد المدارس ، وإزالة أوجه التفاوت هذه في نهاية المطاف . وينبغي التركيز بوجه خاص على تحسين امكانية وصول البنات والنساء إلى مرافق التعليم . ويلزم إصلاح نظامي التعليم الثانوي والعالي لكي يتمشيا مع حاجات التحول المتنامية لاقتصادات أقل البلدان نموا ، مما يخفض تدريجيا عدد الخريجين عاطلين عن العمل . وفي هذا السياق ، ينبغي الأخذ بحوافز بغية زيادة جاذبية المواضيع الحاسمة الأهمية ، بما في ذلك مهارات الإدارة ، والهندسة ، والعلوم الزراعية ، والمهن التقنية . وهكذا ، ينبغي أن يكون النظام التعليمي أكثر انسجاما مع الحياة المهنية وموجها نحو إعداد المنتجين .

٣ - الصحة والاصحاح

٨١ - بدون اجراء تحسينات عميقة في المستويات الصحية السائدة في أقل البلدان نموا ، ستظل التدابير الأخرى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، إلى حد كبير ، عديمة الفعالية .

٨٢ - وان المهام ذات الأولوية في جهود أقل البلدان نموا لبلوغ أهداف الاستراتيجية العالمية لتوفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ ، كما اعتمدها منظمة الصحة العالمية ، ينبغي أن تكون تعزيز الرعاية الصحية الأولية ، وتنفيذ برامج موسعة للتحصين ، ومكافحة الأمراض الاسبالية ، ومكافحة الملاريا ، وبذل الجهود لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) ، وتقليل وفيات الرضع والأطفال ، فضلا عن معدلات الإصابة بالأمراض ومعدلات الوفيات بين الأمهات . وينبغي أن تكون الأهداف والاستراتيجيات المشتركة بين منظمة الصحة العالمية ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) للتسعينات بمثابة مبادئ توجيهية هامة ذات أولوية . وسيكون تعزيز المحافظة على حياة الأطفال عن طريق تدابير برنامج "تحصين الأطفال العالمي" ووصول الجميع إلى "معالجة الجفاف عن طريق الفم" بمثابة تدابير هامة في تحقيق هدف تقليل وفيات الرضع بنسبة النصف قبل نهاية التسعينات . وينبغي أن تتضمن الأهداف الأخرى للتسعينات اجراء تخفيض بنسبة النصف لسوء التغذية لدى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات ، والقضاء على شلل الأطفال ، وكذلك القضاء على الكزاز لدى حديثي الولادة . وينبغي لكل بلد من أقل البلدان نموا ، بمساعدة منظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات ذات الصلة ، أن يحدد سياسة صحية ذات تركيز قطري ،

أخذاً في اعتباره الأولويات المذكورة أعلاه ، وأن يحدد حاجاته من حيث التجهيزات الأساسية المكيفة مع الأوضاع المحلية ، بغية تيسير وتنسيق استجابات الجهات المانحة لتلبية هذه الحاجات . كذلك ينبغي للجهات المانحة والمنظمات الدولية ذات الصلة مواصلة تقديم الدعم التقني والمالي للبرامج الوطنية والإقليمية ، ولا سيما فيما يتعلق بالتدريب والبحث ومكافحة الأمراض المتوطنة الرئيسية .

٨٣ - وستزيد الجهود الحكومية في القطاع الصحي التأكيد على التدابير الوقائية ، بما في ذلك التشخيص الصحي ، وتوفير مياه الشرب السليمة والاصحاح ، وتحسين رعاية الأمومة والطفولة . وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة ، ينبغي تنفيذ برامج لضمان سلامة الأمومة ، تشمل الرعاية والتغذية الكافيتين أثناء فترة الحمل وعند الولادة والإرضاع . وينبغي تخصيص مزيد من الموارد المتاحة لمراكز الرعاية الصحية الأولية ، مع التشديد بشكل خاص على الشبكة الريفية لنظام الرعاية الصحية الأولية . وعند توفير خدمات ومستلزمات الرعاية الصحية ، ينبغي تشجيع نهج وتمويل أطراف عاملة أخرى ، حيثما يكون ذلك مناسباً . وينبغي دراسة إمكانية زيادة اشتراك السكان الفعال في الرعاية الصحية الأولية الريفية .

خامساً - تنمية القاعدة الاقتصادية ، ولا سيما توسيعها وتحديثها

٨٤ - تعد تنمية القاعدة الاقتصادية وتوسيعها وتحديثها عوامل حاسمة للتنمية المطردة والمستمرة في أقل البلدان نمواً . وستكون إحدى المهام الحاسمة الملقة على عاتق أقل البلدان نمواً هي القيام بتعبئة جميع أنواع المهارات المتوفرة في مجتمعاتها تعبئة كاملة لتحقيق هذه الأهداف . وفي هذا الصدد ، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لاسناد المسؤوليات على أكفأ وجه بما يتيح احراز تقدم جوهري صوب التنمية المستدامة . وسيظل القطاع الحكومي قطاعاً رئيسياً في عملية اعداد خطط التنمية الوطنية . وينبغي للحكومات أن توجد الظروف الضرورية لتشجيع جميع القوى الفاعلة على تحقيق التنمية في جميع قطاعات الحياة الاقتصادية . ويقتضي اسناد دور متزايد للقطاع الخاص أن تؤدي الحكومات دوراً داعماً بدرجة أكبر . ولذا ، هناك مهمة أساسية ملقة على عاتق الحكومات هي تسهيل وتشجيع ظهور واتساع الدور الذي تؤديه المبادرة الخاصة . وينبغي للبلدان المتقدمة أن تدعم جهودفرادى أقل البلدان نمواً في تعبئة القطاعين العام والخاص وفي اسناد الأدوار المناسبة لهما . وينبغي أن يساهم هذا النهج في تعزيز المشاركة في التنمية في السنوات القادمة . ومن أجل تحقيق نمو كاف للقاعدة الاقتصادية ، يتعين اقامة روابط بين القطاعات الانتاجية وقطاعات الخدمات والهياكل الأساسية في أقل البلدان نمواً وتعزيز هذه الروابط . وينبغي توجيه الاهتمام ، في الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً في هذا الشأن ، الى عدة أبعاد

رئيسية: '١١' انتاج السلع والخدمات الأساسية لتلبية حاجات أغلبية الشعب ؛
'١٢' خلق فرص للعمل وتعزيز القيمة المضافة المحلية ؛ و'١٣' اقامة توازن بين
التوسيع والاصلاح بما يضمن الانتفاع بالطاقة المعطلة ؛ و'١٤' الحاجة الى تذليل الصعاب
الملازمة لاعتماد اقتصاداتها على نوع واحد من المنتجات الزراعية . وهذه المساعي
ستستلزم القيام بتعبئة أكبر وأكثر فعالية للموارد المحلية ، ولا سيما الموارد
البشرية ، كما تستلزم دعماً تقنيا وماليا مطردا وكبيرا من المجتمع الدولي .

ألف - التنمية الريفيه ، وتحديث الانتاج الزراعي ، والامن الغذائي

١ - الزراعة

٨٥ - ستظل تنمية القطاع الزراعي تشغل مرتبة عالية بين أهداف التحوّل لأقل
البلدان نموا في التسعينات . فإن قرابة ٨٠ في المائة من سكان أقل البلدان نموا
تعيش في المناطق الريفيه ، كما أن الزراعة هي القطاع الانتاجي المهيمن . وهكذا ،
تشكل التنمية الريفيه عنصرا لا غنى عنه لأي استراتيجية للتنمية الزراعية . وفضلا عن
ذلك ، فإن زيادة انتاج الاغذية والامن الغذائي لا تزال تشكل هدفا ذا أولوية لأقل
البلدان نموا . وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي لأقل البلدان نموا ، على أقل تقدير ،
وبدعم دولي واف ، أن تسعى الى زيادة الانتاج الزراعي والغذائي بمعدل نمو سنوي أعلى
كثيرا من النمو السكاني إذا أريد ألا تتعرض للأخطار الأهداف الخاصة بالتخفيف من الفقر
والقضاء عليه وتحسين التغذية فضلا عن الأمن الغذائي .

٨٦ - وستتطلب تنمية القطاع الزراعي قيام أقل البلدان نموا ، بدعم من المنظمات
الدولية المختصة ومن البلدان المانحة ، بمياغة "استراتيجية تنمية زراعية" . وهذه
الاستراتيجية الخاصة بتنمية القطاع الزراعي تتطلب في جملة أمور:

(أ) اعتماد سياسات سعرية وائتمانية زراعية ملائمة مع مراعاة اشارات
الأسواق وضرورة ضمان حوافز مناسبة للتنمية الزراعية ؛ ودعم مبادرات المزارعين ؛
وستدرس أقل البلدان نموا أثر بيع الحبوب بأسعار منخفضة في الأسواق العالمية على
انتاجها الزراعي ؛

(ب) تحسين أنماط توزيع الدخل وتوسيع فرص حصاد الدخل على المستوى
الوطني بما يعزز القوة الشرائية لطبقات السكان ذات الدخل المنخفض ، وبالتالي ،
يزيد الطلب الوطني على السلع الزراعية ؛

(ج) اشتراك القطاع العام اشتراكا فعالا ، وخاصة فيما يتعلق بتحسين
الهيكل الأساسية المادية والمؤسسية التي يعتمد عليها الانتاج الزراعي مباشرة من
أجل المساعدة ، في أي وقت ، على إمداد المناطق التي تعاني من النقص من المناطق

التي لديها فائض ، فضلا عن صياغة وتنفيذ ترتيبات تعاونية على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي تهدف إلى تعزيز التنمية الزراعية ؛

(د) تنويع القاعدة الزراعية عن طريق الدمج بين زراعة المحاصيل وتربية الماشية وعن طريق النهوض بمصايد الأسماك ، والثروة الحيوانية ، والبستنة والحرجة ، وتحسين الانتاجية والقدرة التنافسية عن طريق تحقيق مزيد من الفعالية في التجهيز والتوزيع والتسويق من الانتاج إلى الاستهلاك أو التصدير ، ولا سيما فيما يخص المنتجات المزمع تصديرها إلى السوق العالمية ؛

(هـ) تطوير وتطبيق البحوث الزراعية وتحسين المهارات التقنية والدراية الفنية للمزارعين أو مجموعات المزارعين أو العمال الزراعيين عن طريق نظم مرنة ولا مركزية للإرشاد الزراعي ؛

(و) اصلاح نظامي العمل الزراعي وحياسة الأراضي ، حيثما يكون ذلك مناسباً ، بهدف تشجيع الاستثمار في الأرض ؛

(ز) اعتماد تقنيات وممارسات زراعية ، يوضع في الاعتبار فيها الحفاظ على البيئة وحمايتها ، بما في ذلك بذل جهود معززة من أجل التحريج ومنع تآكل التربة الناشئ عن اساءة استخدام الأرض والافراط في استخدامها ؛

(ح) إنشاء خدمات دعم زراعي - ولا سيما نظم ائتمان زراعي ، تشمل تجمعات تعاونية - ومرافق تخزين واتخاذ تدابير أخرى ذات صلة للتقليل إلى أدنى حد من خسائر ما قبل الحصاد وبعده .

٨٧ - وينبغي لأقل البلدان نمواً ، في إطار برامجها الخاصة بالتنمية الزراعية ، أن تتيح هياكل مناسبة من الحوافز لصغار الملاك الذين هم المنتجون الرئيسيون للمحاصيل الغذائية والذين لهم ، بالتالي ، دور حاسم يقومون به في تحقيق الأمن الغذائي الوطني ، وأن تتيح كذلك عملاً مربحاً للعمال الذين لا أرض لهم ، والذين يمثلون الأغلبية العظمى من المنتجين الزراعيين في أقل البلدان نمواً . فإن نجاح هؤلاء أو فشلهم له أثر مباشر على رفاه جماهير السكان الريفيين . وينبغي بالمثل تعزيز دور المرأة في انتاج الأغذية عن طريق التسليم بضرورة سن قوانين ولوائح تضمن الوصول على قدم المساواة إلى تكنولوجيات أكثر كفاءة لتجهيز الأغذية ، وإلى الائتمان ، وحياسة الأراضي ، وخدمات الدعم والتدريب الزراعيين .

٢ - تنمية موارد مصايد الأسماك

٨٨ - إن لموارد مصايد الأسماك - في المياه العذبة والبحار - امكانات كبيرة ففي كثير من أقل البلدان نموا ، وسيؤدي تحسين إدارتها الى تعزيز الأمن الغذائي وتوريد البروتين المحلي ، والى زيادة حصائل الصادرات . وقد أدخل كثير من أقل البلدان نموا سياسات جديدة موجهة نحو تحويل ملكية قطاع مصايد الأسماك بكامله الى القطاع الخاص وإدخال تقنيات وسفن ومرافق تخزين وإصلاح حديثة . فضلا عن رفع مستوى التسويق والإضطلاع بدراسات استقصائية شاملة للموارد . وأن المنظمات الدولية المختصة مدعوة الى مساعدة أقل البلدان نموا ، عند الطلب ، على الإضطلاع بدراسات عن مواردها البحرية تشمل تجديد هذه الموارد وحمايتها واستغلالها استغلالا سليما من الناحية البيئية والمحافظة عليها وإنتاجها ، وتوفير الهياكل الأساسية لها وتسويقها ، وتحديد ما يلزم من الموارد البشرية .

٨٩ - وإن المجتمع الدولي مدعو الى مساعدة ودعم جهود أقل البلدان نموا لتطوير وتعزيز سياساتها الإجمالية في مجال مصايد الأسماك ، بما في ذلك تحقيق حماية أوسع لمواردها المتعلقة بمصائد الأسماك .

٣ - التنمية الريفية

٩٠ - إن الجهود الرامية الى النهوض بالانتاج الزراعي وتحقيق نمو يتسم بالانصاف ينبغي دعمها بسياسات تهدف الى تعزيز التنمية الريفية . وفي الواقع ، تشكل التنمية الريفية عنصرا أساسيا في أي محاولة لزيادة كل من الانتاج الزراعي ودخول المزارعين زيادة يعتد بها ولاستحداث عملية تحول هيكلية معجل لاقتصاد أقل البلدان نموا . وينبغي أن يراعى هذا التحول الحاجة المهيمنة الى دعم البيئة الريفية التي كثيرا ما تكون هشة في أقل البلدان نموا ، فضلا عن ضمان عدم زيادة تقويض التوازن الأيكولوجي . وتشتمل السياسات ، في جملة أمور ، بتعزيز التنمية القائمة على المشاركة عن طريق دعم وتشجيع الأنشطة الجماهيرية ، والتعاونيات الريفية ، ومبادرات الفلاحين ، وإقامة صناعات زراعية وغيرها من الصناعات الصغيرة الحجم في المناطق الريفية ، وإدخال الخدمات التي هي حتى الآن متاحة بالدرجة الأولى في المدن (الأنشطة المحية والتعليمية والتدريبية والمحال التجارية) في المناطق الريفية أو توسيع هذه الخدمات ، وإنشاء الشبكة الائتمانية والمالية الريفية أو توسيعها ، وتمكين القطاع غير الرسمي من أن يؤدي بصورة كاملة دوره الإنمائي في أقل البلدان نموا . ومن شأن التنمية الريفية ، إذا ما اقترنت بتنفيذ مخططات لتوفير عمل مربح للعمال الذين لا أرض لهم في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية على السواء أن تبطئ نزوح سكان الريف

نحو المناطق الحضرية وهو نزوح يفرض عبثاً ثقيلاً على الهياكل الأساسية الحضرية الضعيفة أصلاً .

٩١ - وسيلزم دعم الإجراءات التي تتخذها أقل البلدان نمواً بمساعدة مالية وتقنية مستمرة ، وكذلك بتحسين امكانية وصول صادراتها إلى الأسواق . وينبغي تعبئة المساعدة التقنية والمالية التي تقدمها المنظمات الدولية المختصة والبلدان المانحة حول "استراتيجية للتنمية الزراعية" للتسعينات ، يحددها كل بلد من أقل البلدان نمواً . وسيلزم أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة إلى حكومات أقل البلدان نمواً في تطوير نظم الدعم الزراعي والهياكل الأساسية المتصلة بها ، وإنشاء وتعزيز نظم للبحوث الزراعية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية ، وتحسين الممارسات الزراعية ، بما في ذلك إدارة التربة والمياه ، واتخاذ تدابير لمكافحة الإفراط في الرعي ، وملوحة وقلوية التربة ، والتصحر ، وانجراف التربة . وبالإضافة إلى ذلك ، ينبغي بذل جهود لاصلاح القطاع الزراعي لأقل البلدان نمواً التي تخرّب اقتصاداتها بسبب الجفاف الشديد والفيضانات والجراد والمجاعة ، وغيرها من المشاكل الهائلة . وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم ، على مستوى ثنائي وعبر المنظمات الدولية المختصة ، بما فيها الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية ، البحوث الزراعية التي تشتمل على المشاكل الخاصة بأقل البلدان نمواً والتي تعزز قدرات البحث والتطوير لديها .

٤ - الأمن الغذائي

٩٢ - إن شبح الجوع وسوء التغذية لا يزال يخيّم على قسم كبير من البشر . وتبعاً لذلك ، فإن أحد الأهداف الرئيسية في مجال السياسة العامة للتسعينات هو تحقيق الأمن الغذائي في أقل البلدان نمواً . وأن المشاريع والبرامج الرامية إلى زيادة انتاج الأغذية وتجهيزها وتخزينها ينبغي أن تكملها تدابير تؤمن حصول الفقراء في جميع الأوقات على ما يكفي من الغذاء الجيد النوعية .

٩٣ - وأن وجود سكان عاملين حسني التغذية أمر أساسي بالنسبة إلى النمو الاقتصادي والتنمية . وفي الأجل الطويل ، سيجري التغلب على انعدام الأمن الغذائي المزمن والمؤقت ، وذلك ، أساساً ، من خلال الزيادات المتواصلة في دخول السكان الريفيين والحضرين والانتاج الزراعي والتنمية الريفية . وفي الأثناء ، تدعو الضرورة إلى وضع سياسات وبرامج أمن غذائي شاملة لتحسين حصول المجموعات الضعيفة على الأغذية . وهذه البرامج ستتمسك للعوائق والقيود التي يواجهها تحقيق الأمن الغذائي فيفرادى أقل البلدان نمواً ، بما في ذلك قضايا السياسات الاقتصادية الكلية والسياسة التجارية ، وقضايا توليد الدخل والعمالة والعوامل الاجتماعية (الصحة والمياه والتغذية والتعليم) .

٩٤ - وينبغي تعزيز ادارة الأمن الغذائي بغية كفالة التنسيق من أجل تقديم المساعدة على وجه السرعة في حالات انعدام الأمن الغذائي المؤقت ، لا سيما في البلدان المعرضة للكوارث . ومن المقومات المهمة لخطط ادارة كهذه الاعلام بشأن مناطق العجز الغذائي والغائض الغذائي ، الذي توفره نظم الانذار المبكر القائمة ، والتخزين الملائم ، ومرافق النقل . وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم اللازم لتحقيق هذه الأهداف .

٥ - المعونة الغذائية

٩٥ - ينبغي أن تكون المعونة الغذائية بوجه عام تدبيراً انتقالياً وينبغي اعتبارها أداة للتنمية . ولذا ، ينبغي توفير المعونة الغذائية في الحالات التي يوجد فيها نقص حقيقي في الأغذية ، بما في ذلك حالات العجز الغذائي الهيكلي والحالات الطارئة . وفي هذه الحالات ، يمكن أن تكون المعونة الغذائية بمثابة أداة إنمائية عندما تستخدم دعماً لأنشطة مثل برامج الغذاء مقابل العمل ، وحماية المجموعات الضعيفة ، وخاصة خلال فترات التكيف ، وإعادة تأهيل السكان المشردين ، وإنشاء احتياطات غذائية استراتيجية تشمل مرافق التخزين والمناولة والنقل ، ولا سيما على المستوى المحلي ، بغية تحسين الأمن الغذائي وتشبث الأسعار . وفي الأوقات التي تتوفر فيها محاصيل موثوقة نسبياً ، يمكن الاستعانة بالمعونة الغذائية ذات البرامج المتعددة السنوات بأشكال أخرى من المعونة إذا كان الأمر ضرورياً ومبرراً . ولتعزيز مساهمة المعونة الغذائية في التنمية المعتمدة على الذات ، ينبغي اتخاذ تدابير تحول دون الاعتماد الدائم على المعونة الغذائية ، وذلك بإبطال أثرها المتمثل في تشييط الانتاج المحلي وتغيير العادات الغذائية . ومن الضروري ، بالتالي ، استنباط طرق أكثر ابتكاراً لتكييف المعونة الغذائية مع العادات الغذائية المحلية من خلال أمور منها ، مثلاً ، زيادة استخدام المشتريات المحلية أو الصفقات الثلاثية الأطراف القائمة على ترتيبات اقليمية ودون اقليمية . وينبغي ، لدى توفير المعونة الغذائية ، الحرص على تجنب اضطراب الأسواق التجارية الدولية .

٩٦ - وعلاوة على ذلك ، ينبغي توفير المعونة الغذائية لأقل البلدان نمواً في شكل هبات قدر الامكان . وحيثما تباع المعونة الغذائية في السوق المحلية ، ينبغي أن تحدد الأسعار بدقة لتجنب حدوث اضطراب في الأسواق المحلية والانتاج المحلي وفي الصفقات التجارية العادية . وحيثما توزع المعونة الغذائية مجاناً ، ينبغي توجيهها بالدرجة الأولى لدعم مشاريع الغذاء مقابل العمل وبرامج التغذية الموضوعة لأفقر مجموعات السكان وأضعفها . وينبغي ادارة الأموال المقابلة المتولدة من بيع المعونة الغذائية ادارة مناسبة واستخدامها بالدرجة الأولى لدعم الانتاج الزراعي والغذائي

والتسويق والتجهيز . وحيثما يمكن أن يؤدي تخفيض الدعم المالي والحماية للقطاع الزراعي في البلدان المنتجة الرئيسية الى زيادة كبيرة في الاسعار في الاسواق العالمية ، يمكن النظر في تدابير مؤقتة - أي تقديم معونة مالية اضافية أو معونة غذائية مع مراعاة السياسة العامة للبلد واطار ميزان مدفوعاته - للتخفيف من الأثر الضار لزيادة أسعار الأغذية المستوردة على أقل البلدان نموا . وينبغي أن ترصد هذه التدابير رمدا مناسباً لضمان كفاءة سير عملها .

باء - تنمية القاعدة الصناعية والخدمية والعلمية والتكنولوجية

١ - تنمية القطاع الصناعي

٩٧ - ينبغي أن تشدد المبادرات العامة والخاصة لأقل البلدان نموا ، فيما يخص القطاعات غير الزراعية ، على ثلاثة أهداف رئيسية: اصلاح مرافق الانتاج القائمة وميانتها ورفع مستواها ؛ وتوسيع الطاقة الانتاجية بما ينسجم مع المزايا النسبية الدينامية والموارد المتوفرة واحتمالات الاسواق الداخلية والخارجية ، وتنويع القاعدة الانتاجية لتلك البلدان . وينبغي أيضا لأقل البلدان نموا أن تنهض بتنمية قطاع الخدمات ، على أساس الموارد المحلية المتاحة .

٩٨ - وينبغي لأقل البلدان نموا ، في إطار برامجها الخاصة بالتصنيع ، أن توطد في آن واحد تنمية الاقتصاد الريفي المكمل لكي تضمن وجود قوة شرائية متواصلة من أجل استيعاب الناتج الصناعي محليا ، وأن تنشئ في الوقت نفسه قاعدة توريد مضمونة للمدخلات الزراعية (والمعدنية) من أجل الصناعة . وينبغي ايلاء الاسواق الاقليمية ودون الاقليمية مزيدا من الاهتمام بغية التغلب على القيود التي تفرضها الاسواق المحلية الصغيرة والدخل الفردي المنخفض . كما أن امكانية التعاون الاقليمي ودون الاقليمي للتوفير من الموارد الرأسمالية والبشرية القليلة وللعمل كعامل حفاز للتنويع الاقتصادي وتحقيق التكامل الاقليمي في الانتاج تبرر الاهتمام بذلك عن كثب .

٩٩ - ويتعين علىفرادى أقل البلدان نموا أن تقرر ، على أساس قاعدتها الاقتصادية المحددة وعلى أساس السوق العالمية ، والاحتمالات الاقليمية ودون الاقليمية المتوقعة لصادراتها الفعلية والمحتملة ، كيفية تقليل الاعتماد على السلع الأساسية التقليدية وتعزيز توجيه اقتصاداتها المحلية نحو التصدير . ويمكن لأقل البلدان نموا أن تستكشف امكانيات استغلال وجود مواضع ملائمة في أسواق التصدير وأن تسعى إلى إقامة صلات مع سلاسل التسويق الرئيسية في البلدان الصناعية ، مثلا ، عن طريق مشاريع مشتركة وتعاقدات دولية من الباطن وبالتعاون أيضا مع منظمات ترويج الواردات في البلدان

المتقدمة ، وذلك كله بقدر ما يكون لهذه البلدان من عوامل انتاج ومزايا طبيعية أخرى تبرز هذه الأنشطة . وفي الوقت نفسه ، ينبغي لأقل البلدان نموا أن تتخذ خطوات لتدعيم قدرتها التنافسية التصديرية بالتعاون مع مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات ، وذلك عن طريق تحسين الجودة والتعبئة والتجهيز والتسويق والتوزيع . وينبغي تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي عن طريق ايجاد نظم قانونية تعمل بصورة فعالة وتضمن حقوق الملكية ، بما في ذلك تشريع يتعلق بالملكية الفكرية . ونظم ضريبية داعمة ، واتفاقات تتعلق بالازدواج الضريبي . وما تتخذه أقل البلدان نموا من تدابير لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي ستعزز تدابير مناسبة تتخذها البلدان التي ينتمي اليها رأس المال الأجنبي هذا بقصد تشجيع وتيسير الاستثمار في أقل البلدان نموا . وان تشجيع الصناعات ذات القدرة التنافسية سيحتاج الى دعمه بيئة ايجابية في مجال السياسات ، بما في ذلك نظم ضريبية وأسعار صرف وسياسات تجارية وسعيرية واقعية ، واطار تنظيمي ملائم ونظام للحوافز يشجعان روح المبادرة الخاصة والأجنبية على السواء .

١٠٠ - وينبغي للبلدان الصناعية والمنظمات المالية والإنمائية والمنظمات الأخرى المتعددة الأطراف ، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، أن تزيد جهودها الرامية إلى تعبئة مواردها في برامج التعاون لديها من أجل المشاريع الرامية إلى تطوير وتعزيز القاعدة الصناعية لأقل البلدان نموا ، بما يفضي إلى ظهور مؤسسات صناعية تتوفر لها مقومات البقاء . ويمكن أن يؤدي التعاون بين المؤسسات ، وخاصة المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم في البلدان المتقدمة وأقل البلدان نموا ، دورا هاما في تصنيع أقل البلدان نموا ، وفي نقل التكنولوجيا ، وفي تسويق منتجات هذه البلدان .

٢ - تطوير قطاعات الخدمات

١٠١ - ينبغي لأقل البلدان نموا ، لدى اتباع استراتيجياتها للتنمية الاقتصادية ، أن تستفيد استفادة كاملة من الدور الخاص الذي تؤديه في عملية التنمية الخدمات التي تتخلل الاقتصاد بأسره وتوفر الدعم اللازم لحسن سير جميع القطاعات الاقتصادية ولكفاءتها . وينبغي الاهتمام بتطوير قطاعات الخدمات الرئيسية ، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بالهياكل الأساسية والمنتجين . وينبغي استقصاء امكانيات زيادة حصائل المصادرات عن طريق مصادرات الخدمات ، باعتبار أن امكانيات زيادة حصائل المصادرات من الزراعة أو الصناعة قد تكون محدودة في كثير من أقل البلدان نموا .

١٠٢ - ويقتضي تنفيذ برامج تطوير الخدمات بذل جهود داخلية وخارجية على السواء في مجال تحسين مرافق المعلومات ، وخاصة الاحصاءات ، والتشريعات المتعلقة بالأعمال والتجارة ، وتدريب الموظفين ، وتعبئة الموارد التكنولوجية والمالية .

١٠٣ - وينبغي أن يقوم المجتمع الدولي ومؤسسات التمويل والتنمية المتعددة الأطراف وخاصة الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصارف التنمية الإقليمية ، بحشد موارد تقنية ومالية لتنفيذ مشاريع وبرامج ترمي الى تعزيز قطاع الخدمات في أقل البلدان نمواً وتيسير اشتراك هذه البلدان في التجارة العالمية في الخدمات . وينبغي أن يولى اهتمام خاص للموضع الخاص والمشاكل الخاصة لأقل البلدان نمواً ولضرورة تشجيع اتخاذ تدابير ايجابية لتيسير توسيع فرصها التجارية في هذا المجال .

٣ - تعزيز القاعدة العلمية والتكنولوجية

١٠٤ - اعترف المجتمع الدولي بالدور الأساسي الذي يؤديه العلم والتكنولوجيا في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لجميع البلدان ، وخاصة أقل البلدان نمواً . وبالتالي ، فإن إيجاد قاعدة علمية وتكنولوجية كافية هو شرط ضروري للتحوّل في أقل البلدان نمواً في الأجلين المتوسط والطويل . وينبغي لأقل البلدان نمواً أن تسعى خلال التسعينات إلى: '١' التشديد بما فيه الكفاية على العلم والتكنولوجيا في خططها الإنمائية الوطنية ؛ و'٢' تعزيز القدرة الذاتية على معالجة تطوير وتطبيق العلم والتكنولوجيا ، وخاصة بتدعيم الهياكل الأساسية العلمية والتكنولوجية الوطنية ، وإدخال التعليم العلمي والتكنولوجي ، وتحسين تدريب القوى العاملة نوعاً وكمياً ، وربط الانتاج بالجهود المحلية ، واستنباط آليات مناسبة لتوجيه البرامج وتطبيق نتائج البحث العلمي تطبيقاً عملياً ؛ و'٣' إيجاد بدائل لتصدير المواد الخام التقليدية باستحداث منتجات وعمليات جديدة ، وبالتالي ، ضمان القدرة التنافسية للسلع القابلة للتصدير لدى أقل البلدان نمواً .

١٠٥ - وبالنظر إلى الصعوبات الخاصة لأقل البلدان نمواً ، الناشئة في جزء منها عن الافتقار إلى قدرات البحث والتطوير المحلية ، والتي تعترض هذه البلدان في مجال احتياز التكنولوجيا الحديثة وتعزيز قدراتها التكنولوجية ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل كل جهد للإسراع بالتحوّل التكنولوجي في أقل البلدان نمواً ، ولا سيما من أجل:

(١) مساعدة أقل البلدان نمواً على احتياز هياكل أساسية كافية ، بغية

القيام بأمر منها:

١١ تيسير الإعداد والتنفيذ المنسقين للخطط والسياسات والقوانين والأنظمة المتعلقة بالتكنولوجيا ؛

- ١٣١ تقييم صفقات نقل التكنولوجيا والتفاوض عليها ؛
- ١٣١ إنشاء جهات وصل في أقل البلدان نموا بين موردي التكنولوجيا الوطنيين والدوليين ومستعملي التكنولوجيا الوطنيين ، بما في ذلك مراكز التكنولوجيا ، إذا كان ذلك مناسباً ؛
- ١٤١ تقديم مساعدة تقنية ومعلومات وتدريب لمستعملي التكنولوجيا ؛
- ١٥١ تدعيم برامج بحث وتطوير التكنولوجيا في مجالات مختارة أو المشاركة فيها بهدف تطوير تكنولوجيات محلية ، وتعزيز تكييف التكنولوجيات المستوردة مع الحاجات الوطنية ؛
- ١٦١ تيسير نقل التكنولوجيا إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ؛
- ١٧١ استغلال الآثار والامكانات الاقتصادية الهائلة للتكنولوجيات الاحيائية وغيرها من التقنيات والتكنولوجيات الجديدة ، ولا سيما تلك المتمثلة بالأغذية والزراعة ، والصناعات القائمة على الزراعة ، والاتصالات وأساليب تحليل البيانات في أقل البلدان نموا ؛
- (ب) اعطاء أقل البلدان نموا امكانية الوصول الحر على أتم وجه ممكن إلى التكنولوجيات التي لا يخضع نقلها لقرارات جهات خاصة ، وتيسير الوصول ، بالقدر الممكن عملياً ، إلى التكنولوجيات التي يخضع نقلها لقرارات الجهات الخاصة ؛
- (ج) مواصلة تقديم وتعزيز الدعم لبرامج المساعدة التقنية التي تقدم إلى أقل البلدان نموا من بلدان نامية أخرى . وينبغي أيضاً النظر في امكانية اتخاذ ترتيبات لكي تستفيد أقل البلدان نموا من التبادل التعاوني للمهارات فيما بين البلدان النامية ؛
- (د) النظر ، كجزء من عملية التعجيل بنقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نموا ، في زيادة عدد المنح الدراسية التي تُعطى للدراسة والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا ؛
- (هـ) مساعدة أقل البلدان نموا على إعداد قوانين ولوائح وسياسات ملائمة تتعلق باستيراد التكنولوجيا وتعزيز تطوير التكنولوجيات المحلية .

٤ - الطاقة

١٠٦ - سيلزم ، خلال التسعينات ، تعزيز توافر الطاقة في أقل البلدان نموا بغية التغلب على اعتمادها المفرط على مصادر الطاقة التقليدية وغير المتجددة التي تعوق بشدة عملية التنمية فيها . وينبغي لأقل البلدان نموا أن تضع ، بدعم من الجهات المانحة ، سياسات تركز ، بالإضافة إلى برامج غرس الأخراج وإعادة التحريج ، على الاستخدام الكفء للطاقة وحفظها وعلى تطوير قدرتها على انتاج الطاقة ، بالاستناد إلى مصادر طاقة تقليدية وبديلة قابلة للدوام ، بما في ذلك الطاقة المائية والحرارية الأرضية ، والغاز الحيوي ، والطاقة الشمسية والهوائية ، وغير ذلك من أشكال الطاقة .

جيم - الهياكل الأساسية

١٠٧ - يلزم تكملة الاستثمار في القطاعات المنتجة ، وخاصة في القطاع الزراعي ، بتدابير تهدف إلى صيانة الهياكل الأساسية وتوسيعها ، بما في ذلك الطرق ، والسكك الحديدية ، والمجاري المائية ، والخطوط الجوية ، وشبكات الاتصال ، ومرافق الرعاية الصحية ، والمدارس ، والمرافق الإدارية . وينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لعملية التحضر السريع في أقل البلدان نمواً ولنتائجها بالنسبة إلى التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ، وكذلك لحاجات المجتمعات المحلية . وينبغي منح الأولوية لمشاريع الهياكل الأساسية التي تفي مباشرة بالحاجات البشرية الأساسية للسكان المحليين ، وبصفة خاصة لنقل المنتجات الزراعية . وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الكامل ، عند تعزيز الهياكل الأساسية المادية ، الحاجة إلى التقليل إلى أدنى حد من الأضرار الناجمة عن المخاطر الطبيعية أو إلى منعها . وفي هذا الصدد ، تستحق التدابير الهادفة إلى تحسين وضع الإسكان والتنمية الحضرية أولوية عالية .

١٠٨ - وبينما ينبغي لأقل البلدان نمواً أن تسعى إلى إقامة توازن بين الاستثمارات الجديدة والحاجة إلى الاضطلاع بأعمال صيانة في قطاع الهياكل الأساسية ، ينبغي وضع تدابير جديدة من أجل: '١' اصلاح وصيانة المرافق القائمة ؛ و'٢' إنشاء مرافق جديدة للهياكل الأساسية ؛ و'٣' وضع خطط للتنمية الحضرية ولإنشاء مجموعات سكنية ؛ و'٤' تعزيز القدرات المؤسسية في مجال رسم وتنفيذ السياسات والبرامج في قطاع الهياكل الأساسية .

١٠٩ - وينبغي للمجتمع الدولي وللجهات المانحة وللمؤسسات الانمائية المالية المتعددة الأطراف ، ولا سيما صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية ، أن تقدم دعماً كبيراً ووافياً يكفل جهود أقل البلدان نمواً في مجال الاستثمار وصيانة الهياكل الأساسية .

١ - النقل والاتصال

١١٠ - نظراً إلى الصعوبات والاختناقات الشديدة التي تواجهها أقل البلدان نمواً ، يعتبر تحسين قطاع النقل أمراً حيوياً للتوسع في جميع القطاعات المنتجة والخدمات الاجتماعية الأساسية . وتقديم الاغاثة الانسانية والطائرة بكفاءة ، وتيسير التعاون والتكامل على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي أيضا .

- ١١١ - وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي للبلدان المانحة وللمؤسسات المتعددة الاطراف أن تدعم تنفيذ الخطط الوطنية والاقليمية لقطاع النقل ، وأن تتصدى للمسائل المؤسسية والمالية والتقنية المتعلقة بها . ويمكن أن تشمل هذه الخطط أموراً منها :
- (أ) تطوير الموانئ والطرق والدروب الريفيه والسكك الحديدية ؛
 - (ب) تدريب القوى العاملة اللازمة واقامة مؤسسات تدريب أهلية ؛
 - (ج) انشاء مرافق للنقل الداخلي ، وخاصة لربط المناطق النائية ؛
 - (د) توسيع وتحسين مرافق النقل العابر والموانئ في بلدان الممرور العابر ، لتيسير النقل الى البلدان غير الساحلية ومنها ؛
 - (هـ) ايلاء الاهتمام المناسب لتطوير خدمات النقل البحري الساحلي وخدمات النقل في الأنهار والبحيرات ؛
 - (و) استحداث شركات مشتركة للنقل البحري أو أساطيل تجارية مشتركة ، حيثما يكون ذلك ضروريا ؛
 - (ز) التغلب على اكتظاظ الموانئ ؛
 - (ح) اتخاذ التدابير اللازمة لضمان ادارة وصيانة معدات النقل .

١١٢ - وبالمثل ، ينبغي الاهتمام بقطاع الاتصالات ، وينبغي للمجتمع الدولي ، لا سيما البلدان المتقدمة ، أن يقدم المساعدة التقنية لأقل البلدان نمواً لتمكينها من تنمية وتحسين شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية ، بما في ذلك استخدام التتابع الاصطناعية وغيرها من التكنولوجيات ، حيثما يكون ذلك مناسباً . وينبغي لأقل البلدان نمواً أن تضع سياسات تسعير أكثر فعالية تعكس الحاجات الاقتصادية والاجتماعية .

١١٣ - ومطلوب من الجهات المانحة أن تدعم وتشجع تنفيذ مشاريع النقل والاتصالات المشتركة بين اثنين أو أكثر من أقل البلدان نمواً . وخاصة عندما يجري التفكير فيها في إطار التكامل الاقتصادي دون الاقليمي والاقليمي . وينبغي للجنة الاقتصادية لافريقيا وللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ أن تسعى الى وضع برامج خاصة تعد خصيصاً لأقل البلدان نمواً ، وذلك في إطار تنفيذ البرامج والمشاريع المتعلقة بعقد الأمم المتحدة للنقل والاتصالات في افريقيا وآسيا .

٢ - المستوطنات البشرية

١١٤ - ينبغي أن تكون العلاقات المتبادلة بين الناس والموارد والبيئة والتنمية شاعلاً أساسياً في تنمية المستوطنات البشرية وفي الاضطلاع بالمشاريع الانمائية ، وعلى الرغم من الجهود الكثيرة المبذولة ، فإن الاغلبية الكبيرة من سكان أقل البلدان نمواً تفتقر الى مأوى أو لديها مأوى غير صالح لسكن الانسان ، وسوف يزداد عدد هؤلاء ،

خاصة نتيجة لضغط السكان والتحضر. ويعتبر التحضر بغير تخطيط، في آن واحد، تهديدا للبيئة وعقبة رئيسية في سبيل تحسين نوعيتها وتقديم الخدمات الأساسية.

١١٥ - وتستوجب الأوضاع السائدة حاليا في أقل البلدان نموا وضع سياسات تشجع القطاع غير الرسمي والمجتمعات المحلية على تقديم المأوى المنخفض التكلفة، مع تركيز المؤسسات العامة اهتمامها على توفير الهياكل الأساسية، وتسجيل الأراضي، والائتمان. وينبغي إعطاء الأفضلية للمواد المحلية لدى بناء المستوطنات البشرية المنخفضة التكاليف والمناسبة بيئيا. وينبغي لأقل البلدان نموا أن تشجع التدابير الابتكارية التي تدعم بموجبها المؤسسات المالية الثنائية والمتعددة الأطراف استراتيجيات أقل البلدان نموا المتعلقة بالمستوطنات البشرية وتوفير الموارد لمواد البناء والتكنولوجيا لاستكمال الموارد المحلية. وينبغي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أن يدعم الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا بغية تحسين الأوضاع السكنية لسكانها.

دال - البيئة، وتخفيف وطأة الكوارث والتأهب لها والوقاية منها

١١٦ - البيئة والتنمية في أقل البلدان نموا
١١٦ - في حين أن المخاطر الحالية التي تهدد البيئة العالمية تبعث على القلق المشترك لدى جميع البلدان، فإن ضعف أقل البلدان نموا يزداد تفاقمًا من جراء مجموعة محددة من المشاكل البيئية مثل تدهور التربة وانجرافها والجفاف والتصحر، التي تعوق احتمالات تنميتها. وهذه المشاكل البيئية وثيقة الصلة بعدد من العوامل المعقدة والمتشابكة. وهذه العوامل تشمل على الفقر، والتخلف، وضغط السكان المتزايد بالفقر والذي يطرح مزيدا من الطلبات على قاعدة الموارد الطبيعية في عدد من أقل البلدان نموا، ووجود قاعدة تكنولوجية ضيقة، والمساوئ الجغرافية، وعدم تنظيم العمليات الصناعية، والالقاء غير القانوني عبر الحدود للنفايات الخطيرة والنفايات المشعة. ولا بد من معالجة مشكلتي الفقر وتردي البيئة المزدوجتين في وقت واحد لتوفير أساس للنمو المطرد والتنمية المستمرة في الأجل الطويل، اللذين هما أساسيان وسيعززان قدرة أقل البلدان نموا على حماية البيئة. وينبغي أن يكون أحد المساعي الرئيسية لأقل البلدان نموا هو أن تحقق توازنا أمثل بين مطالب الإنسان وقاعدة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة كما للجيل الحاضر، وفي نفس الوقت، أن تزيد إلى أقصى حد قدرة البيئة على تلبية هذه المطالب على أساس قابل للاستمرار. ولكن، لتحقيق هذه الأهداف، يحتاج الأمر إلى إيلاء الاهتمام الواجب لهذه المشاكل لدى وضع السياسات الداخلية، وينبغي أن توجه موارد إضافية، من حيث التمويل التسهلي

والوصول الى التكنولوجيا السليمة من الناحية البيئية على حد سواء ، الى أقل البلدان نموا وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٨/٤٤ للمساعدة على تغاضي المزيد من تدهور النظم الايكولوجية المحلية ، وعلى التغلب على المشاكل البيئية الحاسمة للتنمية ، ومكافحة ما لمشاكل البيئة العالمية من أثر سلبي ، وتنفيذ التدابير الواردة في الفقرتين التاليتين .

١١٧ - وان نهجا متكاملا ومتعدد الاختصاصات في هذا الشأن ينبغي أن يشمل ، في جملة أمور: '١' حوافز للتشجيع على ادارة البيئة على نحو أفضل ولضمان كفاءة عالية في استخدام الطاقة ، فضلا عن منع التدهور البيئي ؛ و'٢' تعليم المجتمعات المحلية في المناطق الريفية والحضرية على السواء ، بهدف زيادة الوعي بالفوائد الاقتصادية والاجتماعية لحماية البيئة ؛ و'٣' تنمية الموارد البشرية لمعالجة المشاكل البيئية ، بوصف ذلك عنصرا هاما في بناء القدرات في أقل البلدان نموا ؛ و'٤' التطرق لمشاكل استئصال شافة الفقر وتحسين البيئة وادارتها على نحو متكامل ؛ و'٥' تيسير وصول أقل البلدان نموا الى التكنولوجيا السليمة من الناحية البيئية ونقلها اليها ؛ و'٦' استحداث آليات جديدة لترشيد استخدام موارد الطاقة التقليدية ، واستحداث مصادر وقود بديلة منخفضة التكلفة ، وخاصة منها مصادر طاقة جديدة ومتجددة ، يمكنها أن توفر بديلا لاستخدام حطب الوقود ، مخففة بذلك حدة الضغط على البيئة .

١١٨ - وينبغي الاء عناية خاصة لأقل البلدان نموا المنكوبة بالجفاف والتصحر . ويلزم تحسين ادارة الموارد الطبيعية وزيادة الانتاجية في الزراعة والماشية على أساس قابل للاستدامة وسليم من الناحية الايكولوجية من أجل حماية القاعدة الانتاجية في هذه البلدان .

١١٩ - وتدعو الحاجة الى تقوية القدرات البشرية والمؤسسية والتكنولوجية لأقل البلدان نموا من أجل تحديد المشاكل البيئية ، وتقييم العلاقة بين الاتجاهات الانمائية والاتجاهات البيئية ، واعداد خطط ادارة بيئية وطنية لاستراتيجيات الحفظ والحماية . وينبغي اشراك المرأة في هذه الخطط ، ولا سيما في برامج ادارة الغابات والأراضي . وينبغي كذلك اشراكها في اختيار ونشر التكنولوجيات المناسبة التي من شأنها أن تيسر أنشطتها المنزلية والانتاجية والتي تراعي ، في الوقت نفسه ، وتيسر تجديد قاعدة الموارد الطبيعية . وينبغي تعزيز الآليات الوطنية للإنذار المبكر والتنبؤ والتي تدرج بوصفها جانبا من الجهود الاقليمية الأوسع . وينبغي اشراك المرأة في انشاء نظم الإنذار والمتابعة الخاصة بالكوارث الطبيعية وكذلك في انشاء البرامج الهادفة الى تخفيض كل من خسائر ما بعد الحصاد والمفقود من الأغذية . وينبغي أن

تولي منظمات الأمم المتحدة ، بما فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ، اهتماما ذا أولوية لأقل البلدان نموا في برامجها وآلياتها المتصلة بالبيئة .

١٢٠ - وينبغي أن يتناول مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في عام ١٩٩٢ ، وفقا لولايته ، المشاكل البيئية والانمائية التي تواجهها أقل البلدان نموا . وينبغي أن يتيح هذا المؤتمر اتخاذ تدابير تمكّن أقل البلدان نموا من مواصلة جهودها الرامية إلى إدراج البعد البيئي في أهدافها وسياساتها الانمائية . وفضلا عن ذلك ، ينبغي أن يكون هذا المؤتمر فرصة لتجديد التزام المجتمع الدولي بتقديم الدعم التقني والمالي للمشاريع الرئيسية التي ترمي إلى تجنب تكرار وقوع كوارث طبيعية سببها التدهور البيئي .

١٢١ - ويلزم أيضا تقديم دعم دولي مناسب وملائم لاستكشاف امكانيات حماية أقل البلدان نموا من آثار الظواهر الجديدة السلبية بيئيا ، مثل التغير المناخي والتلوث البحري وحركة النفايات عبر الحدود .

٢ - تخفيف وطأة الكوارث ، والتأهب لها والوقاية منها

١٢٢ - لا تزال الكوارث الطبيعية والكوارث التي يحدثها الإنسان تسبب خسائر فادحة في الأرواح البشرية والممتلكات ، تاركة أثرا شديدا للغاية ودائما في الاقتصادات الوطنية لأقل البلدان نموا . وفضلا عن ذلك ، فإن حجم الخسائر في المستقبل سيزيد لا محالة لأن ضغط السكان يؤدي إلى الإقامة في مناطق أكثر عرضة للكوارث . وتتوفر معرفة كبيرة بالأساليب الكفيلة بتقليل أثر الكوارث إلى الحد الأدنى ولكنها لم تُطبق بعد بصورة منهجية في أغلبية أقل البلدان نموا . وسيحتاج كل بلد إلى المساعدة لزيادة أو تحسين قدرته على تحديد سيناريوهات الكوارث ، ووضع تدابير ملائمة للحماية منها وخطط مناسبة للطوارئ ، وضمان أن يعرف زعماء المجتمعات المحلية وسكانها بصورة عامة كيف ومتى يطبقون هذه التدابير . وستواصل أقل البلدان نموا اتخاذ تدابير في حدود قدراتها المتاحة وفي كنف التعاون الدولي الملائم: '١١' من أجل تلطيف وتخفيف عواقب مثل هذه الكوارث ، و'١٢' من أجل الحد من مدى ضررها ، و'١٣' من أجل اتخاذ تدابير وقائية ملائمة . وينبغي أن تُدرج الأنشطة المتوخاة في هذا الصدد في المشاريع الانمائية الجديدة .

١٢٣ - وسيلزم أن تواصل أقل البلدان نموا جهودها من أجل أن تنمي لدى سكانها عامة ادراكا واضحا لفوائد التأهب للكوارث والوقاية منها . وينبغي البدء في مشاريع

رائدة لاستحداث نهج مترابط للتأهب للكوارث وتخفيف وطأتها والوقاية منها ، وذلك في أقل البلدان نموا المعرضة للكوارث ، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية التي وضعتها الجمعية العامة بشأن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية . وينبغي أن يولي اهتمام خاص للنساء والأطفال بسبب وضعهم الهش أثناء الكوارث . وينبغي أن تحظى أقل البلدان نموا باهتمام على سبيل الأولوية في الأنشطة الخاصة بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية . وسيقوم المجتمع الدولي ، بصفة خاصة ، بتوفير الدعم لتنفيذ البرنامج المتعلق بمكافحة الفيضانات في بنغلاديش ، فضلا عن المشروع المتعلق بإقامة آلية مراقبة بيئية في منطقتي الصحراء والساحل تهدف إلى مكافحة التصحر في افريقيا الواقعة جنوب الصحراء .

١٣٤ - وهناك عدة بلدان من أقل البلدان نموا متأثرة بمشاكل اللاجئين والهجرة أو قد تأثرت بها . وبالنظر الى الأثر المعاكس لوجود اللاجئين والمشردين على الهياكل الاجتماعية - الاقتصادية وعملية التنمية ، ينبغي للمجتمع الدولي والمنظمات الدولية المختصة أن تدعم جهود أقل البلدان نموا لمواجهة هذه المشاكل .

هاء - معالجة المشاكل الخاصة ببعض فئات أقل البلدان نموا

أقل البلدان نموا غير الساحلية والجزرية

١٣٥ - يبلغ مجموع البلدان غير الساحلية ١٥ بلدا من أصل الـ ٤١ بلدا لأقل نموا . ويزيد هذا العائق الجغرافي أوجه القصور الهيكلي لهذه البلدان بإضعاف قدرتها على ممارسة التجارة الدولية والاستفادة منها . وإن تحسين الهياكل الأساسية المادية ، ولا سيما النقل والاتصالات ، أمر حيوي لحركة السلع والخدمات داخل بلدا وكذلك لتوسيع وتنمية قطاع التجارة الخارجية . وبغية تخفيف أثر هذا العائق الجغرافي ، ينبغي لأقل البلدان نموا غير الساحلية وبلدان المرور العابر المجاورة لها أن تواصل بذل جهود متضافرة على الصعيدين الثنائي ودون الاقليمي لتبسيط اجراءات المرور العابر وتحسين الروابط التجارية الدولية في التسعينات ، مع مراعاة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ولا سيما الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع ، وحاجات البلدان الانفة الذكر والوسائل المتاحة لها .

١٣٦ - وتواجه أقل البلدان نموا الجزرية ، بالإضافة الى المشاكل المتأصلة في وضعها كبلدان من أقل البلدان نموا ، عوائق ناشئة ليس فقط عن كونها جزيرة وفي أحيان كثيرة ، مجموعة جزر ، ولكن أيضا عن صغر حجمها من حيث الأراضي والسكان ، وبعدها عن المراكز الاقتصادية الكبرى . ومن أجل توليد الدخل ، سيتعين على الحكومات تعزيز قطاعات مثل صيد الأسماك والخدمات . وينبغي لأقل البلدان نموا الجزرية أن تستهل

برامج للتنمية /روابط النقل الداخلي والخارجي لديها من أجل تحسين وصولها الى الأسواق العالمية. ونظرا الى الصعوبات الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نموا الجزيرية ، ينبغي للجهات المانحة أن تنظر في إمكانية تقديم مساعدة من أجل جملة أمور منها توفير قدر أكبر من الدعم المحلي والدعم للنفقات المتكررة للمشاريع والبرامج الانمائية ، كما هو مناسب . كما هو مناسب ، ينبغي للجهات المانحة أن تنظر في إمكانية تقديم مساعدة إضافية لبلدان الجزيرية . وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في إمكانية مساعدة أقل البلدان نموا غير الساحلية والجزيرية في جهودها الرامية الى تمويل مشاريعها المتعلقة بالهياكل الأساسية التي لا غنى عنها لتنميتها .

سادسا - ترتيبات من أجل التنفيذ والمتابعة والرمد والاستعراض
١٢٨ - ينبغي أن تدعم آليات فعالة للمتابعة والرمد الجهود الانمائية لأقل البلدان نموا ، وتشكل هذه الآليات مفتاحا لنجاح تنفيذ برنامج العمل للتسعينات .
الف - الصعيد الوطني

١٢٩ - ينبغي أن تستمر عملية الاستعراض القطري وتعزيزها بوصفها الوسيلة الرئيسية للحوار في مجال السياسة العامة ولتنسيق جهود الشركاء في التنمية بخصوص المعونة مع البرامج الانمائية لأقل البلدان نموا ، بالإضافة الى تعبئة الموارد المطلوبة لتنفيذ هذه البرامج . وأن آليات مثل الموائد المستديرة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والافرة الاستشارية للبنك الدولي ، التي تنظمها أقل البلدان نموا بدعم من المؤسسات المعنية ، ستظل تشكل العمود الفقري لعملية ترجمة مبادئ وتعهدات برنامج العمل هذا الى تدابير ملموسة على الصعيد الوطني . وأن قيادة حكومات أقل البلدان نموا هي في صميم هذه العملية ، يساعدتها في ذلك شركاؤها في التنمية لتعزيز قدرتها على النهوض بهذا الدور .

١٣٠ - وينبغي للشركاء في التنمية أن يدعموا الاهداف والسياسات المتفق عليها التي تضعها أقل البلدان نموا عقب التشاور والواردة في برامج متوسطة الأجل . وينبغي أن تكون الروابط بين الاطار الاقتصادي الكلي والاستراتيجيات القطاعية في صميم العملية ، وينبغي استعراض هذه الروابط وتكييفها بانتظام في ضوء تطور البيئة المحلية والدولية مع الحفاظ على الاهداف والاستراتيجية الاجمالية الطويلة الأجل .
سادسا - ترتيبات من أجل التنفيذ والمتابعة والرمد والاستعراض
١٣١ - ينبغي أن تدعم آليات فعالة للمتابعة والرمد الجهود الانمائية لأقل البلدان نموا ، وتشكل هذه الآليات مفتاحا لنجاح تنفيذ برنامج العمل للتسعينات .

١٣١ - وعلى أساس التعهد المتبادل لكل بلد من أقل البلدان نموا باتباع خطة طويلة الأجل لإطار السياسة العامة ، سيتعهد الشركاء في التنمية بتقديم تمويل كاف لتنفيذ الخطة . وهذا يتطلب أن تتبع اجتماعات الاستعراض القطري ، المعنية بمناقشة الورقات المتعلقة بإطار السياسة العامة والخطط الوطنية ، نهجا شاملا ازاء التدفقات المالية اللازمة ، مع النظر في جملة أمور منها دين البلد المعني من أقل البلدان نموا واحتمال لزوم تخفيض الدين وخدمة الدين .

١٣٢ - وتنسيق المعونة هو العنصر الرئيسي لزيادة كفاءة الدعم الخارجي إلى أقصى حد تحت قيادة حكومات أقل البلدان نموا . وينبغي بذل جهود لتفادي وجود نظم موازية لتحديد الأهداف والبرمجة وتنسيق توزيع الموارد .

١٣٣ - وينبغي تنظيم أفرقة الاستعراض القطري على أساس أكثر منهجية كما ينبغي أن تشمل جميع الجهات المانحة المعنية . وينبغي لأقل البلدان نموا التي ليس لديها أفرقة استعراض قطري منتظمة أن تعتمد هذه العملية . وينبغي أن تُعقد اجتماعات الاستعراض القطري كل سنة أو سنتين تقريبا لتوليد زخم متواصل وللمحافظة عليه من أجل التقدم في التنمية وتحسين تنسيق المعونة . وينبغي للآليات المختارة من أجل هذه الاستعراضات أن تكون ملتزمة تماما بهذا الإطار الزمني . وينبغي رصد التقدم المحرز في الوفاء بالتعهدات المتكاملة على نحو متبادل بموجب خطة إطار السياسة العامة للبلد المعترف من أقل البلدان نموا ، وذلك قبل انعقاد كل اجتماع لفريق استشاري ولمائدة مستديرة في تقرير تعدّه كل حكومة من حكومات أقل البلدان نموا والبنك الدولي أو برنامج الأمم المتحدة الانمائي كجزء من الوثائق المعدة لاجتماع الاستعراض القطري . وعلاوة على ذلك ، ينبغي دعم هذا الاجتماع بترتيبات متابعة كافية ، بما في ذلك إجراء مشاورات قطاعية ومشاورات أخرى مخصصة الغرض . وينبغي صياغة استنتاجات هذه الاجتماعات صياغة تحدد تعهدات كل من المشاركين تحديدا واضحا .

١٣٤ - ويتطلب نجاح عملية الاستعراض القطري قدرة اقتصادية وتقنية فعالة على القيام بما يلزم من تطوير وتنسيق للسياسة العامة . وبوجه خاص ، ينبغي تحديد مسؤوليات وكالة التخطيط الوطنية ووزارة المالية تحديدا ثابتا وجعلها متكاملة . وبالمثل ، ينبغي تعيين الجهة المركزية لتنسيق المعونة تعيينا واضحا ، وتحويلها سلطة كافية وتعزيزها بما يلزم من الموظفين والمهارات .

١٣٥ - وبغية تحسين قدرة أقل البلدان نموا على تنسيق وإدارة المعونة ، لا بد من تحسين القدرة الاجمالية للحكومة ، لأن المتطلبات المؤسسية لتنسيق المعونة لا يمكن عزلها عن التحسينات الاجمالية اللازم ادخالها على النظام الاداري لأقل البلدان نموا .

وإن المساعدة التقنية - وخاصة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومندوق التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً - يمكن أن تشكل عنصراً رئيسياً لدعم عملية البناء المؤسسي وتنمية الموارد البشرية هذه: فهي يمكن أن تساعد إلى حد بعيد أقل البلدان نمواً على وضع سياسات وأولويات وبرامج سليمة هيكلية ومناسبة عملياً، بما في ذلك في ميدان التخطيط الاقتصادي الكلي. وهذا سيوفر أساساً أفضل للإدارة القطاعية ولتنسيق المعونة، فتوضع في الاعتبار قدرة كل بلد من أقل البلدان نمواً، بما في ذلك القدرة الإدارية.

١٣٦ - وينبغي لكل بلد من البلدان أن يؤدي دوراً رائداً في أنشطة أفرقة التنسيق المحلية - وهي المحافل الرئيسية التي يجري فيها تنسيق السياسات والتصورات والاستجابات والتوصل إلى اتفاقات بشأن برامج وتعهدات محددة. ويكون من المفيد أيضاً استحداث هيكل على رأسه فريق التنسيق المحلي تدعمه أفرقة قطاعية، وقطاعية فرعية، وأفرقة متعلقة بالتنفيذ. ويمكن لأفرقة التنسيق المحلية أن تقيم روابط مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والأجنبية التي تعمل في البلد، لا لتفادي الازدواج في الجهود فحسب ولكن أيضاً للاستفادة من خبرات ووجهات نظر المنظمات غير الحكومية التي تعمل إلى حد بعيد على مستوى القاعدة الشعبية ومع القطاعات المحرومة من السكان، ويمكن أخذ تلك الخبرات ووجهات النظر بعين الاعتبار في السياسات والأنشطة الرسمية ذات الصلة. والعملية الواردة وصفها أعلاه ليست سهلة وقد يكون من المرغوب فيه تركيز الاهتمام في البداية على عدة حالات خاصة إلى حين اكتساب خبرة كافية ويكون من الممكن توسيع نطاق العملية لتذهب إلى أبعد من الحالات الرائدة الأولية.

باء - الصعيد الإقليمي

١٣٧ - ينبغي أن تقوم اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع الأونكتاد، برصد التقدم المحرز في التعاون الاقتصادي بين أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية، وخاصة البلدان الواقعة في المنطقة ذاتها. وينبغي تنظيم اجتماعات إقليمية بانتظام، ويغفل أن يكون ذلك كل سنتين، تحت رعاية اللجان الإقليمية، وبمشاركة جميع البلدان المعنية، بغية تحسين وتعزيز ترتيبات التعاون القائمة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وإن نجاح مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي والاتحاد الاقتصادي لدول غربي إفريقيا واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية واتحاد المغرب العربي في تأدية وظيفة تنسيقية مفيدة على الصعيد دون الإقليمي إنما يشكل دلالة على ما يمكن تحقيقه. وينبغي للجان الإقليمية أيضاً أن تضمن التصدي لحاجات ومشاكل أقل البلدان نمواً كجزء من عملها الجاري وأن تستمر، على هذا النحو، في الاسهام في عملية المتابعة.

جيم - الصعيد العالمي

- ١٣٨ - تشكل ترتيبات الرصد والمتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي جزءا لا يتجزأ من العملية الشاملة ، نظرا إلى كونها جميعا مكملة وداعمة للترتيبات الإنفاذ المذكور على الصعيدين القطري والاقليمي . وهذه المتابعة على الصعيد العالمي ، التي ينبغي أن تكون ذات منحى عملي ، ينبغي أن تركز على هذه العناصر الرئيسية:
- (أ) تحليل ومقارنة الخبرة والعبر المستفادة من صياغة وتنفيذ خطط أطر السياسة العامة وسير العمل بترتيبات التنسيق على الصعيد القطري ؛
- (ب) تقييم الأداء الاقتصادي والاجتماعي لأقل البلدان نموا ، على أساس منتظم ، في إطار البيئة الدولية والعوامل المحلية ؛
- (ج) رصد تنفيذ التعهدات والتدابير الواردة في برنامج العمل ؛
- (د) استعراض مساعدة الشركاء في التنمية في الاستجابة للحاجات والظروف الخاصة لأقل البلدان نموا ؛ و
- (هـ) رصد مشاركة النساء في تنفيذ برنامج العمل بوجه خاص .

١٣٩ - وينبغي أن يقوم الأونكتاد ، بالتعاون مع المؤسسات والأجهزة والوكالات المعنية الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، وكجزء من عمله الجاري ، بمواصلة العمل كمركز تنسيق لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل هذا والمتابعة على الصعيد العالمي ، وتقديم الدعم على الصعيد الاقليمي .

١٤٠ - وينبغي أن يجري الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نموا والتابع للأونكتاد استعراضا شاملا في منتصف المدة لحالة أقل البلدان نموا وأن يقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ العمل والنظر في تدابير جديدة حسب الاقتضاء . وفي نهاية التسعينات ، قد تنظر الجمعية العامة في عقد مؤتمر ثالث لأجل إجراء تقييم شامل لتنفيذ هذا البرنامج واتخاذ قرار بشأن العمل اللاحق . وينبغي أن تستعرض كل دورة لمجلس التجارة والتنمية التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج على النحو المبين في تقرير الأونكتاد السنوي عن أقل البلدان نموا . وينبغي أيضا أن تظطلع الوكالات المعنية بالأمر إلى أعلى حد بتقييمات قطاعية على فترات منتظمة .

١٤١ - وبغية اقامة الصلات اللازمة بين المتابعة على الصعيد الوطني والمتابعة على الصعيد العالمي ، ينبغي أن تظل أمانة الأونكتاد تشارك في عملية الموائد المستديرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وينبغي دعوة الأونكتاد إلى المشاركة في عملية الأفرقة الاستشارية للبنك الدولي إذا كانت أقل البلدان نموا ترغب في ذلك . وعلاوة

على ذلك ، ينبغي أن يكون المشتركون الذين يمثلون جميع البلدان والوكالات مزودين بالسلطة المناسبة .

١٤٢ - وينبغي للأمين العام للأمم المتحدة ، بالتعاون الوثيق مع المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، والأمين العام للأونكتاد ، والأميناء التنفيذيين للجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والوكالات الرائدة لمجموعات المعونة ، أن يضمن على مستوى الأمانة العامة التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة لغرض تنفيذ ومتابعة برنامج العمل . وينبغي إنشاء جهات ومثل خاصة بأقل البلدان نمواً في كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة ، حيثما لا تكون موجودة ، وينبغي تعزيز ما هو موجود منها لكي تشارك بنشاط في مهام التنفيذ طويلة التسعينات .

١٤٣ - ويُدعى جميع الشركاء في التنمية والأونكتاد ووكالات الأمم المتحدة إلى مساعدة أقل البلدان نمواً على إجراء مشاورات فيما بينها بشأن المسائل ذات الأهمية المشتركة بالنسبة لها في إطار تنفيذ برنامج العمل .

١٤٤ - وعلى أساس العمل المذكور أعلاه ، يوصى بتزويد البرنامج الخاص لصالح أقل البلدان نمواً التابع للأونكتاد بقدرة وموارد كافية لتمكينه من تنفيذ ولايته بشكل فعال بخصوص هذا البرنامج في الوقت المناسب . وينبغي للأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم اقتراحات لهذا الغرض . وينبغي أيضاً للأمين العام للأونكتاد أن يواصل ، وعند الاقتضاء ، أن يوسع أنشطة المساعدة التقنية لصالح أقل البلدان نمواً ، بالتشاور مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات والوكالات الأخرى المعنية .

١٤٥ - كما ينبغي أن يواصل الأمين العام للأمم المتحدة بالتعاون مع المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، والأمين العام للأونكتاد ، والأميناء التنفيذيين للجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والوكالات الرائدة لمجموعات المعونة ، أن يضمن على مستوى الأمانة العامة التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة لغرض تنفيذ ومتابعة برنامج العمل . وينبغي إنشاء جهات ومثل خاصة بأقل البلدان نمواً في كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة ، حيثما لا تكون موجودة ، وينبغي تعزيز ما هو موجود منها لكي تشارك بنشاط في مهام التنفيذ طويلة التسعينات .

البيانات التي أقيمت لدى اعتماد برنامج العمل*

١- أكد ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن الاتحاد السوفياتي مستعد لمواصلة دوره كدولة مانحة للمساعدة الانمائية الرسمية لأقل البلدان نموا وعلاوة على ذلك ، للموافقة على الاقتراح الوارد في الفقرة ٢٣ (د) من برنامج العمل . وفي هذا الصدد ، أعرب عن رغبته في أن يوضح النقطة التي مؤداها أن الاتحاد السوفياتي لم يرتبط من قبل بأي مستوى معين للمساعدة الانمائية الرسمية مع أنه قد بلغ وتجاوز ، عمليا ، الرقم المستهدف وهو ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي . وبالتالي ، ينبغي النظر الى الاتحاد السوفياتي باعتباره مشمولا بأحكام الفئة ٤ وسيبذل لذلك قصارى جهوده لزيادة مساعدته الانمائية الرسمية الى أقل البلدان نموا .

٢- وقال ممثل اليابان إن وفد بلاده يسره أن يلاحظ ظهور فهم مشترك لكون التنمية المتسارعة لأقل البلدان نموا ، بالنظر الى الترابط المتزايد للاقتصاد العالمي ، هي شاغل مشترك للمجتمع الدولي وان تنفيذ برنامج العمل الجديد بنجاح هو أمر أساسي لتنمية الاقتصاد العالمي على نحو أقوى وحسن التوازن . وقال في هذا الصدد ، ان اليابان تؤيد الاطار الاساسي لـ "المشاركة المعززة" .

٣- وقال ، في مجال الجهود الوطنية التي تبذلها أقل البلدان نموا ، إن وفد بلاده يأخذ علما على نحو ايجابي بعزم هذه البلدان ، الذي أعيد تأكيده ، على تضمين جهودها الوطنية العناصر التي تؤدي ، الى أقصى حد ، الى إنعاش اقتصاداتها بنجاح ، حتى حيثما يتطلب ذلك بذل جهود مضيئة . واستجابة لهذه الجهود من جانب أقل البلدان نموا المعنية ، أكد الشركاء في التنمية عزمهم على بذل قصارى جهودهم . وأشار استنادا الى جزء من وثيقة البرنامج وبناء عليه الى أن التعاون الانمائي هو عملية بذل جهود داعمة على نحو مشترك ، لا عمل من طرف واحد ، تنبع فيها المبادرات من البلد النامي ، فيستجيب لها شريكه في التنمية ، بناء على حوارهما المشترك ، ومع النجاح الأولي لمساعدتهما ، يواصلان تعزيز جهودهما والاعتماد عليهما .

٤- وقال ان اليابان ظلت تبذل جهودا لزيادة مساعدتها الانمائية الرسمية مع ايلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا ، مثلا ، من خلال مضاعفة البرنامج الوارد في برنامج العمل الجديد الكبير الأول . وبعد استكمال هذه المضاعفة في عام ١٩٨٦ ، بدأت اليابان في عام ١٩٨٨ خطة المساعدة الانمائية الرسمية المتوسطة الأجل الرابعة التي

* الجلسة العامة الختامية للمؤتمر (١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠) .

تشمل الفترة ١٩٨٨-١٩٩٢ والتي أولي الاهتمام فيها أيضا لنوعية المعونة المقدمة الى أقل البلدان نموا . ولمزيد من المساهمة في تنمية أقل البلدان نموا ، سلمت اليابان بنسبة ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي كهدف مقبول على نطاق واسع لتدفق المعونة الى أقل البلدان نموا وستسعى الى زيادة جهودها لمساعدة هذه البلدان ، واطعة هذا العامل وعوامل أخرى في الاعتبار .

٥- اما فيما يتعلق بمشكلة الديون الدولية ، التي تحتاج الى اهتمام المجتمع الدولي ، فان حكومته ترى أن رد اليابان ينبغي أن يصاغ بعناية لكي لا يؤدي الى عكس الهدف بالذات للتنمية المستقرة للبلد المدين ، مثلا ، بالاخلاق بسلاسة عمل المؤسسات الدائنة التي تعتبر مصادر هامة للأموال اللازمة للتنمية أو بالاساءة الى الادراك الائتماني للبلد الذي يأخذ به القطاع الخاص والذي يعتبر القوة الدافعة للنمو . وتعتقد اليابان أنه ينبغي قراءة الفقرتين ٣٩ و٤٤ والفقرات الأخرى ذات الصلة في ضوء ذلك .

٦- وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إن وفد بلاده يشعر بالارتياح للانضمام الى توافق الآراء في تأييد برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات . وان الولايات المتحدة تعتقد أن هذا البرنامج يمثل خطوة هامة الى الامام لمواجهة الحاجات الانمائية الشديدة لهذه البلدان .

٧- وقال إن هذه الوثيقة ، بحكم تعريفها ، تمثل توازنا دقيقا بين الآراء المتعارضة في كثير من الأحيان وتضم فروقا دقيقة ستكون على الأرجح خافية حتى بالنسبة لأكثر المفكرين ذكاء غير المتمرسين بلغة الأمم المتحدة وأسلوبها . وأضاف أنه يشعر بالتشجيع نتيجة لاعادة التأكيد بشدة في برنامج العمل على المبدأ الرئيسي الذي يقضي بأن أقل البلدان نموا تتحمل المسؤولية الأولية فيما يتعلق بتنميتها . فبدون هذا الاعتراف ، وبدون العمل الذي يقتضيه ، لا يمكن أن يوجد تقدم حقيقي في أقل البلدان نموا . ولذلك يسر وفد بلاده أن يتمكن من تأييد النهج الذي اتخذه المؤتمر بشأن الحاجات من الموارد ، كما هو مبين في الفقرات ٢٠ - ٢٤ من برنامج العمل . فلم تؤيد الولايات المتحدة أبدا الاهداف ذات الحجم العالمي للمساعدة الانمائية . وكانت هذه الاهداف اعتباطية ، وليست لها أي علاقة بالحاجات أو بالأداء الانمائي . ومن جهة أخرى ، يرى وفد بلاده أن المساعدة الانمائية الرسمية الاضافية لأقل البلدان نموا ستكون لازمة في الغالب وسيكون لها ، كما يأمل ، ما يبررها تماما خلال السنوات العشر القادمة . وأكد أنه لا يمكن للمساعدة الا أن تكون تكميلية للتدابير المطردة والمصعبة في مجال السياسة العامة ، التي ينبغي أن تتخذها أقل البلدان نموا ، وللاستثمارات السليمة التي ينبغي اجراؤها لتحقيق تنميتها ونموها المطردين . ومع ذلك ، ترى

الولايات المتحدة أن الصيغة التي تم التوصل إليها في الفقرات ٢٠ - ٢٤ جديرة بالثقة وأنها تستحق توافق الآراء في المؤتمر بشأنها .

٨- وقال إن الولايات المتحدة مستعدة ، رغم الاعباء الدولية الثقيلة التي حملتها ولا تزال تحملها ، ورغم الضغوط الشديدة التي تقع على مواردها ، لبذل قصارى جهدها من أجل تقديم موارد اضافية الى أقل البلدان نموا التي تبذل الجهود اللازمة لتحقيق الأهداف المتصلة بالنمو المطرد ، والمشاركة الواسعة الأساس والاحترام لحقوق شعوبها .

٩- أما فيما يتعلق بمسألة الديون التي تتسم بحساسية خاصة ، فإن تعزيز استراتيجية الديون الدولية هو الأمر الأساسي للتصدي لاستراتيجية الديون الدولية للبلدان النامية . ولقد تحقق تقدم كبير فعلا في سياق هذه الاستراتيجية ولا يزال تنفيذها جاريا بفعالية .

١٠- وقال ، فيما يتعلق بالفقرة ٤٤ التي تعالج تدابير تخفيف الديون فيما يتعلق بالمؤسسات المتعددة الأطراف ، إنه ينبغي أن تقدم الولايات المتحدة تحفظاً رسمياً - على وجه التحديد فيما يتعلق بالجملة الأخيرة . وأضاف أن هناك جانبين للأسباب التي تدعو الولايات المتحدة الى ذلك: أولاً ، من حيث الموضوع ، تعارض الولايات المتحدة أي تعبير يوحي - ولو بطريقة غير مباشرة - بأنه ينبغي أن تتخذ مثل هذه المؤسسات مبادرات جديدة لتخفيف الديون قد تؤدي الى آثار عكسية فيما يتعلق بالأساس المالي السليم وبدرجة الجدارة الائتمانية لهذه المؤسسات . وثانياً ، من حيث المبدأ ، تعتقد الولايات المتحدة أن من غير المناسب للمؤتمر ، أو لأي محفل آخر تابع للأمم المتحدة ، أن يتدخل في الولاية المستقلة لهذه المؤسسات وأن يقدم مقترحات محددة لمبادرات جديدة . فالاحتفاظ باستقلال المؤسسات المتعددة الأطراف وسلامتها ومنزلتها المالية السليمة مسألة ذات أهمية أولية لجميع البلدان ، خاصة تلك التي تعتمد على الوصول مستقبلاً الى التمويل الانمائي .

١١- وقال فيما يتعلق بالفقرة ٣٩ المتعلقة بشروط تورونتو إنه حريص على توضيح موقف الولايات المتحدة بدقة: ان الولايات المتحدة تعتقد أن هذا النهج لاعادة جدولة الديون في نادي باريس قد وفر تخفيفاً كبيراً لاعباء عدد كبير من البلدان النامية . وان الولايات المتحدة لا تؤيد ، لا تؤيد مرة أخرى ، أي تغيير في الاجراءات والمعايير القائمة لتطبيق شروط تورونتو .

١٢- وقال أخيراً فيما يتعلق بمفهوم "الكفاية" ، كما يطبق على تدفقات الموارد ، إن هذه الكلمة قد استخدمت في مواضع كثيرة من برنامج العمل لوصف جهود المعونة

الجزء الثاني
أعمال المؤتمر

أولا - الخطاب الافتتاحي لرئيس فرنسا

١ - قال فخامة رئيس فرنسا ، السيد فرنسوا ميتران ، في خطابه الافتتاحي ، انه لشرف عظيم لفرنسا أن تستقبل ، للمرة الثانية في غضون تسع سنوات ، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا . وأضاف أنه مما يؤسف له أن معظم أهداف خطة العمل التي اعتمدت في عام ١٩٨١ للثمانينات لم تحقق . ففي معظم أقل البلدان نموا ، ظل النمو الاقتصادي أدنى من النمو السكاني ، وكان تدهور البيئة في كثير من الأحيان نتيجة مباشرة للفقر المدقع . وذكر أن الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة تتسع باطراد ، قبل كل شيء بسبب عبء الدين الساقط . يضاف إلى ذلك أن ثمانية فقط من البلدان الغنية قد كرست على الأقل ٠,١٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية .

٢ - بيد أن هناك أسبابا للأمل . ويمكن ذكر بعض الأمثلة للنجاح المحرز ، كتنمية القطن في أفريقيا أو السكر في بوركينا فاسو . وقال إن المجتمع الدولي استطاع أن يفهم بشكل أفضل الصفة المميزة الرئيسية لأقل البلدان نموا ألا وهي: قابليتها الفائقة للتأثر . وهناك أيضا تقارب في الآراء حول السياسات التي ينبغي اتباعها . كذلك هناك فهم جيد لضرورة وجود سوق حرة ، ولكن أيضا لضرورة وجود دولة عادلة .

٣ - ومن أجل التسعينات ، يتعين رسم وتنفيذ خطة لمكافحة التخلف . وفي المقام الأول ، ينبغي التوصل إلى اتفاق بشأن عقد تضامن بين أقل البلدان نموا ، والبلدان المانحة . وهذا العقد يقتضي رسم وتنفيذ سياسات اقتصادية مناسبة ، مع الاتفاق على القطاعات ذات الأولوية: التعليم والتدريب ، والصحة ، وادماج الزراعة في الاقتصاد السوقي ، وخلق قطاع منتج فعال ، وتعزيز التكامل الإقليمي ، وتشجيع المشاريع في القطاع غير الرسمي ، ومكافحة الكوارث الطبيعية . وللمنظمات غير الحكومية دور حيوي تؤديه في عقد كهذا ، بفضل وجودها في الميدان واتصالها المباشر بالشعب .

٤ - ثانيا ، يجب توفير موارد مالية كافية لأقل البلدان نموا . وينبغي للمؤتمر أن يؤكد من جديد الهدف البالغ ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية والذي ينبغي الوصول إليه خلال فترة أقصاها خمس سنوات . أما البلدان التي بلغت فعلا هذا الهدف ، فيمكنها أن تتعهد بالوصول إلى هدف قدره ٠,٢ في المائة .

٥ - وتشتمل السمات الأخرى للخطة المتعلقة بالتسعينات على تحسين نوعية المساعدة الإنمائية من خلال الاكثار من المنح والتقليل من القروض ، وقيام البلدان الغنية

بتخفيض ديون أقل البلدان نموا ، وتأمين أقل البلدان نموا ضد تقلبات أسعار تصدير السلع الأساسية القليلة التي تعتمد عليها اقتصاداتها .

٦ - وفي هذا السياق ، تحدث باستغاظة عن تعهدات فرنسا . فقال ، أولا ، إن الهدف البالغ ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي والمكرس للمساعدة الإنمائية الرسمية سيتم بلوغه خلال التسعينات . وثانيا ، أن مشروع قانون سيعرض قريبا على البرلمان لكي تستفيد جميع أقل البلدان نموا من التدابير التي سبق أن أقرت للبلدان الأفريقية الأقل نموا والتي بموجبها تم تحويل مجموع المعونة الفرنسية إلى منح - وهذا تدبير يمثل مبلغا سنويا قدره ٤,٣ مليارات من الفرنكات . وثالثا ، وإذا وافق البرلمان ، ستلغي فرنسا الديون الرسمية لجميع البلدان غير الأفريقية الأقل نموا ، بعد أن فعلت ذلك لجميع أفقر البلدان الأفريقية . وهذا يمثل ما مجموعه ٢٨,٦ مليارات من الفرنكات كرأس مال وفائدة . ورابعا ، لتشجيع إنتاج أقل البلدان نموا ، ذكر أنه قرر إنشاء برنامج خاص - وهيئة جديدة - لدعم صادرات أقل البلدان نموا إلى فرنسا . وفضلا عن ذلك ، سيبذل كل مجهود من أجل عقد اتفاقات تجارية جديدة . وخامسا ، ستزيد فرنسا مساهمتها في مكافحة الكوارث الطبيعية .

٧ - وفي الوقت ذاته ، كرر الاعراب عن رأيه بأن التنمية والديمقراطية لا تنفصلان . فالتنمية تستند إلى احترام الحقوق الأساسية ، وإلى حرية التنقل ، وإلى المساواة أمام القانون . وبالطبع ، لا بد للمرء من أن يأخذ في الاعتبار الاختلافات في الهياكل والحضارات والتقاليد والعادات ، والديمقراطية هي ، على أي حال ، عملية طويلة ، خصوصا عندما يعيش ثلثا الشعب في فقر مدقع . وكل جهد يبذل في اتجاه زيادة الحرية يستحق أن ينال دعما خاصا .

٨ - وقال إن الأحداث المأساوية الجارية في الخليج الفارسي ينبغي أن لا يسمح لها باتخاذ شكل صراع بين الشمال والجنوب . ومهما يمكن أن تكون المطالبات والتطلعات المختلفة مشروعة ، فإن احترام القانون الدولي هو أفضل حماية لجميع البلدان . وحسب جميع البلدان على السعي لإصلاح حالات الظلم السابقة بواسطة حكم القانون والمنظمات الدولية ، وخاصة الأمم المتحدة . وفضلا عن ذلك ، قال إن نهاية النزاع بين الشرق والغرب تطلق طاقات هائلة ، ودعا البلدان المشتركة حتى الآن في الحرب الباردة إلى أن تنتهز الفرص التي يتيحها نزع السلاح لتخصص معونة أكبر للبلدان النامية . وبمفيدة خاصة ، وجه نداء من أجل إجراء تقييم للآثار المترتبة على الأزمة الراهنة في الاجتماعات المقبلة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وبناء على هذا التقييم ، سيضع المجتمع الدولي خطة طوارئ - تتضمن آليات تعويضية مناسبة - لمواجهة النتائج الضارة للأزمة . وينبغي أن تعبأ بسرعة موارد صندوق النقد الدولي التي ازدادت مؤخرا لتعويض آثار أسعار الفائدة وأسعار النفط المرتفعة .

٩ - وأخيرا ، أعرب عن الأمل في أن يذكر المؤتمر في يوم من الأيام باعتباره نقطة التحول التي أشارت إلى انحسار الحقد والنزاع واللامبالاة والحسابات القصيرة الأجل - النقطة التي عندها كفت الفجوة بين الشمال والجنوب عن الاتساع وبدأت الحركة المعاكسة تتأكد .

الخطاب الترحيبي للمدير العام لليونسكو

١٠ - ألقى المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) خطابا رحب فيه بالمشاركين ولاحظ أن الفقر المدقع في العالم الملهيء بالشراء لا يطاق من الناحية الاخلاقية ويمكن أن يؤثر تأثيرا سلبيا في الاستقرار والأمن في العالم . وقال إنه مع ذلك يبقى متفائلا لأنه توجد تحت تصرف المجتمع الدولي كل الوسائل - الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية وغيرها - للقضاء على الفقر ، لا سيما بواسطة أشكال جديدة من الجهود المشتركة على الصعيد العالمي . وأضاف أن الوقت قد حان فعلا لكي يسجل المؤتمر نقطة تحول في التضامن بين الشمال والجنوب من خلال تعهد بالقضاء على الفقر المدقع قبل نهاية القرن .

ثانيا - البيانات الافتتاحية

١١ - افتتح الأمين العام للأمم المتحدة المؤتمر فلاحظ أن هناك تناقضا بارزا بين تقارب النظم الايديولوجية والسياسية من جهة والفوارق الاقتصادية التي تفصل بين نمفي هذا الكوكب من جهة أخرى . وهذا الفارق أصبح شاغلا رئيسيا للمجتمع الدولي وهو يستدعي عقد التزام أكيد من قبل كافة الأعضاء فيه . وجميع التحركات الايجابية التي حدثت في مجال تخفيض النزاعات لن تكون فعالة من ناحية السلام الدائم إذا لم تبتذل جهود موازية لسد الفجوة الاقتصادية بين الشمال الغني والجنوب . والمؤتمر يتيح للمجتمع الدولي فرصة لتأكيد وتعزيز توجهه نحو مساعدة أفقر البلدان وأسهلها تأثرا .

١٢ - ومضى يقول إن البلدان الـ ٤١ الأقل نموا تواجه مشاكل حادة راجعة إلى عدد من المعوقات الهيكلية التي تشمل قلة تنوع الاقتصادات وهشاشة البيئة الطبيعية التي تحد من الانتاج الزراعي وكون الموقع الجغرافي يعوق الأنشطة التجارية . وهذه البلدان تعاني بالإضافة إلى ذلك من ضعف القدرة على تعبئة الموارد الداخلية والخارجية من أجل الاستثمار ، ومحدودية الأسواق الداخلية ، وقدرة تصدير معتمدة على عدد محدود من السلع الأساسية .

١٣ - وقد أسفرت الثمانينات عن تزايد المديونية ، وتدنّي التمويل الرسمي والخاص ، وانخفاض سعر المواد الخام ، والفيضات التضخمية ، والكوارث الطبيعية . ونتيجة لذلك ، تزداد الحالة الاجتماعية والاقتصادية في أقل البلدان نموا تدهورا شديدا .

١٤ - ان هذا السجل المظلم للثمانينات ليس ناهشاً فقط عما تعانيه أقل البلدان نمواً من نواحي الضعف الهيكلي ، بل لا بد من عزوه إلى حقيقة أن المسؤوليات التي تم التعهد بها في عام ١٩٨١ لم تنفذ على النحو التام ، وان تدابير الدعم كانت غير كافية ، وان المناخ الدولي كان غير مؤات . وبرنامج العمل الذي دعي المؤتمر إلى بحثه يشير إلى ضرورة المشاركة المتزايدة من جانب أقل البلدان نمواً لتأمين التعبئة الكاملة والفاعلة لمواردها البشرية والمالية . ومشكلة الدين هي واحدة من العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل التنمية ومن شأن زيادة إضافية في سعر النفط أن يفرض عبئاً ثقيلاً على كاهل العديد من أقل البلدان نمواً . وتدابير تخفيف الدين التي اتخذت حتى الآن هي محل ترحيب ولكنها غير كافية .

١٥ - وتابع قوله إن من الأساسي إشارة الوعي بتردي البيئة وينبغي للمؤتمر أن يعتمد تدابير ذات علاقة بهذا الشأن ليقوم كل بلد بتنفيذها . وشدد كذلك على مسألة حقوق الإنسان وارتباطها بالتنمية واقترح هذا على سبيل أنه موضوع مهم للمناقشة . وأردف قوله إن القضاء على الفقر أمر لا غنى عنه في سبيل تأمين سلم اجتماعي دائم .

١٦ - وأضاف أنه متابعة لكافة الأنشطة المذكورة في برنامج العمل فإن منظومة الأمم المتحدة مستعدة لأن تلعب دوراً مركزياً وفقاً للولاية الممنوحة بها . ولهذه الغاية من الأهمية بمكان أن تحظى بموارد كافية .

١٧ - وبيّن أن تضيق الفجوة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة ضرورة أخلاقية . وما من بلد ، ناهيك بالمجتمع الدولي ، يمكنه أن يقبل بإهمال البلدان الأخرى وتركها متخلفة . وختم كلمته مؤكداً من جديد أن ذات العملية التي أسفرت عن تخطي الاختلافات الأيديولوجية يمكن أن تساعد أقل البلدان نمواً على الخروج من عزلتها الاقتصادية ، شريطة توفر التزام سياسي قوي .

١٨ - وتولى الرئاسة السيد رولان دوما وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية في فرنسا على أثر انتخابه رئيساً للمؤتمر فقال إن مهمة المؤتمر لا تكمن في وضع مجموعة من التوصيات فحسب بل في خلق توافق للآراء حول الإجراءات والبرامج التي من شأنها أن تمكن أقل البلدان نمواً من انطلاقة جديدة . وان النظام الجاسع الذي فرضته المجابهة بين الشرق والغرب في سبيله الآن إلى الزوال ولكن هناك في الوقت نفسه مجالات توتر متعددة - بعضها بالغ الخطورة - عائد إلى الظهور . وهناك سبب رئيسي لهذا التوتر يكمن في نواحي انعدام التكافؤ الاقتصادي والاجتماعي التي تقوض مجتمعات ومناطق بأسرها . وان الافتقار إلى الغذاء والسكن والتعليم هو من نصيب شعوب أقل البلدان نمواً . وإذا لم يتم القيام بأي عمل فإن أقل البلدان نمواً ستجد نفسها مستبعدة من

المجتمع الدولي مع كل ما ينطوي عليه استبعاد كهذا من مخاطر الحقد والغضب والعنف . وعلى هذا فإن الأوروبيين لا يفكرون إطلاقاً في التخلي عن الجنوب لفائدة بلدان أوروبا الشرقية التي نالت مؤخراً حريتها .

١٩ - ولاحظ أن البلدان المانحة كرست فقط ٠,٠٩ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية فقال إن من الأساسي التأكيد مجدداً على الهدف المتوخى أصلاً والمتمثل في ٠,١٥ في المائة ووضع موعد محدد لتحقيق هذا الهدف . ولكن المفروض ألا يحكم على نوعية المساعدة بمبلغها فقط بل يحكم عليها أيضاً بالطريقة التي تستخدم وتستغل بها . ولهذا فإن قيام مشاركة مبنية على حوار دائم بين البلدان المانحة والبلدان المستفيدة أمر لا غنى عنه ، لتقييم الاحتياجات والإمكانيات وتوفير ما يقابلها من مساعدة . ومن شأن مشاركة كهذه أن تساعد أقل البلدان نمواً على مواجهة بعض عمليات التكيف الهيكلي التي هي لازمة ، وأن تكن مؤلمة ، ولا مفر منها في جل الحالات .

٢٠ - ومضى يقول إنه مما لا يعقل أن يحرم ٤٢٠ مليون نسمة من فرصة الحصول على ما تحقق من التقدم العلمي والاجتماعي والسياسي في وقت تنتشر فيه المطالبة بالديمقراطية والاعتراف بحقوق الإنسان . وإن ما ساد مؤخراً من تضامن بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة إزاء أزمة الخليج يجب أن يسود أيضاً في التصدي لتخفيف آلام الشعوب في أقل البلدان نمواً . وما الرجاء من سلم عالمي مبني على لا مساواة ولا اكتراث لا مبرر لهما؟ إن هذا المؤتمر قد يكون الفرصة الأخيرة للقيام بعمل لصالح أقل البلدان نمواً وضمان قيام عالم متحد ومجتمع دولي حقيقي .

٢١ - ولاحظ الأمين العام للونكتاد والأمين العام للمؤتمر أنه بعد مرور تسع سنوات على مؤتمر باريس الأول ، لا يلوح أي تحسن يذكر في الوضع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني للأغلبية الساحقة من أقل البلدان نمواً . وقال إن هذه البلدان تتميز بمقتضى ضعفها الاقتصادي العميق الجذور ، وقابليتها للتأثر ، ومعوقات الجغرافية وأن سكان هذه البلدان تعلق آمالها على هذا المؤتمر في التأكيد لها بأنه ستتاح لها فرصة عادلة لتحسين أوضاعها . وأن أوضاعها الخاصة تتطلب اهتماماً دولياً خاصاً . وأضاف أن هدف المؤتمر هو ضمان تعهدات متكاملة من أقل البلدان نمواً ومن شركائها في التنمية توفر لأقل البلدان نمواً بحلول نهاية التسعينات أساساً للتنمية المطردة والقابلة للإطراد .

٢٢ - وقال إن مشروع برنامج العمل الذي اعتمده الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نمواً ينطوي على قدر كبير من توافق الآراء بشأن هذه المشاركة في التنمية وبشأن استراتيجية إنمائية . وأن الهدف الأساسي لأقل البلدان نمواً التي

تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها الذاتية ينبغي أن يكون بناء اقتصادات تعمل بإحكام وموجهة نحو بلوغ الأهداف الانمائية الوطنية من خلال الحشد الفعال للموارد المحلية . ومن القضايا الرئيسية الواجب أن تعالجها كل حكومة في أقل البلدان نموا ما يتمثل منها في كيفية اثابة الفرص لكافة المواطنين من أجل المشاركة التامة في التنمية وكيفية الاستخدام الأفضل للسوق لتحقيق الكفاءة الاقتصادية . ويمكن للتضامن الخارجي أن يلعب دورا حاسما في دعم جهودها .

٢٣ - ومضى يقول إن الاستراتيجيات الانمائية الحالية الموجهة إلى الأسواق تطرح السؤال المتمثل في ما إذا كانت قوى السوق العالمية ، العاملة بصورة تلقائية ، ستحوّل الأموال والتكنولوجيا اللازمة إلى أقل البلدان نموا ، وبالتالي ، ستهيئ الظروف الملائمة لتنميتها . وبما أن الإجابة غير مؤكدة ، فلا بد للمساعدة الانمائية الرسمية من أن تبقى المصدر الرئيسي للدعم الخارجي . وضرورة الزيادة في تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية ناشئة ، في جانب منها ، عن قصور المانحين عن بلوغ الهدف المتمثل في ٠.١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي الذي حدده مؤتمر عام ١٩٨١ . وتقديرات أمانة الأونكتاد المتعلقة باحتياجات أقل البلدان نموا التمويلية تبين أن على الجهات المانحة أن تكون على استعداد لأن تضاعف ، في غضون خمس سنوات ، التدفقات الراهنة من المساعدة الانمائية الرسمية وأن يكون هدفها توفير ٠.٢ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة انمائية رسمية لأقل البلدان نموا بحلول نهاية هذا القرن ، كيما تحقق هذه البلدان معدل نمو سنوي للفرد الواحد قدره ٢ في المائة في النصف الثاني من التسعينات .

٢٤ - ويتوجب أن تتخذ خطى إضافية لتلغى كليا جميع ديون أقل البلدان نموا الناجمة عن المساعدة الانمائية الرسمية وأن تلغى بالقدر الممكن ، ديونها غير التساهلية وكذلك تخفيف ارتباطاتها بخدمة الدين للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف . ونتيجة للآزمة الراهنة في الخليج ، يرجح أن تزداد احتياجات أقل البلدان نموا التمويلية ، وكما في الماضي ، قد يلزم أن تتخذ المؤسسات المالية الدولية ترتيبات خاصة لمالحي أقل البلدان نموا والبلدان الأخرى المتأثرة بشكل خطير .

٢٥ - وتابع قوله إنه يتوجب أن تستغل بشكل أتم إمكانيات التجارة المفضية إلى النمو لتكملة المساعدة المالية . ويجب أن يلغى التنوع وتخفيض الاعتماد على السلع الأساسية التشجيع من خلال التعاون الدولي لتقوية أسواق السلع الأساسية ومن خلال الدعم الأقوى لتطوير التكنولوجيا وتحسين الوصول التفضيلي لصادرات أقل البلدان نموا . وينبغي للبلدان النامية الأخرى أن تهيئ أقل البلدان نموا فرص الاستفادة من التجارة والتعاون على الصعيد الإقليمي .

٢٦ - وآخر عنصر لحصيلة ناجحة لهذا المؤتمر يتمثل في الاتفاق على الآليات للمتابعة والرمد على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية . وبرنامج العمل الجديد يمكنه الصمود أو سيؤول إلى الانهيار بحسب فاعلية هذه الآليات في رصد التنفيذ وتأمين التجاوب مع الأوضاع الخارجية المتغيرة وتوفير ما يلزم للاشتراك في التجربة الوطنية . والأونكتاد على استعداد لمواصلة قيادة هذه العملية بالاعتماد على المشاركة التامة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى .

٢٧ - وقال إن المؤتمر يوفر الفرصة لاقامة مشاركة متينة في التنمية دعماً للجهد الانمائية التي تبذلها أقل البلدان نمواً ، ولعكس وضع هذه البلدان على هامش الاقتصاد العالمي ، ولإثبات أن شركاءها في التنمية لن يخفوا الأولوية المعطاة للتعاون الانمائي .

ثالثاً - البيانات التي أدلى بها رؤساء الدول والحكومات

٢٨ - قال فخامة السيد حسين محمد إرشاد ، رئيس جمهورية بنغلاديش إن نتائج برنامج العمل الجديد الكبير ، الذي أطلقه مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بأقل البلدان نمواً في عام ١٩٨١ ، كانت مخيبة للآمال . فقد كانت الثمانينات ، بالنسبة للبلدان النامية بوجه عام ، عقد أزمات وفرض ضائقة واضطراب خطير . وكانت التجربة مؤلمة لأقل البلدان نمواً أكثر من غيرها ، حيث لم يبلغ متوسط معدل النمو السنوي سوى ٢,٣ في المائة ، أي أدنى كثيراً من النسبة المرتقبة ، وهي ٧,٢ في المائة . ولم يتم بلوغ الأرقام المستهدفة للإنتاج الزراعي والمدخرات المحلية وناتج الصناعات التحويلية ، في حين أن مستويات الصحة والتعليم والتغذية قد هبطت هبوطاً حاداً . وبلغ عبء ديون أقل البلدان نمواً مستوى مرتفعاً إلى درجة أن خدمة الديون وحدها تستهلك قرابة ثلث حواصل صادراتها . وبين أن هذه المشاكل تعزى بدرجة كبيرة إلى مواطن الضعف الهيكلية في بنى اقتصادات أقل البلدان نمواً وما يتصل بذلك من قيود تدخل في صميم هذه الاقتصادات ، مثل ضعف الهياكل الأساسية ومحدودية الأسواق وهشاشة البيئة ، كما أن عمليات التكيف الهيكلي التي تم تنفيذها لم تؤد إلى عكس الاتجاه الهبوطي . وأضاف أن أزمة الخليج تشكل مصدراً إضافياً من مصادر الخطر المحتمل .

٢٩ - وأكد أن على المؤتمر الثاني المعني بأقل البلدان نمواً أن يضع الصيغة النهائية لبرنامج عمل جديد محدد تدعمه الإرادة السياسية الأساسية . وينبغي لهذا البرنامج أن يركز على جملة أمور ، منها التنمية الزراعية ، والتصنيع ، وتنمية الموارد البشرية ، والنهوض بدور المرأة في التنمية ، وتنمية القاعدة العلمية والتكنولوجية ، وحفظ البيئة ، والحيلولة دون وقوع كوارث طبيعية ، مثل

الفيضانات . وقال إن إعلان داكا (A/CONF.147/PC/6) الذي يشدد على دور الجهود الوطنية ، ينبغي أن يدعمه المجتمع الدولي . وهذا الدعم الدولي ينبغي أن يتخذ شكل زيادة جوهريّة في التدفقات المالية وتخفيف عبء الديون الفعلي وتحسين نوعية المعونة واتخاذ تدابير تجارية تشمل تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وترتيبات لتمويل التعويض .

٣٠ - وتحدث فخامة السيد يوييري كاكوتا موسيغيني ، رئيس جمهورية أوغندا ، باسم الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ، فأعرب عن الأمل في أن تكون التغييرات السياسية والاجتماعية المثيرة التي حدثت في الآونة الأخيرة مبعثرة بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي للجميع في التسعينات . وذكر أن الثمانينات شهدت اتساعا في الهوة بين الشمال ، الذي ينعم بالوفرة ، والجنوب ، الذي يزرع تحت نير الفقر . وبين أن هذا التفاوت يرجع إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية وهبوط معدلات التبادل التجاري ، والزيادة السريعة في التدابير الحمائية ، وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية دوليا ، وتزايد عبء الديون ، وثقل أسعار صرف العملات الرئيسية ، وتناقص المساعدة الانمائية الرسمية ، وتشوه البنى الاقتصادية في أقل البلدان نموا ، وهي بنى موروثة عن العهد الاستعماري وعاجزة عن ضمان تحقيق نمو متواصل .

٣١ - وأشار إلى أداء برنامج العمل الجديد الكبير ، فلاحظ أنه إذا كان اعتماد هذا البرنامج يشكل مسعى رئيسيا قام به المجتمع الدولي ، فإن تنفيذه كان قاصرا إلى حد كبير عن تحقيق التوقعات . فقد فشل هذا البرنامج في تحقيق أي من أهدافه الرئيسية . ففي حين أنه يتوخى تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نموا بنسبة ٧,٢ في المائة في السنة ، لم يتجاوز الأداء المسجل ٢,٢ في المائة ، بينما سجلت معظم أقل البلدان نموا في أفريقيا معدلات نمو سلبية في نواتجها المحلية الإجمالية . والانتاج الزراعي ، الذي توقع له أن ينمو بنسبة ٤ في المائة سنويا ، قد بلغ بالكاد نصف هذا الرقم المستهدف . وكانت نتيجة ذلك أن الانتاج الغذائي عجز عن مواكبة النمو السكاني في كثير من أقل البلدان نموا . ولم تحقق التنمية الصناعية سوى نتائج أسوأ من ذلك ، حيث لم يبلغ معدل نموها السنوي سوى ٢ في المائة بدلا من الهدف المرتقب ، وهو ٩ في المائة . وبالمثل ، لم يتحقق المعدل المستهدف للمساعدة الانمائية الرسمية ، ففي حين أنه كان من المتوقع من البلدان المانحة أن تخصص ٠,١٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا ، أو أن تضاعف تدفقات مساعدتها الانمائية الرسمية إلى هذه البلدان بحلول عام ١٩٨٦ ، فإن مجموع هذه المساعدة قد ظل راكدا عند نسبة ٠,٠٨ في المائة من الناتج القومي الإجمالي خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٨) . وعلى الرغم من أن عددا من البلدان قد بلغ النسبة المستهدفة

للمساعدة الانمائية الرسمية وأن بعضها الآخر يحرز تقدما في هذا الاتجاه ، فقد بلغ متوسط أداء الجهات المانحة في لجنة المساعدة الانمائية ٠,٩ في المائة بحلول عام ١٩٨٨ .

٣٢ - وأشار إلى تقرير البنك الدولي عن أفريقيا (أفريقيا جنوبي الصحراء - من الازمة إلى التنمية) ، فقال إنه لا يمكن لأفريقيا أن تتخلص من أزمتها الاقتصادية الراهنة دون تقليل عبء ديونها بدرجة كبيرة ، نظرا لأن بلدان أفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى قد اضطرت طيلة الثمانينات إلى تخفيض الاستهلاك والاستثمار بغية خدمة ديونها المتزايدة ، فشدت في هذا الصدد على أنه لا يمكن استئناف النمو الاقتصادي دون تخفيف عبء الديون وإلغائها . وبين أن ثمة جانبا يستدعي اهتماما خاصا وهو ديون أقل البلدان نموا إلى الوكالات المتعددة الأطراف ، حيث سيتعين عكس اتجاه نقل الموارد السلبي إلى هذه الوكالات .

٣٣ - وأوضح أن ثمة عاملا حاسما في الديون الأفريقية هو الاعتماد على مجموعة ضيقة النطاق من السلع التصديرية التي تتصف بأسواقها بدرجة عالية جدا من التقلب . ففي حين أن التنوع تجنباً للتبعية السلعية يبدو أمرا حتميا ، تواجه جهود أقل البلدان نموا في سبيل التصنيع عوائق في شكل تدابير تعريفية وغير تعريفية . ويبدو أن المفاوضات في إطار جولة أوروغواي لم تؤد إلى إزالة مثل هذه العقبات التي تعترض سبيل منتجاتهم أقل البلدان نموا ، مثل المنسوجات والزيوت النباتية والجلود وما إلى ذلك .

٣٤ - وأردف قائلا إنه ينبغي أن يكون لبرنامج العمل الجديد للتسعينات هدف قصير الأجل وهدف طويل الأجل على السواء . فالهدف القصير الأجل ينبغي أن يكون وقف استمرار تدهور الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في أقل البلدان نموا ، أما الهدف الطويل الأجل فينبغي أن يتمثل في وضع اقتصادات هذه البلدان على درب تحقيق الاستقلالية والتكامل والاكتفاء الذاتي . وينبغي أن يتضمن برنامج العمل الجديد العناصر التالية: استراتيجية شاملة فيما يتعلق بديون أقل البلدان نموا ، بما في ذلك تحسين شروط ثرونتو ، والتزام المجتمع الدولي بزيادة التدفقات الخارجية بشروط تساهلية للغاية سعيًا إلى بلوغ النسبة المستهدفة ، وهي ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي ، والنهوض بالتجارة الخارجية ، وإنشاء أسواق للسلع الأساسية تتسم بقدر أكبر من الاستقرار ، ودعم التكامل الاقتصادي دون الإقليمي والإقليمي فيما بين البلدان النامية ، ودعم البلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزيرية ، والالتزام بتنفيذ الأهداف المتفق عليها ، والالتزام السياسي من جانب أقل البلدان نموا بتحسين المسألة . وقال إن إقامة الديمقراطية شرط ضروري لتحقيق تنمية

مستقرة . وأكد على أنه يتعين على أقل البلدان نموا ، لدى اصلاح نظمها ، أن تبدأ على مستوى القاعدة الشعبية وأن تضمن ظهور نظام أهلي مستوحى من الداخل . وينبغي أن يكتسب النظام في أقل البلدان نموا شكلا ومضمونا محليين . وأعرب عن دعمه الكامل لحقوق الإنسان فأشار إلى أنه لكي تكون هذه الحقوق ذات معنى ، فإن الالتزام الأساسي بتحسين الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية يعتبر من الحتميات الأولى في الوقت الحاضر .

٣٥ - ولاحظ فخامة الجنرال عمر حسن أحمد البشير ، رئيس مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطني أن عقد الثمانينات كان بحق "عقد الغرس الضائعة" ، وأن عقد هذا المؤتمر هو دليل ساطع على خطورة الوضع في أقل البلدان نموا . وأعرب عن أمله في أن يعمد المجتمع الدولي إلى اعتماد وتنفيذ تدابير خاصة وعاجلة بما يتناسب مع هذا الاقرار وهذا القلق . وقال إن مشروع برنامج العمل المطروح أمام المؤتمر لن يكتب له النجاح إلا إذا كانت المشاركة بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية تقوم على تفهم واضح للمشاكل الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نموا وعلى المصلحة المتبادلة ، لا على الاحسان .

٣٦ - وأشار إلى الحالة في السودان ، فقال إن حكومته قد شرعت في تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الجذرية التي يتضمنها برنامج للانقاذ الاقتصادي مدته ثلاث سنوات اعتمده مؤتمر وطني للانقاذ الاقتصادي . وذكر أن البرنامج يهدف إلى تحرير الاقتصاد بحيث أن التفاعل الحر بين قوى السوق هو الذي سيقدر جميع الأنشطة الاقتصادية . وعلاوة على ذلك ، يهدف البرنامج المذكور إلى تقليص دور القطاع العام بدرجة كبيرة من خلال عملية واسعة النطاق تتمثل في بيع مؤسسات من القطاع العام إلى القطاع الخاص . وبين أن النهوض بالقطاع الزراعي ، وهو من الأمور ذات الأولوية الرئيسية ، قد أفضى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في السكر ، بينما تضاعف انتاج القمح ، ومن المخطط تحقيق الاكتفاء الذاتي بحلول عام ١٩٩٣ .

٣٧ - وعلى الرغم من هذه الجهود ، ما زال السودان يواجه مشاكل رئيسية ، بما فيها الكوارث الطبيعية ، مثل الجفاف ، والبيئة الاقتصادية الدولية المعاكسة التي تفضي إلى معدلات تبادل تجاري غير مؤاتية ، وعدم كفاية تدفق الموارد وعدم إمكانية التنبؤ به ، وشغل عبء الديون . وبين أن ديون السودان قد بلغت نحو ١٤ ألف مليون دولار وأن خدمة الديون تمثل ما يربو على ١٠٠ في المائة من حواصل صادرات البلد . ومن الواضح أن هذه الحالة تقتضي إجراءات دولية عاجلة وبعيدة الأثر . واستعرض المشكلة المتمثلة بالالتزامات تجاه المؤسسات المتعددة الأطراف ، فدعا إلى اتخاذ إجراءات مبتكرة - بما في ذلك اعانات الغائدة وما شابهها من التدابير ، بل وحتى إعادة جدولة الديون أو إلغاؤها تماما .

٣٨ - وقال فخامة السيد أرستيديس بيريرا ، رئيس الرأس الأخضر إن الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نموا قد ركز خلال العقد الماضي ، وأنه قد ازداد وضع هذه البلدان على هامش الاقتصاد العالمي . ويمكن أن تعزى المسؤولية عن هذا الوضع إلى أخطاء الحكومات بقدر ما تعزى إلى أنانية البلدان الغنية . ولاحظ أن هذه الحالة يمكن عكس اتجاهها خلال التسعينات عن طريق إجراءات عالمية مناسبة وأكثر تضافرا .

٣٩ - ورحب بمشروع برنامج العمل ودعا إلى تنفيذ أكثر فعالية مما حصل في حالة برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا وفيما يتعلق بمشكلة الدين ، أكد على الانحراف الذي يمثله انعكاس التدفقات المالية الصافية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية . وشدد في هذا السياق على أنه ينبغي ، للتصدي للمديونية الخارجية لأقل البلدان نموا ، كشف التدابير المعتمدة بالتدريج وتوسيع نطاقها ليشمل حتما الديون المتعددة الاطراف . وتناول بإسهاب طبيعة مسؤوليات الشركاء والتعهدات التي يجب أن تكون قابلة للقياس وشفافة بقدر كاف يسمح برصد وتقييم برنامج العمل على مستوى كل بلد من أقل البلدان نموا وعلى المستوى العالمي . واقترح كذلك ، لمعالجة المديونية الخارجية لأقل البلدان نموا ، اتخاذ إجراءات تدريجية فيما يتعلق بالديون الشنائية ، وحث على كشف هذه التدابير وتوسيعها لتشمل الديون المتعددة الاطراف . وأكد أيضا على أهمية الدعم في مجال التجارة بما يراعي صغر حجم أسواق تلك البلدان وانخفاض قوتها الشرائية . واعتبر قابلية المعونة للتكيف أمرا هاما لنجاح التعاون . وقال إن هذا التعاون ينبغي أن يكون مرنا ومتطورا ، بحيث يمكن أن يماشى التحولات الجارية في العملية الانمائية لكل بلد من أقل البلدان نموا .

٤٠ - وقال فخامة السيد نجيب الله ، رئيس أفغانستان ، مشيرا إلى الثمانينات على أنها العقد الضائع ، إن الوضع الاقتصادي لأقل البلدان نموا يتميز بالركود والانحطاط في جميع القطاعات . وأضاف قائلا إن برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات الذي كان القصد منه تأمين مستوى أدنى للنمو الاقتصادي ومستوى عيش مقبول في أقل البلدان نموا قد فشل في تحقيق أي هدف من أهدافه أو مراميه . فبالإضافة إلى الانتكاسات الاقتصادية ، تورط عدد من أقل البلدان نموا في نزاعات دون إقليمية ، مما أرغمها على زيادة نفقاتها العسكرية وأدى بالتالي إلى استفحال اختلالات توازن ميزانياتها وموازنين مدفوعاتها . ووجه النظر إلى المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان غير الساحلية ، وخاصة منها البلدان التي لا تقيم علاقات صداقة مع بلدان العبور المجاورة لها ، مثل بلده . وفي هذا السياق ، أكد على حق البلدان غير الساحلية في حرية الوصول إلى البحر والقنوم منه ، كما ورد في بيان المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا الذي انعقد في داكا في شباط/فبراير ١٩٩٠ .

٤١ - وانتقل على وجه التحديد إلى الوضع الذي تواجهه أفغانستان فقال إن بلده قد عانى من انتكاسة خطيرة نتيجة للانقطاع الكامل للمساعدة الانمائية الرسمية المقدمة من البلدان المتقدمة ولايقاف المعونة المقدمة من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف خلال الثمانينات . وقال إن ايقاف المعونة الخارجية قد جاء في وقت كانت فيه أفغانستان وسط حرب مدمرة عانى فيها البلد من خسائر بشرية ومادية جسيمة . وفيما يتعلق ببرنامج الانعاش والتنمية للتسعينات ، قال إن الأعوام الخمسة الأولى من الخطة ستركز على عودة وإعادة توطين الملايين من اللاجئين والمشردين ، إلى جانب إعادة اصلاح الهياكل الأساسية الاقتصادية ، في حين تخصص الأعوام الخمسة الثانية لتحقيق القدرة والطاقت القائمة للقطاعات الاقتصادية بالبلاد . ولاحظ أن البلد قد اعتمد ، في إطار دستوره ، مبدأ الاقتصاد السوقي كأساس لنظامه الاقتصادي .

٤٢ - وقال فخامة السيد أوبيانغ نغويما مباسوغو ، رئيس غينيا الإستوائية ، إن الازمة الاقتصادية الحادة التي تعاني منها أقل البلدان نموا إنما هي واقع ملموس من المفروض أن يحرك ضائر كافة البلدان المتقدمة . ففي بلده فاقمت عوامل خارجية الضعف الداخلي ، معرقة بذلك الجهود الرامية إلى الانتعاش وجاعلة البلد يعتمد بشكل دائم على البلدان المتقدمة . وأردف أن غينيا الإستوائية ، شأنها شأن كافة أقل البلدان نموا ، تشكو من تبعية خارجية ذات ثلاث شعب موروثة عن الاستعمار: اعتماد اقتصادي على انتاج ذي وجهة تصديرية وتسويق المواد الخام وطلب على المواد الخام يعتمد على الأسواق المتقدمة ، والاعتماد الشديد على السلع الأساسية الاستهلاكية المستوردة . وقال إن الانخفاض الذي دام عقدا في أسعار صادرات بلده ، والارتفاع المستمر في أسعار المصنوعات المستوردة في أحدا تدهورا في معدلات تبادله التجاري . وتتمثل عوامل أخرى زادت من تبعية بلده في قلة رؤوس الاموال الاستثمارية والوصول إلى التكنولوجيا من أجل التنمية . وقال إنه يرى أنه يجب لذلك أن يعتمد المؤتمر تدابير من شأنها أن تقلل من التبعية ، في جملة مجالات ، مثل التصنيع ، وخلق المؤسسات المحلية والعمالة ، وتنويع المنتجات ، وتحقيق زيادات في الانتاج الوطني لاشباع الاحتياجات المحلية ، وتطوير الموارد البشرية المحلية ، وتكوين احتياطي من النقد الاجنبي . وبالإضافة إلى ذلك يجب أن يرافق الدعم المقدم لأقل البلدان نموا قروض ومنح ميسرة الشروط لقطاعات الاقتصاد المنتجة ، وشروط ملائمة للصادرات عن طريق إزالة التعريفات والحمائية ، دون الحد من الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة . واقترح كذلك إلغاء الدين أو على الأقل إعادة جدولة الديون لتمكين أقل البلدان نموا من تسخير الموارد لأنشطتها الانمائية . ويجب أن يخطط الدعم الدولي وينسق ويدار مع مراعاة احتياجات شواغل أقل البلدان نموا ، وذلك قصد تفادي تكرار أوجه الاخفاق التي شهدتها الثمانينات . وأخيرا قال إن بلده يؤيد المسائل الرئيسية الواردة في مشروع برنامج العمل في التسعينات .

٤٣ - وصرح فخامة السيد نيسيفور سوغلو ، رئيس وزراء بنن ، بأنه يوجد الآن مليار شخص من المنكوبين بالفقر في العالم ، يعيش ثلثهم في البلدان النامية ، أساساً في أفريقيا جنوب الصحرا . وقال إن زهاء ٣٠ في المائة من الفقر العالمي سيكون موجوداً في تلك البلدان مع حلول عام ٢٠٠٠ . ولقد بلغت أقل البلدان نمواً مستويات لا تطاق من الحرمان الاقتصادي بسبب تناقص حواصل الصادرات ، والتدهور المستمر في معدلات التبادل التجاري ، والمديونية الخارجية ، وعدم وجود آلية نازمة لأسعار منتجاتها الزراعية . وفيما يتعلق بنقل الموارد ، خصمت أقل البلدان نمواً نسبة ١٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في الفترة ما بين ١٩٨١ و ١٩٨٨ لخدمة ديونها فزادت بذلك من عمليات نقل الموارد من أقل البلدان نمواً إلى البلدان المتقدمة . وأفادت المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان ذات الدخل المتوسط إذ تلقت هذه الأخيرة (٤) في المائة من مجموع المعونة الخارجية في عام ١٩٨٨ . ومضى قائلاً إن برنامج العمل الجديد الكبير للتسعينات ينبغي أن يفي بالمتطلبات التالية: ينبغي أن يستجيب لحاجات أقل البلدان نمواً عن طريق تحديد مكافحة الفقر كأولوية ، وأن يضع ويعتمد سياسات وطنية ودولية قصد التعجيل بالعملية الإنمائية في تلك البلدان ، وأن يسفر عن تعهدات أكيدة . وأكد أنه يحق للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء المطالبة بالتنمية بعد قرون من الاستعباد والاستعمار لأن هذه البلدان قد ساهمت في شراء البلدان المتقدمة . ولا يمكن لأي برنامج للتكيف الهيكلي أن ينجح بدون موارد مالية خارجية وافرة ، ويجب أن تراعى هذه البرامج الحاجات الإنسانية الأساسية في أقل البلدان نمواً . وسلم بأن أقل البلدان نمواً ، من ناحيتها ، تقع عليها مسؤولية تعبئة الموارد المحلية لانعاش اقتصاداتها . ولاحظ أن إقامة أنظمة ديمقراطية تعدد خطوة ضرورية قصد تحرير الموارد وتشجيع برامج التنمية وإعادة التعمير الملحة . ودعا إلى وضع "خطة مارشال" لصالح أقل البلدان نمواً على غرار الخطة التي تم تنفيذها لتحقيق الانتعاش في أوروبا .

٤٤ - وقال فخامة السيد الحاج حسن جوليدي أبتيدون ، رئيس جمهورية جيبوتي ، إن بلده يرحب بالدعوة إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً ويأمل أن تؤدي أعمال هذا المؤتمر إلى زيادة المعونة المقدمة إلى هذه البلدان . وأعرب بوجه خاص عن شكره للرئيس ميتران ، رئيس جمهورية فرنسا ، لدفاعه عن قضية البلدان المحرومة . وقال إن الرئيس ميتران أصبح رمزا لأمل هذه البلدان التي لم يكن لها حظ الاستفادة من مزايا النمو الاقتصادي . وأضاف أن بلده يدعو بشدة إلى اتخاذ إجراءات متفق عليها لايقاف البلدان الأشد مقاساة للحرمان عن الفرق في البؤس ، وأن القرار الذي اتخذته فرنسا مؤخراً في قمة لابلول تخفيف أعباء ديون بعض البلدان الأفريقية كان موضع تقدير كبير . وفي معرض الإشارة إلى جهود أقل البلدان نمواً نفسها أكد على ضرورة اشتراك الشعب في العملية الإنمائية . وأشار إلى أن المساعدة المالية الخارجية حيوية لتعزيز النمو في أقل البلدان نمواً ، ودعا في هذا الصدد البلدان

المانحة إلى تخفيف أعباء ديون هذه البلدان . واسترعى النظر إلى الجهود في مجال التعاون الإقليمي التي تبذلها إثيوبيا والسودان والصومال وكينيا وأوغندا وجيبوتي ، وهي جهود تعزز التنمية الاقتصادية والسلام في المنطقة . وختاما ، أشار إلى الخسائر الكبيرة التي يتحملها بلده (١٤٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) نتيجة لازمة الخليج وذكر أن بلدانا أخرى من أقل البلدان نموا قد تأثر بهذه الأزمة أيضا .

رابعاً - الرسائل الواردة من رؤساء الدول والحكومات

٤٥ - في الجلسة العامة الأولى المعقودة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، استرعى الرئيس النظر إلى رسالة وردت من السيد ميخائيل غورباتشيف ، رئيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (A/CONF.147/8) وإلى أخرى من السيد لي بنغ ، رئيس مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية (A/CONF.147/8) .

خامساً - المناقشة العامة

٤٦ - قال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (المكسيك) إنه على الرغم من اعتماد برنامج العمل الجديد الكبير ، لم يحرز سوى تقدم طفيف . فقد شهدت البلدان النامية أثناء الثمانينات انهيار أسعار كثير من المواد الخام ، وتدهور معدلاتها للتبادل التجاري ، وتزايد عبء خدمة الديون ، وحماية تحرم منتجاتها من الوصول إلى الأسواق . كما شهدت ظاهرة مقلقة بوجه خاص تتمثل في انعكاس اتجاه تدفق الموارد . وعانت أقل البلدان نموا أكثر من سواها في هذا الصدد . وفي عام ١٩٨١ ، عند اعتماد برنامج العمل الجديد الكبير ، كان هناك ٣١ بلدا في عداد أقل البلدان نموا . أما الآن ، وبعد انقضاء عشرة أعوام ، فيوجد ٤١ بلدا في عداد هذه البلدان يتجاوز عدد سكانها مجتمعة ٤٣٠ مليون نسمة ويتخبط هؤلاء في حلقة مفرغة من الفقر والبطالة والانحطاط . وناشد المجتمع الدولي أن يتعهد بالالتزامات للتغلب على هذه الحالة الكئيبة عن طريق وضع صيغة نهائية لبرنامج عمل فعال لصالح هذه البلدان من أجل التسعينات واعتماد هذا البرنامج .

٤٧ - وأكد أهمية حتميات انمائية مثل تنمية القطاع الزراعي في أقل البلدان نموا وأهمية التنوع المناسب للقاعدة الاقتصادية لهذه البلدان من خلال التصنيع ، وتحسين البنى الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية تحسينا هاما وواسع النطاق ، وإيجاد الموارد العلمية والتكنولوجية والبشرية وتعزيزها ، بما في ذلك إشراك المرأة في عملية التنمية في التسعينات . وقال إنه يلزم أيضا اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية أقل البلدان نموا من انحطاط البيئة والكوارث الطبيعية والعوامل الخارجية المعاكسة .

وأشار أيضا إلى المعوقات الجغرافية الخطيرة التي توجد لدى بلدان غير ساحلية وبلدان جزرية من فرادى أقل البلدان نموا ، تلك المعوقات التي تشكل قيودا خطيرة تحد من تنميتها .

٤٨ - وشدد على أنه إذا كانت غالبية أقل البلدان نموا قد أخذت فعلا ببرامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، فإن جهود التكيف المركزة تركيزا ضيقا والرامية إلى مجرد تحقيق التوازن النقدي والضريبي والخارجي لن تضمن تلقائيا حدوث التحول الذي تمس الحاجة إليه . وسيظل النمو في أقل البلدان نموا في وضع حرج ما لم يتم إجراء تحسين هام في الأوضاع الخارجية . وفي هذا السياق ، من الأهمية بمكان أحداث زيادة كبيرة في تدفق الموارد الخارجية . وذكر أن الهدف المحدد في برنامج العمل الجديد الكبير ، وهو تقديم البلدان المانحة ٠,١٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة انمائية رسمية إلى أقل البلدان نموا لم يتم تحقيقه مطلقا ، إذ لم يبلغ متوسط الأداء الفعلي سوى ٠,٠٩ في المائة . وناشد البلدان المانحة أن تضاعف مستويات المعونة التي تقدمها حاليا إلى أقل البلدان نموا بحلول عام ١٩٩٥ ، بحيث تصبح النسبة المستهدفة ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لتلك البلدان بحلول نهاية العقد والتي ينبغي من ناحية أخرى تأمينها من خلال موارد إضافية بالقيمة الحقيقية ، كما ناشدها أن تحسن طرائق المعونة تحسينا كبيرا - بما في ذلك تقديم المساعدة الانمائية الرسمية في شكل منح ، وزيادة تساهلية القروض ، وزيادة تمويل التكاليف المحلية والتكاليف المتكررة ، وتوسيع نطاق المساعدة التقنية المقدمة إلى أقل البلدان نموا توسعا كبيرا . ودعا إلى اتخاذ إجراءات حاسمة من أجل إلغاء جميع ديون أقل البلدان نموا ، إلى جانب زيادة تدفق الموارد الاستثمارية التي لا تؤدي إلى إيجاد ديون ، وتنفيذ التدابير الحالية المتعلقة بتخفيف عبء الديون تنفيذا كاملا وتوسيع نطاق هذه التدابير لتشمل أقل البلدان نموا برمتها فضلا عن الديون بجميع أنواعها . كما دعا إلى اتخاذ تدابير أخرى ، بما في ذلك إزالة جميع الحواجز التعريفية وغير التعريفية ، واستخدام قواعد المنشأ مرنة ومبسطة وثببت أسعار السلع الأساسية ، والتعويض عن نواحي النقص في حواصل صادرات أقل البلدان نموا . وشدد على أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، إذا ما توفر له دعم واف من جميع الجهات من شأنه أن يسهم في تعزيز قدرات أقل البلدان نموا في شتى الميادين .

٤٩ - وأردف قائلا إن إقامة آليات فعالة للمتابعة والرصد هو أمر حاسم من أجل انجاح تنفيذ برنامج العمل . وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي للونكتاد أن يظل بمثابة مركز التنسيق الرئيسي للعمل على الصعيد العالمي ، كما ينبغي ، لهذا الغرض ، تعزيز

قدرة وحدة البرامج الخاصة من أجل أقل البلدان نموا ، التابعة له ، وحث أيضا جميع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على أن تسهم اسهاما فعالا في تنفيذ البرنامج الجديد .

٥٠ - وذكر ممثل كندا أن مسائل السياسات الانمائية التي سيدافع عنها وفده خلال هذا المؤتمر ستشمل تنفيذ سياسات للحد من زيادة السكان ، وإقامة مبدأ التنمية القابلة للاستمرار كأولوية في إدارة الموارد المادية ، وابرار دور المرأة في التنمية ، وتوفير البيئة المناسبة لتنظيم المشاريع والمبادرات الفردية ، وخاصة في القطاع غير الرسمي ، ودعم برامج التكيف الموجهة نحو الفقر والرامة إلى زيادة الانفاق على الصحة والتعليم ، وتشجيع تحول الموارد من الانفاق العسكري غير المنتج إلى الحد من الفقر . وأكد على الحاجة إلى مساعدة خارجية كافية لدعم هذه السياسات . وقال إن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، بما في ذلك الحق في المشاركة في العملية السياسية مسألة ذات أولوية أيضا . وأضاف قائلا إن العبرة الاقتصادية الرئيسية المستخلصة من الثمانينات هي أن مسؤولية الحكومات الأولية تتمثل في استنباط وتنفيذ سياسات سليمة بطريقة متسقة . وفيما يتعلق بمشكلة الديون قال إن كندا خصصت موارد جديدة لتمويل تخفيض أسعار الفائدة في إطار "أحكام تورونتو" بزهاء ٣٠ في المائة ، وهي مستعدة لإعادة النظر في تلك الشروط كما يدعو إلى ذلك اعلان القمة الاقتصادية بهيوستن قصد تسحين تقاسم الأعباء فيما بين الدائنين ومن ثم تعزيز درجة التساهلية عموما . وقال إنه يرى أيضا أن الآليات المبينة في خطة برادى بإمكانها أن تفيد أقل البلدان نموا شأنها ، على سبيل المثال ، شأن المؤسسة الانمائية الدولية ، التي تعد كندا مساهمة فيها . ثم ان حكومته تفكر أيضا في استخدام أموال المعونة الثنائية لتمويل "إعادة الشراء" أو "تحويل" الديون بالاقتران مع المخططات المعتمدة بشكل متعدد الأطراف .

٥١ - وفيما يتعلق بتحويل الموارد قال إن بلده ملتزم بالهدف المحدد القاضي بتقديم نسبة ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في سبيل المساعدة الانمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا ، وأن مساعدة كندا الانمائية الرسمية كلها توفر في شكل منح .

٥٢ - وفيما يتعلق بالتجارة قال إن بلده يعتقد أن نجاح مفاوضات جولة أوروغواي في شهر كانون الأول/ديسمبر سيفيد أقل البلدان نموا بعدد من الطرق . وأضاف أن نظام التعريفات التفضيلية العام الكندي يتيح لأقل البلدان نموا فرصة ادخال جميع المنتجات المؤهلة معفاة من الرسوم الجمركية وينص على قواعد منشأ تحريرية .

٥٣ - وقال ممثل اليابان إن الاقتصاد العالمي قد شهد ، خلال الثمانينات ، تغييرات هامة جدا وعلى الرغم من أن بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة وما يسمى بالبلدان الحديثة التصنيع قد استطاعت أن تسلك طريق التنمية الاقتصادية الناجحة ، فإن البلدان النامية قد ظلت تواجه مشاكل خطيرة تتمثل بالتضخم ، والانكماش ، والبطالة ، والمديونية ، وكساد أسعار السلع الأساسية ، وكان لهذه التطورات السلبية وقع سلبي أكبر على أقل البلدان نموا . وأضاف قائلا إن التغييرات الأخيرة في أوروبا الشرقية ينبغي ألا تصرف الجهات المانحة عن إعطاء الأولوية الواجبة للبلدان النامية . وأشار أيضا إلى أزمة الخليج التي يمكن أن تؤثر على البلدان النامية .

٥٤ - أما فيما يتعلق بجهود أقل البلدان نموا فقد أشار إلى أهمية الإرادة السياسية القوية والجهود الرامية إلى إدخال الإصلاحات اللازمة وقال أيضا إنه لا يمكن تحقيق اقتصاد مستقر إلا عن طريق تدابير مثل وضع سياسات مالية ملائمة في مجالات المالية والنقد وأسعار الصرف ، وعن طريق توخي الحذر في الانفاق الحكومي ، ومكافحة التضخم . ولدعم هذه التدابير تحتاج أقل البلدان نموا إلى دعم دولي في شكل زيادة في التدفقات الخاصة والعمامة ، وفي شكل تدابير للتخفيف من عبء الديون . وتشجيع قيام نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح . ويجب أن تشمل المجالات ذات الأولوية التي يجب التطرق إليها التنمية الزراعية والريفية ، وتنمية مصادر الطاقة والموارد البشرية ، وتنمية الهياكل الأساسية ، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ودعم حاجات الإنسان الأساسية ، واتقاء الكوارث الطبيعية . وأشار إلى مساعدة اليابان فقال إن أقل البلدان نموا تلقت من اليابان مقدار ١ ٩٥١ من ملايين دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٨ ، مما يجعل اليابان أكبر مانح من بين بلدان لجنة المساعدة الانمائية . وأشار إلى أن خطة المساعدة الانمائية الرسمية المتوسطة الأجل تتمثل في زيادة مقدار المساعدة الانمائية الرسمية الإجمالي ليتجاوز ٥٠ مليار دولار خلال الأعوام الخمسة ١٩٨٨ - ١٩٩٢ .

٥٥ - وقال إن اليابان تؤكد أيضا على نوعية المعونة ، وتساهم في تخفيف عبء الديون في إطار نادي باريس و"مخطط تورونتو" ، وتساعد أقل البلدان نموا على توسيع صادراتها في إطار مختلف الترتيبات القائمة . وأشار أيضا إلى المساعدة المقدمة في شكل منح وغير المقيدة بمشاريع محددة والتي تبلغ في مجموعها زهاء ٥٠٠ مليون دولار والتي تمت زيادتها لمدة ثلاثة أعوام إضافية تبدأ في ١٩٩٠ لتبلغ قرابة ٦٠٠ مليون دولار .

٥٦ - وقال ممثل مصر إن قضايا أقل البلدان نموا لها بُعد إنساني وبُعد اقتصادي وبُعد سياسي . فعلى المستوى الإنساني ، لم يعد مقبولا أن يسمح المجتمع الدولي بأن

يعاني قسم كبير منه من الفقر المدقع والمرض والجوع . وعلى المستوى الاقتصادي ، تحتاج أقل البلدان نموا إلى مساعدة ملحة لتحويل اقتصاداتها ، بما يمهّد السبيل لقيام عملية انمائية قابلة للاستمرار . وعلى المستوى السياسي ، فإن استمرار تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان يحمل في طياته مخاطر زعزعة الأمن والاستقرار العالميين . وبهذا الخصوص أشار إلى الغزو العراقي للكويت واحتلال أراضيه ستترتب عليها آثار هدامة بالنسبة للمنطقة وللعالم عامة . ومصر بذلت ، منذ البداية ، قصارى ما في وسعها لاحتواء الأزمة وللعثور على تسوية سياسية وناشدت مرارا العراق اتخاذ القرار الوحيد المقبول ألا وهو الانسحاب من الكويت . وشدد أيضا على أن الأزمة الحالية قد ألحقت بمصر خسائر فادحة وسيكون لها حتما أثرها على اقتصاديات بلدان العالم الثالث ، ولا سيما أقل البلدان نموا .

٥٧ - ولاحظ أن العقد الماضي قد كان عقدا ضائعا للتنمية بما أن الأهداف التي حددها برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا لم تتحقق إلا جزئيا ، وأن أوضاع أقل البلدان نموا قد شهدت انتكاسا مستمر ولم تحقق البلدان المانحة الهدف المحدد بنسبة ١٥٪ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية ، مما فاقم خطورة المديونية الخارجية لأقل البلدان نموا (٧٠ من مليارات دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٩) ووضع هذه البلدان على شفا انهيار اقتصادي كامل . وقال إنه يعتقد أن من بين التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي تقديم المساعدة الكافية التي من شأنها أن تكفل قدرة اقتصادات أقل البلدان نموا على البقاء . واستشهد في هذا الصدد بكلمات من الرئيس مبارك القاها في الدورة الأربعين للجمعية العامة . وشدد أيضا على النقطة القائلة بأن المشاكل التي تواجه أقل البلدان نموا لا يمكن أن تعالج على النحو السليم إلا في السياق الشامل للمشاكل التي تواجهها البلدان النامية عامة .

٥٨ - وناشد كافة البلدان المانحة تحقيق هدف الأمم المتحدة وهو تخصيص نسبة ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كطريقة لتنفيذ تعهدها بمساعدة أقل البلدان نموا . وأعرب عن أمله في أن ينجح المؤتمر في وضع برنامج عمل عملي وواقعي .

٥٩ - وقال ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنه بحلول عقد جديد يظهر عصر جديد يستلهم موجة حرية الإنسان التي لا يمكن مقاومتها . وأضاف قائلا إن الأحداث الأخيرة في أوروبا الشرقية وغيرها تشهد على ذلك . ويتمثل تحدي التسعينات في انتهاج سياسة تقوم فيها البلدان بخيارات حاسمة فيما يتصل بمجموعة متنوعة من المسائل مثل الاتفاق المرثقة لحياة أصح وأطول ، وللتعليم ، والأمن الشخصي ، والحرية الاقتصادية والسياسية . وقد كانت الثمانينات ، بالنسبة لأقل البلدان نموا ، عقدا صعبا ، ذلك

أنها واجهت مشاكل مختلفة ، مثل الديون ، وهبوط أسعار السلع الأساسية ، والسياسات المحلية غير المناسبة . ولقد قرر برنامج الأمم المتحدة الانمائي مؤخرا توجيهه نسبة ٥٥ في المائة من موارده نحو أقل البلدان نموا ، الأمر الذي يعني أن منحا تبلغ في مجموعها مليارين تقريبا من دولارات الولايات المتحدة ستوفر لها لفترة الأعوام الخمسة التي تبدأ في عام ١٩٩٢ . وقال إن البرنامج يبذل جهودا لتحسين نوعية المعونة قصد جعلها أكثر فعالية من حيث التكلفة . وبالإضافة إلى ذلك ، يعتمد البرنامج عددا من المناهج في برامج المساعدة تشمل تعزيز دور المرأة في العملية الانمائية وتشجيع المشاريع الخاصة والبرامج الشعبية الدعم ، وتحسين نظم إدارة البرامج ، وتعزيز دور المنظمات غير الحكومية ، وتحسين الاستراتيجيات الانمائية ، وكبح زيادة السكان ، وحماية البيئة . وفيما يتعلق بالدور الذي أداه البرنامج في تعزيز الشراكة بين أقل البلدان نموا والمانحين ، أشار إلى المساعدة المقدمة للاعداد لهذا المؤتمر والبالغة ١٧٠ من ملايين الدولارات وإلى اجتماعات المائدة المستديرة التي نظمها برنامج الأمم المتحدة الانمائي لرصد تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير . وقال أيضا إن برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد ساهم في خطة العمل من أجل مكافحة الفيضانات في بنغلاديش البالغة تكلفتها ١٥٠ مليون دولار .

٦٠ - واقترح في الختام خطة عمل من أربع نقاط تشمل تخصيص نصف تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية لأقل البلدان نموا ، وزيادة عنصر الهبة في المساعدة المقدمة لأقل البلدان نموا زيادة كبيرة ، ورفع التدفقات المتعددة الأطراف على أساس الهبة ، وادخال زيادة في الميزانيات الوطنية لبرامج التنمية البشرية .

٦١ - وذكر ممثل الصين أن الثمانينات كانت عقد الأزمات الاقتصادية المتطاوله لأقل البلدان نموا . فقد أحبطت تدابير التكيف والاصلاح التي نفذتها لتحسين اقتصاداتها شر احباط بسبب الآثار السلبية للكوارث الطبيعية وتردي البيئة الاقتصادية الخارجية . وكانت نتائج تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات ، الذي اعتمد منذ تسع سنوات خلت ، مخيبة جدا للأمال إذا انتهت بنمو سالب في دخل الفرد وتردي مستويات المعيشة وتشاغل عبء الدين في عديد أقل البلدان نموا ، فضلا عن إضافة ١٠ بلدان جديدة إلى أقل البلدان نموا .

٦٢ - ولذلك ، أيدت الصين تماما وضع برنامج عمل جديد للتسعينات على أساس مشروع النص الذي أسفر عنه الاجتماع التحضيري الذي عقد في آذار/مارس في جنيف ، والدروس المستفادة من التنفيذ الناقص لبرنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات ، والصعوبات التي تواجهها أقل البلدان نموا ومطالبها للتسعينات وحقوقها السيادية من حيث اختبار نموذج واستراتيجية تنميتها يجب أن توضع في الاعتبار التام في البرنامج الجديد . وأن أي محاولة لفرض نموذج تنمية معين أو استخدامه كشرط لتقديم المعونة لن تقتصر على إلحاق الضرر بالتعاون فيما بين البلدان على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة ، وإنما ستلحق ضررا كبيرا بتنميتها أيضا .

٦٣ - وقال ، فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى أقل البلدان نموا ، إن وفده يؤيد هدف المساعدة الانمائية الرسمية المتمثل في ٠,١٥ في المائة ووضع أجل محدد لبلوغه . وينبغي للبلدان التي لم تحقق هذا الهدف أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن . وأكد أيضا على ضرورة تخفيف أعباء ديون أقل البلدان نموا لتعزيز تنويع صادراتها وتحسين وصول منتجاتها إلى الأسواق . وفي إطار التعاون بين بلدان الجنوب ، قال إن بلده خصص لأقل البلدان نموا نصيبا ذا بال من المعونة الخارجية التي يقدمها ، يكون عامة في شكل قروض خالية من الفائدة ومنح . وقال فيما يتعلق بسياسة الصين في مجال المعونة ، إنها تعتمد على المبادئ الثمانية المعروفة للمعونة التي تقدمها الصين إلى البلدان الأجنبية والتي تؤكد ، في جملة أمور ، على ما يلي: (١) المعونة التي تقدمها الصين هي مساعدة متبادلة بين "أصدقاء فقراء" ، (٢) احترام سيادة لبلدان المتلقي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه البلدان ، (٣) المساواة بين البلد المانح والبلد المتلقي ومصلحتهما المتبادلة ، و(٤) الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية لهذه المعونة . وأخيرا قال إن بلده مستعد لمواصلة تقديم المعونة إلى أقل البلدان نموا في حدود قدراته ولتقضي إمكانية التعاون المتعدد الأطراف من أجل المساعدة المشتركة لصالح أقل البلدان نموا .

٦٤ - ولاحظ ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية أن أهداف مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بأقل البلدان نموا لم تتحقق وأن أقل البلدان نموا لا تزال تواجه مشاكل ضخمة . وقال إن النجاح في التخفيف من الفقر ، والتنمية المطردة ، والمشاركة الأساسية في العملية السياسية لاتخاذ القرار ، واحترام حقوق الإنسان ، الخ ، جميعها عوامل أساسية وأنه يلزم تعزيز الجهود التي تبذل في هذه المجالات . ووعده بمواصلة جمهورية ألمانيا الاتحادية تقديم دعمها إلى أقل البلدان نموا . وقال إنها ستنظر في تقديم موارد إضافية للمشاريع المتصلة بسياسات السكان وحماية البيئة .

٦٥ - وقال ، فيما يتعلق بالتجارة ، إن جمهورية ألمانيا الاتحادية ستكثف جهودها لتمكين أقل البلدان نموا من الاستفادة استفادة كاملة من المعاملة التفضيلية التي تتمتع بها ، وأنها ستؤيد فكرة ضرورة قيام الجماعة الاقتصادية الأوروبية بالضغط من أجل تحقيق أوسع قدر ممكن من التحرر لمصالح أقل البلدان نموا في جولة أوروغواي . أما فيما يتعلق بالرقم المستهدف للمعونة ، فإن بلده على استعداد لزيادة جهوده فيما يتعلق بهدف الـ ٠,١٥ في المائة . وإن كان النجاح في هذا الصدد سيتوقف على قيام أقل البلدان نموا بتحسين أوضاعها الداخلية بقدر مماثل يسمح بوزع المعونة المزيدة بنجاح . وختاما ، ذكر أن جمهورية ألمانيا الاتحادية لن تحرم أقل البلدان نموا من أية أموال نتيجة للتطورات التي حدثت مؤخرا في أوروبا الشرقية . فعلى العكس من ذلك ، زادت جمهورية ألمانيا الاتحادية مساعدتها الانمائية الرسمية بنسبة

تتجاوز ١١ في المائة في عام ١٩٨٩ ، وإن حجم مساعدتها الانمائية الانمائية الرسمية حاليا يتجاوز كثيرا متوسط المساهمات التي تقدمها الجهات المانحة الغربية إلى البلدان النامية .

٦٦ - ولاحظ ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة أن الثمانينات كانت عقدا ضائعا تقريبا من الناحية الانمائية وإن الأمل الذي ولّده برنامج العمل الجديد الكبير لم يتحقق . ولقد استهل بلده من تلقاء نفسه عددا من البرامج المتوسطة الأجل (وهي البرنامج الاقتصادي الوطني للبقاء ، وبرنامج التكيف الهيكلي ، وبرنامج الانتعاش الاقتصادي) لوقف معدل التدهور الاقتصادي . وحقت السياسات البعيدة الأثر التي شملت مواءمة أسعار الصرف ، وتحرير التجارة ، والتدابير الضريبية في غضون السنوات العشر الماضية تحسينات مشجعة في اقتصاد القطر . ورغم العلاقات المشجعة للإنجازات الايجابية ، لا يزال النمو والتنمية الاقتصاديان مقيدين نتيجة لجملة أمور منها عدم كفاية الاستثمارات في الهياكل الأساسية المادية ، وارتفاع التضخم نسبيا وتدهور الخدمات الاجتماعية ، ووضع المدفوعات الخارجية .

٦٧ - وقال إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يلزم نفسه بتقديم دعم إضافي للجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا واستكمالها بإضافة موارد جديدة والموافقة على تدابير تخفيف الديون وإلغائها . ولن يتحقق النجاح لأي خطة عمل مفيدة وفعالة إلا بتقاسم المسؤولية وتعزيز المشاركة . ولذلك من المحتمل أن يولي المجتمع الدولي أولوية عليا لحل المشاكل الهيكلية ، ومعالجة المديونية الخارجية باستراتيجية جديدة للديون ، والمساعدة في تنويع الاقتصادات ذات القاعدة الضيقة ، وتيسير التعاون فيما بين البلدان النامية .

٦٨ - وأكد في الختام أن سياسات التكيف الهيكلي لن تحقق نجاحا مطردا إلا إذا قام مجتمع المانحين بتأمين دعم إضافي وتكميلي يمكن التنبؤ به .

٦٩ - وقال ممثل البرتغال إن عقد الثمانينات كان فترة من الانحطاط الاقتصادي الاجتماعي لأقل البلدان نموا ، التي زاد عددها من ٣١ بلدا في عام ١٩٨١ إلى ٤١ بلدا الآن . ولن يغير هذا الوضع خلال العقد المقبل إلا اعتماد "عقد تضامن" بين هذه البلدان والمجتمع الدولي . وأضاف أن البرتغال ترى أنه ينبغي أن يبذل شركاء أقل البلدان نموا في التنمية جهودا كبيرة لتقديم المزيد من المساعدة العملية المنحى في مجالات مثل تنويع السلع الأساسية الأولية ، وتعزيز الاستثمارات الموجهة للتصدير ، ودعم التسويق ، والتدريب .

٧٠ - وأشار أيضا إلى أنه ينبغي أن تهدف تدابير تخفيف الديون إلى جعل أعباء الديون أكثر تلاؤما مع الحاجات الانمائية لأقل البلدان نموا . وينبغي أيضا أن تأخذ برامج الانتعاش الاقتصادي في أقل البلدان نموا في الاعتبار اللازم تنمية الموارد البشرية ، لا سيما في مجالات مثل التعليم ، والصحة ، والخدمات الاجتماعية . وأشار في هذا الصدد إلى أن البرتغال أبدت اهتماما متزايدا بالتدريب المهني والأنشطة الثقافية التي تعزز مشاركة السكان في الأنشطة المجتمعية .

٧١ - وأشار بايجاز إلى الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية المتحدثة بالبرتغالية في سياسات التكيف الهيكلي المتعلقة بها وأكد من جديد على أن البرتغال حققت فعلا هدف تقديم الـ ٠,١٥ من الناتج القومي الإجمالي إلى أقل البلدان نموا في شكل مساعدة انمائية رسمية . وأعرب عن أمله في أن يعتمد المؤتمر الحالي التدابير المناسبة لتحسين مستوى معيشة أقل البلدان نموا وتقليص الفجوة الموجودة بين هذه البلدان والبلدان الأخرى .

٧٢ - ولاحظ الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الدين ، أن ازدهار كوكبنا قد تأثر تأثرا شديدا بأربعة مشاكل مترابطة هي: الحروب ، والفقر المدقع ، والتدهور البيئي والتدهور الأيكولوجي . وأشار إلى أنه يلزم التصدي بقوة للأثار المضاعفة للحروب ، من حيث تكاليفها الاجتماعية والاقتصادية ، وذلك لتفادي المزيد من المعاناة البشرية . وشدد أيضا على أهمية تعزيز المساعدة الانمائية من أجل التخفيف من الفقر ، الذي يعتبر ، في بعض الحالات ، سبب المنازعات . وقال إن من المهم ، كذلك استحداث تدابير جوهرية للتخفيف من الديون وتقديم المساعدة على سبيل الأولوية إلى البلدان التي تراعي حقوق الإنسان وتقوم بتكييف هيكلي في اقتصاداتها واقتراح ، في ضوء الحالة القائمة ، إلغاء الدين الشنائي بنسبة تصل إلى ٩٠ في المائة في حالة أفقر البلدان ، واستخدام الـ ١٠ في المائة الباقية ، بعد تحويلها إلى العملة المحلية ، لتنفيذ مشاريع في مجالات التنمية الاقتصادية ، والتعليم والتدريب ، وحماية البيئة .

٧٣ - واختتم حديثه قائلا إنه يأمل أن تتمكن أفقر البلدان من القضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٠٠ ، بشرط أن تحدث تنميتها في بيئة سلمية وأن ترافقها تعهدات مالية خارجية قوية .

٧٤ - وذكر المدير العام لمنظمة الصحة العالمية أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم في مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ، كان التحسن في قطاع الصحة بطيئا ، ولا سيما في أقل البلدان نموا . وكان انفاق الفرد على الصحة في هذه

البلدان يقل في كثير من الأحيان عن ٥ دولارات أمريكية بينما كان يتجاوز في كثير من الأحيان ٢٠٠٠ دولار أمريكي في البلدان المتقدمة . كذلك تدل المؤشرات الصحية الأخرى ، مثل متوسط العمر المتوقع عند الولادة ومعدل وفيات الرضع ، على استمرار الوهن الشديد للحالة الصحية في أقل البلدان نموا . يضاف إلى ذلك أن هذه البلدان تواجه عددا أكبر من المشاكل المرتبطة بانتشار عدوى فيروس نقص المناعة المكتسب (الايدز) . وهذه المخاطر الصحية الواضحة تظهر أن التحدي الرئيسي في التسعينات سيكون ضمان تحسين التغذية وتحسين مرافق التعليم والاسكان .

٧٥ - وفي هذا الصدد ، هناك قلق كبير من أن يصعب تحقيق هدف "توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠" بسبب قلة الموارد المتاحة للخدمات الصحية . وقد قرر مؤتمر دولي عقد في الاتحاد السوفياتي عام ١٩٧٨ أن تعزيز الرعاية الصحية الأولية هو الاستراتيجية المناسبة لتحقيق هذا الهدف ، وأنشأت منظمة الصحة العالمية نظام رصد يغطي فترة عشر سنوات تبدأ بعام ١٩٨٨ لضمان تنفيذ هذه الاستراتيجية ويشتمل النظام المعني على ثلاثة عناصر هي تحديد المشاكل الطارئة التي تحتاج إلى عمل فوري ، وتقييم حاجات إعادة التأهيل قصيرة الأجل ، وتحديد المتطلبات طويلة الأجل لقطاع الرعاية الصحية الأولية . ويقتضي نجاح هذا النهج تنسيقا فعالا بين أنشطة منظمة الصحة العالمية والأولويات الصحية الوطنية ، والتزاما سياسيا على أعلى المستويات في أقل البلدان نموا . ولتحقيق التقدم المنشود ، يجب أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة المالية والتقنية المطلوبة . وسيكون من المهم أيضا تحسين تنسيق الإسهامات المقدمة من منظمة الصحة العالمية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والبلدان المانحة وحكومات أقل البلدان نموا .

٧٦ - وذكر ممثل مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة معربا عن أمله وقنوطه معا بشأن أطفال العالم النامي ، أنه على الرغم من أن التقدم الذي أحرز بشأن الأطفال ككل بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٨٠ كان أكبر من التقدم الذي أحرز في الأعوام الالفين السابقة ، فقد شباط هذا التحسن خلال الثمانينات في العديد من أقل البلدان نموا . ويبلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في أقل البلدان نموا ضعف المعدل السائد في البلدان النامية الأخرى . والأسوأ من ذلك أن الفجوة بين المجموعتين تتسع في الواقع . علاوة على أن النسبة المئوية للتسجيل في المدارس الابتدائية في أقل البلدان نموا تبلغ قرابة نصف مثيلتها في البلدان النامية الأخرى . وعلى الرغم من أوجه القصور هذه ، أحرز نجاح في عدد قليل من الحالات . فالنجاح في تنفيذ التحسين العالمي للأطفال يدل على أنه أينما وجدت استراتيجية فعالة واردة سياسية ، فإنه يمكن تحقيق الشيء الكثير ، بالرغم من وجود بيئة اقتصادية سلبية عموما .

٧٧ - ومن النتائج الايجابية الأخرى التي يجدر التنويه بها تزايد الاهتمام المولى للأطفال في جميع أنحاء العالم . وأوضح مظهر لهذا الاهتمام هو المؤتمر العالمي القادم المعني بالطفل . وتحديد أهداف مشتركة يحققها المجتمع الدولي للأطفال في التسعينات يفترض أن يساعد على تقوية الالتزام بالعمل . ولما كانت أقل البلدان نموا تحتاج الى تحقيق تقدم أكبر من البلدان النامية الأخرى ، فإنها تحتاج الى دعم أكبر من المجتمع الدولي . وتشير أفضل التقديرات المتوفرة الى أنه يمكن تحقيق الأهداف الموجهة نحو الطفل في التسعينات بكلفة اضافية تقرب من ٥ مليارات دولار أمريكي سنويا لأقل البلدان نموا جميعها ، ويمكن تمويل جزء من هذه الكلفة من مصادر داخلية .

٧٨ - ولاحظ في هذا الصدد أن مبلغ المليارين الى ثلاثة مليارات من الدولارات الأمريكية المطلوب تأمينه من الموارد الداخلية يقل قليلا عن مبلغ الثلاث مليارات الذي تنفقه هذه البلدان سنويا على خدمة دينها الخارجي وهي أموال تخرج من أفقر الاقتصادات في العالم الى العالم الصناعي . وهو يقل قليلا أيضا عن مبلغ الـ ٣,٢ من المليارات الذي تنفقه أقل البلدان نموا ، كمجموعة ، كل سنة على الأمور العسكرية . وأشار ، علاوة على ذلك ، الى أن الزيادة المطلوبة في الموارد الآتية من المصادر الخارجية لن تشكل إلا جزءا بسيطا من الزيادة التي ستنشأ فيما لو زادت البلدان الصناعية المعونة التي تقدمها الى أقل البلدان نموا لتتجاوز الرقم المستهدف البالغ ١٥,٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي .

٧٩ - وشدد الأمين العام للمؤتمر المعني بالبيئة والتنمية على وشاقة الارتباط بين حماية البيئة والتنمية في أقل البلدان نموا . فقابلية تأثرها البيئي الكبيرة تضعف من قابلية تأثرها الاقتصادي الكبيرة وتزيد من حدتها . ويعني تدهور البيئة بالنسبة لأقل البلدان نموا ، تدهورا في نوعية مياه الشرب وامتداداتها ، واستنزاف مصادر الطاقة المتجددة ، وتدمير الغابات ، وتدهور التربة المنتجة وفقدانها وتسارع التحضر . ومحصلة ذلك ، في معظم أقل البلدان نموا ، هي تدهور خطير ومتسارع لقدرة حمل نظام الموارد والنظام الأيكولوجي الرئيسيين ، اللذين يتوقف عليهما كل من التنمية والبقاء . ان أقل البلدان نموا تحتاج الى زيادة كبيرة في المساعدة لتمكينها من بناء اقتصادات أقوى وأكثر تنوعا ، ومن الانتقال الى التنمية المطردة ، ومن الحد من قابليتها للتأثر بالتغيرات التي تحدث في الاقتصاد الدولي . كما أنها تحتاج الى بناء قدراتها البشرية والمؤسسية المحلية التي كان الافتقار اليها واضحا تقريبا في جميع القضايا الرئيسية المدرجة على جدول أعمال المؤتمر العالمي المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ . وفي ضوء ذلك ، ستولى الحاجات والمصالح الخاصة لأقل البلدان نموا أولوية عالية في المؤتمر . وقال إن أمانته تتعاون تعاوننا وثيقا مع الأمين العام للأونكتاد وأمانته من أجل تحقيق هذه الغاية .

٨٠ - ودعا أقل البلدان نموا إلى الاشتراك اشتراكا كاملا في الأعمال التحضيرية لمؤتمر ١٩٩٢ ، الذي يفترض أن يسفر عن التزام سياسي بشأن حرب عالمية على الفقر واتخاذ تدابير محددة فيما يتصل بالموارد المالية ، ونقل التكنولوجيا ، وتعزيز المؤسسات . وشدد على أن مؤتمر ١٩٩٢ يمكن أن يمثل فرصة فريدة لتكملة برنامج الائتلاف الخاص المعني بأقل البلدان نموا ، وبرنامج العمل والتدابير الأخرى المحددة في المؤتمر الحالي لتلبية الحاجات الخاصة لأقل البلدان نموا ، ولتوفير زخم إضافي ودعم سياسي لهذين البرنامجين وهذه التدابير .

٨١ - وقال ممثل النرويج أن أقل البلدان نموا معرضة لمزيد من الانزواء على هامش الاقتصاد العالمي في التسعينات ما لم يتم عكس الاتجاهات الحالية ويتطلب ذلك جهودا جماعية ، والتزامات سياسية ، وتقاسما للمسؤولية بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية . وأضاف قائلا إن الإصلاحات وتدابير التكيف في أقل البلدان نموا حاسمة من أجل إرساء أساس سليم للنمو المطرد . وأن العبر المستخلصة من الجهود المبذولة في بلدان عديدة من أقل البلدان نموا لتكييف اقتصاداتها تبين بوضوح أنه يجب مواصلة إدخال تحسينات على محتوى وتصميم برامج الإصلاح في التسعينات . وأكد الحاجة إلى اتباع نهج أوسع تجاه التنمية البشرية يشمل الحرية السياسية واحترام حقوق الإنسان ، وحق الشعب في المشاركة في عملية اتخاذ القرارات .

٨٢ - وأكد أيضا على كون تنمية الموارد البشرية تتطلب توفير خدمات اجتماعية أساسية تشمل التعليم ، والرعاية الصحية ، والافادة من برامج تنظيم الأسرة ، وقال أن عناية خاصة يجب أن تولي في هذا السياق للفئات الشديدة التأثر ، وخاصة منها الأطفال والفقراء . واسترسل قائلا إن دور المرأة في التنمية لا بد من تشجيعه أيضا ، ولا بد من استنباط وتنفيذ استراتيجيات ترمي إلى الحد من زيادة السكان السريعة وتدهور البيئة . وفيما يتعلق بالمساعدة النرويجية ، قال إن منح النرويج لأقل البلدان نموا تمثل الآن نسبة ٠,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي . وقال إن النرويج تعتقد أن الأمر يحتاج إلى المزيد من المبادرات في مجال الديون ، فأعرب عن أمله أن يوفر برنامج العمل توجيها ببناء للمحافل الدولية المسؤولة عن معالجة مشكلة ديون أقل البلدان نموا وأعلن أنه ستقدم مقترحات إلى البرلمان باتخاذ تدابير لتخفيف عبء الديون بشروط تتجاوز شروط تورونتو التي وضعها نادي باريس لبعض من أقل البلدان نموا . وأضاف أن النرويج لا تزال متعدهة بتعزيز التعاون الدولي بشأن السلع الأساسية وأن دعما خاصا سيقدم لترتيبات الصندوق المشترك ، وأنه ينبغي ، في جولة أوروغواي ، النظر في امكانيات معاملة أقل البلدان نموا معاملة خاصة في ميادين مثل التدابير غير التعريفية وزيادة تبسيط وتحرير قواعد المنشأ . وأخيرا ، أكد على أهمية إيجاد آليات فعالة للمتابعة والرد .

٨٣ - وأكد ممثل تايلند على أنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يكون مرتاحا في حين أن ٤١ بلدا من أقل البلدان نموا لا تزال تعاني من الركود الاقتصادي والحرمان . وقال إن وجود عالم مقسم بين "موسرين" و"معسرين" أمر غير مقبول ويجب ألا يكون المجتمع الدولي راضيا طالما لا تتمتع جميع الشعوب بمستوى معيشي أدنى . ويجب أن يتعهد الجميع باتخاذ تدابير ملموسة لاستئصال شأفة الفقر نهائيا . ومع ذلك ، وفي حين أنه من الأساسي أن تحظى أقل البلدان نموا بالدعم الكامل من المجتمع الدولي ، عليها هي نفسها أن تضاعف جهودها الخاصة من خلال اعتماد سياسات وطنية مناسبة ووضع تخطيط انمائي حذر وفعال .

٨٤ - وفيما يتصل بتدابير الدعم الدولية ، قال إنه يجب أن يزيد المانحون تدفقاتهم المالية نحو أقل البلدان نموا ، وأنه يجب أيضا تقديم الدعم في مجال التجارة عن طريق زيادة فرصة الوصول إلى الأسواق للمنتجات ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نموا ، ومساعدة هذه البلدان على الاستفادة كليا من الأنظمة التجارية التفضيلية القائمة . وناشد البلدان المانحة أيضا أن تساهم في تخفيف عبء ديون أقل البلدان نموا كيما يتسنى لها إعادة تخصيص مواردها وتوجيهها نحو توسيع اقتصاداتها الذي تحتاج إليه بشدة . وأكد الحاجة إلى مراعاة أبعاد النمو الاجتماعية . وبهذا الخصوص قال إنه من الأساسي أن تكون شمار التنمية موزعة توزيعا عادلا . وأن التنمية الاجتماعية هامة ويجب أن تتجاوز مجرد توفير التعليم الأساسي والرفاه للجميع لتشمل حقوق الإنسان وأهمية المرأة في التنمية . وقال إن برنامج العمل للتسعينات يجب أن يتضمن جميع هذه العناصر ويكفل وجود آلية ملائمة لرصد تنفيذه .

٨٥ - وقال ممثل ايشوبيا إن أقل البلدان نموا وجدت نفسها ، بتباين مع التغيرات الايجابية في البيئة الاقتصادية العالمية ، في وضع أسوأ اليوم مما كانت عليه في بداية الثمانينات . وأشار إلى أنه ، وأن كان التنفيذ السيئ لبرنامج العمل الجديد الكبير ناتجا إلى حد بعيد عن نقص التدفقات المالية نحو أقل البلدان نموا ، فقد زعم في كثير من الأحيان أن عوامل داخلية مثل انخفاض أسعار الفائدة ، وتمويل العجز ، وانحرافات الأسعار ، وحصة القطاع العام المفرطة وحتى السياسات الداخلية ، هي المسؤولة عن الأداء الاقتصادي الضعيف في أقل البلدان نموا . وقال إن برامج التكيف الهيكلي التي وضعتها أقل البلدان نموا ، متبعة في ذلك توصيات الوكالات المانحة ، لم تؤد في الواقع إلى النتائج المنتظرة . ولاحظ أن ذلك هو السبب الذي من أجله اعتمد الاطار الأفريقي البديل لبرنامج التكيف الهيكلي من أجل الانتعاش والتحول الاجتماعي - الاقتصادي . وأضاف أن هذا النهج الجديد يقوم على أساس الاعتراف الصريح بالبعد الإنساني في التنمية . وأشار إلى الجهود التي بذلتها ايشوبيا فقال إنه تم في آذار/مارس ١٩٩٠ بدء برنامج جديد للإصلاح الاقتصادي يرمي إلى

تعزيز أساس اقتصاد اثيوبيا المختلط . وأشار أيضا الى الجهود التي بذلتها الحكومة لتسوية النزاعات الداخلية بالوسائل السلمية . وذكر أن التدابير الأخرى المتخذة شملت انتهاز سياسة سكانية نشطة ، والتأهب للكوارث واتقاءها ، والأغذية والتغذية ، واستراتيجيات المحافظة على الموارد الطبيعية . وقال أن تنفيذ هذه السياسات يحتاج بالحاح الى تدفق أكبر للمساعدة الخارجية . وأضاف أن هدف المعونة الممثل في مضاعفة مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية حتى منتصف التسعينات ليبلغ ٢,٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة في نهاية العقد ذو أهمية حاسمة . وأشار الى برنامج العمل للتسعينات فقال إن هذا البرنامج يجب أن تكون له ثلاثة أبعاد أساسية . يجب أن يتناول مسألة حالات الطوارئ بوصفها مسألة متميزة عن المساعدة الاقتصادية الطويلة الأجل ، ومشكلة الاختناقات الهيكلية التي لها صلة بالبيئة ، ومسألة توليد التكنولوجيا ونقلها .

٨٦ - وذكر ممثل جمهورية كوريا أن أقل البلدان نمواً تحملت خلال الثمانينات الوطأة العظمى للتدهور الاقتصادي ، رغم الجهود التي بذلتها لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد على أساس الاعتماد على الذات . وانتقل الى برنامج العمل الجديد الكبير ، فقال إن عدم بلوغ أهدافه يعزى الى حد بعيد الى أوجه قصور السياسات المحلية والمعوقات الهيكلية في أقل البلدان نمواً والى عدم كفاية التدفقات المالية الخارجية . وأكد على ضرورة مراعاة المشاكل والحاجات المحددة لأقل البلدان نمواً لدى وضع البرنامج الجديد ، وأن هذا البرنامج ينبغي أن يكون مدعوماً تماماً بالتزام سياسي من المجتمع الدولي . أما فيما يتعلق بالجهود التي ينبغي أن تبذلها أقل البلدان نمواً نفسها ، فقال إنه ينبغي لهذه البلدان أن تنفذ برامج التكييف الهيكلي بأسلوب متناسق يهدف الى التغلب على العقبات التي تعترض التنمية والى تعزيز الطاقة الاستيعابية للمساعدة الخارجية .

٨٧ - وفي معرض المطالبة بزيادة تدابير تخفيف عبء الديون ، رحب بالمبادرات التي اتخذتها البلدان المتقدمة مؤخراً ، بما في ذلك إعلان تورونتو الذي أصدرته مجموعة الـ ٧ ، بشأن تخفيض ديون أقل البلدان نمواً وأعرب عن أمله في أن تتخذ هذه المبادرات الهامة قريباً شكلاً ملموساً . وقال فيما يتعلق بالتدابير التجارية أن جمهورية كوريا تؤيد زيادة توسيع التدابير التفضيلية في مجال المعاملة على أساس الاعفاء من الرسوم الجمركية ، ونطاق شمول نظام الأفضليات المعمم ، وتخفيض الخواجز التعريفية وغير التعريفية .

٨٨ - وقال إنه يساور حكومته قلق بالغ من أن يصبح ارتفاع أسعار النفط على أشد الحالة الأخيرة في الشرق الأوسط عبئاً كبيراً آخر على اقتصادات عدد كبير من البلدان ،

بما في ذلك أقل البلدان نموا ، وأشار الى أنه ينبغي الاستجابة لاحتياجات بلدان أوروبا الشرقية دون الاخل بمصالح البلدان النامية وخاصة أقل البلدان نموا . وأشار أخيرا الى انشاء صندوق التعاون في مجال التنمية الاقتصادية والى المساعدة التي تقدمها جمهورية كوريا الى أقل البلدان نموا في مجال المساعدة المالية والتقنية .

٨٩ - وأكد ممثل رواندا أن معظم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية تبين أن أقل البلدان نموا فشلت في تحقيق الاهداف الانمائية التي ينص عليها برنامج العمل الجديد الكبير . وأشار الى أن رواندا تعرضت لازمة اقتصادية خانقة خلال الثمانينات والى أن مرجعها كان أساسا البيئة الخارجية غير المؤاتية ، والانخفاضات الحادة في أسعار السلع الأساسية الأولية وخاصة البن - وهو السلعة التصديرية الرئيسية للقطر والزيادة السكانية التي فاقت النمو الاقتصادي ، والمخاطر المناخية وتدهور التربة ، والانخفاض في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وخاصة في المساعدة الانمائية الرسمية . وقال إن رواندا شرعت ، لمواجهة أزماتها الاقتصادية الراهنة ، في تطبيق برامج للتكييف الهيكلي العميق ، مراعية على النحو الواجب حقائق البلد المحددة . وأشار الى أن الاهداف الرئيسية لهذه البرامج تركز على توفير غذاء مناسب ومتوازن ، وتنمية الموارد البشرية ، واصلاح الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية ، وزيادة فعالية عملية التصنيع بالاعتماد على الموارد المحلية وتقديم الحوافز للقطاع الخاص . كذلك ، سعت رواندا الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي بمجموعة من التدابير التي تهدف الى تحقيق توازن مالي داخلي وخارجي موشوق فيه . وناشد المجتمع الدولي تقييم وسائل وسبل إلغاء الديون الخارجية لرواندا ، بما في ذلك ديونها المتعددة الاطراف ، واقترح تدابير أخرى لتخفيف عبء الديون ستكون ذات أهمية حيوية لأقل البلدان نموا . وأكد من جديد على الأهمية التي يعلقها بلده على التعاون الاقليمي ودون الاقليمي وشدد على ضرورة تعزيز التعاون الدولي القائم على مبادئ تقاسم المسؤوليات .

٩٠ - وذكر ممثل سيراليون أن أقل البلدان نموا بوجه عام وسيراليون بوجه خاص تعرضت خلال الثمانينات لصعوبات اجتماعية واقتصادية كبيرة نتيجة للانخفاض الحاد في الانتاج الغذائي والزراعي والتخفيضات الكبيرة في المساعدة الخارجية . وأشار الى أن السيناريو الاقتصادي للتحسين في المستقبل القريب لا يبدو أكثر اشراقا نظرا الى الزيادة التي حدثت مؤخرا في أسعار النفط والاتجاهات الانكماشية في بلدان صناعية كثيرة . وأعرب عن قلقه لاحتمال اضطراب أقل البلدان نموا في المستقبل الى التنافس للحصول على الموارد الخارجية بعد التغييرات السياسية التي حدثت في أوروبا الشرقية .

٩١ - وقال إن من المحتمل أن يوجد للتسعينات برنامج عمل جديد يكفل استثمار الموارد العالمية لتحقيق الرخاء لجميع البلدان . كذلك من المهم أن تقدم الجهات المانحة تأكيدات صارمة فيما يتعلق بمجموع المساعدة الانمائية التي ستقدمها أثناء العقد لتتمكن أقل البلدان نمواً من التخطيط بمزيد من الفعالية . وختاماً ، دعا إلى إعداد برنامج العمل الجديد بعناية وأشار بوجه خاص إلى أهمية إنشاء قنوات مناسبة لتنفيذ جميع المقترحات .

٩٢ - وقال ممثل ملديف إن تطلعات أقل البلدان نمواً قد أحبطت ، رغم الجهود الدولية والمحلية التي بذلت ، وأنه ينبغي للمؤتمر الحالي أن يؤكد لشعوب أقل البلدان نمواً من جديد أنها ستتاح لها فرصة عادلة لتحسين أوضاعها . وأضاف قائلاً إن المدخرات المحلية ، والانتاج الزراعي ، وناتج الصناعة التحويلية أقل بكثير من الأهداف التي وضعت في برنامج العمل الجديد الكبير وأن أقل البلدان نمواً شهدت معدلات عالية من الزيادة السكانية بينما عانت مستويات الصحة والتعليم والتغذية فيها من انخفاضات حادة .

٩٣ - وقال أخيراً إن برنامج العمل الذي سيعتمده المؤتمر سيحتاج إلى آليات متابعة ورصد فعالة وأنه سيلزم أيضاً تعزيز مؤسسات الرصد الوطنية والاقليمية والعالمية .

٩٤ - وقال المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) إن اقتصادات أقل البلدان نمواً تعتمد أساساً على الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك وينبغي أن يولى هذا القطاع أولوية واضحة وصريحة في السياسات الوطنية ، وفي تخصيص الموارد الداخلية وفي الإجراءات الدولية . وجميع هذه البلدان تقريباً تعاني من عجز مزمن في الأغذية ، وإن الضرورة الأولى هي تحقيق الأمن الغذائي . وإذا كانت الواردات والمعونة الغذائية التي ترافقها خدمات داعمة في مجال النقل والتخزين والتوزيع يمكن أن تخفف من المشكلة في الأجلين القصير والمتوسط ، فإن الحل الطويل الأجل يكمن في زيادة الانتاج الزراعي زيادة كثيفة ومطرودة . وسيحتاج هذا بدوره إلى مزيد من الاستثمار ، وإلى تحسين نوعية المدخلات واستخدامها ، وإلى حماية البيئة وقواعد الموارد ، وإلى تنمية الموارد البشرية ، بما في ذلك الدعم التقني وخدمات التدريب ، وتحسين نظم الائتمان والتسويق ، ووضع سياسات ملائمة للأسعار . وأكد كذلك على أهمية مصايد الأسماك ، البحرية والداخلية على السواء ، في اقتصادات أقل البلدان نمواً وعلى مساهمتها في تحسين الحالة الغذائية .

٩٥ - وشدد على ضرورة تأمين أسعار مستقرة ومجزية لمصادر أقل البلدان نمواً وقال إنه يمكن إنشاء آليات دولية ، مثل نظام ستابكس ، تشمل أقل البلدان نمواً جميعها .

وأضاف قائلاً إن هذه البلدان ستظل تحتاج إلى المعونة الغذائية إلى حين التغلب على القيود المتمثلة بتنمية الانتاج وتقديم التمويل المناسب للتقدم الزراعي والواردات التجارية . ورغم ما تنطوي عليه المعونة الغذائية أحياناً من خطورة تتمثل في عدم تشجيع الانتاج المحلي وخلق اعتماد لا رجعة فيه على استيراد الحبوب ، فإنه ينبغي البحث أيضاً في الطرائق التي يمكن بها حفز الانتاج ، وتشجيع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في هذا المجال ، وهناك آلية ينبغي استخدامها على نطاق أوسع وهي ما يسمى بالصفقات الثلاثية التي يتم بموجبها شراء السلع الأساسية من البلدان النامية التي لديها فائض وإرسال هذه السلع الأساسية إلى البلدان المجاورة التي تعاني من العجز في شكل معونات غذائية . ويلزم زيادة الموارد النقدية لبرنامج الأغذية العالمي لجعله من المشتريين المحتملين لهذه الفوائض .

٩٦ - ودعا إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة كبيرة ، وتخفيف أعباء الديون ، وتقديم ضمانات أفضل للسلع الزراعية للبلدان النامية في إطار المفاوضات الجارية لجولة أوروغواي . وأشار إلى الأولوية التي حظيت بها أقل البلدان نمواً في أنشطة الفاو وأكد للمؤتمر أن المنظمة ستظل تتعاون أوثق وأقوى بالتعاون دعماً لجهود أقل البلدان نمواً .

٩٧ - وقالت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إن مشاكل التغلب على التخلف الاقتصادي في أقل البلدان نمواً تضاعف من حدتها الضغوط التي يسببها زيادة السكان السريعة جداً وتوزيعه غير المتساوي . وأضافت أن لدى أقل البلدان نمواً معدلات ولادات ووفيات وخصوبة وزيادة سكانية أعلى من البلدان النامية الأخرى ، ومتوسط عمر متوقع أدنى من هذه البلدان . ويتوقع أن يتضاعف عدد سكان أقل البلدان نمواً في غضون ٢٥ عاماً فقط ، ويبلغ عددهم حالياً ٤٤٤ مليون نسمة .

٩٨ - وأكدت أن أقل البلدان نمواً لا تزال تواجه العديد من المشاكل التي عانت منها منذ عقد مضي . وليس هناك إلا أمل ضئيل في أن يواكب الغذاء والانتاج والتعليم والصحة والإسكان على الصعيد الوطني حاجات السكان المتزايدة . وأن تزايد الفقر وقلة الموارد البشرية والمالية اللازمة من جهة ، ونمو السكان ، من جهة أخرى ، يمكن أن تديم الأزمة المتردية في تلك البلدان . ولكن يمكن ، بعمل مستديم وفعال ، بما في ذلك برامج سكانية محلية موسعة ومساعدة خارجية ، أن تهبط أرقام معدلات الخصوبة والوفيات خلال العقد المقبل .

٩٩ - ولقد بدأ المزيد من أقل البلدان نمواً يتخذ إجراءات لتنفيذ برامج أو سياسات سكانية ترمي إلى تخفيض الزيادة السكانية ، وسجلت بعض النتائج في مناطق محددة . وقالت إن أكثر من ثلثي مساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان يتجه نحو البلدان ذات الأولوية ومنها أقل البلدان نمواً ، ويشمل مجموعة واسعة من الأنشطة ، وذلك في إطار البرامج القطرية أساساً . وأضافت قائلة إن مستوى وفعالية هذه المساعدة قد ارتفعاً على مدى العقد الماضي . وإن تعهد لجنة المساعدة الإنمائية بتقديم المعونة الخارجية اللازمة للبرامج السكانية في أقل البلدان نمواً يغد علامة مشجعة أيضاً . وأخيراً أكدت على أهمية الالتزام السياسي الوطني فقالت إنها ترى من المهم جداً مراعاة التوصيات الدولية في مجالات مثل التعليم والصحة وتنظيم الأسرة .

١٠٠ - وقال ممثل الجمهورية التشيكية والسلوفاكية الاتحادية إن قصور أداء أقل البلدان نمواً في الثمانينات كان نتيجة عوامل داخلية وخارجية عديدة لم تعط بسببها التدابير السياسية والاقتصادية التي اتخذتها هذه البلدان واتخذها المجتمع الدولي النتائج المنشودة . وأضاف قائلاً إنه يجب إيلاء عناية خاصة لحالات أقل البلدان نمواً الناجحة نسبياً ، وخاصة بقدر ما تكون التدابير التي اتخذتها هذه البلدان قابلة للتطبيق على بلدان أخرى أيضاً من أقل البلدان نمواً . ولقد أنجز بالفعل قدر كبير من العمل المحدد للمناهج والتدابير الاطارية المناسبة لبرنامج عمل جديد . غير أن الأمر يحتاج إلى مزيد من المفاوضات المكثفة إذا ما أريد تحقيق الهدف الرئيسي للمؤتمر - ألا وهو وضع الصيغة النهائية لهذا البرنامج واعتماده . ولكي يتسم البرنامج بالواقعية يجب أن يراعي كلا من حقائق أقل البلدان نمواً وتنمية الاقتصاد العالمي .

١٠١ - وقال إن هناك علاقة متبادلة وترباطاً وثيقين بين المسؤولية الإنمائية لأقل البلدان نمواً والمساعدة المقدمة من المجتمع الدولي . ويحتاج الأمر إلى بذل جهود مشتركة تشجع التعاون من أجل النمو والتنمية . وأكد أن النظام الديمقراطي الحر ، الذي يحترم حقوق الإنسان احتراماً كاملاً ، يعد شرطاً من الشروط الرئيسية للتنمية . وقال إن تشيكوسلوفاكيا قد أيدت مفهوم تعاون أقل البلدان نمواً مع شركائها في التنمية . وبغية تحسين وصول أقل البلدان نمواً إلى سوق تشيكوسلوفاكيا وتشجيع الواردات القادمة من هذه البلدان إلى تشيكوسلوفاكيا ، تم تنقيح نظام الأفضليات المعمم التشيكوسلوفاكي عدة مرات خلال الثمانينات . واستناداً إلى آخر تنقيح (١٩٨٩) أعفيت كافة الواردات القادمة إلى تشيكوسلوفاكيا من أقل البلدان نمواً إعفاء كاملاً من رسوم الاستيراد . وأعرب عن أمله في أن تتمكن تشيكوسلوفاكيا ، بفضل التنفيذ الناجح لاصلاح اقتصادي نحو نظام يتجه إلى السوق ، من توسيع مساعدتها لأقل البلدان نمواً في المستقبل ، وبالتالي ، من المساهمة ، ضمن إمكانياتها الاقتصادية ، في تحقيق الهدف المحدد .

١٠٢ - وقال ممثل الدانمرك ، لدى عرض بعض العناصر من أجل برنامج عمل جديد لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات ، أنه ينبغي أن يعبر هذا البرنامج عن تأييد حقيقي لاشتراك الشعب اشتراكا مباشرا في عملية اتخاذ القرار على جميع المستويات . وقال إنه يرى أنه ينبغي أن يعكس البرنامج أيضا الرابطة الحيوية بين النظم السياسية المتفتحة والديمقراطية والنظم الاقتصادية الفعالة والمنصفة . وأضاف أنه ينبغي أن يوجد التزام أساسي بالسياسات الاقتصادية التي تؤدي الى حفز قوى السوق . وأن وجود قطاع خاص قوي سيكون في معظم البلدان ، متطلبا أساسيا للنمو الاقتصادي ، الى جانب وجود قطاع عام فعال يستطيع أن يقدم اطارا سليما للتنمية الاقتصادية . وقال إنه علاوة على ذلك ، ينبغي أن يركز البرنامج الجديد بوضوح على كفالة المشاركة الكاملة للمرأة في عملية التنمية . وأضاف ان بلدانا كثيرة من أقل البلدان نموا موجودة في الحلقة المفرغة لمعدلات الزيادة السكانية المرتفعة ، مما يؤدي الى الفقر وتدهور البيئة اللذين يقللان احتمالات النمو الاقتصادي . وان النجاح في انعاش النمو الاقتصادي يتوقف على القدرة على تنظيم الزيادة السكانية .

١٠٣ - وفي معرض الإشارة الى ضرورة تعزيز تنمية المشاركة بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية ، بين أهمية برامج التكيف الهيكلي . وقال ان برامج كهذه ينبغي أن تحظى بالمساندة السياسية الكاملة لأقل البلدان نموا وان تبني على تقدير واقعي للحالة . وينبغي أن توضع لحماية أفقر المجموعات وأكثرها تأثرا كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم الكامل للجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا للتكيف الهيكلي .

١٠٤ - وقال مؤكدا على أهمية استخدام المعونة بطريقة فعالة انه ينبغي بذل كل الجهود لزيادة نوعية المعونة ولتعزيز استخدام المعونة كقوة دافعة للنمو الاقتصادي . بيد أن فعالية المعونة وتنسيق المعونة لا يمكن أن يكونا بديلا لحجم المعونة . وفي عام ١٩٨٩ ، قدم الدانمرك نحو ٠,٣٦ في المائة من ناتجه القومي الاجمالي كمساعدة انمائية لأقل البلدان نموا . ورغم أنه لا يطالب البلدان المانحة الاخرى بأن تعمل بالمثل ، فإنه يشجع البلدان على الوصول في أقرب وقت ممكن الى الهدف المتفق عليه دوليا والذي يبلغ ٠,١٥ في المائة .

١٠٥ - وقالت ممثلة السويد إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي قد استنتجت ان العالم يصبح مترابطا أكثر فأكثر . وأن الآثار المترتبة على الفقر تسبب التدهور البيئي والهجرة وتشرد السكان . وأضافت انه ينبغي معالجة هذه الآثار المرفوضة من خلال التعاون الدولي الواسع بالاضافة الى الجهود المشتركة التقليدية للتوصل الى النمو والانصاف . وقالت إن البلدان الصناعية

وأقل البلدان نموا على السواء تتحمل مسؤوليات خاصة بها في هذا المجهود المتسق لتحقيق التنمية . وينبغي للبلدان الصناعية ان تدعم جهود أقل البلدان نموا للتغلب على المشاكل الهيكلية وتخفيض الاعتماد الشديد على السلع الأساسية . وفيما يتعلق بالتجارة الدولية ، أعربت عن رأيها بأن نتائج المفاوضات التجارية الجارية في الغات ينبغي أن تؤدي الى توفير معاملة أفضل لأقل البلدان نموا . وقالت إن سياسات السويد بخصوص المعونة تبدي اهتماما خاصا لمشاكل أقل البلدان نموا ، فإن ما يزید على ٥٠ في المائة من البرنامج القطري السويدي للمساعدة مخصص لأقل البلدان نموا كما أن جميع الديون المترتبة على المساعدة الانمائية الرسمية قد ألغيت . وحثت البلدان الصناعية الأخرى على زيادة مساعدتها الانمائية الرسمية لأقل البلدان نموا واقترحت أن تبلغ جميع البلدان المانحة ، على الأقل ، هدف الـ ٠,١٥ في المائة في غضون خمس سنوات . وقالت إن السويد تؤيد أيضا اقتراح إعادة النظر في الهدف ليصبح ٠,٢ في المائة في نهاية التسعينات . وفيما يتعلق بمشاكل ديون أقل البلدان نموا يقتضي الأمر أن تبذل جميع الأطراف جهودا متواصلة ومنطوية على التجديد . وينبغي إيجاد موارد اضافية لمساعدة أقل البلدان نموا على خدمة ديونها المستحقة للبنك الدولي . وأضافت انه ينبغي أن تلقي جميع البلدان المانحة قروضها الممنوحة كمساعدة انمائية رسمية . وفيما يتعلق بالديون الثنائية غير التساهلية ، ينبغي أن يكون من الممكن الاتفاق على شروط أكثر تساهلا ، ولكن أيضا الشروع في معالجة مجموع الدين القائم بدلا من خدمة الدين المستحقة على وجه الحصر . وأخيرا وفيما يتعلق بالديون التجارية غير المضمونة ، يمكن أن تكون عمليات إعادة الشراء جزءا من استراتيجية الدين .

١٠٦ - أما فيما يتعلق بالمسؤوليات التي تقع على عاتق أقل البلدان نموا نفسها ، فقد أشارت الى ضرورة إيلاء أولوية عليا لتعبئة الموارد البشرية ، لا سيما لتعزيز دور المرأة . وقالت إن لتعزيز حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية أهمية مماثلة .

١٠٧ - ودعت أقل البلدان نموا الى تخفيض نفقاتها العسكرية لصالح التنمية وأشارت الى أن التدهور البيئي مرتبط ارتباطا وثيقا بالفقر وأحيانا بالظغوط السكانية لأن البلدان والشعوب الفقيرة تضطر الى استنزاف تربتها ومياهها لاستيفاء حاجاتها في الأجل القصير .

١٠٨ - وقال ممثل فرنسا ان بلده قد دافع عن التضامن الخلاق والفعال بين الأمم الفنية والفقيرة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والايكولوجي والروحي . وأضاف قائلا إن مفهوم التضامن الجديد يضع البشرية في المركز ويشمل مفهوم الترابط بين الجهات المانحة والمستفيدة . ولم تعد المساعدة تحتل مركز الوسط . وهذا المؤتمر هام لأنه انعقد في وقت تحول تاريخي في أوروبا وفي وقت تهدد فيه أحداث الخليج الاستقرار

العالمي . ومن الأهمية بمكان أن تحدد أقل البلدان نموا بنفسها سياساتها الانمائية - ويفضل أن يكون ذلك على أساس أهداف متوسطة الأجل لتمكين الجهات المانحة من دعم العمل الحكومي - وأن تضع أولوياتها وتقرر أساليب مشاركة شعوبها في العملية الانمائية .

١٠٩ - وقال ان الوفد الفرنسي يعتبر التكيف والتنمية مترابطين على نحو وثيق . وعلى أقل البلدان نموا أن تسعى الى توجيه التمويل نحو البرامج الانمائية ، والى استحداث برامج دعم لاعادة تشكيل القطاعات ، فتتيح بذلك انبعث القدرة على المنافسة ، والى توسيع التكامل بين التكيف والتنمية ليشمل الموارد البشرية ، والى اشراك المجتمع المدني في عملية التنمية عن طريق اناطة الشعب بمسؤوليات ، والى اقامة الديمقراطية وتعددية الاحزاب واحترام حقوق الإنسان .

١١٠ - واسترسل قائلاً إن الاستخدام الملائم للموارد البشرية عنصر أساسي في عملية التنمية في أقل البلدان نموا . ويتطلب ذلك تدابير مثل التحكم في الانفجار السكاني ؛ وتحسين تعليم المرأة ومشاركتها في التنمية ؛ ومكافحة الأمية ؛ وتعزيز مؤسسات الصحة والتعليم والتدريب ؛ وتشجيع التنمية الريفية وتسويق المنتجات الغذائية ؛ وتحسين ادارة الموارد الطبيعية . وبالإضافة الى ذلك ، يجب أن تعبئ أقل البلدان نموا مواردها المحلية وأن تعزز التعاون الاقليمي . وأخيراً ، يجب أن يعامل بلاء مديونية أقل البلدان نموا تجاه الهيئات المتعددة الاطراف معاملة الدين الشائني الذي تمت تسويته الى حد بعيد .

١١١ - وتحدث ممثل إيطاليا باسم الجماعة الأوروبية فأكد للمؤتمر أن التطورات الأخيرة في أوروبا الوسطى والشرقية لن تؤثر على الاطلاق على التعاون بين الجماعة وأقل البلدان نموا . ثم أشار الى أزمة الخليج فقال إن ترابط العالم المعاصر قد أبرز بوضوح الاهتمام المشترك بالسلم والاستقرار في جميع أنحاء العالم .

١١٢ - وفيما يتصل ببرنامج العمل الجديد الكبير قال إن معدل النمو السنوي في أقل البلدان نموا قصر في تحقيق الهدف المحدد للثمانينات . ونسب هذا الاخفاق الى ما يلي: عدم ملاءمة السياسات المحلية ، والافتقار الى القيادة الجيدة ، وعدم الاستقرار السياسي ، والانفاق العسكري المفرط ، والنمو الديموغرافي غير المناسب ، وعدم كفاية تعبئة الموارد المحلية ، والكوارث الطبيعية ، واستمرار الاتجاه النزولي الطويل الأجل في أسعار العديد من السلع الأساسية ، وارتفاع أسعار الفائدة الفعلية ، وعدم كفاية التحويلات المالية . أما فيما يتصل بتدفقات المساعدة الانمائية الرسمية فقال إن الدول الاعضاء في الجماعة قد خصصت جماعياً نصف مساعدتها الانمائية الرسمية

لأقل البلدان نموا . وقد حقق البعض من الدول الأعضاء الهدف الذي حدده المؤتمر الأول المعني بأقل البلدان نموا ، بل إن البعض الآخر ضاعف هذا الهدف . وأشار إلى أن أقل البلدان نموا نفسها تتحمل المسؤولية الأساسية عن تنميتها الذاتية .

١١٣ - ولقد اتخذت الجماعة تدابير محددة للتخفيف من عبء ديون أقل البلدان نموا . وبهذا الخصوص تم اعتماد مجموعة متنوعة من التدابير: الاعفاء من الديون ، واعادة جدولة مدفوعات الفائدة ، وتحويل المدفوعات إلى العملات المحلية . وتسلم الجماعة بأنه قد يحتاج الأمر الآن إلى المزيد من تدابير تخفيف الديون . وفيما يتصل بالتدابير التجارية ، أحدثت اتفاقية لومي زيادة بمقدار ٢١ في المائة تقريبا بالأرقام الحقيقية في المعونة المالية ، وتحسينات في تشغيل الصكوك القائمة ، مثل نظام تثبيت حواصل الصادرات ، وكذلك تدابير لدعم التكييف الهيكلي ، بما في ذلك أحكام لمعالجة المضاعفات الاجتماعية لبرامج التكييف هذه بشكل خاص . وفيما يتصل بأقل البلدان نموا غير الموقعة على اتفاقية لومي ، فإن الجماعة ملتزمة أيضا ، في إطار تعاونها مع البلدان الآسيوية وبلدان أمريكا اللاتينية ، بتعزيز جهودها التعاونية في مجال التنمية . وتنوي الجماعة أيضا ، ليس فقط مساعدة البلدان النامية على تثبيت حواصل صادراتها من السلع الأساسية الرئيسية ، وإنما أيضا المساعدة على تطوير التنوع في الانتاج والتجهيز . وسوف تسعى الجماعة والدول الأعضاء فيها إلى تحسين سير بعض الاتفاقات السلعية القائمة التي تعكس اتجاهات السوق وتتفق معها ، وإلى تنشيط هذه الاتفاقات وبإمكان أفرقة دراسة للسلع الأساسية أن تؤدي دورا هاما عن طريق تحسين شفافية السوق .

١١٤ - وقال إن الجماعة موافقة على المفاهيم الأساسية المبينة في مشروع برنامج العمل وأكد أنه على المؤتمر أن يعيد تأكيد تعهد البلدان المانحة بتخصيص نسبة ٠,١٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا . ولا بد أن يسلم المشروع بالحاجة الملحة إلى تعبئة وتطوير الموارد البشرية لأقل البلدان نموا . ويجب أن تشجع الاستراتيجيات الانمائية لأقل البلدان نموا ، في إطار البرنامج ، التقدم الاجتماعي ورفاه كافة الشعوب عن طريق اشباع الحاجات الأساسية في مجالات التغذية ، والتغذية ، والرعاية الصحية الأولية ، والتعليم الأساسي .

١١٥ - ويجب أيضا أن يقيم البرنامج القدرات المؤسسية لأقل البلدان نموا ويعززها وأن يشجع التكامل الإقليمي ، ويضمن حقوق الإنسان . أما فيما يتعلق بالمتابعة ، فإن من المفروض أن تشكل آلية استعراض معززة على مستويات مختلفة ، وسيلة أساسية للحوار والتنسيق في مجال السياسات بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية .

١١٦ - وقال ممثل إسبانيا إنه بعد مرور ما يقرب من عشر سنوات من اعتماد برنامج العمل الجديد الكبير لصالح أقل البلدان نموا للثمانينات ، تبين الأدلة ليس فقط أن أهداف ذلك البرنامج لم تتحقق بل ان الحالة في أقل البلدان نموا ، مع بعض الاستثناءات النادرة ، ازدادت ترددا في الواقع . وهناك اتفاق عام على أن التخلف ظاهرة ذات وجهين ألا وهما جوانب القصور الهيكلي الداخلية المانعة للتنمية الاقتصادية ونظام دولي يتسبب في اضعاف الحالة الاقتصادية لأقل البلدان نموا ويضعها في مركز لا يواتيها نسبيا . وبالنظر الى صعوبة الحالة السائدة في أقل البلدان نموا قال إن بلده يرغب في المساهمة النشطة في تنميتها من خلال توفير الدعم الدبلوماسي والمادي في آن واحد . وبلده يؤيد ، بوصفه عضوا في الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، كافة برامج التعاون لهذه الجماعة ، من قبيل اتفاقية لومي التي تخص ٣٣ من أصل ٤١ بلدا أقل نموا وغيرها من مبادرات التعاون مع أمريكا اللاتينية وآسيا وكذلك برنامج هذه الجماعة المتعلق بالمعونة الغذائية . وأشار ، في هذا الصدد ، بوجه خاص الى ترتيبات التعاون التي وضعها بلده مع غينيا والتي تغطي عددا من المجالات . وتحققت ، على العموم ، زيادة بثلاثة أمثالها في النسبة المئوية من الناتج الاجمالي لاسبانيا المكرس للمساعدة الانمائية الرسمية في السنوات الخمس الماضية .

١١٧ - وفيما يتعلق بأعمال المؤتمر الراهن تقدم بمقترحات عديدة ليتم النظر فيها . وشدد على أن النص النهائي لبرنامج العمل الجديد الكبير للتسعينات يتوجب أن يكون عمليا وميسر التنفيذ وعلى أن المسؤولية الرئيسية عن النهوض بالتنمية ملقاة على عاتق حكومات أقل البلدان نموا الواجب عليها أن تهيء الظروف الداخلية المواتية التي تسمح بحدوث التنمية وأن تستخدم على النحو الفعال المساعدة الخارجية التي يجب الزيادة فيها . وشدد كذلك على أهمية الإصلاحات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحمايتها والنهوض بالمرأة وحماية البيئة . وأشار أخيرا الى أن المعايير المطبقة لتحديد مركز أقل البلدان نموا يحتاج الى أن يعاد النظر فيه من حين لآخر .

١١٨ - وقال الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة إن أزمة أفريقيا الاجتماعية والاقتصادية المستديرة وركودها الاقتصادي هما دليان على ضالة التقدم الذي تحقق في تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير ، خاصة في افريقيا . فحينما اعتمد هذا البرنامج في عام ١٩٨١ كان أصل ٣١ بلدا هي مجموع أقل البلدان نموا يوجد ٢١ منها في أفريقيا ، عدد سكانها ١٤٠ مليون نسمة أي ٣٠,٤ في المائة من مجموع السكان التقديري في المنطقة . وفي مجرى العقد ازداد عدد أقل البلدان نموا في أفريقيا فبلغ ٢٨ بلدا وهذا الازدياد ، للأسف ، هو نتيجة للمصاعب الاقتصادية الحادة التي تواجهها أفريقيا والتي تتفاقم من جراء الكوارث من صنع الانسان والكوارث الطبيعية . وبرامج التكيف الهيكلي التقليدية أثبتت عدم نجاعتها لانها

تستهدف تصحيح اختلالات مالية قصيرة الاجل ولا تستهدف التحول الهيكلي الطويل الاجل . وفي هذا الصدد اعتمد رؤساء الدول والحكومات الافارقة اطارا بديلا أفريقيا لبرامج التكيف الهيكلي اقتره الجمعية العامة للأمم المتحدة .

١١٩ - وتابع قوله إنه فيما يتعلق بالدعم الخارجي فإن المساعدة الانمائية الرسمية التي يدعو الى تقديمها برنامج العمل الجديد الكبير لم تتحقق . وهدف هذه المساعدة المتمثل في ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للبلد المانح لفائدة أقل البلدان نموا لم يتحقق ، وبحلول عام ١٩٨٨ بلغ المانحون من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مستوى ٠,٠٩ في المائة فقط من الناتج القومي الاجمالي . ولسوء الحظ ونظرا لانخفاض مستوى الوفورات المحلية - قرابة ٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي بالمقارنة مع ٢١ في المائة لبلدان أفريقيا النامية عموما في الفترة ما بين ١٩٨٢ و ١٩٨٩ - مرت أقل البلدان الافريقية نموا بعقد من المجاعة المالية الحادة . وعندما يوضع في الاعتبار عبء الدين المرهق الذي تتحمله لا عجب أن تكون الحالة تردت في جميعها أثناء الثمانينات ولم تتحسن على نحو ما كانت تتوقعه بعد المؤتمر الاول المعني بأقل البلدان نموا .

١٢٠ - وحث المشاركين على أن يضعوا في الاعتبار المشاكل والمصالح الخاصة بأقل البلدان نموا حين يبحثون مشروع برنامج العمل في التسعينات لصالح أقل البلدان نموا ودعا كذلك الجهات المانحة الى أن تشطب كلية ديون أقل البلدان نموا . وبين أن من الواجب ايلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا في جولة أوروغواي الجارية وانشاء نظام لستابكس شامل وحسن التمويل لتسوية مشكلة السلع الاساسية الافريقية المستديمة . وأخيرا كرر المقترح الداعي الى مضاعفة تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية بحلول عام ١٩٩٥ وبلوغ الهدف المتمثل في ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الاجمالي بحلول نهاية التسعينات .

١٢١ - وقال الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ انه بالرغم من التقدم المحرز في بعض البلدان الآسيوية فإن آسيا كمجموعة ما زالت تعاني من نفس المشاكل الانمائية الكبرى التي تعاني منها منذ تسع سنوات . واسترعى الانتباه الخاص الى محنة أقل البلدان نموا في المنطقة ، التي يمكن أن يؤدي زيادة اضعاف حالتها الاقتصادية الى تهديد خطير على سلم المنطقة واستقرارها . وخلال الثمانينات لم يحقق سوى بلدين من أصل ١١ بلدا من أقل البلدان نموا في المنطقة أهداف النمو المتوخاة في برنامج العمل الجديد الكبير في حين شهدت بقية هذه البلدان نموا سلبا أو لا يذكر . ومشاكل اقتصاداتها الضعيفة ازدادت حدة من جراء النمو السكاني المفرط والكوارث الطبيعية وسهولة التأثر بالأوضاع الخارجية التي تتيح فرصا ضئيلة للتغيير الهيكلي أو التنوع الاقتصادي . وقد تم التسليم بأن انخفاض مستوى تدفقات المساعدة

الانمائية الرسمية الى أقل البلدان نموا يعتبر واحدا من نواحي الغسل المخيبة للآمال في برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات وسيلزم حتما أن يعاد النظر في الأهداف الجديدة بالزيادة فيها فيما يتعلق بتدفقات المساعدة الانمائية الرسمية الصافية الثنائية والمتعددة الاطراف على السواء خاصة بالنظر الى الاثر المتولد عن ارتفاع أسعار النفط بسبب أزمة الشرق الاوسط الراهنة . وفي الوقت نفسه سيتعين أن تصاغ وتنفذ سياسات داخلية القصد منها النهوض بالنمو . ويتوجب أن تكون مثل هذه السياسات على درجة من المرونة تسمح بعمليات التكيف الهيكلي التي تأخذ في الاعتبار البيئة الاقتصادية العالمية المتغيرة والمتسمة بالمنافسة المتزايدة . ويجب كذلك أن تبذل جهود لتحقيق المزيد من التقدم في التوزيع المتم بالكفاءة للموارد والادارة الفضلى للمؤسسات واللامركزية والتحويل الى القطاع الخاص ورفع الضوابط التنظيمية وتنويع الصادرات والاستثمار في رأس المال البشري . وقد اعتمد آخر اجتماع وزاري سنوي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عقد في حزيران/يونيه ١٩٩٠ ثلاثة قرارات تستهدف معالجة المشاكل الخاصة لأقل البلدان نموا بتوخي سبل منها الزيادة في الاستثمار الاجنبي ، وترويج التجارة وتقوية التعاون داخل الاقاليم . وأخيرا أبرز دور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في مساعدة أقل البلدان نموا على رصد تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير .

١٢٢ - كما تكلم الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالنيابة عن الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي فاسترعى الانتباه إلى أنشطة هذه اللجنة لصالح هايتي التي هي البلد الوحيد الأقل نموا في المنطقة المعنية .

١٢٣ - وتحدث مندوب بوليفيا نيابة عن فرع نيويورك لمجموعة ال ٧٧ ، فأعرب عن التزامه بموقف مجموعة ال ٧٧ كما عرضه ممثل المكسيك . وقال ان عقد الثمانينات كان عقدا حافلا بالتباينات . ففي حين أن بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة قد تمتعت بتوسع ونمو متواصلين ظلت غالبية البلدان النامية في حالة من الركود والتأخر . وقال ان مجموعته تشارك في القلق البالغ بشأن الأزمة المتدهورة التي تعانيها أقل البلدان نموا ، وهو القلق المعرب عنه في قرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٢ ، وأنها واثقة من أن المؤتمر سيتوصل الى حلول مناسبة . وأضاف أنه أخذ علما بمشروع برنامج العمل الذي يتضمن عناصر هامة تفضي الى حل قضايا حاسمة ومعلقة ، لا سيما المساعدة الانمائية الرسمية وديون أقل البلدان نموا وأهدافها التجارية . وبيّن أن مشروع البرنامج يؤكد أهمية وجود اطار دولي مؤات يتطلب تدفقات وافية من الموارد المالية تكميلا للمدخلات المحلية لأقل البلدان نموا ولجهودها الانمائية . وقال ان مجموعته تشيد في هذا الشأن برئيس فرنسا لتعهد الذي يحتذى ببلوغ ٠,٢ في المائة من الناتج

القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول منتصف التسعينات وأعرب عن أمله في أن يحدد المؤتمر أيضا موعدا لبلوغ النسب المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لأقل البلدان نموا . وفيما يتعلق بالديون الخارجية ، كرر الاعراب عن موقف مجموعته بأنه يلزم على البلدان والمؤسسات الدائنة أن تتخذ إجراءات عاجلة في سبيل شطب ديون أقل البلدان نموا دون مزيد من التردد أو المشروطة ، وأعرب عن ثقته من أن هذا المؤتمر سيعتمد تدابير لحل هذه المشكلة الخطيرة حلا نهائيا .

١٢٤- وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية لأقل البلدان نموا ، كرر تأكيد ضرورة منح معاملة تفضيلية لصادرات أقل البلدان نموا من خلال جملة أمور منها إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية ، ومنح مركز الدولة الأكثر رعاية ، وتحسين مخطط نظام الأفضليات المعمم . وقال إن مجموعة الـ ٧٧ تؤكد مرة أخرى الأهمية الحاسمة للتمويل التعويضي وضرورة إعطاء أقل البلدان نموا فرصا أكبر للوصول إلى مخططات التمويل التعويضي لصندوق النقد الدولي . ودعا المجتمع الدولي ، والبلدان المانحة بوجه خاص ، إلى الإسهام في تنفيذ برنامج العمل تنفيذا فعالا ، وأكد أن للأونكتاد دورا هاما يظطلع به فيما يتعلق بالمتابعة على الصعيدين الوطني والدولي ، على السواء .

١٢٥- وذكر ممثل المغرب أن وفد بلاده يؤيد مبادرات ومقترحات الرئيس الفرنسي فيما يتعلق بجملة أمور منها زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا وتخفيض الديون للبلدان متوسطة الدخل . وقال إن للعالم النامي هدفا مشتركا مع أقل البلدان نموا ، وأن الوقت قد حان للتصدي بحزم لاصول التخلف والازمة الاقتصادية العالمية . وبين أن الحذر مطلوب لدى تحليل هذه القضايا ، نظرا إلى التغيرات الهيكلية التي يشهدها العالم ، ولا سيما فيما يتعلق بالاتجاه الحالي المتسم بالخلط بين مستلزمات التنمية ومكافحة الفقر ، فضلا عن استخدام مؤشرات كمية من أجل التنمية مما يضر بالجوانب النوعية للتنمية البشرية . وعلاوة على ذلك ، ينبغي تعزيز تدابير التكيف الهيكلي للبلدان النامية بسياسات معادلة للتكيف الاقتصادي الكلي للبلدان المتقدمة . واقترح في هذا الصدد ، أن توضع برامج التكيف مع مراعاة البعد الإقليمي للتنمية ليصبح تخصيص الموارد النادرة أكثر رشادا . وينبغي أن تتسم برامج التكيف بالمرونة أيضا لدى تنفيذها لتجنب تأثيرها الذي يتسبب في الكساد في الاقتصادات الهشة لأقل البلدان نموا .

١٢٦- وأشار إلى مختلف أشكال التعاون الاقتصادي والتقني الثنائي والمتعدد الأطراف للمغرب مع أقل البلدان نموا ، خاصة في أفريقيا . واختتم بيانه بالتأكيد على الأوضاع اللازمة لايجاد مشاركة حقيقية مع أقل البلدان نموا وعلى أهمية إقامة آليات فعالة لمتابعة برنامج العمل الجديد للتسعينات بهدف رصد التعهدات الدولية تجاه أقل البلدان نموا مع أخذ الصدمات الغريبة المنشأ للبيئة الخارجية في الاعتبار .

١٢٧- وقال ممثل تركيا انه يأمل أن يكون المؤتمر معلما في صياغة اجابة سليمة لحاجات أقل البلدان نموا التي تردت حالتها الاقتصادية ترديا خطيرا في الثمانينات . وأردف أنه ينبغي زيادة الانتاج في أقل البلدان نموا وأنه لا يمكن تحقيق ذلك الا على أساس تفكير جديد وجذري . وأضاف أنه ينبغي لأقل البلدان نموا أن تركز على تعزيز اليد العاملة ورأس المال والتكنولوجيا ، حيث أن اجراء تحسينات هامة في هذه المجالات الأساسية من شأنه أن يؤدي الى زيادة الانتاج ، وبالتالي ، الى تخفيف عبء الديون المحلية والخارجية . وأوضح أن الزيادة السكانية قد تجاوزت النمو الاقتصادي ، مما أدى الى تفاقم المشاكل المتمثلة بالتغذية والخدمات الصحية والتوطين والتعليم ، ومن ثم ، ينبغي تضمين الاستراتيجيات الانمائية الوطنية سياسات سكانية واقعية ، وهناك ضرورة هامة أخرى هي تحديد الحاجات من التكنولوجيا ذات الصلة وضمان نقل التكنولوجيا من العالم المتقدم الى الصناعات في أقل البلدان نموا .

١٢٨- ومضى قائلا ان وجود نظم مالية تعمل بشكل جيد من أجل تعبئة المدخرات ورصد الائتمانات عنصر أساسي للاستثمار . ورغم أن ارساء نظم مالية فعالة هو هدف طويل الاجل ، يجوز لأقل البلدان نموا أن تنتهج بعض السياسات الأساسية لاجل الاستقرار النقدي والمالي . ومن المهم كذلك مساعدة أقل البلدان نموا في جهودها الرامية الى تنويع قاعدتها التصديرية التي تقوم أساسا على السلع الزراعية والمواد الخام . وقال ان المحاولات التي بذلتها أقل البلدان نموا حتى الآن في سبيل التنويع لم تكلل بقدر كبير من النجاح ، ويرجع ذلك بصفة رئيسية الى البيئة الحمائية السائدة . ولذا ، من المهم أن تركز المفاوضات التجارية الدولية اهتمامها على الحاجات الخاصة لأقل البلدان نموا في مجالات مثل تخفيض الحواجز التعريفية وغير التعريفية ، وتحرير التجارة ، والمنسوجات .

١٢٩- واختتم بيانه قائلا ان التدابير التي تتخذها أقل البلدان نموا وشركاؤها في التنمية لا يمكن أن تكلل بالنجاح الا اذا رافقتها تدابير متابعة مناسبة . وينبغي تكميل أنشطة المتابعة على الصعيد الوطني بتدابير تضعها المنظمات الدولية ذات الصلة . ويتحتم أن تكون آليات مثل الموائد المستديرة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والافركة الاستشارية التابعة للبنك الدولي ، والاونكتاد ، حسنة الاطلاع على مجريات الامور ليتسنى لها أن تأخذ في اعتبارها الاوضاع المحددة السائدة في أقل البلدان نموا .

١٣٠- وذكر ممثل موريتانيا أنه ، نظرا لعدم الوفاء بالتعهدات المتعلقة ببرنامج العمل الجديد الكبير ، ما فتئت الحالة في بلده ، شأن الحالة في أقل البلدان نموا كافة ، تتدهور في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .

١٣١- وأضاف أن موريتانيا ، سعيًا منها لعكس اتجاه هذه الحالة ، قد شرعت في تطبيق برنامج للانتعاش الاقتصادي ، بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، للفترة الممتدة من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٨ . ويهدف هذا البرنامج إلى جعل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية يتجاوز الزيادة السكانية (٣,٥ في المائة و٢,٧ في المائة سنوياً على التوالي) ؛ وإلى زيادة الاستثمارات الانتاجية والمدخرات المحلية ؛ وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات تدريجياً ؛ وأخيراً ، إعادة توجيه الاستثمارات العامة نحو قطاعات ذات أولوية مثل الزراعة وتربية الماشية والصحة والتعليم وما إلى ذلك . وإضافة إلى ذلك ، يجري أيضاً الاضطلاع باصلاحات هيكلية .

١٣٢- وأعرب عن قلقه بشأن استمرارية برنامج الانتعاش المذكور لأن اقتصاد موريتانيا ما زال معتمداً على نمو غير مؤكد ، وعلى منافذ للصادرات متناقصة ، وعلى قاعدة موارد متقلصة . كما أن الاقتصاد يبقى حساساً جداً لآراء تقلبات الأسعار ، ولا سيما أسعار ركاز الحديد والسمك ، في الوقت الذي زاد فيه عبء الديون الخارجية زيادة كبيرة إلى درجة أنه قد أعاق النمو . وعليه ، فإن بلده يعلق آمالاً كبيرة على تنفيذ برنامج العمل الجديد للتسعينات ، حيث أنه سيصاف نهاية برنامج للتوحيد والانعاش تم الشروع فيه في عام ١٩٨٩ بمساعدة المجتمع الدولي .

١٣٣- وتطرق أخيراً إلى ما وصفه الرئيس ميثران بأنه "عقد تضامن بين أقل البلدان نمواً والدول المتقدمة" ، فقال إن "عقد التضامن" هذا يقتضي إجراء دراسة متأنية لمخططات إعادة جدولة ديون أقل البلدان نمواً . مع إعطاء الأولوية لتنمية القطاعات الاجتماعية ، مثل قطاعات الصحة والتعليم والاعذية ، فضلاً عن الشروع في تدابير للتقليل من تدهور البيئة .

١٣٤- وذكر ممثل الصومال أن عقد الثمانينات كان عقداً ضائعاً بالنسبة إلى كثير من أقل البلدان نمواً ، في حين أن البلدان المتقدمة كانت في الوقت ذاته تتمتع بنمو اقتصادي طويل الأمد . وبالإضافة إلى وجود بيئة اقتصادية غير مؤاتية ، عانى أيضاً كثير من أقل البلدان نمواً كوارث طبيعية ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل . وقال ، فيما يتعلق بالاداء الاقتصادي للصومال ، إن الزراعة ، وهي عماد اقتصاده والمصدر الرئيسي لحصائل صادراته ، قد أصيبت بنكسات خطيرة . ونتيجة لهذا الاداء الذي يرثى له ، تأثرت أيضاً قطاعات اجتماعية مثل التعليم والصحة . وبين أنه لا يعتزم الافاضة في الحديث عن الأوضاع الاقتصادية القاتمة التي اتصفت بها الثمانينات ، بيد أنه يأمل أن تكون مجموعة ناجعة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية ، يساندها تمويل محلي وخارجي في بيئة من السلم الاقليمي ، كافية لتحسين الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية للشعب الصومالي . وذكر أن الحكومة الصومالية ، لدى توفيرها الأوضاع الأساسية ، قد اتخذت

اجراءات في سبيل تعديل الدستور لاتاحة الامكانية لقيام نظام متعدد الاحزاب وتحريير الاقتصاد واحترام حقوق الانسان الاساسية .

١٣٥- وقال فيما يتعلق ببرنامج العمل الجديد ، ان الصومال تعتبر مسائل تنمية الموارد البشرية ، ومحو الامية ، والصحة ، ومشاركة المرأة بصورة كاملة في عملية التنمية ، فائقة الاهمية و اضاف ان هناك مسائل حاسمة أخرى هي مشكلة الديون الخارجية والضرورة الملحة لتحقيق هدف المعونة المحدد بنسبة ١٥,٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للمانحين كمساعدة انمائية رسمية . وأخيرا ، أعرب عن أمله في أن يوفر البرنامج الجديد دلالات واضحة لتنفيذ المقترحات وأن يحدد أيضا آليات فعالة للمتابعة .

١٣٦- وأبدى ممثل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية تفاؤلا حذرا بخصوص مستقبل أقل البلدان نموا في ضوء خبرة منظمته . وقال ان المساعدة التي يقدمها الصندوق في شكل مشاريع استثمارية بمقدار يقل عن ٥ ملايين من الدولارات تؤلف وسيلة فعالة لتنمية أقل البلدان نموا اذ أنها تسد ثغرة أساسية بين الاستثمارات الاوسع نطاقا للمؤسسات المالية الدولية والمشاريع المحلية الصغيرة . و اضاف أن تنفيذ المشاريع التي هي من نوع مشاريع الصندوق ، والتي تعمل حيثما يوجد أفقر جزء من السكان ، كان ناجحا على العموم مع طاقة استيعابية مرتفعة بشكل ملحوظ وبدون أعراض اعياء المانح المتزامنة . وان الهدف الاول لهذه المشاريع يتمثل في الحد من الفقر ، وبالتالي ، فإنها تشكل عنصرا واضحا من عناصر برنامج العمل الجديد الكبير . ولقد انتهج الصندوق في الاعوام الاخيرة استراتيجيات عملية لتشجيع الارباح المباشرة والميكرو على المستوى الشعبي . وتسعى مشاريعه الاستثمارية جاهدة من أجل الوفاء بحاجات المحرومين ، ومعالجة مختلف أشكال التفاوت بين البلدان ، وتعبئة الابتكار الخاص وروح المبادرة ، ويتبع الصندوق نهجا متعدد القطاعات ويساهم الى حد بعيد في خلق فرص عمالة .

١٣٧- و اضاف قائلا ان برنامج الصندوق قد توسع ، من حيث النطاق والعمق معا ، وانه يخدم الآن ٤٨ بلدا ، معظمها من أقل البلدان نموا . غير أن النمو في موارد الصندوق لم يواكب الطاقة المحتملة للبرمجة والمستحدثة استجابة للطلبات المتعلقة بالمشاريع في القطاعات ذات الاولوية . ولن يكون من الممكن ادامة مستوى الالتزامات السنوية الحالي البالغ ما بين ٦٥ و ٧٠ مليون دولار طوال التسعينات بدون زيادة مستمرة في مستويات التمويل السنوي الحالية . وللاستجابة على نحو ملائم لطلبات المساعدة ، فإن اللجنة التحضيرية للمؤتمر تقترح زيادة سنوية قدرها ٢٠ في المائة .

١٣٨- وأكد ممثل مركز الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية على الدور الأساسي للعلم والتكنولوجيا في إطار التدابير المقترحة في مشروع برنامج العمل ، وأعرب عن أمله في أن تكون ورقة المركز المعنونة "العلم والتكنولوجيا في تنمية أقل البلدان نمواً" (A/CONF.147/PC/3/Add.18) مفيدة للمؤتمر . وقال إن المركز يقوم حالياً ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بتنفيذ عدد من المشاريع النموذجية في أقل البلدان نمواً في مجال تطوير التكنولوجيا . وهذه المشاريع النموذجية ، التي تمولها أساساً جمهورية ألمانيا الاتحادية ، جارية في الرأس الأخضر ، ونيبال ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وتوغو ، وأوغندا . وبخصوص تعبئة الموارد ، قال إن إمكانيات جديدة متاحة لتمويل بناء القدرة في مجال العلم والتكنولوجيا في أقل البلدان نمواً من جانب مصارف التنمية الإقليمية ، ولا سيما منها مصرف التنمية الأفريقي . وبالإضافة إلى ذلك ، قدم المركز المساعدة إلى لجنة التنسيق الإدارية في عملها المتصل بالعلم والتكنولوجيا . وفي هذا الإطار ، يركز المركز على ثلاثة مجالات هامة تتمثل بشكل خاص بأقل البلدان نمواً ، هي: تشجيع بناء الطاقات المحلية ؛ وتطوير طاقات تقييم التكنولوجيا ؛ وتعزيز المساهمة الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون التقني . وسيوفر المركز أيضاً دعماً في ميداني البيئة والبحوث الزراعية .

١٣٩- وأشار ممثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية إلى الانشغال العام إزاء الكوارث الطبيعية ذات الصلة بالأحوال الجوية ، ونبه إلى أن العالم يواجه ثلاثة تهديدات رئيسية: تغير المناخ العالمي ؛ ونفاد طبقة الأوزون ؛ وتلوث الجزء الأسفل من الغلاف الجوي . وقال مع أن هذه الأخطار ، الناشئة عن أنشطة الإنسان ، تؤثر في الكرة الأرضية بأكملها فإن أقل البلدان نمواً ، التي تقع في كثير من الأحيان في مناطق حدية ، تفتقر إلى الموارد اللازمة للتخفيف من آثارها . وفيما يتصل بالتغيرات الجوية المتوقعة ، قال إن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أنشأت قبل عامين ، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ، المكلف بأن يقيم كيف ستتغير الأحوال المناخية خلال العقد .

١٤٠- وأشار إلى التنبؤات الجوية فقال إنها حاسمة لتخطيط استخدام الأراضي ولانتاج الأغذية . وبالإضافة إلى ذلك ، إن بيانات الأرصاد الجوية والبيانات الهيدرولوجية هي مواد تدخل في النماذج المصممة لبرامج إدارة المياه التي لها أهمية رئيسية لأقل البلدان نمواً حيث يشكل توافر المياه العذبة مشكلة خطيرة . وتقوم المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بإعداد اتفاق دولي بشأن كيفية الحد من الابتعاثات الضارة التي تسبب التغيرات الجوية العالمية ، وهي تأمل أن تلعب أقل البلدان نمواً دوراً نشطاً في تحضير هذا الاتفاق . وبالإشارة إلى

البرامج الانمائية لصالح أقل البلدان نموا ، أكد أن مسألتي الغلاف الجوي والبيئة يجب أن تؤخذ في كامل الاعتبار . وقال ان المنظمة العالمية للأرصاد الجوية متعهدة بتوفير المزيد من المساعدة لأقل البلدان نموا في مجال اختصاصها .

١٤١- وقال ممثل يوغوسلافيا ، وهي البلد المترأس لحركة عدم الانحياز ، ان الفجوة القائمة بين مستويات المعيشة في أقل البلدان نموا وهذه المستويات في بقية بلدان العالم آخذة في الاتساع ، وذلك على الرغم من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي حتى الآن لمساعدة البلدان المعنية . وقال ان تخلف النقل والهيكل الاقتصادية المالية والاقتصادية عموما ، والافتقار للموارد التكنولوجية والبشرية ، ووجود مستوى عال من الاعتماد على الصادرات من السلع الأساسية ، ما زالت تشكل عوامل مقيدة لحسن سير الاقتصاد السوقي . وبناء على ذلك يجب أن تكون معايير تقديم المساعدة المالية والتقنية لأقل البلدان نموا أكثر مرونة واعتدالا . والتدابير التي يتخذها المجتمع الدولي في المستقبل دعما لأقل البلدان نموا يجب أن تكون موجهة نحو ما يلي: تحسين وصول منتجات أقل البلدان نموا الى الأسواق ؛ والتنفيذ الأكثر شمولاً للتدابير الرامية الى التخفيف من عبء ديون أقل البلدان نموا ، بما في ذلك شطب الديون ؛ والتوصل في وقت مبكر الى تحقيق أهداف المساعدة الانمائية الرسمية المتفق عليها دوليا ؛ وتعزيز مرفق التمويل التعويضي وما يرافقه من دعم للتنويع الاقتصادي ؛ وزيادة دعم برامج تنمية الموارد البشرية ، وكذلك البرامج السكانية والبيئية . واقترح أن تغيد أقل البلدان نموا من جزء كبير من الموارد الاضافية التي يؤمل أن يتم الافراج عنها عندما تحرز عملية نزع السلاح تقدما وتخفيض النفقات العسكرية . وقال انه يجب بهذا الخصوص النظر في انشاء مرفق خاص لتوجيه جزء مما يدعى بـ "أرباح السلم" نحو المساعدة الانمائية لهذه البلدان . ويجب أن تبذل أقل البلدان نموا أيضا جهودها الخاصة لتعبئة الموارد من أجل التنمية . واسترعى النظر أيضا الى ترتيبات حركة عدم الانحياز الاقليمية التي تمنح معاملة خاصة لأقل البلدان نموا .

١٤٢- وأعرب ممثل الجزائر عن ارتياحه للتغيرات الحاصلة في أوروبا الوسطى والشرقية ولزوال أوجه العداء بين الشرق والغرب فقال ان الفجوة الآخذة في الاتساع بين الشمال والجنوب يجب ألا تغيب عن الأذهان . وأعرب عن أمله في أن تكون للتعاون والتضامن الغلبة على الانانية واللامبالاة . وقال ان أقل البلدان نموا تمثل أسهل أجزاء العالم النامي تأثرا ، وأنه تعين خلال الثمانينات ادراج عشرة بلدان اضافية في هذه الفئة . والاصلاحات الاقتصادية وسياسات التكيف الهيكلي التي تتبعها بالفعل أقل البلدان نموا لتعجيل تنميتها يجب مواصلةاها خلال التسعينات ويجب أن يساندها شركاؤها في التنمية . كما يجب أن توفر البلدان المتقدمة لأقل البلدان نموا الدعم الملائم لسياساتها العامة في مجال الاقتصاد الكلي ، بما في ذلك المشاكل المتعلقة

بأسعار الصرف وأسعار الفائدة ، والموازين الداخلية والخارجية . ويجب أن يساعد المجتمع الدولي أقل البلدان نمواً بالغاء أو تخفيف الديون من خلال إنشاء مرفقات للتمويل التعويضي ؛ وعن طريق تحويلات مالية ، بما في ذلك تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في شكل منح ؛ والتجارة الخارجية . وأبرز المساعدة التي يقدمها بلده لأقل البلدان نمواً وتعهد بتصميم بلده على الاستمرار في مساعدتها .

١٤٣- وقال انه يأسف لكون مفاوضات جولة أوروغواي لم تراعى بشكل كاف شواغل البلدان النامية وخاصة شواغل أقل البلدان نمواً . وبهذا الخصوص لا بد من إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي تؤثر على صادرات أقل البلدان نمواً . كما يجب أن تشجع البلدان الصناعية الاستثمار المباشر في أقل البلدان نمواً . ولخص الامكانيات الإنمائية المتاحة من خلال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، التي من شأنها أن تكون لها أهمية حيوية بالنسبة لأقل البلدان نمواً . وقال ان المشكلة المهمة المتمثلة في تردي البيئة في أقل البلدان نمواً لن تحل ما لم تتحقق تنمية هذه البلدان . وأخيراً أكد على أنه توجد صلة جدلية بين حقوق الإنسان والحق في التنمية ، وأنه لا يمكن فصل الأول عن الثاني .

١٤٤- وقال ممثل سويسرا انه يوافق على أن أغلبية أقل البلدان نمواً شهدت أعواماً من الكساد الاقتصادي الخطير خلال الثمانينات . وأردف أن المؤتمر يوفر منبراً جيداً للمجتمع الدولي ولأقل البلدان نمواً لمواصلة الحوار الذي بدأ في الثمانينات والسعي إلى اعتماد برنامج عمل ذي توجه انمائي للتسعينات . وأشار إلى أن الزيادة السكانية والازمة الاقتصادية وتدمير البيئة ، عوامل خلقت حلقة مفرغة من الفقر والجوع والافتقار إلى الهياكل الأساسية ، وأدت إلى ارتفاع معدلات وفيات الأطفال . والحاجة تدعو إلى عكس اتجاهات كهذه .

١٤٥- وحدد عدداً من المجالات التي يجب أن ينظر فيها في برنامج عمل قصد الخروج من المأزق الحالي ، وأكد على أهمية النمو الاقتصادي المطرد . وتحقيقاً لهذا الغرض ، يجب أن تشجع أقل البلدان نمواً الأنشطة الانتاجية بمشاركة جميع القوى الاقتصادية في بلدانها . وتقع على البلدان المتقدمة المسؤولية الرئيسية في الحفاظ على بيئة اقتصادية دولية تؤدي إلى ذلك . ولقد شهدت الثمانينات فشل أهم الاتفاقات السلعية في محاولاتها لتثبيت حصائل الصادرات من البلدان المنتجة . وعمدت سويسرا في عام ١٩٨٧ إلى الأخذ ببرنامج للتمويل التعويضي لصالح أقل البلدان نمواً (يشبه كثيراً نظام تثبيت حصائل الصادرات ("ستابكس") للجماعة الاقتصادية الأوروبية) .

١٤٦- ودعا الى تخفيف أعباء الديون من خلال قنوات متعددة الاطراف وثنائية تقوم على أساس النظر في وضع كل واحد من المدينين . وقال انه ينبغي علاوة على ذلك ايلاء مزيد من الاعتبار لتعبئة الموارد البشرية لتمكين أقل البلدان نموا من التغلب على زيادتها السكانية .

١٤٧- وتشتمل مسألة هامة أخرى في حماية البيئة بمساعدة دولية نشطة ، وتعزيز الاطر المؤسسية في أقل البلدان نموا . ولمواجهة هذه التحديات يحتاج الأمر الى اتخاذ تدابير متضافرة على المستويين الوطني والدولي ، وإلى مشاركة المؤسسات على المستويين الاقليمي والمحلي . وأكد على كون احترام حقوق الانسان عنصرا هاما في أية عملية انمائية قادرة على البقاء .

١٤٨- وقال ممثل اليمن ان حكومته قد سلكت دربا جديدا منذ اعلان الوحدة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ . وأضاف قائلا ان دستور بلده يؤكد على حماية حقوق الانسان وتشجيع الحرية السياسية ، وأن الحكومة تتبع عملية لاشاعة الديمقراطية من شأنها أن تكفل مشاركة كافة أفراد الشعب في عملية التنمية . وعلى الجبهة الاقتصادية ، تبذل حكومته الجهود لخلق بيئة ملائمة للاستثمار الاجنبي والمساعدة الخارجية . وكجزء من الجهد الرامي الى زيادة الانتاج تعطى أولوية عالية لقطاعي الزراعة وصيد الاسماك كوسيلة لزيادة الأمن الغذائي . ويجري التأكيد أيضا على الحصول على التكنولوجيا المناسبة لتطوير كافة قطاعات الاقتصاد . وتولى عناية خاصة لتحقيق توازن أفضل بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو الاجتماعي وللنهوض بالتنمية الريفية . وتعطى أولوية عالية أيضا لوضع استراتيجية لتزايد أرشد في عدد السكان .

١٤٩- وأشار الى برنامج العمل الجديد الكبير فقال ان برنامج العمل الجديد يجب أن يدعمه تعهد راسخ من جانب أقل البلدان نموا ومن جانب شركائها في التنمية باتخاذ خطوات من شأنها أن تسمح بتحقيق نمو ذاتي يعود بالنفع على الجميع . وناشد المانحين دعم ما تقوم به أقل البلدان نموا من اجراءات عن طريق السعي لتحقيق ما هو مستهدف من نسبة المساعدة الانمائية الرسمية من الناتج القومي الاجمالي المتفق عليها ، وشطب الديون الثنائية ، وتحويل القروض الى هبات ، وتخفيض أسعار الفائدة ، وتسهيل وصول أقل البلدان نموا الى الاسواق الخارجية عن طريق تحسين مخططات نظام الافضليات المعمم .

١٥٠- وأكد ممثل فنلندا ، مشيرا الى التدهور الحاد للحالة الاجتماعية - الاقتصادية في أقل البلدان نموا . ان التدابير اللازمة لعكس هذا الاتجاه لن تكون فعالة الا اذا ساهمت في الاولويات المحددة وطنيا . وهذا هو السياق الذي ينبغي أن تؤدي المساعدة

الخارجية فيه دورها الداعم . وقال ان برامج التكيف الهيكلي التي بوشرت تعتبر بالغة الأهمية في هذا الشأن . بيد أنه لاحظ أنه ينبغي تفادي أن تعاني أشد مجموعات السكان تعرضا من تنفيذها .

١٥١- وقال مشيرا الى التدابير الأخرى اللازمة لضمان التقدم في المستقبل ان احترام حقوق الانسان واشاعة الديمقراطية في المجتمعات مقومات رئيسية للتنمية . وأردف أنه ينبغي كذلك لأقل البلدان نموا أن تبذل المحاولات لتوخي اللامركزية في عملية اتخاذ القرار لضمان اشتراك جميع السكان في عملية التنمية . وأكد في هذا الصدد على الدور الحاسم للمرأة وأشار الى أهمية بناء المؤسسات ، وتنمية الموارد البشرية ، والسياسات السكانية ، وحماية البيئة .

١٥٢- وفيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية المقدمة من فنلندا الى أقل البلدان نموا قال ان ٤٠ في المائة من المعونة الثنائية الفنلندية قد وجهت في عام ١٩٨٩ الى أقل البلدان نموا التي تلقت ١٩,٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لفنلندا . وان عدم الاستقرار الداخلي في كثير من أقل البلدان نموا الشريكة لفنلندا قد يخلق مصاعب في المحافظة على المستوى الحالي للمساعدة في هذه الظروف . وأكد أنه ينبغي أن تؤيد جميع البلدان المانحة الرقم المستهدف وهو ١٥,٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي وحث جميع البلدان المانحة على تقديم المساعدة الى أقل البلدان نموا في شكل منح . وأشار أيضا الى أن فنلندا أيدت دائما التدابير التي اتخذتها الوكالات والمؤسسات المتعددة الأطراف لتوجيه المزيد من الموارد الى أفقر البلدان . أما فيما يتعلق بمشاكل الديون المتعلقة بأقل البلدان نموا ، فلقد اشتركت فنلندا ايجابيا في الجهود المبذولة للتوصل الى تدابير مختلفة لتخفيف أعباء ديون البلدان منخفضة الدخل المثقلة بالديون . وهي سوف تدرس بعناية تقييم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للفوائد الناتجة عن تدابير تخفيف الديون التي اتخذت حتى الآن . وقال ان فنلندا تؤيد اجراء استعراض نصفى لبرنامج العمل الجديد .

١٥٣- وقال ممثل لجنة الاتحادات الأوروبية ان الحالة الاجتماعية والاقتصادية لأقل البلدان نموا قد تدهورت في الثمانينات مما أدى الى التهديد بوضعها على هامش الاقتصاد الدولي . وما حدث هو أن تدابير الإصلاح التي اتخذتها أقل البلدان نموا لم تتولد عنها بعد النتائج التي كان مأمولا فيها وأن التعاون الدولي لم يكن فعالا بدرجة كافية . بيد أن الثمانينات لم تكن "عقدا مفقودا" لأنها شهدت أيضا بعض التطورات جد ايجابية مثل اصرار أقل البلدان نموا على تولي مستقبلها بنفسها عن طريق الاستخدام الأفضل للموارد والتقليل من اعتمادها على المعونة الخارجية ، ووضع أولويات للسياسات بأهداف أكثر واقعية ، ورسم سياسات تكيف أكثر واقعية ، وإنشاء

مؤسسات تقوم على المبادئ الديمقراطية . وقال ، فيما يتعلق بالتطورات الجديدة في أوروبا الشرقية ، ان الجماعة ستظل شريكا يعتمد عليه وشابها لأقل البلدان نموا وان اهتمامها لن يتحول . وقال ان هذا الالتزام ينبع من اتفاق الجماعة أساسا مع مبادئ برنامج العمل وتقارب آراء الجماعة شبه العام مع الآراء التي تعرب عنها أقل البلدان نموا . وقال ان اتفاقية لومي الرابعة التي استكملت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ تعكس ادراك الجماعة لمسؤوليتها تجاه البلدان النامية بوجه عام وأقل البلدان نموا بوجه خاص التي ترتبط ٣٣ منها بالجماعة بموجب الاتفاقية الجديدة . وستستفيد أقل البلدان نموا المذكورة ، مثل البلدان الأخرى الأعضاء في مجموعة بلدان أفريقيًا والكاريبي والمحيط الهادئ من التحسينات التي ستؤدي إليها اتفاقية لومي الرابعة . كذلك ، ستحصل هذه البلدان على معاملة خاصة في تخصيص المساعدة بالنظر الى أنها ستستمر في الحصول على مبلغ للفرد يزيد كثيرا عن متوسط ما يخص لبلدان أفريقيًا والكاريبي والمحيط الهادئ . وعلاوة على ذلك ، هناك أحكام خاصة ستكفل تطبيق قواعد المنشأ ومخطط ستابكس عليها بشروط أفضل . وقال أخيرا ان الجماعة على استعداد للارتباط ب "عقد التضامن" بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية الذي أيدته وفود كثيرة أخرى .

١٥٤- وقال ممثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ان اعتماد برنامج العمل الجديد الكبير في عام ١٩٨١ قد سجل مرحلة جديدة في بناء اطار فعال ومتماك للتعاون الدولي لصالح أقل البلدان نموا . وأضاف قائلا ان آمالا كبيرة قد عُلقت على هذا البرنامج ولكن الآمال هذه لم تتحقق . وسوف تتطلب التحديات المقبلة زيادة الجهود لتشجيع عملية نمو اقتصادي أكثر اعتمادا على الذات ومن شأنها أن تقود أفقر المجموعات الى تيار التنمية السائد . وأشار الى أنشطة الصندوق فقال ان الهدف العام يتمثل في وقف الحلقة المفرغة بين الفقر وتردي البيئة . وأن جهود الصندوق تركز على تشجيع وضع سياسات للاقتصاد الجزئي من شأنها أن ترفع مستوى القطاع الريفي ، وخاصة فيما يتصل بشركات صغار المساهمين التقليدية . ومن الأمور الأساسية أن تخلق جميع هذه الجهود مناخا ملائما للاستثمارات ، وهي استثمارات يجب أن تؤدي دورا هاما في تشجيع التنمية الزراعية في أقل البلدان نموا . وهناك بعد آخر في تشجيع التنمية الزراعية في أقل البلدان نموا هو الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات التعاونية وسائر المنظمات غير الحكومية الأخرى في دعم النمو المطرد في القطاع الريفي . وأشار على وجه أخص الى أنشطة الصندوق لصالح أقل البلدان نموا فقال ان الصندوق قد مول أو شارك في تمويل مشاريع بشروط ميسرة جدا في أقل البلدان نموا بلغت تكلفتها الإجمالية ٣,١٤٧ من مليارات الدولارات في الفترة ١٩٧٨-١٩٩٠ . وفيما يتعلق بالاستراتيجية للأعوام المقبلة قال ان عنصرا هاما في برنامج العمل الجديد سيكون زيادة تدفق المساعدة الإنمائية الى أقل البلدان نموا ، وخاصة لصالح أفقر المجموعات في هذه البلدان . واختتم حديثه قائلا ان الصندوق يتطلع للقيام بدوره كاملا في هذه الجهود .

١٥٥- وقال المدير العام لمنظمة العمل الدولية انه على الرغم من أن أهداف برنامج العمل الجديد الكبير لا تزال سارية فانه لم يتم بلوغ أي منها وان أقل البلدان نموا الآن في وضع أسوأ من الوضع الذي كان سائدا في عام ١٩٨١ . وقال ان منظمة العمل الدولية تتفق مع المبادئ التي يقوم عليها البرنامج الجديد ألا وهي: (١) اضطلاع أقل البلدان نموا بالمسؤولية الاولى عن خططها واستراتيجياتها الانمائية ، (٢) تدفق الدعم الخارجي الكافي ، (٣) التقييم الدقيق للتعهد الدولي لكل من أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية . وأكد أنه يجب أن تكون حقوق الانسان الاساسية وحقوق العاملين في صميم أية استراتيجية انمائية . وهذا شرط لنجاح برنامج العمل بما أنه توجد صلة متينة بين ادارة التنمية والبعد الاجتماعي واحترام حقوق الانسان . ويتمثل جانب آخر من جوانب التنمية في أن التنمية يجب أن تقوم على أساس مشاركة الجميع .

١٥٦- واسترسل قائلا ان تنمية أقل البلدان نموا تعتمد أيضا على الدعم الخارجي ، وانه يناشد المجتمع الدولي الاقدام على تعهدات مالية راسخة لمساعدة أقل البلدان نموا على التغلب على مشاكلها العديدة . ويمكن القيام بذلك من خلال التخفيف من عبء الديون وتحقيق هدف المساعدة الانمائية الرسمية المتمثل في نسبة ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الاجمالي . ويجب أن تقوم أقل البلدان نموا هي الاخرى بأعمال انمائية تستند الى مشاركة الجميع بمن فيهم المرأة ، التي يجب أن تؤدي دورا أنشط . وفي هذا السياق رحب باقتراحات المنظمات غير الحكومية الرامية الى تصديق جميع البلدان على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن النقابات . وقال انه يؤيد القضاء على كافة أشكال التمييز ، وخاصة التمييز ضد المرأة .

١٥٧- وفي اطار مخططات التكيف الهيكلي لا بد من بذل جهود خاصة للتخفيف من الاعباء الملقى بها على عاتق الفقراء ، هذا وتعد العدالة الاجتماعية أداة فعالة لاستئصال شأفة الفقر . وأكد على أهمية القطاع غير الرسمي بوصفه مصدر عمالة ، ودافع عن فكرة اعطاء أولوية عالية للجهود الرامية الى الحد من الأمية . وأخيرا أعاد تأكيد تعهد منظمة العمل الدولية بالمساهمة كليا في أية استراتيجية ترمي الى تحقيق الاعتماد على الذات والتنمية القابلة للاستمرار .

١٥٨- وأشار ممثل الصندوق المشترك للسلع الأساسية الى أن الصندوق قد أنشئ بفرض شئائي يتمثل في تثبيت أسواق السلع الأساسية من خلال ترتيبات تخزين ومساعدة تنمية السلع الأساسية مقاسة في سياق الاتفاقات والترتيبات السلعية الدولية . وفي هذا العام الاول لوجود الصندوق تم القيام بالعمل التحضيري اللازم لانشطته التنفيذية واعتمدت هيئاته المعنية بوضع السياسات لتوها ، أدوات السياسة الأساسية والمبادئ التوجيهية الأساسية للأنشطة التنفيذية للحساب الثاني للصندوق . ومن المتوقع أن يبدأ

قريباً تمويل المشاريع . والصندوق المشترك للسلع الأساسية تواق لأن يقدم ، في حدود الموارد المتاحة ، اسهامه المتواضع في تشجيع تنويع قاعدة أقل البلدان نمواً الاقتصادية ، وتحسين ورفع الانتاجية ، وتحسين نوعية المنتجات ، وتوسيع منافذ تصريف السلع والمهارات التسويقية ، وتحسين وتطوير الهياكل الأساسية المادية . غير أن درجة مساهمته ستتوقف الى حد بعيد على كمية الموارد المتاحة له . وبهذا الخصوص فإن قيام المتبرعين بتقديم مساهمات سخية للصندوق يعد عاملاً حاسماً .

١٥٩- وقال ممثل بلجيكا ان نتائج العقد الماضي كانت مخيبة لآمال أقل البلدان نمواً ، كما يدل على ذلك ادراج أحد عشر بلداً آخر في هذه الفئة خلال ذلك العقد . وبالإضافة الى ذلك فإن الاحداث الأخيرة في منطقة الخليج ستكون لها ، دون شك ، آثار ضارة على أقل البلدان نمواً . أما التوجهات العامة التي يجب أن يهتدي بها المؤتمر في تصميم برنامج العمل وتنفيذه فستمثل أولاً في كون أقل البلدان نمواً مسؤولة قبل غيرها عن تنميتها وشانها في أن تحسّن الديمقراطية في أقل البلدان نمواً يعتبر إحدى الضمانات الرئيسية لاستمرار النمو .

١٦٠- ومضى قائلاً ان مساعدة بلجيكا الانمائية الرسمية المقدمة الى أقل البلدان نمواً قد بلغت في المتوسط ١٤,٠ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٩ ، وأكد أن حكومته موافقة على الهدف المحدد بنسبة ١٥,٠ في المائة . وقال انه يجب أن تحقق البلدان المتقدمة ذلك الهدف في غضون خمسة أعوام . وأن المعونة يجب أن تكون بشروط ميسرة جداً ، مع العلم أن نسبة ٩٥ في المائة من المعونة التي تقدمها بلجيكا الى أقل البلدان نمواً تتم في شكل هبات . ويجب أن تراعي الاولويات القطاعية قدرة البلدان المانحة على الاستجابة .

١٦١- وفيما يتعلق بالديون ، تعتبر التدابير التي يمكن أن يتخذها الدائنون الرسميون أساسية لتكميل اجراءات التكيف في أقل البلدان نمواً . وقال انه لا يؤيد الغاء الديون الشامل . أما اتفاق تورونتو فإنه لم يستخدم الا بشأن نسبة مئويّة صغيرة جداً من ديون أقل البلدان نمواً . وأما فيما يتصل بالدين الثنائي العام فأشار الى اقتراح بلجيكا المقدم في الاونكتاد السابع والرامي الى تحويل الديون الى مشاريع تنفذ وتكون تكلفتها القيمة المقابلة للدين بالعملية المحلية . وبخصوص الديون المتعددة الاطراف يجب توسيع نطاق التدابير التي يمكن أن تتخذها المؤسسات المتعددة الاطراف للتخفيف من عبء الديون . وستظل بلجيكا ، كجزء من اعادة توجيه معونتها ، تزيد مساهماتها للمؤسسات المالية المتعددة الاطراف مثل البنك الدولي . واختتم قائلاً انه يجب أن تبذل الجهود لتثبيت حصائل صادرات أقل البلدان نمواً من السلع الأساسية الى أقصى حد ممكن ، واقترح اعادة النظر في اتفاق الصندوق المشترك لجعله أكثر تركيزاً على احتياجات أقل البلدان نمواً ذات الاولوية .

١٦٣- ولكي تكون لبرامج التكيف الهيكلي آثار دائمة يجب أن ترافقها برامج ترممي إلى ضمان رفاه الشعب ويجب أن تشمل عمليات طويلة الأجل. وعندما يواجه عدد من البلدان قيوداً مماثلة يجب التفكير في وضع برامج اقليمية. وفيما يتعلق بمتابعة المؤتمر، أكد على ثلاث نقاط: بخصوص التنسيق يجب تكثيف نظام اجتماعات المائدة المستديرة القطرية والأفرقة الاستشارية؛ ويجب أن يكون التقييم دورياً ولكن بفترات زمنية فاصلة تتجاوز العام؛ ويجب أن ينظر في قائمة أقل البلدان نمواً في هذا السياق، ويجب أن تتقدم لجنة التخطيط بمقترحات حول معايير القبول؛ وأخيراً يجب أن تخصص الأمم المتحدة مزيداً من الموارد لمساعدة أقل البلدان نمواً.

١٦٤- وشدد ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على الارتباط الوثيق بين الفقر في أقل البلدان نمواً وعدم إيجاد حلول للمشاكل العالمية الرئيسية، مثل نزاع السلاح، والمديونية الخارجية، وحفظ البيئة، وتحقيق الاستقرار في أسواق السلع الأساسية، والامدادات الغذائية، والحالة الديموغرافية. وشرح موقف بلده حيال بعض المشاكل الأساسية المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً واعتماد استراتيجية دولية لصالح هذه البلدان للتعسينات. وقال إن النتائج غير المرضية لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لا ينبغي أن تعزى فقط إلى تقصير كثير من أقل البلدان نمواً عن بذل جهود كافية و/أو وجود بيئة خارجية غير مؤاتية، بل أيضاً إلى أن هذه البلدان قد ورثت عن الماضي هياكل اقتصادية عديمة الكفاءة، الأمر الذي جعل اقتصاداتها عرضة للمخاطر وضعيفة بشكل خاص.

١٦٥- وأوضح أن المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمها الاتحاد السوفياتي إلى أقل البلدان نمواً بين عام ١٩٨١ وعام ١٩٨٩ قد تجاوزت ٢٠ مليار دولار، أي أنها بلغت في المتوسط ١٨,٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي السوفياتي. أما فيما يتعلق بخدمة الديون، فتظهر الأرقام الخاصة بالفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ أن المدفوعات الكلية الفعلية لأقل البلدان نمواً إلى الاتحاد السوفياتي لم تتجاوز ١٥ في المائة من المدفوعات الجديدة للائتمانات السوفياتية. وأوضح أن اسهام الاتحاد السوفياتي في جهود المجتمع الدولي من أجل تخفيف عبء الديون (شطب الديون وإعادة جدولتها) قلند أسفر عن تخفيضات في مدفوعات أقل البلدان نمواً المستحقة للاتحاد السوفياتي في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ بما يتجاوز مجموعه ٦ مليارات دولار. ويجري النظر في مزيد من التدابير النهائية رهناً بموافقة البرلمان عليها.

١٦٦- وأضاف أن الاتحاد السوفياتي هو شريك تجاري هام لأقل البلدان نموا . فقد تجاوز حجم التجارة بين الاتحاد السوفياتي وهذه البلدان ملياري دولار في عام ١٩٨٩ ، أي بزيادة نسبتها ٤٠ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٨٠ . وبين أن مشروع التعريفات الجمركية الجديد للاتحاد السوفياتي يقضي بتطبيق نظام اعفاء من الجمارك فيما يتعلق بجميع السلع المستوردة من أقل البلدان نموا . ويجري النظر في زيادة تحرير قواعد المنشأ فيما يتعلق بهذه البضائع . وأكد أن الاتحاد السوفياتي يؤيد تحقيق الاستقرار في الأسواق الدولية للسلع الأساسية ، بما فيها السلع ذات الأهمية الخاصة لأقل البلدان نموا ، ودعا إلى وضع الاتفاقات الدولية بشأن السلع الأساسية وعمليات الصندوق المشترك للسلع الأساسية موضع التنفيذ الفعلي . وقال أن الاتحاد السوفياتي يحبذ استحداث بعض الأشكال والطرائق الجديدة ، والتقليدية بدرجة أقل ، للتعاون التجاري والاقتصادي مع أقل البلدان نموا ، مثل التعاون في مجال الانتاج ، والتجارة المكافئة ، والمشاريع المشتركة وما إلى ذلك .

١٦٧- وقال أن الاتحاد السوفياتي يعتبر مشروع برنامج العمل ، الذي وضعت صيغته اللجنة التحضيرية ، أساسا مقبولا لاجراء مزيد من المناقشة بشأنه بغية جعله أكثر توازنا وأكثر توجهها نحو الأغراض العملية . وأعرب عن استعداد الاتحاد السوفياتي للمشاركة في الآليات المتعددة الأطراف القائمة حاليا من أجل تنسيق المعونة وتسوية مشاكل الديون .

١٦٨- وذكر ممثل النمسا أنه على الرغم من أن المنجزات الاقتصادية في أقل البلدان نموا أثناء الثمانينات كانت أدنى كثيرا من الأهداف المحددة لها ، هناك ما يدعو إلى التفاؤل في التسعينات فقد أخذت أقل البلدان نموا على عاتقها المسؤولية الأولى عن التنمية فيها وتعهدت باجراء اصلاحات هامة . ونوه بالقبول العام لكون الاقتصاد السوقي وحده سوف يضمن التنمية الاقتصادية المطردة ، حيث انه يطلق كامل الطاقات الخلاقة لدى الانسان لتحقيق التنمية . وأكد في هذا الصدد أن الاقتصاد السوقي يعمل على خير وجه في ظل خلفية سياسية ديمقراطية . فهناك صلة حيوية بين الحكم الديمقراطي القابل للمساءلة واحترام حقوق الانسان والتسيير الفعال والمعادل للاقتصاد .

١٦٩- وقال أن مشروع برنامج العمل يدعو ، بحق ، إلى تطبيق سياسات وتدابير محددة تركز على الاحتياجات التحويلية الأساسية وتهدف إلى تعجيل خطى النمو والتنمية في أقل البلدان نموا في الأجل الطويل . وأضاف أن من شأن هذه التدابير والسياسات أن تشكل أيضا العناصر الأساسية اللازمة لآلية استراتيجية انمائية وطنية ناجحة .

١٧٠- وذكر أنه يتعين على كل بلد من أقل البلدان نموا أن يخشد موارده ويضع إصلاحاته موضع التنفيذ . واستدرك قائلا ان المجتمع الدولي ، يجب أن ينهض بمسؤولية إيجاد بيئة دولية مساندة وتوفير قدر واف من الموارد الخارجية . وأكد أن المساعدة الإنمائية الرسمية ستظل بالغة الأهمية في مساعدة أقل البلدان نموا في جهودها الرامية إلى تحقيق تنمية اقتصادية مطردة . وقال ان النمسا مستعدة للاضطلاع بدورها كشريك في التنمية وللتلبية احتياجات أقل البلدان نموا . وأضاف أنه في إطار برنامج التعاون النمساوي ، زاد التعاون مع أقل البلدان نموا ثماني مرات في العقد الأخير . وقد أعيد تنظيمه وسيركز الآن بوجه خاص ، على مجالات تخفيف وطأة الفقر ، وتنمية الموارد البشرية ، والمبادرة المحلية ، والتنمية الزراعية والريفية والاستثمار في الهياكل الأساسية .

١٧١- وفي ميدان التجارة ، تحبذ النمسا تحسين فرص وصول صادرات أقل البلدان نموا إلى الأسواق في إطار الفات . وقد تم ، بمقتضى المخطط النمساوي لنظام التفضيلات المعمم ، إلغاء التعريفات الجمركية المفروضة على معظم المنتجات ، كما أن المخطط المذكور خال من أية قيود كمية . أما فيما يتعلق بخدمة الديون ، فان النمسا تؤيد التدابير الرامية إلى تخفيف عبء الديون وتشارك مشاركة كاملة في تنفيذ شروط تورونتو . وأكد الأهمية الخاصة التي تعلقها النمسا على القضايا البيئية . وقال انه يتعين على البلدان الصناعية ليس فقط حل مشاكلها البيئية الخاصة وانما أيضا مساعدة البلدان النامية في مجهودها لحفظ قاعدتها من الموارد وشرواتها الطبيعية . واختتم ببيانته بطمأنئة أقل البلدان نموا بأن النمسا ، بينما تؤيد تأييدا تاما التطورات الأخيرة في أوروبا الشرقية ، مصممة على أن تزيد أيضا مساعدتها الإنمائية الرسمية .

١٧٢- وذكر ممثل ملاوي أن بلده ، شأنه في ذلك شأن كثير من سواه من أقل البلدان نموا ، قد أصيب بنكسات اقتصادية شديدة خلال الثمانينات . وعلى نقيض متوسط معدل النمو الذي حققته ملاوي في السبعينات ، وهو ٦ في المائة في السنة ، لم تسجل سوى معدل نمو قدره ٢,٢ في المائة في السنة خلال الثمانينات مقابل معدل نمو سكاني قدره ٣,٢ في المائة سنويا . وشهد بلده في هذه الفترة هبوطا حادا في أسعار السلع الأساسية ، ومعدلات تبادل تجاري غير مؤاتية ، وانخفاضا في التدفقات الخارجية من المعونة ، وارتفاعا شديدا في التزامات الديون الخارجية . وتفاقت هذه العوامل السلبية بفعل النزاع الأهلي في موزامبيق المجاورة ، وما نتج عن ذلك من فقدان إمكانية الوصول إلى البحر من خلال أكثر الطرق مباشرة ، مما أسفر عن زيادة تكاليف نقل البضائع المصدرة من ٢٥ في المائة إلى ٤٠ في المائة . وازدادت أعباء البلد ثقلا من جراء تدفق اللاجئين إليه ، حيث ارتفع عددهم إلى ٨٠٠٠٠٠ لاجئ بحلول عام ١٩٨٩ ، أي ما يعادل ١٠ في المائة من سكان ملاوي .

١٧٣- واعتمدت ملاوي ، لكبح الأزمة الاقتصادية ، برامج تكييف هيكلي بمساندة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . وفي إطار هذه البرامج ، قطعت ملاوي أشواطاً كبيرة في التصدي لأوجه التملب المتأصلة في بنيتها الاقتصادية . ويشمل ذلك عملية البناء المؤسسي ، وتوسيع قاعدة الصادرات ، واطاحة المجال لقوى السوق أن تعمل وأن تؤثر بالتالي في تسعير المنتجات وفي توزيع الموارد . وعلى الرغم من هذه الجهود ، ظلت الفرص المرتقبة للاقتصاد قائمة ، أمام خلفية مشاكل الوصول الى الأسواق والنقص في حواصل الصادرات والعوامل المتصلة بذلك . وإذا ما أريد لبرامج التكييف أن تكلل بالنجاح ، فستحتاج ملاوي الى دعم دولي في شكل ازالة الحواجز التي تعترض سبيل تجارتها ، وتخفيف عبء ديونها ، وزيادة تدفقات الموارد اليها . وفيما يتعلق بمسألة الديون ، اقترح على مجتمع الدائنين أن ينظر في اتخاذ تدابير عملية تستهدف حل مشاكل أسعار السلع الأساسية ، ومعدلات التبادل التجاري ، والوصول الى الأسواق ، ومواصلة تدفقات الموارد . وأكد أن اجراء تحسينات في هذه المجالات سيكفل تمام الوفاء بتسديد الديون المستحقة .

١٧٤- وتحدث ممثل اندونيسيا فقال ان الأعمال التحضيرية للمؤتمر التي شملت الاجتماع الوزاري في داكا ، والفريق الحكومي الدولي الذي اجتمع في جنيف ، والاجتماعات التحضيرية والآخرى التي تناولت مجالات شتى ذات أهمية خاصة لأقل البلدان نمواً ، قد أرست أساساً لصياغة مشروع برنامج العمل ، الذي يتضمن اتفاقات عامة بشأن عناصر جديدة لاستراتيجية انمائية من أجل تعزيز التعاون بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية .

١٧٥- واستعرض الاداء خلال العقد المنصرم ، فلاحظ أن الحالة الاقتصادية في أقل البلدان نمواً كانت سيئة للغاية . فقد شهد كثير منها فترة من الركود والانحطاط في قطاعات اقتصادية واجتماعية شتى ، في حين أنه لم يتم ، للأسف ، الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في برنامج العمل الجديد الكبير . ولم يتم بلوغ الهدف المحدد في البرنامج وهو تحقيق معدل نمو قدره ٧,٢ في المائة ، فالواقع أن متوسط معدل النمو لدى أقل البلدان نمواً خلال الثمانينات لم يبلغ سوى ٢,٣ في المائة . وقال ان نجاح برنامج العمل الجديد سيتوقف على عدد من العوامل ، منها تعزيز الشراكة بين أقل البلدان نمواً ومجتمع المانحين واعتماد سياسات اقتصادية كلية مناسبة في أقل البلدان نمواً . غير أنه شدد على أن العامل الحاسم الذي لا بد من وجوده هو توفير قدر واف من التمويل الخارجي .

١٧٦- وفيما يتعلق باليات الرصد والمتابعة ، شدد على وجوب تعزيز الروابط بين هذه الاليات على الصعيد الوطني والاقليمي والعالمي . وفي هذا الصدد ، يعتبر دور الاونكتاد كمركز لتنسيق الرصد العالمي ، دوراً حاسماً ينبغي تعزيزه . وأشار الى

الدور المتواضع الذي بوسع بلده أن يضطلع به في مساعدة أقل البلدان نموا ، فقال إن اندونيسيا قد نفذت في الماضي نحو ٢٢٦ برنامجا من برامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لصالح بلدان نامية أخرى ، وخصوصا أقل البلدان نموا ، وأن هذه الجهود ستظل تحظى بالأولوية القصوى في إطار برامج حكومته المتعلقة بالتعاون التقني .

١٧٧- وتحدث ممثل اليونان فقال إن بلده يؤيد المبادئ الأساسية لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات ، الذي تتمثل أهدافه العامة في وقف تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان وعكس اتجاهها والتعجيل بخطى العملية الانمائية فيها . وأعرب عن اعتقاده بإمكان التوصل إلى اتفاق فيما يتعلق بثلاث قضايا رئيسية ما زالت دون حل ، وهي: مستوى النسبة المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون ، والوصول إلى الأسواق . وأشار إلى الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا ، فقال إن إجراء إصلاحات هيكلية في سبيل تنشيط النمو وتعبئة الموارد المحلية هو أمر يتطلب قدرا كبيرا من الدعم الدولي . وعليه ، ثمة حاجة ماسة إلى إجراء زيادة - نوعية وكمية على السواء - في التدفقات المالية إلى أقل البلدان نموا . ودعا أقل البلدان نموا أنفسهم إلى بذل جهود كبيرة لتحسين القدرة الاستيعابية لاقتصاداتها . ولاحظ أن الديون الخارجية لهذه البلدان تشكل عبء رئيسية أمام تنميتها الاقتصادية ، وأشار إلى وجوب منح هذه القضية أولوية عالية في المؤتمر . وبغية التغلب على قلة الموارد في أقل البلدان نموا ، ينبغي بذل مزيد من الجهود لتوسيع نطاق صادراتها عن طريق تشجيع التنوع الأفقي والرأسي لقاعدتها الصادرات . أما فيما يتعلق بقضية الوصول إلى الأسواق ، فقد أعرب عن أمله في أن تسفر مفاوضات جولة أوروغواي الجارية عن فتح مجالات جديدة أمام صادرات أقل البلدان نموا . كما أبرز أهمية حشد وتنمية الموارد والقدرات البشرية في هذه البلدان ، وقال إن أعضاء طابع ديمقراطي على الهياكل الإدارية والمؤسسية ، فضلا عن التشجيع على إجراء الإصلاحات التي تضمن توازنا في توزيع الموارد بين القطاعين العام والخاص ، من شأنه أن يسهم في تحقيق هذا الهدف . وأشار أيضا إلى أهمية المعونة الفدائية ، والتنمية الزراعية والريفية ، وحماية البيئة ، والسكان . وأكد من جديد في ختام بيانه ، أن بلده سيواصل دعم الاتفاقات الاقتصادية والتقنية والثقافية المعقودة مع أقل البلدان نموا .

١٧٨- وتحدث الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، فلاحظ أنه بينما شهدت البلدان الصناعية خلال الثمانينات أطول فترة نمو لديها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، لم يكن الأداء الاقتصادي للعالم النامي مرضيا ، باستثناء بعض الاقتصادات الآسيوية ، وأن الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نموا كان أكثر رداءة

أيضا . وزاد تضائل نصيب أقل البلدان نموا في التجارة العالمية ، وتدهورت معدلات التبادل التجاري لديها بنسبة ١٥ في المائة في الفترة بين ١٩٨٠ و ١٩٨٨ . وكانت الموارد المالية الخارجية التي وجهت الى هذه البلدان غير كافية للحيلولة دون تردي الحالة . وشدد على الدور الذي ينبغي أن تؤديه البلدان المتقدمة في مساعدة أقل البلدان نموا في جهودها الرامية الى عكس حالة الركود والانحطاط هذه ، وقال انه ينبغي للبلدان المتقدمة في هذا الصدد أن تزيد تدفق الموارد الى أقل البلدان نموا . وبين أنه على الرغم من أن عددا قليلا من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، وكذلك بعض بلدان منظمة البلدان المصدرة للبترول (الابوك) ، قد كرس ما يزيد عن ١٥٪ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي لتقديم المعونة الى أقل البلدان نموا ، فإن المتوسط في البلدان الصناعية ما زال يقل كثيرا عن النسبة المستهدفة . وعلى الرغم مما بذلته البلدان المانحة في السنوات الأخيرة من جهود في سبيل تحسين نوعية مساعدتها ، ما زال هناك مجال فسيح لاجراء المزيد من التحسينات في هذا الشأن . أما فيما يتعلق بالتدابير التجارية ، فنظرا لاعتماد أقل البلدان نموا اعتمادا شديدا على صادراتها من أجل تمويل وارداتها وخدمة ديونها ، ينبغي زيادة مساعدة هذه البلدان في جهودها الرامية الى توسيع أسواق منتجاتها . ولئن كان قد تم بالفعل انجاز قدر كبير من العمل في سبيل تيسير دخول بضائع تلك البلدان الى أسواق البلدان الصناعية ، فإن زيادة التسهيلات (ولا سيما فيما يتعلق بالقيود المفروضة على المنسوجات) . والتخفيف من صرامة قواعد معينة (كقواعد المنشأ) قد يساهمان اسهاما كبيرا في تحسين الفرص المرتقبة لصادرات تلك البلدان . وأكد أن لحكومات البلدان المتقدمة أيضا دورا هاما تنهض به في تخفيف وطأة الديون عن أقل البلدان نموا ، وفي هذا الصدد ، فإن شطب ديون هذه البلدان لن يمثل تضحية لا يقوى الدائنون على تحملها . وقال ان حماية السكان وحفظ البيئة مسألتان هامتان وأن تنمية الموارد البشرية وتقديم المساعدة التقنية من شأنهما أن يخففا الى حد كبير مما تعانيه أقل البلدان نموا من نقص في الدراية الفنية .

١٧٩- وأشار ممثل موزامبيق الى أن التحدي الذي يواجه عقد التسعينات هو كبح المزيد من التدهور في الحالة الاجتماعية والاقتصادية لأقل البلدان نموا وارساء الاساس لاعادة تنشيط النمو والتنمية المطردة والمعجلة . وينبغي أن تكون الاستراتيجية اللازمة لمواجهة هذا التحدي قائمة على المشاركة في المسؤولية والالتزام القوي بالعمل المتعاقد من جانب أقل البلدان نموا والمجتمع الدولي على السواء . ومن البديهي أن تتحمل أقل البلدان نموا مسؤولية توجيه دفعة تنميتها ، بأن تقوم باستمرار بتصميم واعتماد تدابير سياسة عامة تهدف الى تقويم الاختلال الاقتصادي الكلي ، وايجاد بيئة مناسبة لزيادة تعبئة الموارد المحلية ، والتشجيع على مشاركة السكان في العملية الانمائية . ونظرا للسمات الخاصة التي تتصف بها أقل البلدان

نموا ، سيقتضي الأمر بذل مزيد من الجهود بغية ضمان تلبية الاحتياجات الخاصة للسكان من حيث الغذاء والمرافق الصحية والمأوى . أما شركاء أقل البلدان نمواً في التنمية ، فبإمكانهم دعم جهود هذه البلدان دعماً تاماً وفعالاً بتوفير تدفق كبير للموارد على أساس أكثر آلية ويمكن التنبؤ به بدرجة أكبر وبتوفير سائر أنواع المساعدة المطلوبة ، بما في ذلك تخفيف الديون بدرجة وافية وبحجم كبير ، وتوفير رأسمال من مصادر عامة وخاصة على السواء ، والاعتماد على تدابير دعم التجارة ، والمساعدة التقنية . وينبغي أن يستند مشروع برنامج العمل على المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسة العامة والتي تقر صراحة بالسمات الفريدة التي تتميز بها أقل البلدان نمواً وبالتحديات التي تواجهها .

١٨٠- وقال ممثل هندوراس إن قيام المجتمع الدولي بعمل متضافر للتخفيف من حدة الفقر أمر حاسم إذا ما أريد الحفاظ على مناخ السلم العالمي الحالي في إطار العلاقات بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب . وقال إنه من الضروري أيضاً ، لمعالجة مسألة استمرار الفقر والبؤس في أقل البلدان نمواً بطريقة فعالة ومنصفة ، إعادة النظر في معايير تحديد مركز أقل البلدان نمواً التي وضعت منذ أعوام مضت . وبهذا الخصوص قال إنه متفق مع موقف الحكومة الفرنسية وأن هذه التسمية يجب أن تعطى للبلدان التي لا تستطيع ، بحكم أوجه القصور الهيكلي فيها ، أن تحقق الانتعاش بدون معونة دولية .

١٨١- كذلك ، يجب أن يولى الاهتمام بمجموعة جديدة من البلدان لم تدرج حتى الآن في هذه الفئة ولكن يمكن وصفها بأنها من أقل البلدان نمواً إذا استمرت الصعوبات الحالية التي تواجهها . وذكر على وجه التحديد حالة بلدان أمريكا الوسطى التي نتج عما شهدته في الثمانينات من نزاعات مسلحة وتخفيضات للعملة ومناخ ذي أثر ضار وتقهر في مستوى معيشتها إلى ما كان عليه منذ عشرين سنة مضت . ولاحظ أن المفاوضات الناجحة التي أجرتها مؤخراً حكومات أمريكا الوسطى قد مهدت السبيل لإعادة تشكيل ترتيبات التكامل الاقتصادي في هذه المنطقة . غير أن الآفاق المرتقبة لنجاح هذه المبادرات مظلمة بسبب محدودية الموارد . وأكد بناء على ذلك على الحاجة إلى زيادة التدفقات المالية إلى المنطقة لمنع انزلاق هذه البلدان إلى فئة أقل البلدان نمواً .

١٨٢- وقال ممثل جزر القمر إنه عندما يقيم أحداث الأعوام التسعة الماضية لا يلاحظ سوى التعهدات غير الموفى بها ، والاختلاف في تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير ، وانعدام التضامن بين الأمم . غير أنه لاحظ أن اجتماعات المائدة المستديرة بين المانحين وأقل البلدان نمواً التي نظمت تحت رعاية منظومة الأمم المتحدة قد أنشأت إطاراً يرجح أن تكون فيه آفاق مرتقبة لدعم من المانحين . وأضاف قائلاً إن بلده كان

ينتظر أن ينفذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات تدابير للتخفيف من الديون ، وزيادة المساعدة الخارجية ، وتوسيع تنويع اقتصادات أقل البلدان نموا ، وحفظ البيئة ، وتنمية الموارد البشرية . غير أنه كان على جزر القمر أن تواجه صعوبات لا نهاية لها مثل تناقص المساعدة الخارجية ، وأوجه العجز في الميزانية والتفكك الاقتصادي ، وارتفاع عبء الديون ، والضغط الديمغرافية . وقد كان لهذه التطورات تأثير ضار بالأداء الاقتصادي عموما . وبالإضافة الى ذلك فاقمت تقلبات سعر الدولار وأسعار الفائدة ، وكذلك الهبوط في أسعار السلع الأساسية ، هذا الوضع المتدهور الى حد بعيد . ثم أشار الى المبادرات التي تعتمدها حكومته اتخاذها قصد توسيع القطاع الصناعي ، وترشيد المالية العامة ، وتحرير الاقتصاد ، وتحسين نظام التعليم ، وبناء القطاع العام . وبالإضافة الى ذلك ، تقوم حكومته بالتفاوض في وضع برنامج للتكيف الهيكلي يدعمه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي سوف يبدأ تنفيذه قبل نهاية عام ١٩٩٠ . واختتم قائلا ان حكومته متععدة أيضا بتوطيد عملية الديمقراطية الجارية .

١٨٣- وقال ممثل سان تومي وبرينسيبي ان النمو السلبي في الانتاج الصناعي والزراعي لأقل البلدان نموا يعود أساسا الى الافتقار الى الموارد المالية وفقدان الاسواق الخارجية . وقال ان الهشاشة الهيكلية في أقل البلدان نموا تتطلب على نحو مشروع معاملة خاصة . وقد روعيت هذه الحاجة بشكل لا ينكر في برنامج العمل الجديد الكبير المعتمد في عام ١٩٨١ . غير أن العديد من الاهداف الاجتماعية - الاقتصادية المحددة للثمانينات لم تتحقق واستمر الوضع في أقل البلدان نموا في التدهور . وأقل البلدان نموا مسؤولة فعلا عن تنميتها وهي أول من يعاب على السياسات الداخلية غير الملائمة . ولكنه ما من شك في أن المعونة الخارجية غير الكافية والمناخ الاقتصادي الدولي غير الملائم ساهما كثيرا في تردي ظروف العيش في أقل البلدان نموا . وبالتالي فإنه من الملح كسر دورة الفقر هذه وهذه المديونية عن طريق تقديم معونة وافرة . ويجب أن يقوم هذا المؤتمر بعمل مشترك لصالح أقل البلدان نموا بوصفه الهدف الأولي ، وأن يسعى للحصول على التفاتات اضافية من جانب الأمم الصناعية - التفاتات من شأنها أن تؤمن المزيد من التحويلات الهامة للموارد المالية مثل شطب الدين الثنائي ، وشمول هذا الشطب الديون المتعددة الاطراف وعنصر المنحة الأكبر في تدفقات المعونة . وبالإضافة الى ذلك فإن من شأن اقامة نظام تجاري متعدد الاطراف منصف ومستديم أن يضمن تثبيت حصائل الصادرات ووضع سياسات انمائية أكثر فعالية ، بما في ذلك ، الوسائيل اللازمة للتحكم في الضغط الديمغرافي وحفظ التربة ، ومكافحة الكوارث الطبيعية . وعلى المؤتمر أن يراعي أن التعاون الدولي وحده هو الكفيل بأن يؤمن النمو المطرد وقيام تنمية اجتماعية أكثر انسجاما في أقل البلدان نموا .

١٨٤- واستعرض وضع سان تومي وبرينسيبي فقال ان حكومته قد وضعت استراتيجية انمائية منذ ١٩٨٥ تبعها برنامج للتكيف الهيكلي دعمه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . وكل من الاستراتيجية والبرنامج يرمي الى تصحيح اختلالات توازن الاقتصاد الكلي وتنويع الاقتصاد من خلال جهود تحريرية في القطاعين التجاري والزراعي . ولسوء الحظ عرقل كافة هذه المبادرات انهيار أسعار السلع الأساسية ، وقال ان حكومته نظمت في آذار/مارس ١٩٨٩ اجتماع مائدة مستديرة ثانيا في جنيف بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومصرف التنمية الافريقي والبنك الدولي ، قصد مناشدة المعونة الخارجية .

١٨٥- وقال ممثل كوبا ان المواجهة بين الشرق والغرب يجب ألا يخل محلها مزيد من التدهور في العلاقات بين الشمال والجنوب . وأضاف قائلاً أن الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ما زالت تتسع ، وذلك ليس فقط في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وانما أيضا في الميدانين العلمي والتكنولوجي . ولقد قال الرئيس فيديل كاسترو ان الدين الخارجي قد أصبح الآن الحاجز الرئيسي في طريق التنمية ، وأهم وسيلة لابتزاز الاموال ، وآخر شكل من أشكال التبعية الاستعمارية الجديدة بالنسبة الى البلدان النامية . الا أن الدائنين والمدنيين على السواء يسلمون الآن بأن الدين ليس غير ممكن السداد فحسب بل إنه غير ممكن التحصيل أيضا .

١٨٦- وقال ان بلده يرحب باقتراح الرئيس ميتران الرامي الى تأمين الموارد الكافية لأقل البلدان نموا لانعاش النمو وخطب ديون جميع البلدان الافريقية من أقل البلدان نموا . ويجب أن تقتدي البلدان الاعضاء في مجموعة السبعة والبلدان الصناعية الأخرى بمشال دول أوروبا الشمالية فتعمل من أجل تحقيق الهدف نفسه . وأكد الحاجة الى تدفق مستمر للموارد المالية لا تقيدته أي شروط ، وقال انه يؤيد الاقتراح الرامي الى تخصيص الموارد التي توفر من نزع السلاح لغرض تنمية أقل البلدان نموا . وأضاف أن من الضروري أيضا تأمين عمليات نقل التكنولوجيا الملائمة وغير المكلفة بافراط الى هذه البلدان وتوفير الدعم الفعال لبرامجها الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، مع احترام ثقافتها الاجتماعية - الثقافية وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها بحرية . وقال ان كوبا ، البلد الفقير والمتخلف ، تكرر ١٥٠ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي للتعاون الاقتصادي والتقني مع ما يزيد على ستين بلداً من بلدان العالم الثالث ، ٢٣ في المائة منها من أقل البلدان نموا ، ومن المهم زيادة استكشاف سبل جديدة للتعاون بين الجنوب والجنوب ، كتكملة ضرورية للتعاون بين الشمال والجنوب . واختتم معرباً عن أمله أن يتيح المؤتمر لأقل البلدان نموا رؤية جديدة ويمكنها من تحقيق نمو حقيقي ومطرّد قبل عام ٢٠٠٠ ، وقال ان بلده سوف يكرس جهوداً لا تعرف الكلل لتحقيق هذا الهدف .

١٨٧- ولاحظ ممثل باكستان أن برنامج العمل الجديد الكبير الذي اعتمد في عام ١٩٨١ كان من المتوقع أن يحول اقتصادات أقل البلدان نموا ويمكنها من بلوغ الحدود الدنيا من معايير التعليم والصحة والاسكان وفرص العمل لمواطنيها . والآن وقد مرت على ذلك ١٠ أعوام تقريبا ، يبين تقييم برنامج العمل الجديد الكبير أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية قد تدهورت: فشل انتاج الأغذية في مواكبة زيادة السكان ، وظلت مستويات معرفة القراءة والكتابة منخفضة للغاية . ومضى تردي البيئة بخطى أسرع مما كان عليه في الماضي ، وتدهورت معدلات التبادل التجاري . وعلى العموم ، كانت البيئة الاقتصادية غير مواتية لأقل البلدان نموا . ومما يبعث على القلق بوجه خاص انخفاض مستوى أسعار السلع الأساسية ، والارتفاع المتزايد لنسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي ، وعدم كفاية التدفقات الخارجية .

١٨٨- وأعرب عن أمله في أن يتسنى لهذا المؤتمر أن يقترح في برنامج عمله الجديد تدابير واقعية من شأنها أن تساعد أقل البلدان نموا على عكس اتجاه أوضاعها غير المواتية . وسوف تؤيد باكستان وضع برنامج يركز ، في جملة أمور ، على تحقيق الاحتياجات الأساسية ، واحداث زيادة كبيرة في تدفق المعونة وفعاليتها ، وتحديد موارد تكميلية مع التأكيد على تنمية الموارد البشرية ، وزيادة تحسيس مؤسسات الاقراض الدولية بالاهداف الطويلة الاجل للاستراتيجيات الانمائية في أقل البلدان نموا ، وامكانية التنبؤ بتدفقات الموارد .

١٨٩- وقد اعتمدت باكستان ، من ناحيتها ، نهجا ايجابيا تجاه مشاكل أقل البلدان نموا فوضعت ، تحقيقا لذلك الغرض ، برنامجا متواضعا للمساعدة التقنية لأفريقيا ، ينطلق من مفهوم أن تنمية الموارد البشرية هي أهم وسيلة للمساهمة في التنمية الاقتصادية لهذه البلدان .

١٩٠- وأعرب عن أمله أيضا في أن يلقي هذا المؤتمر الضوء على الاجحاف الخطير الذي تعانيه أقل البلدان نموا في النظام التجاري الدولي ، وفي هبوط حصتها المئوية في التجارة ، وفي التأثير السلبي لتدهور معدلات التبادل التجاري ، وعلى الحاجة الى الوصول الى الأسواق .

١٩١- وأشار ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة الى الاخطار البيئية في جميع أنحاء العالم ، مثل استنزاف الأوزون في الطبقة العليا من الغلاف الجوي ، الذي يهدد صحة الانسان . وتغيير المناخ وما ينتج عنه من ارتفاع في درجة حرارة الارض ، فحث المؤتمر على اتخاذ تدابير مشددة دعما لأقل البلدان نموا لتمكينها من استنباط نهج جديد تجاه التنمية . ولما كانت أقل البلدان نموا تعتمد أكثر من غيرها على مواردها الطبيعية

فإنها مضطرة الى استغلال هذه الموارد لكسب العملة الصعبة لخدمة ديونها . وفي هذه العملية أتلقت غاياتها ، وتوسعت صحاريها ، وجرف البحر تربتها وتراكم تلوثها ، وتردت مناطقها الساحلية ، وهبطت مخزوناتا السمكية ، الامر الذي أضعف الافاق الاقتصادية المرتقبة في المستقبل لأقل البلدان نموا . وقال ان تغير المناخ ، ونفاد طبقة الاوزون في الغلاف الجوي الأعلى ، وتسارع اتلاف الغابات ، وانقراض أصناف من النباتات والحيوانات ، تعد أخطارا عالمية تحتاج الى عناية ملحة من جانب الجميع بما في ذلك أقل البلدان نموا .

١٩٣- وبما أن أقل البلدان نموا تفتقر الى الموارد فإنه يتعين على المجتمع الدولي أن يوفر لها موارد اضافية ويتيح لها فرصة الوصول الكامل الى تكنولوجيا غير مضرّة بالبيئة لتمكينها من المشاركة في التدابير البيئية من أجل النمو المطرد وإدارة المسائل البيئية العالمية الناشئة .

١٩٣- وقد وفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بالاشتراك مع مؤسسات أخرى في الأمم المتحدة ، الدعم التقني لتمكين حكومات أقل البلدان نموا من وضع سياسات مناسبة وتشريع بيئي مناسب واجراء دراسات خاصة ، بما في ذلك اجراء تحاليل للتكاليف والفوائد . ومن شأن مرفق البيئة العالمي التابع للبنك الدولي وبيروتوكول مونتريال الخاص بحماية طبقة الاوزون أن يقدم المساعدة التكنولوجية الحاسمة للبلدان النامية . وهذان الترتيبان يبينان كيف يمكن أن تساعد الحكومات بعضها بعضا لتأمين الاموال الاضافية وعمليات نقل التكنولوجيا .

١٩٤- وقال ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ان الجهود الرامية الى تعزيز التنمية الصناعية في أقل البلدان نموا تعوقها القيود الاقتصادية العامة التي تواجهها هذه البلدان . ومن المسلم به أن الدعم من المجتمع الدولي ضروري لتحقيق أهداف برنامج العمل الجديد الكبير المتعلقة بقطاع الصناعة التحويلية . وينبغي عدم الاستهانة بدور هذا القطاع لأنه يوفر المدخلات اللازمة لبناء أساس للتنمية الطويلة الاجل . وعلاوة على ذلك ، تؤدي الصناعات القائمة على الزراعة دورا هاما بخلق الروابط التي توفر قوة دافعة للتنمية الزراعية .

١٩٥- وقال ان اليونيدو تقوم ، في اطار الخطة المتوسطة الاجل التي شرع في تنفيذها في عام ١٩٩٠ ، بمساعدة أقل البلدان نموا على وضع خطط استراتيجية لتصنيع ، والاضطلاع بدراسات سوقية ، ووضع الصيغة النهائية للمشاريع الاستثمارية وتقييم هذه المشاريع ، وانعاش المشاريع التي تعاني صعوبات ، وتنمية الموارد البشرية . ويجري الاضطلاع بهذا العمل في أفريقيا ، في اطار العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا ، وكذلك في

آسيا وفي الشرق الاوسط حيث يتعين الشروع ، كما في أفريقيا ، في برامج خاصة بالمساعدة التقنية لتيسير انجاز التكنولوجيا المحلية المناسبة في أقل البلدان نموا ، وأعاد الى الازهان ، فضلا عن ذلك ، أن المدير العام لليونيدو ، عملا بتوصيات المؤتمر الثالث لليونيدو المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، قد أنشأ منصبا عاليا لمنسق أنشطة اليونيدو في مجال المساعدة التقنية لصالح أقل البلدان نموا .

١٩٦- وأخيرا ، قال ان اليونيدو عاكفة على اعداد خطة عمل صناعية من أجل تصنيع أقل البلدان نموا توفر مبادئ توجيهية بخصوص السياسة العامة للتنمية المقبلة في القطاع الصناعي لأقل البلدان نموا .

١٩٧- وقال ممثل الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ان الاتحاد يدرك منذ عهد طويل معاناة أقل البلدان نموا المؤسفة . وان مؤتمرات المفوضين الثلاثة الاخيرة للاتحاد قد اعتمدت قرارات تدعو الى مواصلة ايلاء العناية لحالة الاتصالات السلكية واللاسلكية في أقل البلدان نموا قصد استنباط تدابير ملموسة لادخال تحسينات حقيقية في هذا المجال . واستطاع الاتحاد ، على الرغم من موارده المحدودة ، أن يخصص الأموال لأنشطة شتى في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية لصالح أقل البلدان نموا ، وذلك أساسا في شكل زمالات ، وحلقات دراسية ، ودعم تقني متخصص مقدم من فريق مهندسي الاتحاد . وأشار مع ذلك الى أن الجزء الأكبر من مساعدة الاتحاد لأقل البلدان نموا ممول من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومن خلال أموال استثمارية من مصادر مختلفة . وأشار الى التطورات الاخيرة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية فقال ان بيئة جديدة قد ظهرت وهي تتطلب تعديلات وابتكارات جديدة . وهذه البيئة الجديدة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية تؤثر على البلدان النامية ، وخاصة أقل البلدان نموا ، بطرق مختلفة . وبهذا الخصوص أبرز ما يلي: ان الفجوة التكنولوجية القائمة بين البلدان النامية وأقل البلدان نموا أخذت في الاتساع ، مما يقلل الافاق المرتقبة لنقل التكنولوجيا ، والتكنولوجيات الجديدة تستتبع توخي نهج جديد تجاه تنمية الموارد البشرية - ان الفنيين والمهندسين والمديرين ذوي المستوى الرفيع سرعان ما يصبح تدريبهم التقليدي المكلف متقادم العهد ، ونقص العملة الاجنبية يجعل من الصعب جدا استبدال المعدات العتيقة وتوفير خدمات جديدة وتوسيع الشبكات . ونظرا لجميع هذه الصعوبات هناك حاجة ملحة الى دعم من المجتمع الدولي لضمان تنفيذ مشاريع الاتصالات السلكية واللاسلكية المخططة في أقل البلدان نموا خلال التسعينات . وأكد أيضا أهمية مشاركة الاتحاد في اجتماعات المائدة المستديرة التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وكذلك في مختلف اجتماعات الفرقة الاستشارية للبنك الدولي لصالح أقل البلدان نموا للمساعدة على جمع ما قد تحتاج اليه الجهات المانحة من معلومات اضافية حول مشاريع الاتصالات السلكية واللاسلكية أو حول برامج محددة .

١٩٨- وقال ممثل هولندا ان أقل البلدان نموا معرضة لخطر استدامة حالة الضعف الاقتصادي ، نظرا لأنها غير قادرة على توليد النمو والتنمية الكافيين بنفسها . ومنع زيادة الصبغة العالمية فان العدد المعرض لهذه الحالة سيرتفع ويمكن ، بذلك الخصوص ، أن تشمل فئة موسعة لأقل البلدان نموا حتى المناطق المتخلفة في بلدان نامية كثيرة جدا ليست من أقل البلدان نموا . وأيد اقتراح لجنة التخطيط الإنمائي الرامي الى اعادة النظر في معايير الادراج في قائمة أقل البلدان نموا .

١٩٩- وقال ان الفقر ، وخاصة بين النساء ، قد ارتفع بسبب وجود بيئة اقتصادية غير مواتية ولأسباب ايكولوجية ، ولكن أيضا بسبب الجهود الرامية الى التكيف والتنمية السيئة التوجيه . وأضاف أن التنمية البشرية تتطلب تأمين الحاجات الأساسية ، واستثمار طاقات الشعب ، واشتراك الفقراء في عمليات اتخاذ القرارات والديمقراطية ، واحترام حقوق الانسان . ومن باب الحكمة أن تركز أقل البلدان نموا على تحسين الهياكل الأساسية المادية والمؤسسية والاجتماعية ، تاركة تنمية الطاقة الانتاجية للقطاع الخاص . وقال انه يجب اجراء تقييم مبكر لنتائج جولة أوروغواي لتقدير ما اذا كان يلزم اتخاذ المزيد من الاجراءات لصالح أقل البلدان نموا . وينبغي استخدام التمويل التعويضي لحل المشاكل في هياكل التوريد . ولذلك ، فانه يؤيد فكرة اجراء استعراض عام لآليات التمويل التعويضي .

٢٠٠- وقال انه من الضروري زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الى أقل البلدان نموا ورفعها الى مستوى ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للبلدان المانحة ، وربما احتاج الأمر أكثر من ذلك . وقال ان هولندا تخصص نسبة ٠,٣ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي لأقل البلدان نموا وهي تأمل في رفع تلك النسبة . هذا ويجب أن يكون الهدف الأساسي لتحقيق نمو كبير في الدعم الخارجي عموما .

٢٠١- واسترسل قائلا ان الدين يعرض النمو الاقتصادي في أقل البلدان نموا للخطر . وبناء على ذلك ، فان هولندا تقترح أن تمتح البلدان الدائنة ، جماعيا ، الالفباء الكامل للديون الرسمية الثنائية لأفقر البلدان التي تواجه مشاكل خاصة متعلقة بالدين ، رهنا بتنفيذ البلدان المدينة لسياسات اقتصادية سليمة ، وأن يأتي هذا الالفاء ، من حيث المبدأ ، كإضافة للمعونة الإنمائية العادية .

٢٠٢- وفيما يتعلق بالمتابعة ، قال انه يجب تعزيز أسلوب اجتماعات المائدة المستديرة واجتماعات الأفرقة الاستشارية لصالح أقل البلدان نموا ، كما يجب أن تقوم أمانة الأونكتاد بدور جوهري في هذه الأفرقة . وعلى المستوى العالمي ، يجب تقييم تنفيذ كافة الالتزامات المتعهد بها في اطار برنامج العمل .

٢٠٣- وقال ممثل بوتان ان أقل البلدان نموا ستذكر الثمانينات على أنها فترة تباينات كبيرة بين التوقعات الاقتصادية والواقع . وأضاف قائلاً ان معدلات النمو في معظم أقل البلدان نموا لم تحقق أهداف برنامج العمل الجديد الكبير ، فكانت نتيجة ذلك الواضحة توسع الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة وارتفاع عدد أقل البلدان نموا اذ انضافت اليه ١٠ بلدان أخرى .

٢٠٤- وقال ان بوتان على الرغم من موقعها غير الساحلي وكونها تبعد ٨٠٠ كيلومتر عن أقرب ميناء ، حققت درجة متواضعة من التقدم الاقتصادي . وأضاف أن الخطط والبرامج الانمائية للتسعينات تستند الى سياسات وأولويات وطنية محددة تحديدا جيدا تشمل ، في جملة أمور ، ما يلي: تشجيع الاعتماد على الذات وطنيا ، وحماية البيئة ، والتخطيط السكاني ، وتنمية الموارد البشرية ، وتحسين ظروف العيش في الأرياف ، وزيادة انتاج الاغذية ، وزيادة توليد الطاقة الكهربائية ، وتعبئة الموارد المحلية ، وزيادة مشاركة المرأة في التنمية . وما كان من الممكن أن تتحقق هذه البرامج من خلال جهود وطنية فقط ، وتأمل بوتان أن يظل شركاؤها في التنمية يوفرون دعما سخيا .

٢٠٥- ومما يشجع بلده تزايد عدد الجهات المانحة وكمية الموارد الخارجية المتاحة له . واقترح أيضا مضاعفة مستوى المعونة الحالي قبل حلول عام ١٩٩٥ وبلوغ الهدف المحدد بنسبة ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للبلدان المانحة قبل نهاية العقد . وأكد أنه لا بد أن يصبح تخفيف عبء الديون جزءا لا يتجزأ من المساعدة المقدمة لأقل البلدان نموا بما أن تخفيض مجموع الديون القائمة من شأنه أن يسمح بقيام التنمية الموجهة نحو النمو . وقصد تفادي زيادة ارتفاع عبء الديون ، اقترح المتحدث أن يتم تحويل الموارد في شكل هبات في اطار المساعدة الانمائية الرسمية وفي شكل تدفقات أخرى غير مولدة للديون مثل الاستثمار الاجنبي المباشر . ومن الأمور الأساسية أيضا تحسين مخططات وصول صادرات أقل البلدان نموا الى الاسواق . ويشمل ذلك ازالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية وتحسين مخططات نظام الافضليات المعمم .

٢٠٦- وقال ممثل المملكة العربية السعودية ان نتائج برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات مخيبة للأمل ، بما أن معظم الأهداف لم تتحقق . ومن الضروري تحديد أسباب هذا الاخفاق وازافة الاسهامات اللازمة كيما يتسنى تكثيف الجهود لجعل الاستراتيجية الانمائية للتسعينات استراتيجية ناجحة .

٢٠٧- وقال ان هناك دلائل واضحة تشير الى أن احدى معوقات النمو الاقتصادي لأقل البلدان نموا تصل بالقيود التي تفرضها البلدان المتقدمة على التجارة . وأضاف قائلاً ان استمرار تدهور حصائل صادرات السلع الأساسية وعدم تشجيع نقل التقنية الى هذه

البلدان كان لهما أيضا أثر سلبي على تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير . وفيما يتعلق بالمعونة ، وكما هو مبين في تقرير الأونكتاد أقل البلدان نمواً ، تقرير ١٩٨٩ ، لم تبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية الهدف المتفق عليه والمتمثل في نسبة ١,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي . وكان من الممكن أن تكون نتائج برنامج العمل الجديد الكبير مختلفة لو وفّت البلدان المانحة بهذا الالتزام . وبهذا الخصوص ، بلغت المساعدة السعودية الإجمالية في شكل منح وقروض ، خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٩ ، مقدار ٥٩,٤ مليار دولار ، أي ما يعادل ٥,٤٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلاد ، بعنصر هبة يمثل نسبة ٥٨ في المائة .

٢٠٨ - ومضى قائلاً إن بلده يدرك مشاكل أقل البلدان نمواً وإن معظم المعونة السعودية موفّر على ذلك على أساس ميسر . أما القروض ، فالعديد منها معفى من الغوائد ويسدّد على ٣٥ عاماً أو أكثر . وأكد على الأهمية التي تتسم بها بالنسبة إلى البلدان النامية المحافظة على أساس مالي سليم لمصارف وصناديق التنمية الإقليمية بسبب الطبيعة المتجددة لمواردها . وستكون أهم العوامل لنجاح استراتيجيات أقل البلدان نمواً للتسعينات الاستقرار ، وكذلك الأمن الداخلي والخارجي . وفي حالة انعدام الأمن فسوف تشهد أقل البلدان نمواً تحول مواردها النادرة إلى ميادين غير منتجة مثل الانفاق العسكري . ومن المهم بناء على ذلك أن يعزّز المجتمع الدولي السلم والاستقرار . وبخصوص غزو الكويت ، طالما لم تردّ إلى الكويت سيادتها ، فإن بلدان المنطقة ستكون عاجزة عن تقديم المعونة ، الأمر الذي سيؤثر بشكل خطير على أقل البلدان نمواً .

٢٠٩ - وقال ممثل الكرسي الرسولي إن ما دفع وفده إلى الاشتراك في المؤتمر خبيرة الكنيسة الطويلة بمعالجة الإنسان . وقال إن معاناة الإنسان شديدة في أقل البلدان نمواً ، إذ يقل فيها دخل الفرد عن ٢٠٠ دولار ، ويبلغ فيها معدل معرفة القراءة والكتابة قرابة ٣٥ في المائة ، وتقل فيها طاقة الإنتاج الصناعي عن ١٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي . وأعرب عن أمله في أن يوفر برنامج العمل الجديد للتسعينات حلولاً ملموسة للمجالات التي تكتنفها مشاكل ، بحيث لا يصبح هذا البرنامج مجرد تمرين أكاديمي . كما أعرب عن أمله أن يدعم المجتمع الدولي كليا الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً بأموال إضافية . وأشار إلى أن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كان قد قرر ، في دورته السابعة والثلاثين ، أمورا منها تخويل ٨٧ في المائة من الأموال المتاحة إلى البلدان النامية "ذات الدخل المنخفض" و٥٥ في المائة إلى أقل البلدان نمواً . وقال إن منظمات غير حكومية ، وجمعيات دينية عديدة قدمت إسهامات إيجابية في مجالات إنمائية شتى مثل التعليم والصحة والشهوض بالمرأة والتدريب المهني . واقترح عدداً من المبادئ والمبادئ التوجيهية لتعزيز التضامن الدولي ، ومن بينها زيادة الوعي العام بحقائق أقل البلدان نمواً .

٢١٠- وناشد أقل البلدان نموا اقامة مؤسسات ديمقراطية والسير في اصلاحات أخلاقية ، بما في ذلك شن حملة على الفساد . وناشد أيضا اتخاذ تدابير شاملة للتخفيف من عبء الديون وتحرير التجارة الدولية فضلا عن وضع آليات تعويضية ملائمة لتثبيت الاسعار . وأخيرا قال انه لم يثبت أن النمو الديمغرافي يعرقل عملية التنمية ، وما هو أكثر من ذلك ، أن الحد من المواليد هو الشرط اللازم لحل مشاكل البلدان النامية .

٢١١- وذكر ممثل ماليزيا أن الآمال الكبيرة التي كانت معلقة على برنامج العمل الجديد الكبير لم تتحقق اذ قصرت أكثرية البلدان المتقدمة في الوفاء بالتزاماتها في ما يتعلق بهدف المساعدة الانمائية الرسمية . وقال انه اذ يرحب بالتغييرات الجارية في أوروبا الشرقية ، يشعر بالقلق لأن الاصلاحات الحاصلة هناك ستزاحم احتياجات البلدان النامية على الموارد النادرة . ويرى وفده أنه يجب عدم السماح بهذا الانحراف ولكن كون بلدان أوروبا الغربية قد أنشأت بسرعة مصرفا لاعادة تعمير أوروبا الشرقية يعزز أوجه القلق هذه .

٢١٢- وقال ان الوضع الاقتصادي في أقل البلدان نموا مقلق جدا وأن عكس اتجاه هذه النزعة سيحتاج الى عمل نشيط ومتزامن في مجالات شتى تشمل زيادة التدفقات المالية الى أقل البلدان نموا ، وفتح الأسواق أمام صادرات أقل البلدان نموا . وأوصى بأن تدعم مشروع برنامج العمل للتسعينات ارادة سياسية قوية وأن تفكر البلدان المتقدمة في استخدام البعض من الموارد الاضافية الموفرة نتيجة لعملية نزع السلاح لتمويل هذا البرنامج . ويجب أن تبذل أقل البلدان نموا من ناحيتها جهودا لتنفيذ اصلاحات السياسات المحلية اللازمة .

٢١٣- وقال ان التعاون بين بلدان الجنوب هام جدا لاكمال البرنامج . وأضاف أن ماليزيا قد وضعت منذ أكثر من عقد برنامجا متواضعا للتعاون التقني لصالح أقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ . وخلال تلك الفترة قدمت ماليزيا المساعدة لـ ٢٥ بلدا ، من بينها بلدان في أفريقيا ، وسيستمر هذا البرنامج . وتمشيا مع هذا النهج ، شجع بلده انشاء لجنة الجنوب كما شجع اجتماع القمة الذي ضم ١٥ بلدا ناميا للمشاورات والتعاون بين بلدان الجنوب . وأشار الى نجاح اجتماع القمة الاول الذي عقد في حزيران/يونيه ١٩٩٠ بكوالالمبور ، فلاحظ أن مشاريع ملموسة اعتمدها اجتماع القمة هي الآن قيد التنفيذ وأن بلدانا نامية عدة - بما فيها أقل البلدان نموا - يمكنها أن تفيد من هذه المشاريع .

٢١٤- وقال ممثل غينيا - بيساو ان الاتفاق المرتقبة للتنمية في أقل البلدان نموا قائمة وأنه لا يمكن حل المشاكل الا بدعم كاف من المجتمع الدولي . وأضاف قائلاً ان

الفقر والجوع والبطالة والافتقار لمستويات العيش الأساسية في أقل البلدان نموا تشكل واقعا خطيرا لا يمكن أن تتجاهله البشرية . وقد فاقم تدهور اقتصادات أقل البلدان نموا الجفاف والتصحر وغير ذلك من النكبات الطبيعية . وهناك عوامل أخرى ساهمت فني هذا التدهور هي الانخفاض المستمر في قيمة منتجات أقل البلدان نموا في الأسواق العالمية ، ومعدلات التبادل التجاري غير المؤاتية ، والحمائية ، وعبء الدين الخارجي ، وهبوط تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية .

٢١٥- وعلى الرغم من برامج التكيف الهيكلي الضخمة ، تواجه غينيا - بيساو أزمة اقتصادية حادة تتميز بضعف الانتاج المحلي ، وارتفاع المديونية الخارجية الذي تفاقم بسبب عدم كفاية عائدات الاستثمارات ، وارتفاع معدلات التضخم ، وعدم السيطرة على العجز .

٢١٦- وقال انه لا يمكن الا للجهود الأكثر تنسيقا وتعزيزا التي تبذلها البلدان المانحة وأقل البلدان نموا ، أن تسمح لهذه الأخيرة بتحقيق أهدافها الإنمائية فسي العقد المقبل ، وبهذا الخصوص ، اقترح عددا من اجراءات الدعم التي ينبغي أن يشرع بها الشركاء في التنمية . وفيما يتعلق بالانتعاش الاقتصادي ، قال ان التخفيف من عبء الديون لا يزال أكثر الحلول واقعية بالنسبة الى أقل البلدان نموا ، الى جانب إعادة جدولة الديون والتدابير الملائمة الأخرى المتممة في توروبنتو والتدابير التي اعتمدها نادي باريس منذ عام ١٩٨٧ . وينبغي أن تركز برامج التكيف الهيكلي على أهداف التنمية الطويلة الأجل وأن تولي مزيدا من العناية للبرامج الاجتماعية ، وخاصة منها الصحة والتدريب . وينبغي بذل جهود كبيرة لازالة الخواجز التعريفية وغير التعريفية التي تؤثر في صادرات أقل البلدان نموا ، ولتسهيل وصولها الى الأسواق . كذلك ينبغي أن يساهم تغيير قواعد المنشأ والاعفاء من قيود الحدود القصوى والقيود الكمية في تنويع اقتصادات هذه البلدان . وفيما يتعلق بتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية ، ينبغي أن تزيد البلدان المانحة جهودها من أجل بلوغ نسبة ٠.١٥ في المائة المحددة كهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية .

٢١٧- وقال ممثل شيلي انه ينبغي ألا يعتبر المجتمع الدولي تقديم المساعدة التي أفقر أعضائه مجرد طريقة لاراحة ضميره الجماعي ، فلابد له من التسليم بأنه توجد دول وجماعات تشكو من ضعف في الهياكل الاجتماعية والسياسية ، وتتميز بالافتقار الى موارد وطنية ، وتعاني من مقومات مناخية أو جغرافية غير مؤاتية . وان وجود مجووعات محرومة ، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي ، يعتبر عرضا من أعراض العيوب الهيكلية في النظام المعني ، وأنه لواجب أدني على المجتمع العالمي أن يواجه مشاكل أقل البلدان نموا بشغور من الالتزام والتخيل متجاوزا الايديولوجيات

والمذاهب والتصورات السياسية أو المواقع الجغرافية . وينبغي ألا يبقى أحد غير مكترث بوضع وكفاح أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤١ بلدا وسكانها الذين يزيدهم عددهم على ٤٠٠ مليون نسمة . وقال ، بهذا الخصوص ، ان بلده يؤيد تأييدا كاملا مشروع برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا ، الذي يعتبره وثيقة شاملة . ويعلق أهمية خاصة على الفصل المتصل بالمبادئ الأساسية . وأضاف أنه ينبغي أن يكون كل بلد حرا في اختيار طريقه الخاص الى التنمية طبقا لخصائصه وموارده الوطنية ، ولا يجوز لأي هيئة أو دولة أو حكومة أن تنتحل حق إملاء أو فرض أنماط معينة . وأكد الحاجة الى خلق ظروف خاصة لزيادة وتنويع صادرات أقل البلدان نموا ، مشددا أيضا على أهمية التوصل ، في جولة المفاوضات المتعددة الأطراف الجارية ، الى القضاء على كافة أشكال الحمائية التي تؤثر في أقل البلدان نموا كما في البلدان النامية الأخرى . وأيد كذلك التقديم الإضافي للمساعدة المالية لتكميل المدخرات المحلية لأقل البلدان نموا مؤكدا على أن تقديم هذه المساعدة الى أقل البلدان نموا ينبغي ألا يستخدم كذريعة لاتباع سياسات المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف التراجعية فيما يتعلق ببلدان أخرى . وقال ان شيلي وبلدان نامية أخرى ، وهي ليست من أقل البلدان نموا تعاني مشاكل مشابهة الى درجة ما لمشاكل أقل البلدان نموا . وأضاف أن مساعدة أخرى ستحل أيضا بالتأكيد اذا ازداد عدد أقل البلدان نموا لأن المجتمع الدولي قصر في التسليم بأن التخلف يؤثر أيضا في بلدان أخرى لا تزال تناضل لبلوغ مستويات أعلى للتنمية .

٢١٨- وقال ممثل جمهورية إيران الإسلامية ان برنامج العمل الجديد الكبير قد أخذ في تحقيق أي هدف من أهدافه ، فان أقل البلدان نموا لم تحقق الا ثلث هدف برنامج العمل الجديد الكبير في نمو الناتج المحلي الاجمالي . وأن الانتاج الزراعي لم يرتفع الا بنسبة ٢ في المائة سنويا في حين أن الهدف المحدد في برنامج العمل الجديد الكبير هو ٤ في المائة ، كما أن معدل التصنيع كان أقل من الاسقاطات بكثير . ولكن ما يقلق أكثر من أي شيء آخر هو أن تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية لم تبلغ الا نسبة ٠,٠٩ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للمانحين في حين أن الهدف المتفق عليه هو ٠,١٥ في المائة .

٢١٩- وقال ان بلدانا عديدة من أقل البلدان نموا ، اذ واجهت هبوطا في حصائل صادراتها ودينارا خارجيا ارتفع من ٣٥,٨ مليار دولار في عام ١٩٨٢ الى ٧٠ مليار دولار في عام ١٩٨٩ ، قد عانت نموا سلبيا في دخلها للفرد ، مما أدى الى تدهور مستويات المعيشة . وقد بذلت بلدان عديدة من أقل البلدان نموا جهودا شاقة لتحسين أدائها الاقتصادي عن طريق اعتماد برامج للتكيف الهيكلي ، ولكن جهودها قد قابلتها الى حد بعيد بيئة خارجية غير مؤاتية متميزة بهبوط أسعار السلع الأساسية ، وتدهور معدلات

التبادل التجاري ، وركود المساعدة الإنمائية الرسمية ، وتزايد الحمائية ، والتزامات خدمة الديون . وخلال الثمانينات ، ارتفع عدد أقل البلدان نمواً من ٣١ إلى ٤١ بلداً .

٢٢٠- ومع أن المسؤولية الأولية عن وضع وتنفيذ استراتيجية إنمائية فعالة مفضية إلى نمو واسع القاعدة تقع على عاتق أقل البلدان نمواً أنفسها فإن هذه البلدان ستحتاج ، بسبب قاعدتها الاقتصادية الضعيفة ، إلى دعم قوي من المجتمع الدولي ، وينبغي أن يشمل الدعم الدولي ما يلي: تخفيف الديون ، وتوفير تدفقات خارجية إضافية ، في شكل مساعدة إنمائية رسمية بالدرجة الأولى ، واتخاذ تدابير لتحسين مخططات نظام الأفضليات المعمم ، وتثبيت أسعار السلع الأساسية ، وتحسين مرفقات التمويل التعويضي القائمة . وقد قدمت جمهورية إيران الإسلامية ، منذ نشأتها ، المساعدة التقنية والمالية إلى بلدان الجنوب المحتاجة ، وخاصة في أفريقيا .

٢٢١- وقال أن جمهورية إيران الإسلامية تدين غزو الكويت واحتلاله من جانب العراق . وهي تقبل كافة قرارات مجلس الأمن وتؤكد الحاجة الملحة إلى عودة السلم والأمن إلى المنطقة من خلال تفاهم وتعاون البلدان في المنطقة .

٢٢٢- وقال ممثل جامايكا أن أحداث الخليج على الرغم من أنه لا ينبغي السماح لها بتحويل المؤتمر عن الاضطلاع بولايته ، يرجح أن تزيد خطورة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لبلدان عديدة ، خاصة منها أقل البلدان نمواً . وأضاف قائلاً أن مشاكل أقل البلدان نمواً ، التي هي إما دول غير ساحلية أو دول متعددة الجزر إنما هي مشاكل فادحة . ولقد فشلت أقل البلدان نمواً في تحقيق أي هدف من أهدافها المخططة . وشكك أن البلدان المعنية تتأثر للغاية بالخدمات الاقتصادية الخارجية مثل الارتفاع الحاد في أسعار الواردات الأساسية وتدهور معدلات التبادل التجاري . ومع أن العديد من أقل البلدان نمواً اعتمدت برامج شاقة للتكيف الهيكلي ، فإن النتائج كانت هاشية بسبب عدم وجود دعم خارجي قوي . وما لم تترك هذه البلدان مساعدة كافية من المجتمع الدولي ، سيتم تخفيض الواردات الحيوية وتقليص الخط الإنمائية .

٢٢٣- ولتخفيض أقل البلدان نمواً من شرك الفقر ، سيحتاج الأمر إلى جهود متجددة من جانبها وإلى دعم أقوى من جانب البلدان المتقدمة . وعلى المستوى الوطني ، ينبغي لأقل البلدان نمواً أن تقيم بيئة للسياسة الاقتصادية تسمح بثأمين الفعالية في توزيع الموارد واستخدامها ، ولتزيد الانتاجية والفعالية في الصناعة والزراعة ، وتشجيع التنوع الاقتصادي ، وتوفير حوافز لتطوير روح المبادرة الخامة والفعالية في المؤسسات العامة ، وتنمي الموارد البشرية ، وتشجع التعاون بين الجنوب والجنوب .

وينبغي أن تشمل تدابير الدعم الدولي التخفيف من عبء الديون وزيادة التدفقات المالية . وفي هذا السياق حث أجهزة الأمم المتحدة على توسيع نطاق مساعدتها المقدمة إلى أقل البلدان نموا . وقال انه بالإضافة إلى ذلك ، ستحتاج الجهود الوطنية إلى إعادة تفكير من جانب مؤسسات الاقراض المتعددة الأطراف فيما يتصل بشكليات التشغيل .

٢٢٤- وقال ان جامايكا تأمل أن ينعكس في نتائج المؤتمر التقدم المحرز في نيسان/ابريل ١٩٩٠ في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة المتعلقة بالتعاون الدولي ، وخاصة انعاش النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية .

٢٢٥- ولاحظ المدير العام للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة الغات) أنه ، برغم أن الثمانينات قد شهدت نموا كبيرا في حجم وقيمة التجارة العالمية ، لم تقل البلدان نموا من هذا التوسع وظلت حصتها في التجارة العالمية منخفضة جدا . لذلك ، من الملح أن يعمل المجتمع التجاري الدولي فورا لعكس الاتجاه إلى الضعف الاقتصادي المتزايد لهذه البلدان ولتشجيع مشاركتها في الاقتصاد العالمي ، وخاصة في النظام التجاري الذي تنظمه مجموعة الغات . ومن الأمور ذات الأولوية بالنسبة إلى المؤتمر أن يضع ويعتمد سياسات وتدابير وطنية ودولية مناسبة لتعجيل عملية التنمية في أقل البلدان نموا خلال التسعينات . وأشار إلى ما قدمته مجموعة الغات حتى الآن من مساهمة لمساعدة أقل البلدان نموا ، فذكر بأن أول خطوة هامة تمت عندما سلمت جولة طوكيو بأن أقل البلدان نموا تتطلب معاملة خاصة . وقال ان تلك المفاوضات قد أدت إلى إزالة أو تخفيض التعريفات بشأن مجموعة واسعة من المنتجات الاستوائية والمصنوعات ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نموا . وأشار أيضا إلى إنشاء لجنة فرعية معنية بتجارة أقل البلدان نموا أصبحت الآن محفل مجموعة الغات لمعالجة المشاكل التجارية الخاصة لهذه البلدان . وقال ان هناك علاوة على ذلك جملة من المبادئ التوجيهية في مجال السياسات ، اعتمدت في عام ١٩٨٢ لبرنامج عمل وأولويات مجموعة الغات ، تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى معاملة أقل البلدان نموا معاملة خاصة . ولقد أفادت عدة بلدان من أقل البلدان نموا أيضا من برنامج مجموعة الغات للمساعدة التقنية . وفيما يتعلق بجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية ، أشار إلى الانشغال بتأمين مشاركة حكومات أقل البلدان نموا طوال هذه المفاوضات . وقال انه من الأساسي أن تواصل هذه البلدان المشاركة بنشاط وأن تعمل بكل ما في وسعها من أجل مصالحها الخاصة ، ولا سيما من أجل تخفيض الحواجز غير التعريفية وإزالتها ، ومن أجل تحرير التجارة في الزراعة والمنسوجات ومن أجل زيادة المساعدة التقنية التي من شأنها أن تمكنها من الاستفادة من فرص الأسواق الجديدة المتاحة ومن تكييف أنظمتها وفق الأطار المتعدد الأطراف للقواعد والأنظمة التجارية .

٢٢٦- وقال ممثل برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة إن واردات أقل البلدان نمواً من الأغذية مرتفعة ومتزايدة بسبب اجتماع زيادة السكان السريعة مع الانتاجية الزراعية المنخفضة والدين الخارجي. وفي الفترة ١٩٨٨/١٩٨٩، ذهب ما قيمته قرابة ١,٤ مليار دولار من المعونة الغذائية، أي أكثر من ثلث المجموع العالمي، إلى أقل البلدان نمواً. وقدمت المعونة الغذائية في شكل معونة برنامجية لدعم موازين المدفوعات والموازنة أو في شكل معونة غذائية طارئة. وقد قدرت دراسة أجريت مؤخراً بالاشتراك بين البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي حول المعونة الغذائية أن الواردات الغذائية إلى البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء يشمل أن ترتفع من قرابة ١٢ مليون طن في ١٩٨٧ (تقدر قيمتها بقرابة ٤ مليارات من الدولارات) إلى ٤٠ مليون طن مع حلول عام ٢٠٠٠. وسيحتاج هذا الرقم إلى رفعه إذا ما أريد تحويل البعد الاجتماعي لبرامج التكيف الهيكلي إلى برامج تزيد إمكانية وصول الفقراء إلى الأغذية. ومن الأهمية بمكان أن تعتبر البلدان المستفيدة والبلدان المانحة على السواء المعونة الغذائية مصدراً قيماً يستخدم لدعم الخطط والبرامج الانمائية الوطنية التي تشجع تحقيق الأمن الغذائي وفي نفس الوقت تتفادى عواقب انتاج الأغذية المحلي واختلال التجارة العادية. ولكن، لا ينبغي اعتبار المعونة الغذائية المقدمة للتخفيف من حدة الجوع والفقر حلاً دائماً، وينبغي أن تواصل الحكومات استنباط برامج قادرة على البقاء لتأمين الاكتفاء الذاتي في مجال الأغذية في الأجل الطويل. وقال إن برنامج الأغذية العالمي يدعم أيضاً مشاريع التنمية الريفية في أقل البلدان نمواً في مجالات انتاج الأغذية، والحراج، وحفظ التربة الخ... وأشار أيضاً إلى الأهمية المتزايدة للمعونة الغذائية المقدمة من البلدان النامية وقال إن برنامج الأغذية العالمي قد اشترى ١٢٦ ٠٠٠ طن في عام ١٩٨٩ من البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء. ولقد كان البرنامج نشطاً جداً في منطقة الساحل حيث ساعد على وضع استراتيجية للمعونة الغذائية نسقت في إطارها البلدان المانحة والبلدان المستفيدة السياسات والاجراءات لجعل المعونة الغذائية أداة انمائية فعالة.

٢٢٧- وقال ممثل بوركينا فاسو إن أمثلة النجاح خلال السنوات العشر لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير كانت نادرة بئسما وجدت حالات فشل كثيرة. ولم تتمكن أقل البلدان نمواً من تحقيق الأهداف بجهودها الخاصة، وقد كان ذلك يرجع أحياناً إلى قصور السياسات الوطنية، ولكن كان يرجع دائماً إلى وجود بيئة اقتصادية دولية غير مواتية. وقال مستعرضاً حالة بوركينا فاسو إن النتائج كانت ضئيلة في الواقع. قبلت نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٨ بنحو ٥٠ في المائة سنوياً، ولكن كان التطور غريباً، إذ انتقل من ١,٨ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ٩,٩ في المائة في عام ١٩٨٣. وانخفضت نسبة الصادرات إلى الواردات من ٤٨ في المائة إلى ٣٧ في المائة بينما تضاعف حجم الديون الرسمية وارتفع من ٣٨٢ مليون دولار في عام ١٩٨٢ إلى ٧٥٧ مليون دولار في عام ١٩٨٨.

٢٢٨- ونظرا الى تدهور الحالة الاقتصادية الدولية بدرجة كبيرة وعدم كفاية المساعدة الانمائية الرسمية ، حث البلدان المانحة على زيادة مساعدتها الانمائية الرسمية الى ٠,٢ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي لتوفير فرمة حقيقية لأقل البلدان نموا للنجاح . ودعا أيضا الى زيادة تدابير تخفيف عبء الديون لصالح أقل البلدان نموا التي بلغت ديونها الخارجية حاليا نحو ٤٢ مليار دولار . وقال انه ينبغي الغاء هذه الديون حيثما أمكن ذلك . وأكد أن أقل البلدان نموا تواجه صعوبات متزايدة في الوصول الى الأسواق الخارجية وأن هناك حاجة ملحة الى اتخاذ تدابير دولية لتمكين قطاعها التصديري من زيادة فعاليته وتثبيت أسعار السلع الأساسية .

٢٢٩- ورحب بقرار برنامج الأمم المتحدة الانمائي بتخصيص ٥٥ في المائة من موارده لأقل البلدان نموا وأيد الاقتراح الذي يقضي بضرورة تقديم موارد اضافية لبرنامج العمل الخاص للصندوق الدولي للتنمية الزراعية لصالح البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى .

٢٣٠- وقال أخيرا انه ينبغي للمؤتمر أن يعتمد آلية متابعة لبرنامج العمل الجديد لاستعراض التقدم المحرز على الأصعدة الوطنية والاقليمية والعالمية باستمرار . كما قال انه ينبغي أن يظل الأونكتاد مسؤولا عن الاستعراض العالمي .

٢٣١- وذكر ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى ان بلده قد استبعد ، مثل جميع أقل البلدان نموا ، من العملية الانمائية بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٩٠ . ولا ينبغي بلده يضع منذ عام ١٩٨١ سياسات للاستقرار الهيكلي والتحرير الاقتصادي كما أوصت بذلك بعض المؤسسات الدولية . وعلاوة على ذلك ، أشرف صندوق النقد الدولي على الادارة المالية والاقتصادية الكلية للقطر في اطار مرافق التكيف الهيكلي التابعة له . وخضعت جميع القطاعات ذات الأولوية في الاقتصاد لبرامج التكيف ، وخاصة الزراعة ، وتربية المواشي ، والصحة ، والتعليم ، والقطاع المالي . بيد أنه تعثر التقدم نتيجة للجمود الهيكلي للقطر من جهة ، وضعفه الاقتصادي ، من جهة أخرى . والواقع أنه رغم جميع الجهود التي بذلت لتحرير الاقتصاد وتحديثه ، لم يزد نمو الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٩ الا قليلا بالمقارنة بعام ١٩٧٧ ، وسجل الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد خلال فترة الاثني عشر سنة المذكورة انخفاضا تبلغ نسبته ٢٠ في المائة . وقال ان جمهورية أفريقيا الوسطى ، علاوة على اتصافها بصفات أقل البلدان نموا ، تتحمل أعباء خصائص البلدان غير الساحلية التي تعرقل تنميتها عموما القيود الاجتماعية الثقيلة والتي على رأسها مشاكل النقل . ومما عرقل واردات ومصادرات البلدان الافريقية غير الساحلية بدرجة كبيرة ، بالإضافة الى المنافسة الشرسة التي تواجهها من المنتجات الآسيوية ومنتجات أمريكا اللاتينية ، المعوقات التي تواجهها في

النقل البري والبحري . وأعادت هذه المشكلة الرئيسية دائماً التنمية في أقل البلدان نمواً غير الساحلية . واقترح أن يضع المجتمع الدولي تدابير خاصة لتحسين تنظيم شبكات النقل للقضاء على العزلة الاقتصادية لهذه البلدان . وينبغي أن يسعى برنامج العمل للتسعينات إلى وضع حد لحلقة زيادة الضعف الاقتصادي وفقر أقل البلدان نمواً بتكريس اهتمام خاص للمشاكل المتعلقة بديونها ومعوقتها الخارجية . وينبغي تنظيم متابعة منتظمة للأهداف الكمية التي سيضعها المؤتمر كما ينبغي تعزيز النيات التعويضية عن الخسائر الناجمة عن تقلبات السوق وانخفاض أسعار السلع الأساسية . وقال أخيراً إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يجدد تضامنه مع أقل البلدان نمواً بتعهده بإقامة قواعد التنمية المطردة لصالحها .

٢٣٢- وذكر ممثل رومانيا أنه ينبغي للمؤتمر أن يضع برنامج عمل لوقف تدهور الحالة في أقل البلدان نمواً ، ولانعاش تنميتها والتعجيل بها . وقال إنه على الرغم من مسؤولية أقل البلدان نمواً عن تنميتها فإن الجهود التي تبذلها لانعاش النمو فيها ستظل غير كافية بدرجة كبيرة إذا لم تستكمل بموارد خارجية مناسبة . وأشار إلى أنه ينبغي للمجتمع الدولي زيادة دعمه لهذه البلدان في سياق زيادة المساعدة الدولية المقدمة إلى كل البلدان النامية . وأكد على أهمية توفير موارد تكميلية لأقل البلدان نمواً كما أكد على ضرورة تحسين وصول منتجاتها إلى الأسواق . وقال إن رومانيا تعلق في هذا الشأن أهمية كبيرة على جولة أوروغواي الراهنة التي توفر احتمالات لتوسيع صادرات أقل البلدان نمواً إلى البلدان المتقدمة . وأكد أيضاً على أهمية نقل التكنولوجيات المناسبة إلى أقل البلدان نمواً ، وتنمية الموارد البشرية ، والترتيبات التعاونية مع البلدان النامية الأخرى . وقال إن بلده يبذل جهوداً متضافرة لإقامة علاقات اقتصادية مفيدة للجانبين مع أقل البلدان نمواً وأنه أكد بوجه خاص على مساعدة أقل البلدان نمواً في توسيع قاعدتها الإنتاجية وبناء موارد القوى العاملة فيها . وفي الوقت نفسه ، تقدم رومانياً في إطار النظام الشامل للأفضليات التجارية معدلات تعريفية هامة لأقل البلدان نمواً دون أن تطلب تنازلات مكافئة . بيد أنه اعترف بأن هذا التعاون ليس مرضياً حتى الآن رغم الانجازات الكبيرة التي حققها بين بلده وهذه البلدان . وقال إن الاتجاه الجديد الذي تسير فيه رومانيا للأخذ بسياسات الاقتصاد السوقي سيوفر مع ذلك المزيد من الغرض لزيادة فعالية التعاون مع أقل البلدان نمواً .

٢٣٣- وقال ممثل ميانمار إن برنامج العمل الجديد الكبير لم يؤد إلى أي تقدم في الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نمواً ، أفقدت هذه البلدان من شعورهم بالثقة والركود ، ومشاكل موازين المدفوعات المزمنة ، وانكماش التجارة ، وثقل الديون الخارجية . وقال إن هذا يرجع بدرجة كبيرة إلى عوامل خارجية مثل الضغوط الجمائية ،

وكساد الأسواق العالمية ، وتدهور معدلات التبادل التجاري ، وعدم كفاية تدفقات الموارد المالية التساهلية . وأضاف أن الوضع المتدهور في ميانمار تفاقم بسبب الاضطرابات السياسية التي حدثت في الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ والتي أدت إلى انخفاض كبير في أداء الناتج المحلي الإجمالي . ولمواجهة هذه الحالة الاقتصادية المتدهورة شرعت حكومته في أواخر عام ١٩٨٨ في عدد من الإصلاحات الاقتصادية التي تمهد الطريق للتوسع في النظام الاقتصادي السوقي المنحى . وتضمنت هذه الإصلاحات إلغاء الرقابة على الأسعار والاعانات المتعلقة بها ، وتخفيض مستوى الضرائب ، وتحرير التجارة المحلية والخارجية ، وإضفاء المشروعية على التجارة الحدودية مع البلدان المجاورة . بيد أن أهم التطورات كان إصدار قانون الاستثمارات الأجنبية لاتحاد ميانمار . وقال ، فيما يتعلق بالقطاع المصرفي ، أن الهدف من الجهود التي بذلت كان تمكين المؤسسات المصرفية من زيادة الاستجابة لاحتياجات القطاع الخاص . ولكن لا يزال اقتصاد ميانمار ، رغم جميع هذه التدابير الإصلاحية ، شديد التأثر بالعوامل الخارجية ولا يزال بحاجة ماسة إلى الدعم الدولي بحيث تؤدي الجهود التي يبذلها إلى النمو الاقتصادي الذاتي . وقال أنه ينبغي أن تشمل مثل هذه المساعدة الخارجية زيادة كبيرة في التدفقات المالية المقدمة بأفضل الشروط التساهلية وأنها ينبغي أن تشمل النفقات المحلية والمتكررة . كذلك ينبغي أن تبذل الجهات المانحة جهداً لتقديم المعونة غير مشروطة . وناشد المنظمات المتعددة الأطراف أن تفرد جانباً قسماً أكبر من مواردها للمساعدة على تلبية حاجات أقل البلدان نمواً في مجال المساعدة المالية والتقنية . ورحب في هذا الصدد بالقرار الذي اتخذته مجلس إدارة الأمم المتحدة الإنمائي مؤخراً بتخصيص ما يبلغ ٥٥ في المائة من رقم التخطيط الإرشادي لأقل البلدان نمواً في غضون دورته البرنامجية الخامسة ، وأيد أيضاً الاقتراح الذي قدمته فرنسا لزيادة موارد صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية . وقال أخيراً أن حكومته تنضم إلى الدعوة إلى تخفيف أعباء الديون الباهظة لأقل البلدان نمواً التي تعتبر عقبة رئيسية أمام انتعاشها الاقتصادي ودعا أيضاً إلى اتخاذ تدابير دعم دولية في ميدان التجارة .

٢٣٤- وقال ممثل ساموا أن الوضع الاقتصادي في أقل البلدان نمواً ظل يتدهور على الرغم من عقد كامل من الجهود الدولية والوطنية الرامية إلى النمو والتحول الهيكلي كما هو منصوص عليه في برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات . وقال أن ذلك يعهد تحدياً رئيسياً لكل من أقل البلدان نمواً والمجتمع الدولي . ثم أن نجاح برنامج العمل الجديد سيتوقف إلى حد كبير على تحسين تنسيق جهود المجتمع الدولي ، وكذلك على الاستجابات المناسبة من جانب أقل البلدان نمواً نفسها . وبهذا الخصوص أشاد بالجهود التي بذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال الثمانينات لتنسيق الدعم الدولي من خلال اجتماعات المائدة المستديرة . ويسر حكومته ملاحظة أن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد وافق على زيادات كبيرة في مخصصات أرقام التخطيط الإرشادية

القطرية لدورة البرمجة الخامسة ، وأن هناك توسعا متوقعا في الموارد التي ستتاح في إطار صندوق التدابير الخاصة . وأشار إلى الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً نفسها فقال أنه من المهم بدرجة مماثلة أن تعتمد البلدان سياسات وطنية مناسبة لمواجهة التحديات التي تنتظرها ، وفي بلده وضع برنامج للتكيف الهيكلي أدى إلى مكاسب محققة ناشئة عن سياسات مالية ونقدية شتم بالحذر . وبذلت أيضا جهود لتحسين مستويات الانتاج ، خاصة في القطاع الزراعي ، وفي بناء المؤسسات . وبالإشارة إلى مشروع برنامج العمل ، قال ان حكومته تؤيد زيادة تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً . وأخيرا ، أكد على أهمية مخططات التمويل التعويضي القائمة والحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة لمنع الترددي الايكولوجي .

٢٣٥- وذكر ممثل هايتي أن تخفيض المساعدة الانمائية الرسمية الذي حصل منذ ثلاثة أعوام عجل بانهيار اقتصاد هايتي مما أدى إلى وقف اضطراري للاستثمارات العامة . وأن المديونية الخارجية قد تدهورت أيضا بشكل ملحوظ منذ المؤتمر الأخير المعني بأقل البلدان نمواً وهي تمثل عائقا هاما في طريق تنمية هايتي . وأضاف قائلا أنه تعين على بلده أن يعتمد برنامجا للتكيف الهيكلي في عام ١٩٨٧ كان من المقرر أن يتم تمويله بالاشتراك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووكالة معونة الولايات المتحدة ولكنه لم ينفذ على النحو الملائم لأن الأموال لم تصل مطلقا . ويجري حاليا تنفيذ برنامج جديد للتشبيث وسوف يتم قريبا التفاوض في برنامج آخر للتكيف . وأكد أيضا أن التكيف والنمو مترابطان ارتباطا وثيقا ويجب ادارتهما في آن واحد .

٢٣٦- وأعرب عن شيء من القلق إزاء طرائق المساعدة التقنية التي تؤدي في بعض الأحيان إلى تدفق ذي بال من القطع الأجنبي إلى الخارج في شكل أجور للخبراء . وأكد أيضا حقيقة أن كميات كبيرة من موارد بلده المالية مودعة في مصارف بالخارج وأن تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج هذا على أيدي أبناء بلده لم يلق أي اعتراض من جانب الأمم الغنية . وأشار إلى أن هروب رؤوس الأموال ، والحمائية ، وهبوط أسعار السلع الأساسية ، عوامل ولدت فعلا فقرا مدقعا أدى إلى إحباط اجتماعي واضطراب سياسي . وناشد المجتمع الدولي تحسين نوعية عيش شعب هايتي ، وخاصة فئاته الاجتماعية المحرومة . وقال أنه يجب أن تركز التدابير التي سيتم تنفيذها في مشروع البرنامج على ما يلي: تنشيط النظام الانتاجي ، وبشكل أساسي في القطاعين الزراعي والصناعي ؛ وخلق فرص عمل جديدة ؛ وإدارة القطاع العام على نحو رشيد وبتوخي اللامركزية ؛ وتهيئة بيئة مادية واجتماعية ومؤسسية مؤاتية من شأنها أن تمكن كل مواطن في هايتي من المشاركة في إعادة بناء بلده . واختتم قائلا أنه يأسف لعدم وجود ممثل للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي في المؤتمر .

٢٣٧- وأكد ممثل غينيا أن نتائج تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير غير مرضية وأن الأهداف المحددة للثمانينات قد ظلت هي نفسها الأهداف المحددة للتسعينات . والاختلالات الخطيرة ذات الطابع الاقتصادي الكلي والمالي ، وتدهور أوضاع أسعار الصرف ، وعيب الديون ، وانخفاض تدفقات التمويل الخارجي ، وعدم ملائمة الاستراتيجيات الانمائية الوطنية القائمة على افتراضات غير واقعية قد أرغمت جميع أقل البلدان نموا على اعتماد برامج تكيف هيكلية . وبالنظر إلى الحاجة إلى التنمية ، وندرة الموارد ، وتدهور معدلات التبادل التجاري ، يجب أن تدمج كليا برامج التكيف الهيكلي والتشبيث في خطط التنمية الوطنية طويلة الأجل . وقال انه يأمل أن يوصي المجتمع الدولي باندماج هذه البرامج في الدراسات الوطنية بشأن التنمية طويلة الأجل . واقترح أن تحدد حكومات أقل البلدان نموا وتنفذ سياسات انمائية مناسبة في مجالات الزراعة والصناعة والموارد البشرية . أما فيما يتعلق بشركائها في التنمية فيجب الزيادة كما ونوعا في الموارد وذلك قصد دعم السياسات الانمائية الوطنية لأقل البلدان نموا .

٢٣٨- واقترح أن يعتمد المؤتمر برنامج عمل ينطوي على عدد من العناصر الهامة في جملتها ما يلي: تنمية الموارد البشرية ، والتنمية الزراعية والصناعية ، والأمن الغذائي ، وحفظ البيئة ، وزيادة مشاركة ومسؤولية سكان أقل البلدان نموا في الأنشطة الاقتصادية والسياسية ، وتحويل رؤوس الأموال الأجنبية العامة والخاصة لتمويل تنمية أقل البلدان نموا ، وتشجيع التكامل دون الإقليمي ، وإلغاء الديون الخارجية لأقل البلدان نموا ، وإدخال تحسينات على آليات التمويل التعويضي ، وتعزيز الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة ، وتشجيع القطاع الخاص ، وتحسين نقل التكنولوجيا . وأخيرا لا بد من إدخال تحسين كبير على آليات متابعة ورصد برنامج العمل الجديد .

٢٣٩- وقال ممثل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ان برنامج العمل الجديد يجب أن يهدف إلى توطيد وتنسيق جهود أقل البلدان نموا نفسها بمشاركة ودعم المجتمع الدولي الكاملة . وقال انه يعتقد أن أسباب فشل برنامج العمل الجديد الكبير تكمن في أوجه نقص داخلية وخارجية مثل ضعف الهياكل الأساسية ، والمشاكل الديمغرافية ، وعدم كفاية جهود أقل البلدان نموا ، وتزايد التزامات الدين الخارجي وخدمة الدين ، وهبوط أسعار السلع الأساسية ، وظروف السوق غير المواتية . وقال انه يؤيد بصورة عامة مشروع برنامج العمل الجديد . ويؤيد الوفد الأوكراني أيضا العناصر الرئيسية الواردة في اعلان داكا (A/CONF.147/PC/6) . وقال انه يرى أن برنامج العمل الجديد للتسعينات يجب أن يتضمن استراتيجية لتحديث هياكل أقل البلدان نموا لتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي . ويجب أن تركز هذه الاستراتيجية على وضع سياسة اقتصادية كلية فعالة ، وخلق الظروف الخارجية والداخلية لتنفيذها بما في ذلك ، في جملة أمور ، تحسين الهياكل الأساسية الاجتماعية والمادية والوصول إلى الأسواق

الدولية . ويجب أن تدرج فيها أيضا عناصر تتعلق بتعبئة الموارد البشرية ، وتحديث القاعدة الانتاجية وتحقيق تكاملها التام ، وتحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي ، وتعزيز قاعدة التصدير . وينبغي ايلاء اهتمام خاص في برنامج العمل المقبل للجوانب الأيكولوجية . ولتحقيق النجاح سيلزم توفير موارد اضافية . وقال ان بلده سيظل يساعد أقل البلدان نموا على الرغم من الصعوبات الحالية التي يواجهها في تحوله الى نظام اقتصاد سوقي . وفي الوقت الحاضر يعمل الالف من الأوكرانيين كاخضائيين في أقل البلدان نموا ويدرس طلاب عديدون من هذه البلدان بجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية . واختتم قائلا ان عملية "البيرسترويكيا" سوف تخلق فرصا اضافية لزيادة هذا التعاون .

٢٤٠- وقال ممثل بولندا انه لما كان قد قدم من بلد تشصف فيه كلمة "تضامن" بمعنى سياسي متميز ، فانه يؤيد كليا رؤية الرئيس ميتران الجريئة المتمثلة في اقامة "عقد تضامن" من أجل التنمية . ولهذا ، فانه يعلق أهمية كبيرة على مشروع برنامج العمل الجديد . وأضاف قائلا انه اذا كانت هناك حاجة مناسبة الى شراكة معززة من أجل التنمية ، فان الدعم الخارجي لا يمكن أن يحل محل تعبئة الموارد الداخلية وانتهج سياسات اقتصادية سليمة . وان اشاعة الحرية السياسية ، واحترام حقوق الانسان واقامة مؤسسات تتمتع بالدعم الشعبي هي أمور لا غنى عنها في الأجل الطويل كإطار لاية مخططات واستراتيجيات انمائية .

٢٤١- ولقد مهد التطور المفاجيء في العلاقات بين الشرق والغرب السبيل لبناء صرح أوروبي جديد حسن كثيرا ، في جملة أمور ، الاطار الدولي للحوار بين الشمال والجنوب . وأكد أن بولندا ترغب في الانتماء الى أوروبا موحدة تعنى ليس فقط برفاهها وانما أيضا بازدهار المناطق التي هي أقل منها نموا وبأقل مناطق العالم نموا . وقال أن نطاق مشاركة بلده في مختلف المجالات سيتوقف على تطور وضعه الاقتصادي في المستقبل ، وهو وضع متقلقل في الوقت الحاضر .

٢٤٢- واسترسل قائلا انه يتعين على بلده ، بسبب الدين الخارجي الذي يتجاوز ٤٠ مليار دولار ، وارتفاع تكاليف التغيرات العضوية الجذرية ، والقيود الإضافية الناتجة عن أزمة الخليج الفارسي ، أن يقيم بواقعية امكانياته "المتواضعة جدا" . ويغيز أن ذلك لا يعفيه من زيادة التعهد أثناء العقد الحالي . وقد وفرت بولندا إمكانيات الوصول بحرية الى السوق البولندية لجميع السلع الأساسية الآتية من أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤١ بلدا . وقال ان إنشاء وكالة حكومية للتأمين على اثمنات التصدير يرجح أن يؤثر بشكل ايجابي على تجارة بولندا مع أقل البلدان نموا . وبماكان هذه البلدان شأنها في ذلك شأن البلدان النامية الأخرى ، أن تفيد من البيئة الاقتصادية

المتحولة كلياً في بولندا . وقد فتح تطور القطاع الخاص السريع في بولندا فرصاً تجارية جديدة . وبإمكان إقامة تعاون مباشر فيما بين المؤسسات أن يساهم كثيراً في زيادة انعاش التجارة مع أقل البلدان نمواً .

٢٤٣- وقال أن بولندا ، بوصفها بلداً مثقلاً بالديون ، تدرك تماماً الحاجة إلى المزيد من تخفيف عبء الديون لصالح أقل البلدان نمواً . واختتم قائلاً أنه لمن الأمور ذات الدلالة أن يجري التفكير في اتخاذ تدابير للتخفيف من عبء الدين العام ، تدابير تتبع نمط قرارات قمة تورونتو ، ولكنها لا تنحصر فيها .

٢٤٤- ولاحظ ممثل البنك الدولي أنه على الرغم من النكسات التي حدثت أثناء الثمانينات ، فإن متوسط الدخل في البلدان النامية قد ازداد بأكثر من ٥٠ في المائة . إلا أن المؤسف أن الحال لم تكن كذلك بالنسبة لأقل البلدان نمواً ، حيث يظل معظم السكان يعانون فقراً مدقعاً . وقال أن مهمة المؤتمر تتمثل في إحياء أمل أقل البلدان نمواً وحشد الامكانيات التي لم تتحقق بعد . ولاحظ أن النزاعات الداخلية وأوجه الانفاق العسكري المفرط قد حالت في أغلب الأحيان دون تحقيق التنمية والتخفيف من وطأة الفقر . وأكد أنه ما لم يتم إيجاد السلم والادارة الاقتصادية المناسبة ، لن يتسنى تخطي أي من العقبات الأخرى التي تعترض سبيل التنمية . وأوضح أن أقل البلدان نمواً تواجه مشاكل هيكلية متأصلة لا يمكن التغلب عليها ، إلا إذا أمكن بذل جهود مطردة تستمر لفترة طويلة من الزمن .

٢٤٥- وأردف قائلاً أنه ، في سبيل تخفيف وطأة الفقر ، ينبغي للاستراتيجيات الإنمائية لأقل البلدان نمواً أن تتكون من عنصرين ، هما: زيادة الغرض المدركة لدخل الفقراء من خلال النمو عريض القاعدة وتجهيزهم من خلال تنمية الموارد البشرية في سبيل استغلال هذه الغرض الجديدة استغلالاً فعالاً . وأضاف أن أقل البلدان نمواً التي تساعد نفسها وتتبنى سياسات عملية تستحق مساعدة خارجية . وينبغي للبلدان المانحة والبلدان المتلقية أن تحسن جهودها الرامية إلى ربط تدفقات المعونة باحتياجات البلدان المتلقية وبأدائها في اعتماد وتنفيذ استراتيجيات متسقة تهدف إلى التقليل من الفقر . وينبغي تقديم المعونة بحجم متزايد وبشروط مؤاتية للغاية .

٢٤٦- ومضى قائلاً أنه على الرغم من أن كثيراً من أقل البلدان نمواً قد استفاد بالفعل من التدابير السخية لتخفيف عبء الديون من خلال شطب قروض المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون التساهلية على أساس شروط تورونتو ، يلزم إنجاز مزيد من العمل لتلبية احتياجات التمويل الحالية . وذكر أن مواصلة تخفيف عبء الديون ، مع ربط ذلك بالجهود على صعيد السياسات العامة ، قد يشكل جزءاً هاماً من المساعدة

الدولية المقدمة إلى هذه البلدان . أما فيما يتعلق بالتجارة ، فقد أعرب عن أملهم في أن تتيح جولة أوروغواي لأقل البلدان نمواً مجالاً لاستغلال مزاياها الطويلة الأجل . وذكر أن الالتزامات المعقودة لأقل البلدان نمواً من خلال المؤسسة الإنمائية الدولية قد ارتفعت إلى ٢,٢ مليار دولار في السنة ، وأن تحويلات موارد المؤسسة المذكورة قد ارتفعت إلى ١,٥ مليار دولار في السنة . وعلاوة على ذلك ، فإن الاقتراض من أجل تكوين رأس المال البشري قد زيد زيادة ملحوظة .

٢٤٧- وتحدث المدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات ، فأكد أهمية التجارة الدولية بالنسبة لأقل البلدان نمواً والمشاكل الخطيرة المتزايدة التي تواجهها في المشاركة في الأسواق الدولية . وقال إن مركز التجارة الدولية ، الذي يمثل جهة الوصل في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتعاون التقني في تنمية الصادرات وإدارة الواردات ، يظل قلقاً بوجه خاص بشأن هذه التنمية . وأكد وجوب اتخاذ مبادرات جديدة بغية مساعدة أقل البلدان نمواً على التكيف مع بيئة عالمية جديدة آخذة في التغير في مضمارة التجارة الدولية إذا ما أريد لهذه البلدان أن تتمكن من عكس اتجاه الحالة الراهنة والافادة من المعاملات التجارية الدولية مستقبلاً . وبين أن أقل البلدان نمواً تحتاج إلى مساعدة لتمكينها من الاستفادة من مفاوضات جولة أوروغواي الجارية ، ومن السوق الوحيدة المقرر انشاؤها قريباً على صعيد الجماعة الأوروبية ، ومن التوجه الجديد لبلدان أوروبا الشرقية في مجال التجارة ، ومن تشغيل الشباك الثاني التابع للصندوق المشترك للسلع الأساسية . وأوضح أنه ، لكي تتمكن أقل البلدان نمواً من الاستغلال التام لهذه الفرص في التسعينات ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد في عدد من المجالات الأساسية ، وهي: إجراء تحسينات في صادرات المنتجات القائمة على الموارد الطبيعية ، بما في ذلك السلع الأساسية ؛ زيادة التسويق التصديري للمنتجات غير التقليدية ، ولا سيما في البلدان المجاورة (التجارة فيما بين بلدان الجنوب) ؛ تعزيز الهياكل الأساسية المؤسسية ، بما في ذلك الخدمات الداعمة لتنمية التجارة ؛ إجراء تحسينات في عمليات الاستيراد وإدارة الواردات ؛ تنمية الموارد البشرية . كما ستطلب أقل البلدان نمواً في الأجل الطويل ، زيادة مساعدتها على توسيع قاعدة إنتاج الصادرات ، مما سيقتضي استحداث منتجات جديدة من أجل التصدير والتشجيع على إقامة مشاريع مشتركة تنطوي بوجه خاص على ترتيبات تعاقد من الباطن وإعادة الشراء . وستنطوي مساعدة أقل البلدان نمواً في هذه المجالات على بذل جهود متضافرة مع وكالات أخرى في الأمم المتحدة ، لا سيما اليونيدو والغاو ومنظمة العمل الدولية .

٢٤٨- وقال ممثل الائتلاف الدولي للعمل من أجل التنمية إنه ، نظراً لخبرة الأمانات المعقودة على التنمية في العقد المنصرم ، فلا بد للمؤتمر من أن يجدد التزامه

بتعزيز الشراكة بين الشمال والجنوب . واستدرك قائلا انه حدث ، مع ذلك ، تغييرات ايجابية في البيئة الاقتصادية ویتجلى ذلك بوجه خاص في أن الموقف ازاء تخفيف عبء الديون قد بات الآن أكثر ايجابية . وأضاف أن من المقبول عامة أن عمليات التكيف الهيكلي لا تمثل الرد الوحيد على الأزمة التي تمر بها أقل البلدان نمواً ، وأن حماية البيئة تعتبر الآن جانباً هاماً من جوانب التنمية ، وأن المشاركة الشعبية ودور المرأة هما أيضاً من الأبعاد الجوهرية للتنمية .

٢٤٩- ومضى قائلاً ان المنظمات غير الحكومية تؤيد النسبة المستهدفة للمساعدة الانمائية الرسمية ، وهي ٢٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي ، وجث جميع الحكومات بقوة على العمل على بلوغ هذا الهدف أثناء التسعينات . كما أن هذه المنظمات تؤيد المقترح الداعي الى وجوب تقديم المساعدة الانمائية الرسمية في شكل منح ، والى وجوب عدم ربطها ، وتوفير ما يلزم لكفالة أن تعود المساعدة المقدمة بالمنفعة على سواد الشعب . أما فيما يتعلق بالقدرة الاستيعابية ، فان المنظمات غير الحكومية تشدد على أن أحد أهداف المساعدة الخارجية ينبغي أن يكون تعزيز قدرات الموارد البشرية وتقوية المؤسسات . كما تعلق هذه المنظمات أهمية كبيرة على تدابير التجارة الخارجية التي تستهدف فتح أسواق في البلدان المتقدمة أمام المنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة لأقل البلدان نمواً ، وهي تشدد على الحاجة الى تدابير تعويضية تستهدف تثبيت حواصل هذه البلدان من النقد الأجنبي . كما أن تدابير تخفيف عبء الديون من الشروط الحيوية اللازمة لعملية الانتعاش في أقل البلدان نمواً . وبين أن المجالات الأخرى التي ستستدعي اهتماماً خاصاً في تنفيذ خطة العمل ، ما يتصل منها بحماية البيئة واحراز تقدم في نزع السلاح ، مما قد يفضي الى توليد موارد من أجل التنمية . واختتم بيانه قائلاً ان المنظمات غير الحكومية تؤكد ضرورة وضع آليات فعالة من أجل رصد واستعراض ما يحرز من تقدم في تنفيذ التدابير المتفق عليها لصالح أقل البلدان نمواً .

٢٥٠- وقال ممثل إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية التابعة للأمم المتحدة انه كانت هناك آمال كبيرة في أن يضع برنامج العمل الجديد الكبير الذي اعتمد في عام ١٩٨١ حداً للتدهور المستمر والكساد الاقتصادي في أقل البلدان نمواً ولكنه صار واضحاً في نهاية الثمانينات أن هذا الهدف لم يتحقق . وأضاف قائلاً ان برنامج العمل للتسعينات يوفر أساساً سليماً لوضع تدابير جديدة قد تفضي الى آفاق مرتقبة أفضل لأقل البلدان نمواً . ثم أشار الى دور ادارته فقال انها ظلت تشارك مباشرة خلال الثمانينات في عدد من المجالات الخاسمة المشمولة ببرنامج العمل ، بما في ذلك تنظيم الأسرة ، والادارة ، وادارة المالية والمؤسسات العامة ، والسكان ، والاحصاءات ، والتنمية الاجتماعية . كما أن لادارة التعاون التقني ولاية تشمل الموارد الطبيعية

والمياه ، والمعادن ، والطاقة ، والأشغال العامة ، والنقل . ففي عام ١٩٨٩ تعاونت "الادارة" مع كل واحد من أقل البلدان نموا ونفذت ٣٤٥ مشروعا بلغ مجموعها قرابة ٦٥ مليون دولار . وظلت حصة أقل البلدان نموا في عمليات هذه الادارة ترتفع تدريجيا على مدى الأعوام القليلة الماضية وكانت أفريقيا ، التي تضم أكبر عدد من أقل البلدان نموا ، تمثل أكثر من ٤٠ في المائة من الأنشطة الاجمالية لادارة التعاون التقني في ذلك العام . وبالإضافة الى ذلك ، ساعدت "الادارة" على التخطيط وتوفير الخدمات الفنية لاجتماعات المائدة المستديرة للمانحين الدوليين ، التي نظمتها برنامج الأمم المتحدة الانمائي في عدد من أقل البلدان نموا . وأشار الى أنشطة أكثر تحديدا قامت بها "الادارة" في أقل البلدان نموا فقال ان الأولوية قد أعطيت لبناء المؤسسات قصد تعزيز قدرة هذه البلدان على وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية والخطط والبرامج الانمائية . وقد دعمت "الادارة" أيضا برنامجا شاملا في مجال الادارة العامة في بلدان عدة من أقل البلدان نموا وذلك جزئا لا يتجزأ من برامج "الادارة" الرامية الى تشجيع تنمية الموارد البشرية . وفي ميدان الطاقة ساعدت "الادارة" عدة بلدان من أقل البلدان نموا على استغلال وإدارة موارد الطاقة . وأخيرا قال ان "الادارة" مستعدة لتوفير المزيد من الدعم في إطار برنامج العمل الجديد .

٢٥١- وذكر ممثل ليسوتو أن مناقشات المؤتمر ستيسر بتقرير اللجنة التحضيرية الذي يحتوي على معلومات ومقترحات مفيدة فيما يتعلق بالتدابير التصحيحية التي ستساعد أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية في سلوك سبيل التنمية المطردة .

٢٥٢- وقال ان ليسوتو بدأت مؤخرا في تنفيذ سياسات اقتصادية وسياسية شاملة بهدف التوصل في جملة أمور ، الى الأهداف التالية: الوفاء بالاحتياجات الأساسية ، وتوسيع القاعدة الاقتصادية المنتجة ، والتحول نحو القطاع الخاص ، وتعزيز الادارة في القطاع العام ، وإعادة الحكم الديمقراطي ، والاستفادة من ترتيبات التعاون الإقليمي استفادة كاملة . وقال ان بلده يعترف ، في هذا الصدد ، بدور المرأة في التنمية وأنه ينبغي أن يتضمن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للتسعينات برنامجا للمرأة . وقال أيضا ان للمنظمات غير الحكومية دورا هاما ينبغي لها أن تؤديه في عملية التنمية وناشد بقوة شركاء ليسوتو في التنمية تقديم أقصى ما في طاقتهم من الدعم المالي والتقني للمنظمات غير الحكومية في ليسوتو .

٢٥٣- وقال ان ليسوتو تدرك تماما الترابط القائم بين التقدم الاقتصادي والإصلاحات السياسية . ولقد اتخذت ليسوتو ، في هذا الصدد ، ترتيبات لإعادة الحكم الديمقراطي فيها وأجرا انتخابات عامة في منتصف ١٩٩٢ . بيد أنه فيما تعتبر الإصلاحات السياسية واحترام حقوق الإنسان عناصر حاسمة للتنمية ، من الواضح أنه لا بد من مساندة هذه

الجهود بالموارد . ونظرا لحجم الاحتياجات الانمائية ، سيتوقف نجاح برنامج العمل للتسعينات على حجم وشروط الدعم الدولي الذي سيقدم الى أقل البلدان نموا . ويمكن أن تساهم التدابير التي تتخذ في مجالات التجارة ، والتمويل التعويضي ، والمساعدة الانمائية الرسمية ، وتخفيف أعباء الديون مساهمة كبيرة في تنمية أقل البلدان نموا شريطة أن تزيد المساهمة المقدمة من الجهات المانحة . وقال انه ينبغي أن تتاح ليسوتو ، وهي بلد غير ساحلي تحيط به جنوب أفريقيا من جميع الجوانب ، مساعدة تقنية ومالية تمكنها من التفاوض بفعالية لممارسة حقوقها الدولية في العبور والاستفادة الكلية منها . كما أن ليسوتو تؤيد بشدة انشاء آليات مناسبة لرصد ومتابعة العمل على جميع المستويات لاتاحة اتخاذ تدابير التدخل التصحيحية في الوقت المناسب وضمان تحقيق أهداف برنامج العمل للتسعينات بالكامل .

٢٥٤- وقال ممثل توفالو ان بلده يواجه عددا من العوائق الانمائية الخطيرة الناتجة أساسا من صغر مساحته وقلة عدد سكانه ، والنقص في الموارد المادية ، وضعف القطاع الخارجي ، والاعتماد بدرجة كبيرة على المعونة الخارجية ، والعزلة الجغرافية . وأردف قائلا انه للتغلب على بعض هذه المشاكل تركز الأولويات الانمائية الحكومية على تنمية الموارد البشرية ، وتطوير الهياكل الأساسية وتعزيز القطاع الخاص ، والتنمية الريفية/الجزرية الخارجية ، وتنمية السياحة وحماية البيئة . وقال ، فيما يتعلق ببرنامج توفالو للمستقبل ، ان الحكومة تخطط لاتخاذ عدد من المبادرات التي تشمل اجتماعات للمانحين الخاصين لتعبئة الموارد لصالح قطاع التعليم ، ووضع وتنفيذ برنامج شامل للرعاية الصحية الأولية يشمل حملات للتثقيف لتعزيز الوقاية من الأمراض ، وانشاء نظم مناسبة للتخلص من النفايات ، وبناء وتجهيز المراكز الصحية وتزويدها بالعاملين اللازمين لها ، وبناء أجنحة اضافية للمستشفيات وتزويدها بالمرافق المتعلقة بها . كذلك ، تبذل الحكومة الجهود لتعبئة المزيد من الموارد للمنندوق الاستثماري لتوفالو . ويجري حاليا التأكيد بوجه خاص على تعبئة المساعدة التقنية المطلوبة . وأخيرا ، تجري الحكومة الترتيبات اللازمة لعقد اجتماع مائدة مستديرة تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الانمائي في أوائل عام ١٩٩١ ويتم التفكير في توجيه نداء الى الجهات المانحة الى تقديم مساهمة كبيرة في الجهود الانمائية لتوفالو في هذا الاجتماع الهام .

٢٥٥- وقال ممثل غامبيا ان أقل البلدان نموا عانت من تدهور حالتها في الثمانينات رغم النوايا الطيبة التي ينطوي عليها برنامج العمل الجديد الكبير . وان هذا يرجع الى مجموعة من العوامل الاقتصادية الخارجية غير المؤاتية مثل تضاؤل التدفقات من الموارد المالية ، وزيادة الحمائية ، وعبء الديون المفرط الشغل ، ومعدلات التبادل التجاري السلبية ، والجفاف في الساحل . وقال ان هذه المشاكل أثرت بشدة على القدرة

على الادخار وأنماط الاستثمار ، مما أضعف بدوره قدرة أقل البلدان نمواً على مواصلة نموها وتنميتها .

٢٥٦- وقال فيما يتعلق بغامبيا انها بدأت في عام ١٩٨٥ برنامجاً بعيد المدى للإصلاح الاقتصادي يهدف أساساً إلى إعادة التوازن المحلي والخارجي وإلى وضع الأسس اللازمة للنمو المطرد . وقال ان غامبيا وضعت سياسات رئيسية فيما يتعلق بتخصيص الموارد عن طريق آليات السوق التي تتخلل جميع جوانب الاقتصاد ، وأسعار الصرف وأسعار الفائدة . ووضعت غامبيا أيضاً سياسات مالية ونقدية صارمة مصحوبة بخوافز لتنمية القطاع الخاص لتعزيز القطاعات المنتجة الرئيسية والتجارة . ومن دواعي السرور أنه حدث تحول حاسم نتيجة لهذا النهج الذي تم توحيه في إطار برنامج التحول الاقتصادي . وقال انه حدث أيضاً تنويع في الاقتصاد في المجالات التي وجد فيها احتمال للنمو المطرد ، بما في ذلك السياحة ، وزراعة البساتين ، ومزارع الأربيان . وقال ان هذه التطورات تدل على أن السياسة العامة كانت فعالة .

٢٥٧- ومضى قائلاً ان تحدي التسعينات يكمن في تعزيز الانجازات الأخيرة واستكمالها لضمان تحسين مستوى معيشة شعب غامبيا . وسيركز برنامج غامبيا للتنمية المطردة في التسعينات على معالجة أوجه القصور المتمثلة بجانب العرض في الاقتصاد . وسيهدف البرنامج ، بوجه خاص ، إلى زيادة حفز وتشجيع مشاركة القطاع الخاص ، وتخفيف أعباء الديون ، ومعالجة الابعاد الاجتماعية ، ووضع برامج بشأن الحماية البيئية ، وتحسين مرافق النقل ، والامداد بالكهرباء ، وتكثيف جهود غامبيا لضمان زيادة التعاون الاقتصادي الاقليمي في سياق بروتوكولات الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا .

٢٥٨- وذكر ممثل الجمهورية العربية الليبية أن بلده قلق إزاء القصور عن تحقيق الأهداف التي وردت في برنامج العمل الجديد الكبير وما نتج عن ذلك من تفاقم الحالة السيئة لأقل البلدان نمواً . وقال ان هذا التدهور في الحالة لا ينعكس فقط في المؤشرات الاقتصادية التي تدل جميعها على حدوث انخفاض في مستوى المعيشة في أقل البلدان نمواً ، بل تنعكس أيضاً في ارتفاع عدد أقل البلدان نمواً من ٣١ بلداً إلى ٤١ بلداً . وقال انه ينبغي أن يتسم برنامج العمل الجديد للتسعينات بالمرونة والواقعية وأن يولي الأولوية للجانب الانساني في التنمية . ولقد أدت برامج التكيف الهيكلي التي نفذها عدد كبير من أقل البلدان نمواً في السنوات القليلة الأخيرة إلى فرض ضغوط إضافية على أفقر فئات السكان ولذلك ينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لتؤخذ الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلدان المعنية بعين الاعتبار المناسب . ولقد ساعد بلا شك الانخفاض الذي حدث في أسعار صادرات أقل البلدان نمواً من السلع الأساسية في مقاومة الحالة العامة السائدة فيها ويتحتم أن تتعاون أقل البلدان نمواً

والبلدان المتقدمة لتحديد مستوى الانتاج الذي يضمن حدا سعريا أدنى . وينبغي ايلاء الأولوية أيضا لتنويع الصادرات .

٢٥٩- وقال ان الديون الخارجية هي أهم مشكلة واجهتها أقل البلدان نموا في الثمانينات وستظل تواجهها في التسعينات . ودعا الدائنين والمدينين الى التوصل الى حلول مقبولة للجانبين لهذه المشكلة وتساءل عن كيفية امكان وصول أقل البلدان نموا الى أي معدل مقبول للنمو اذا كان ما يزيد على ٥٠ في المائة من حواصل صادراتها ينفق في خدمة الديون . وقال ان من الاساسي ايلاء أولوية مناسبة للزراعة واستغلال الموارد البحرية في الخطط الانمائية للتسعينات مع زيادة الأمن الغذائي وانتاج الأغذية من أجل تخفيض انفاق أقل البلدان نموا على وارداتها الغذائية . وان زيادة السكان عامل آخر زاد في فقر أقل البلدان نموا فأسفر عن انخفاض نصيب الفرد الواحد فيما ينفق على التعليم والصحة والتدريب . وختاماً ، أكد على أهمية تنمية الموارد البشرية واشتراك المرأة في العملية الانمائية في أقل البلدان نموا .

٢٦٠- وقال ممثل الأرجنتين ان الثمانينات كانت عقد الانهيار للبلدان النامية وأقل البلدان نموا . وهذه ظاهرة فصل وضعها في تقارير الأمم المتحدة ، لا سيما تقارير الأونكتاد وأضاف أن الديون الخارجية حطمت الاقتصادات الهشة لأقل البلدان نموا ، ومن الواضح أن الأزمة لا يمكن حلها بدون موارد خارجية اضافية . ووفقا لتقارير البنك الدولي ، من غير المحتمل أن تؤدي معدلات الاستثمار المرتفعة في البلدان النامية الى تخفيض التحويلات الصافية لرؤوس الأموال الى الخارج ، ناهيك بأن تعكس اتجاهها . وسيكون تخفيض الديون والفوائد حلا عادلا ومعقولا لهذا الموقف ، ولكن لا غنى أيضا من أجل التنمية عن القروض الاضافية غير التساهلية . وينبغي أن تنظر الجهات المانحة في إلغاء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف لأقل البلدان نموا وفي وضع أهداف ملموسة للمساعدة الانمائية الرسمية كنتيجة للمؤتمر . وفيما يتعلق بالتجارة ، قال ان الاتجاهات الحمائية في التجارة العالمية أثرت على الامكانات التصديرية للبلدان النامية ، وبالأخص أقلها نموا وهو لا يستشف أي تغيير في موقف البلدان الصناعية . وأكد في هذا الصدد على المسؤولية الثقيلة التي تقع على عاتق جولة أوروغواي من المفاوضات لايجاد نظام يتسم بعدم التمييز والاستقرار والشفافية ويحترم ويعزز وينفذ قواعد الغات . وفي رأيه أنه ينبغي أن تستفيد أقل البلدان نموا من جولة أوروغواي عن طريق اصلاح القواعد المتعلقة بالزراعة وتحريرها مثلا مما سيؤدي الى فتح أسواق جديدة وازالة الحواجز التي تعترض وصولها الى أسواق البلدان المتقدمة . وختاماً ، أكد على أهمية زيادة الجهود والموارد التعاونية الدولية لصالح أقل البلدان نموا . بيد أنه ينبغي احترام الاستراتيجيات الانمائية الوطنية ولا ينبغي أن تتولد عن المعونة انقسامات أخرى بين المحتاجين . ونظرا الى تزايد عدد أقل البلدان نموا منذ

المؤتمر الأول قال انه سيقتر على الاعراب عن أملهم في أن ينخفض عدد أقل البلدان نموا عند انعقاد المؤتمر المقبل وأن لا تنضم بلدان أخرى الى هذه الفئة من البلدان .

٢٦١- وقال ممثل سنغافورة ان أقل البلدان نموا عانت من نكسات اقتصادية خطيرة خلال الثمانينات فيما خبرت البلدان المتقدمة فترة من نموها الاقتصادي المطرد هي من أطولها وهو نمو ساعد عليه التوسع المستمر في التجارة الدولية والاتجاه نحو مزيد من الترابط بين الأمم . ولذلك ينبغي للمؤتمر المعني بأقل البلدان نموا أن يلتزم بالحلل اللازمة للقضاء على محنة أقل البلدان نموا مع مراعاة جانب عدم التيقن الذي يكتنف الوضع الاقتصادي الناجم عن الأحداث التي وقعت مؤخرا في الخليج . والمرجح أن تشعر أقل البلدان نموا بالآثار الاقتصادية لهذه الأحداث في وقت يسبق كثيرا شعور العالم المتقدم بها . وينبغي لبرنامج العمل الجديد أن يركز كأولوية أولى على وقف تدهور الوضع الاجتماعي - الاقتصادي الحالي وعلى تعجيل النمو في أقل البلدان نموا .

٢٦٢- وقال ان هناك قضايا ذات أهمية بالغة مثل المبالغ المستهدفة للمعونة ، وتخفيف أعباء الديون ، والوصول الى الأسواق ، والمساعدة التقنية ، وأنه ينبغي التوصل الى اتفاق بشأنها في برنامج العمل . ولن يكفل التنفيذ الكامل والفعال للبرنامج الا اذا استوفت الجهات المانحة أهداف المعونة التي تعهدت بالوفاء بها في المؤتمر الأول المعقود في عام ١٩٨١ . ووجد ضمان بعدم تحويل الأموال من أقل البلدان نموا الى بلدان أوروبا الشرقية . وتؤيد سنغافورة بشدة القرار الذي اتخذته الرئيس ميتران بأن يقترح على البرلمان الفرنسي إلغاء جميع الديون المستحقة لفرنسا على أقل البلدان نموا . فالديون وخدمة الديون من العقبات الكأداء التي تعترض التنمية وفي حالة إلغاء الديون ستوجه المبالغ الكبيرة المستخدمة الآن لخدمة الديون الى برامج التنمية القابلة للاستمرار . وينبغي أيضا اتخاذ مبادرات أخرى لتحسين وصول صادرات أقل البلدان نموا الى الأسواق ، كما أن هناك مجالا آخر يحتاج الى الدعم وهو التنمية الطويلة الأجل للموارد البشرية . وقال ان سنغافورة على استعداد لتقديم المساعدة التقنية في هذا الصدد وأنها تعتقد اعتقادا راسخا بأن تنمية الموارد البشرية من الوسائل الرئيسية لتحسين نوعية حياة البشر . وأخيرا قال انه ينبغي أن يكون برنامج العمل الجديد عمليا مع اضاء الوضوح على تحديد احتياجات أقل البلدان نموا .

٢٦٣- وقال ممثل مالى ان الوضع الاقتصادي في أقل البلدان نموا قد ساء عموما في الثمانينات وبناء على ذلك ، فانه من الضروري توطيد ما تم انجازه ووضع حد للكساد الاقتصادي وتشجيع النمو المستديم الذاتي الاكتفاء . وأوضح فيما يتعلق ببلاده ، أن الحواجز الرئيسية في طريق النمو هي التالية: تغيرات المناخ التي أثرت تأثيرا

سلبيا على الانتاج الزراعي ، ومغر حجم السوق المحلية ، وضالة المدخرات المحلية ، وشغل عبء الديون . ولقد مثلت الديون في عام ١٩٨٩ نسبة ١,٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ومثلت خدمة الديون أكثر من ٣٤ في المائة من الصادرات .

٣٦٤- ولتذليل هذه العقبات ، بدأ بلده سلسلة من التدابير: تعزيز العملية الديمقراطية ولا سيما من خلال حرية الرأي ولا مركزية اتخاذ القرارات في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وانشاء صندوق انمائي اقليمي ومحلي على مستوى كل منطقة ادارية في البلد ، واجراء اصلاحات في مجال السياسات الاقتصادية لتخفيض الانفاق العام ، وادخال تحسينات على ادارة الديون العامة ، وتحرير التجارة والاسعار ، وتقليص المؤسسات العامة ، وتشجيع المبادرة الخاصة ، مع المحافظة ، في الوقت نفسه ، على دور الدولة في القطاعات الاستراتيجية (الصحة ، التعليم ، البنى التحتية الأساسية ، الخ) وضمان تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير عن طريق عقد اجتماعات مائدة مستديرة دورية ، بما في ذلك عقد اجتماعات قطاعية . وأعرب في هذا الصدد عن تقدير خاص لصندوق الأمم المتحدة للشاريع الانتاجية لما يقدمه من مساعدة . وفيما يتعلق بالديون شكر المانحين على ما قدموه من مساهمات للتخفيف من عبء الديون ، وان كان هذا العبء لا يزال ثقيلا ، وقال انه يؤيد مختلف المقترحات الوثيقة الصلة بالموضوع لحل المشكلة . وقال انه يأمل أيضا أن يتسنى تسخير أنشطة المنظمات غير الحكومية لهذا الغرض .

٣٦٥- وقال ان التدابير التي اتخذت أدت بالفعل الى احراز تقدم من حيث النمو السنوي بنسبة ٤,٧ في المائة في الفترة ما بين ١٩٨٧ و ١٩٨٩ ، وإلى انخفاض في عجز الميزانية ، وإلى تحسن في الحساب الجاري ، وفي ميزان المدفوعات . وبالإضافة إلى ذلك هبط التضخم إلى نسبة ١ في المائة في عام ١٩٨٩ مقابل ٣ في المائة متوقعة في إطار برنامج صندوق النقد الدولي . غير أن النتائج لا تزال هشة . ولذلك ، ناشد المانحين زيادة تدفق الموارد لتحسين الوصول إلى الأسواق ولتقديم مساعدة إلى أقل البلدان نموا من خلال نقل التكنولوجيا ، مضيفا أنه يجب عدم البخل بأية جهود للتوصل إلى تسويات سياسية للنزاعات الدولية والاقليمية كما يتسنى تكريس الموارد المتوفرة بفضل خفض حدة التوتر بين الشرق والغرب لتنمية اقتصادات أقل البلدان نموا .

٣٦٦- وأشار ممثل كينيا إلى أنه في حين شهدت البلدان الصناعية والبلدان النامية ، ولا سيما بلدان جنوب وشرق آسيا ، فترة من النمو المستمر خلال العقد الماضي ، واجه معظم البلدان النامية ، وبشكل خاص أقل البلدان نموا ، عوائق عديدة قيدت تنميتها الاقتصادية . وما لم يقدم قدر أكبر من المساعدة الدولية لأقل البلدان نموا لن تكون هذه البلدان في وضع يسمح لها بالتغلب على صعوباتها الحالية . وعندما

اعتمد برنامج العمل الجديد الكبير في عام ١٩٨١ كان يؤمل من خلاله أن ينخفض عدد أقل البلدان نموا أثناء العقد . غير أن الأمل لم يتحقق ، وفي الواقع فإن عددا أكبر من البلدان يوجد الآن في فئة أقل البلدان نموا . وأنه لمن المحير جدا أن يلاحظ المرء أن بلدانا عديدة من أقل البلدان نموا أصبحت أفقر مما كانت عليه منذ ٣٠ سنة مضت . وقد ساهمت في هذا التطور المؤسف عوامل محلية وخارجية معا . وفي جهد يرمي الى عكس اتجاه هذا الوضع ، اتخذت بلدان عديدة من أقل البلدان نموا تدابير صارمة وأحيانا غير مقبولة شعبيا من الناحية السياسية للتثبيت والتكيف . غير أن هذه التدابير لم تعط النتائج المنشودة . ويفسر ذلك الى حد بعيد بالبيئة الاقتصادية الخارجية غير المؤاتية التي تميزت بهبوط في أسعار السلع الأساسية ، وبتهور في معدلات التبادل التجاري ، وأزمة في الديون ، وارتفاع في أسعار الفائدة ، وثقل في أسعار الصرف ، ونزعة الى الحمائية . ومن الواضح أن هذه المشاكل تتطلب حلا شاملا . وفي نيسان/ابريل ١٩٩٠ اعتمدت الجمعية العامة ، في دورتها الاستثنائية ، اعلانا يحدد التوجه العريض لسياسات التعاون والتنمية الدوليين . وقد أتاح المؤتمر المعني بأقل البلدان نموا أول فرصة لاختبار تعهد المجتمع الدولي بمساعدة أقل البلدان نموا ، ومن شأن جولة أوروغواي الجارية من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أن تتيح فرصة أخرى للبلدان المانحة لدعم أقل البلدان نموا . وأما هذه البلدان الأخيرة ، فسيكون عليها أن تبذل جهودا اضافية لخلق بيئة مجدية لتنميتها ، بما في ذلك اتخاذ تدابير لتشجيع التجارة ، والنقل والمواصلات ، وحماية البيئة ، وإدارة الموارد الطبيعية ، والتدريب والبحث ، وسيكون أيضا على مجتمع المانحين أن يبذل جهودا جديّة لدعم أقل البلدان نموا في مجالات مثل الديون ، والتجارة ، وتمويل التنمية .

٣٦٧- وقال ممثل جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية انه يجب أن يركز البرنامج الجديد على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في أقل البلدان نموا . وقال ان وفده يوافق عموما على النهج الذي اختير في العناصر الرئيسية لاستراتيجية أقل البلدان نموا في الوثائق الشاملة التي أعدتها الأمانة للمؤتمر . ويبين تحليل هذه الوثائق وتحليل البيانات التي أدلت بها الدول والمنظمات الدولية أن بعض العبر قد استخلصت من تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير . ويجب أن تدرج هذه الاستنتاجات في برنامج العمل الجديد . كما يجب أن يطلب الى أمانة الأونكتاد أن تتوسع في آلية الاستعراض والمتابعة . ويجب أن يعتمد البرنامج الجديد لمساعدة أقل البلدان نموا أهدافا تتسم بالواقعية وترمي الى تعزيز التعاون بينها وبين شركائها في التنمية ، كما يجب أن ينيط البرنامج الجديد بأقل البلدان نموا مزيدا من المسؤولية ، وخاصة في حالة تعبئة الموارد المحلية .

٣٦٨- ولقد اعتمد برلمان بيلوروسيا مؤخرا اعلانا بشأن سيادة الدولة وهو مفتوح للحوار فيما يتعلق بالتعاون الدولي وقال ان عملية الديمقراطية في البلاد تسمح بحرية اختيار أشكال ومضمون التعاون والمساعدة .

٢٦٩- واسترسل قائلا ان بلده سوف ينظر في كافة امكانياته وخطته في سياق حادث تشرنوبيل . ولقد كان هذا الحادث أكبر كارثة تكنولوجية في القرن العشرين ولكن ذلك لا يعني أن مشاكل أقل البلدان نموا أصبحت أقل أهمية بالنسبة لبلده . وكما يقول المثل الشعبي ما من شيء يقرب الشعوب من بعضها مثل الشدائد . وما زالت بيلوروسيا تقدم المساعدة التقنية عن طريق ارسال قرابة ١٠٠ من أخصائييها الى أقل البلدان نموا للمساعدة على تحقيق المشاريع الصناعية ، ولتعليم وتدريب الموظفين الوطنيين . وفي الوقت الحاضر يدرس قرابة ٧٠٠ مواطن من البلدان النامية ، بما في ذلك من أقل البلدان نموا ، في مؤسسات التعليم العالي في البلاد . وتقيم بيلوروسيا علاقات تجارية مع ١٨ بلدا من أقل البلدان نموا .

٢٧٠- وقال ان كارثة تشرنوبيل ما كانت لتخف حدتها بدون مساعدة من المجتمع الدولي وانه صدرت مناشدات من البرلمان والحكومة والكنيسة والمنظمات العامة في جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية . وعلى الرغم من أن المساعدة التي وردت حتى الآن محدودة ، فان شعب بيلوروسيا ممتن لما قدم من أدوية ومعدات طبية وأغذية للأطفال وكذلك للترحيب الذي قوبل به الأطفال الذين تعرضوا للاشعاع .

٢٧١- وقال ممثل مجلس الأغذية العالمي ان المعوقات الاقتصادية التي واجهتها أقل البلدان نموا خلال الثمانينات كانت نتيجة سياسات داخلية وعوامل خارجية غير ملائمة في مجالات مثل الديون ، وارتفاع أسعار الفوائد الحقيقية ، وهبوط أسعار السلع الأساسية ، والحماية التجارية ، وزيادة السكان ، وتردي البيئة . وقصد مواجهة التحدي المتمثل في عكس اتجاه النزعة الى التدهور الاقتصادي والجوع ، نادى مجلس الأغذية العالمي الى تجديد الثورة الخضراء التي يجب أن تغيد كليا من المعارف والتكنولوجيات القائمة وتسهل تطوير ونقل تكنولوجيات جديدة فيما بين البلدان . وقال ان المجلس يعتزم عقد اجتماع ، في أوائل عام ١٩٩١ ، تجرى فيه مشاورات إقليمية لمناقشة تحديات الانتاج الغذائي والنهج الاستراتيجية الواجب اتباعها لزيادة التعاون في مجال نقل وتطبيق التكنولوجيات . فضلا عن أن المجلس يؤيد كليا دعوة مجتمع المانحين الى تقديم المزيد من المساعدة المالية للبلدان النامية ، ويؤكد أيضا على أنه يجب ألا تتم زيادة المساعدة الى أوروبا الشرقية على حساب المعونة المقدمة للبلدان النامية . وأضاف قائلا ان البلدان الاعضاء في المجلس قد تعهدت بأن تكون قدوة لبقية العالم عن طريق العمل من أجل تحقيق أربعة أهداف واسعة للتخفيف من الجوع هي: القضاء على المجاعة والموت الذي يسببه الجوع ، وتخفيض سوء التغذية ومعدلات وفيات الاطفال الصغار الى حد بعيد ، وتخفيض سوء التغذية والجوع المزمن بشكل ملحوظ ، والقضاء على أمراض نقص التغذية الرئيسية . وقال ان هذه الأهداف تشكل المبادئ التوجيهية لعمل المجلس خلال التسعينات . واختتم قائلا ان

المجلس يعتزم عقد اجتماع في منتصف عام ١٩٩١ لاجراء أول تقييم للتأثير السياسي لهذه الاهداف الرامية الى التخفيف من الجوع .

٣٧٢- وقال ممثل إيطاليا ان أهداف برنامج العمل الجديد الكبير كانت مفرطة في الطموح . ورغم ذلك ، لم يحرز تقدم كاف خلال العقد بسبب عوامل محلية وخارجية . ولدى معالجة المشاكل الأساسية للتسعينات ، ينبغي عدم اغفال الحاجة الى اعادة النظر في معايير تحديد الهوية ، بما في ذلك انشاء آلية استعراض . وفيما يسمح تحسين تعريف فئة أقل البلدان نموا بتحسين درجة تركيز السياسات الاقتصادية لصالحها ، فإنه ينبغي للسياسات نفسها أن تركز بصورة رئيسية على بعض القضايا الأساسية مثل: تعزيز عملية التخطيط المحلية ، مع الاهتمام على نحو خاص بمتطلبات المجتمعات المحلية ؛ وجعل برنامج العمل أكثر توجها نحو الانتاج بغية تنمية التوريد وتسهيل انشاء أسواق دون اقليمية ؛ وتعزيز المؤسسات العامة ذات الدور الاستراتيجي والتي لا يعتبر تحويلها الى القطاع الخاص أو تصفيتها بديلا واقعيا ؛ وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص ؛ وفيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية ، تحديد سياسات ديموغرافية وتعليمية مناسبة بهدف التقليل من حركات الهجرة نحو المراكز الحضرية ؛ وتطوير المواقف فيما يتعلق بحقوق الانسان ؛ وتحديد سياسات ريفية وزراعية تأخذ في الاعتبار حماية البيئة .

٣٧٣- أما فيما يتعلق بأهداف المعونة ، فإن إيطاليا تؤكد من جديد أن الهدف المحدد بنسبة ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للبلدان المانحة يجب أن يفي به كل المانحين ، وأن إيطاليا مستعدة لتحقيق هدف ٠,٢ في المائة . وفي الوقت نفسه لا بد من تحسين فعالية المعونة ، وكذلك تنسيق معونة كل من الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف . ومن الأساسي أيضا معالجة مشكلة الديون الخارجية . ولقد تقدمت الحكومة الإيطالية الى البرلمان بمشروع قانون من شأنه أن يسمح بإلغاء الدين الناشئ عن ائتمانات موفرة للبلدان النامية ذات الدخل المنخفض . أما فيما يتعلق بتنسيق المعونة ومتابعتها فإنه من الأهمية بمكان مواصلة اجتماعات المائدة المستديرة في برنامج الأمم المتحدة الانمائي واجتماعات الأفرقة الاستشارية في البنك الدولي . ومع ذلك يجب ادخال تدابير اصلاحية لتحسين الانسجام بين تنسيق المعونة وأهدافها بغية تعزيز طاقة الادارة لدى حكومات أقل البلدان نموا وتوسيع تدابير المتابعة على المستويين القطاعي والمحلي . أما فيما يتعلق بالتنسيق على المستوى الاقليمي فإن لجان الأمم المتحدة الاقليمية ، يساعدها الاونكتاد ، تمثل أنسب محفل . وعلى المستوى الشامل فإن قدرة الاونكتاد ، بوصفه مركز تنسيق للاستعراض والمتابعة ، في حاجة الى تعزيز ، واختتم قائلا انه لتقييم الأداء في أقل البلدان نموا من المغروض أن يكون استعراض نصف المدة كافيا .

٢٧٤- وأعرب ممثل غرفة التجارة الدولية عن بالغ القلق إزاء أزمة الخليج الحالية ، وتأثيرها المحتمل على الاقتصاد العالمي ، ومضاعفاتها الخطيرة ، وخاصة على أفقر البلدان . وقال ان غرفة التجارة الدولية تؤيد كليا الجهود الدولية المبذولة لمساعدة أقل البلدان نموا . وان للغرفة لجانا وطنية في أكثر من ستين بلدا ، ولهذه اللجان ممثلون من دوائر الأعمال والدوائر المهنية في مجالات التجارة والصناعة والمالية . وتتمثل أهداف الغرفة في صيانة وتعزيز الاقتصاد العالمي الحر الذي يقوم على أساس نظام متعدد الأطراف للتجارة والاستثمار . وقال ان أنشطة الغرفة تغطي المجالات التالية: صياغة مواقف قطاع الأعمال بشأن مسائل السياسة الرئيسية ، والتوحيد القياسي للقواعد والممارسات للأعمال التجارية الدولية ، وتوفير خدمات الأعمال التجارية العملية ، واسداء المشورة لرجال الأعمال من كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية وتدريبهم . وتعاون الغرفة مع مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات في برنامج لتعزيز الغرف التجارية في البلدان النامية عن طريق توفير التدريب التقني لموظفيها . كما أن غرفة التجارة الدولية تؤيد بشدة جولة أوروغواي الحالية من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي ستستمد منها أقل البلدان نموا منافع كثيرة . وهناك مجال هام آخر تشارك فيه الغرفة هو تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر . وبهذا الخصوص نظمت الغرفة ، منذ ثلاثة أعوام ، فرقة عاملة مكونة من رجال أعمال من عدة بلدان ، ناقشت الاطار الإداري والقانوني والاقتصادي الذي يشكل نقطة مرجعية للمستثمرين المحتملين في بلد خارجي . وأخيرا تؤيد الغرفة كليا النداء الموجه الى المجتمع المانح ليزيد زيادة كبيرة المساعدة الرسمية المتعددة الأطراف والثنائية المقدمة الى أقل البلدان نموا . وبخصوص مسألة تشجيع التجارة الدولية ، توفر غرفة التجارة الدولية محفلا لتشجيع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بغية التغلب على مشكلة مفر حجم الأسواق المحلية في العديد من أقل البلدان نموا ، وهي في معظمها دول نامية غير ساحلية وجزرية صغيرة .

٢٧٥- وشكر ممثل ناميبيا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مساندتها لناميبيا في نضالها من أجل الاستقلال الوطني والحرية . وقال ان ناميبيا ، بعد أن نالت استقلالها ، تواجه الآن المهمة المنطوية على تحد والمتمثلة في بناء الدولة وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعبها بأكمله . وتأمل ناميبيا أن يكون بوسع المجتمع الدولي الأبقاء على مساندته ، ولا سيما أثناء الفترة الانتقالية الصعبة التي يجري خلالها إعادة تشكيل المؤسسات والسياسات والهياكل الأساسية . وأضاف أن تعزيز المشاركة الشعبية في العملية الانمائية هو الأمر ذو الأولوية أثناء الفترة الانتقالية . أما القطاعات التي ستحظى باهتمام خاص فتشمل الزراعة والتنمية الريفية ، والتدريب والتعليم ، والرعاية الصحية ، والاسكان ، والنهوض بدور المرأة في التنمية ، وحماية البيئة ، وتنمية الموارد الطبيعية . وعلى الرغم من أن الناتج

القومي الاجمالي للفرد الواحد في ناميبيا مرتفع نسبيا ، فان الفقر ما زال واسع الانتشار بين مجتمع المزارعين السود . كما أن البطالة في المناطق الحضرية مرتفعة ، ومن المحتمل أن تزداد الحالة تريبا . والمرافق الصحية سيئة للغاية في المناطق الريفية ، وتشير التقديرات الى أن نسبة من يعرفون القراءة والكتابة حوالي ٣٠ في المائة . كما أن تجارة ناميبيا الخارجية متقلبة جدا ، ويرجع ذلك بوجه خاص الى الانخفاض الطويل الاجل في أسعار المعادن في السوق العالمية . وما زال قطاع الصناعات التحويلية في ناميبيا لا يشكل سوى ٤,٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي . وعلى الرغم من أن الهياكل الأساسية في ناميبيا متطورة تطورا جيدا ، فهي غير متوازنة لانها موجهة بدرجة كبيرة نحو جنوب أفريقيا ، في حين أن خدمات الهياكل الأساسية في المناطق الريفية الكثيفة السكان غير كافية الى حد كبير . والمشكلة الرئيسية التي تواجهها ناميبيا فيما يتعلق بالهياكل الأساسية هي وضع خليج والفيس ، وهو الميناء العميق المياه الوحيد في ناميبيا ، الذي تحتفظ به حاليا جنوب أفريقيا . وقال ان التحدي الاساسي الآخر الذي تواجهه ناميبيا في جهودها الانمائية هو السعي الى تضييق الفجوة في الدخل بين مختلف قطاعات المجتمع . وأضاف أن كل هذه الجهود الانمائية من جانب ناميبيا ستستلزم بوضوح قدرا لا يستهان به من الدعم من جانب مجتمع المانحين . وازاء هذه الخلفية ، فقد ناشدت جمهورية ناميبيا المؤتمر أن يوصي الأمم المتحدة بمنح ناميبيا مركز بلد من أقل البلدان نموا .

٢٧٦- وقال ممثل الهند ان المؤتمر يعقد في وقت تجري فيه تغيرات تاريخية مثيرة . فان انخفاض حالات التوثر في أوروبا والتحرك نحو مزيد من التكامل السياسي والاقتصادي قد أقاما تحديات كما أوجدا فرما جديدة وان هذه الاتجاهات قد أتاحت الامكانية لتكريس مزيد من الاهتمام والموارد للتعاون الدولي من أجل التنمية . بيد أن هذه التطورات قد حجبته بظلالها أزمة الخليج ، التي سيكون أثرها ، لا سيما فيما يتعلق بأقل البلدان نموا ، ضارا جدا ، وفي هذا السياق ، يؤيد وفد الهند تأييدا تاما النداء الذي وجهه رئيس فرنسا الى المؤسسات المالية الدولية في سبيل اقامة برنامج طارئ لمساعدة هذه البلدان . وفيما يتعلق ببرنامج العمل الجديد الكبير ، قال ان من المؤسف أن الأهداف التي حددها قد بقيت الى حد كبير غير محققة ، وأوضح أن أسباب هذه النكسات تشتمل على معوقات هيكلية رئيسية ناتجة عن الفقر المدقع ، والأسواق الصغيرة ، والافتقار الى الموارد والقوى العاملة الماهرة . كما أن الجهود المبذولة في أقل البلدان نموا قد تقوضت بدرجة خطيرة من جراء البيئة الاقتصادية الخارجية المعاكسة . وحث البلدان المانحة على مضاعفة جهودها في سبيل بلوغ النسبة المستهدفة المتفق عليها ، وقدرها ١٥,٠ في المائة ، وان أمكن ، تجاوزها . ولا بد في هذا الصدد من التشديد على مبدأ الاضافية وكذلك على ضرورة ضمان عدم تحويل الموارد عن بلدان أخرى منخفضة الدخل تحتاج أيضا الى زيادة تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية . وقال

ان قضية تخفيف عبء الديون تتسم هي أيضا بأهمية رئيسية ، وان ثمة حاجة ماسة الى توسيع نطاق تدابير تخفيف عبء الديون وجعلها تسري على جميع أقل البلدان نموا وعلى غيرها من البلدان ذات الدخل المنخفض . وأضاف أن ثمة مجالا آخر تحتاج فيه أقل البلدان نموا الى المساعدة بوجه خاص ، ألا وهو الوصول الى الأسواق . فان الحمائية المتزايدة ضد صادرات أقل البلدان نموا قد أعاقت هذه البلدان اعاقا شديدة . ويلزم أيضا بذل مزيد من الجهود لتثبيت أسعار الصادرات الرئيسية من السلع الأساسية من أقل البلدان نموا . وفيما يتعلق ببرامج التكيف الهيكلي ، فان من الأهمية بمكان مراعاة الحقائق والأولويات الاجتماعية - الاقتصادية لأقل البلدان نموا تمام المراعاة عند تنفيذ هذه البرامج . وقال ان هناك مجالين آخرين ذوي أهمية خاصة تحتاج فيهما أقل البلدان نموا الى المساعدة هما حماية البيئة والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وفي هذا الصدد ، يتسم دور البرنامج الهندي للتعاون التقني والاقتصادي بأهمية خاصة بالنسبة الى أقل البلدان نموا .

٢٧٧- وأعرب ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عن أسفه لعدم بلوغ النسبة المستهدفة التي حددتها الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية الرسمية لصالح أقل البلدان نموا وهي ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي ، واقترح أن تسعى البلدان المانحة الى بلوغ هذه النسبة مستقبلا . كما اقترح أن تزيد عنصر المنحة في المساعدة المتعددة الاطراف والمساعدة الثنائية بغية تمكين هذه البلدان من معالجة مشاكلها المتعلقة بالديون الخارجية وتعزيز انتعاشها الاقتصادي .

٢٧٨- وأبرز المعوقات الجغرافية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بوصفها بلدا غير ساحلي وجبليا ومن أقل البلدان نموا ، فقال ان شعب لاو يعيش معيشة كفاف على الزراعة وتربية الماشية والحراجة بمفة رئيسية . ولم يبدأ القطاع الصناعي في النمو الا في عام ١٩٨٩ . وقد بلغ متوسط الأداء الاقتصادي الكلي نموا سنويا للناتج المحلي الاجمالي قدره ٤,٦ في المائة ، وهو أفضل قليلا من الأداء الاقتصادي لباقي أقل البلدان نموا . غير أن ثمة مصاعب رئيسية تحدث اضطرابا في مشاريع البلد المتواضعة . مثل الكوارث الطبيعية ، وحالات العجز في ميزان المدفوعات ، واختلال التوازن بين العرض والطلب . وعدم استقرار الأوضاع المعيشية . وركز الانتباه على السياسة الاقتصادية الجديدة - "الالية الجديدة للإدارة الاقتصادية" - التي وضعتها حكومة بلده في عام ١٩٨٦ ونفذتها في عام ١٩٨٨ . وقال ان هذه السياسة الجديدة ترمي الى تحرير الاقتصاد وتشجيع الاستثمار الأجنبي ومكافحة الاعانة . ودعما لهذه السياسة ، صدرت قوانين جديدة ، مثل قانون الاستثمار الأجنبي وقانون العقوبات والقانون المدني ، وما الى ذلك ، وتحققت في عام ١٩٨٩ نتائج تبعث على الارتياح . وبين أن حكومة بلده ستعطي الأولوية ، في السنوات القادمة ، للاستخدام الرشيد للرأسمال الاستثماري وكذلك

للموارد الزراعية والحرجية . كما أنها ستعزز شبكة الاتصالات وتصدير المنتجات المصنوعة ، والتعليم ، والصحة ، وتوفير المياه . وقال انه يجري حاليا وضع برنامج التنمية الاجتماعية - الاقتصادية الخمسي الثالث للفترة ١٩٩١-١٩٩٥ .

٢٧٩- واختتم بيانه معربا عن أمله في أن يقيم برنامج العمل الجديد آليات ملائمة للمراقبة والمتابعة . وشدد في هذا الصدد على الدور الذي يتعين أن تؤديه الاجتماعات الدولية للبلدان المانحة ، والموائد المستديرة التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، واجتماع الأفرقة الاستشارية برعاية البنك الدولي .

٢٨٠- وقال ممثل أستراليا انه ، بينما كان العقد الأخير عقدا تباينت فيه أنصبة البلدان النامية من النجاح في المجال الاقتصادي ، فقد ثبت أن أقل البلدان نموا نفسها هي شديدة التعرض للأثر المعاكس لهبوط أسعار السلع الأساسية ، وتزايد التزامات الديون ، والفرص التجارية ، المحدودة وانخفاض التدفقات الاستثمارية ، والضغط السكانية والبيئية .

٢٨١- وأضاف أن أقل البلدان نموا تواجه تحديات هائلة في جهودها الانمائية لأنها تفتقر الى مؤسسات إدارية ومالية فعالة ومؤسسات اجتماعية قائمة على المجتمعات المحلية يمكن استخدامها لتخفيف معاناة سكانها . بيد أن الأمل يلوح في الأفق . فالعالم أخذ في التغير بخطى أسرع مما كان متصورا ، والى الأفضل بدرجة كبيرة - إذ يجري في كل مكان تقريبا إقامة أشكال حكم قائمة على زيادة المشاركة ، ويلتقي الرأي الدولي لدعم التغييرات في السياسات الاقتصادية والهيكل المؤسسية الرامية الى تعزيز التنمية .

٢٨٢- ومضى قائلا ان أستراليا ، وفاء منها بالتزامها القوي بتخفيف وطأة الفقر في كل مكان ، توجه نسبة لا يستهان بها من مساعدتها الانمائية الى أقل البلدان نموا في آسيا وأفريقيا . وان أستراليا ، رغم عدم تعهداتها بأهداف جامدة متعلقة بالمساعدة الانمائية الرسمية ، قد زادت معونتها لأقل البلدان نموا ، المقدمة في شكل هبة ، رغم الظروف المالية والتجارية الصعبة جدا . ومراعاة للأهمية الكبرى للتجارة في تنشيط التنمية ، أصبحت أستراليا أول بلد ينفذ نظام الأفضليات المعمم . وأن مخططها ، الذي أعيد النظر فيه وجرى تحريره في عدة مناسبات ، لا يسعى الى الحصول على شروط ميسرة متبادلة من الجهات المستفيدة ، ولا يتضمن أحكاما بالاستبعاد التدريجي للمنتجات أو للبلدان . وأوضح أن ما يزيد على ٩٠ في المائة من مجمل الواردات من أقل البلدان نموا تدخل أستراليا معفاة من التعريفات الجمركية . وتأمل أستراليا أن تسفر جولة أوروغواي عن زيادة تحرير التجارة بدرجة لا يستهان بها . وقال ان على الاستراتيجيات

الانمائية في التسعينات أن تتخطى أربع عقبات أساسية ، وهي: الضغوط السكانية ، وسوء الأداء الزراعي ، والحمائية التجارية ، وتدهور البيئة . وأكد أن الفقر والزيادة السكانية السريعة يعززان بعضهما بعضا . وبالنسبة الى معظم أقل البلدان نموا ستؤدي الزيادة السكانية السريعة الى ضغط لا يحتمل على الأراضي الزراعية والمراكز الحضرية ، مما سيفضي الى تزايد البطالة وتدهور البيئة . وأكد أن برامج استراتيجيا المتعلقة بالمعونة الثنائية تعطي الأولوية لهذه المشاكل . وقال ان أقل البلدان نموا ينبغي أن تمنح أولوية أعلى للتنمية الريفية بغية تحسين الري والصرف وحفظ التربة وممارسات حيازة الأراضي . كما أن تنفيذ سياسات سوقية التوجه فيما يتعلق بالأسعار تسليم المزرعة وفيما يتعلق بأسعار الصرف من شأنه أن يشجع الانتاج في أقل البلدان نموا . وأضاف إن تخفيض الحمائية الزراعية في جولة أوروغواي سيعزز التنمية الريفية في أقل البلدان نموا . وان استراتيجيا تؤيد أيضا إعادة النظر في المعايير الموضوعية لاعتبار بلد ما أنه من أقل البلدان نموا .

٢٨٣- وأكد ممثل أنغولا أنه ، بالرغم من التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي ، فقد تدهورت حالة أقل البلدان نموا ، وأخذ عدد هذه البلدان يزداد باطراد . وقال ان الأسعار المنخفضة للمصادر من السلع الأساسية لم تولد الفوائض التي كانت تتمكن البلدان المذكورة من تسديد ديونها . بل ، على نقيض ذلك ، فإن موازين مدفوعاتها سلبية في غالبيتها . وعليه ، فإن جهود الحكومة الفرنسية في سبيل اقناع البلدان المتقدمة بزيادة مساهماتها لمساعدة أقل البلدان نموا تحظى بالتقدير .

٢٨٤- وأوضح أن اقتصاد أنغولا قد شهد كسادا بسبب عوامل عديدة ، هي: تدهور الهياكل الادارية ، وإهمال كثير من المشاريع الخاصة ، وتداعي شبكة النقل ، والافتقار الى القوى العاملة الماهرة . وقال ان الحالة تفاقم بفعل الحرب والارهاب ، مع ما نتج عن ذلك من تدهور في الحالة الأمنية .

٢٨٥- ومضى قائلا انه ، منذ عام ١٩٨٥ ، اتخذت تدابير أفضت ، في عام ١٩٨٨ ، الى وضع برنامج للانتعاش الاقتصادي والمالي بهدف تحرير الاقتصاد عن طريق تحديث النظام المالي والمصرفي ، وإعادة تشكيل هيكل القطاع العام من خلال بيع مؤسساته الى القطاع الخاص وفتحه على الاقتصاد السوقي ، وتحسين ادارة الخدمة العامة . غير أن وتيرة الانتعاش الاقتصادي قد تأثرت بمستوى المساعدة الخارجية وبالحالة الأمنية .

٢٨٦- وبيّن أن الحالة الاقتصادية والمالية في أنغولا تتمتع بسلبية ميزان المدفوعات ، والاعتماد على الواردات ، ووجود منتج تصديري واحد ، هو النفط . وقال ان الإيرادات غير الكافية من النقد الأجنبي قد أدت الى تعطيل الائتمانات الجديدة ،

مما أفنى ، بدوره ، الى اهمال جسيم في معالجة المشاكل الاجتماعية العويمة وقد حدث جفاف مفرج أدى الى تفاقم المشاكل التي سببتها الحرب . وأعرب عن امتنان حكومته للبلدان والمؤسسات التي ساعدت أنغولا .

٢٨٧- وناشد المجتمع الدولي أن يواصل تقديم العون من أجل الانتعاش الاقتصادي لأقل البلدان نمواً ، وأعرب عن آمله في أن حالات التفاوت بين الشمال والجنوب لن تكون صارخة الى هذا الحد عند نهاية التسعينات .

٢٨٨- وذكر ممثل النيجر أن برنامج العمل الجديد الكبير لم يفلح في تحقيق النتائج المنتظرة له ، إذ أن العقد المنصرم قد تميز بانتكاس لم يسبق له مثيل تجلى في النمو السنوي المتوسط المتواضع جداً للنتائج المحلي الاجمالي وقدره ٢,٢ في المائة فقط . وقال ان تناقص الحصائل من صادرات السلع الأساسية وعبء الديون هما العاملان الرئيسيان الكامنان وراء الانتكاس والركود في أقل البلدان نمواً في الثمانينات . وثمة عامل هام آخر هو الزيادة السكانية ، التي بلغت حوالي ٣ في المائة سنوياً .

٢٨٩- وأردف قائلاً ان النيجر ، كسواها من أقل البلدان نمواً ، قد تضررت بشدة من الازمة الناشئة عن وجود بيئة اقتصادية دولية غير مؤاتية وعوامل أخرى مثل انتشار التصحر والجفاف ، وعبء الديون .

٢٩٠- وقال ان تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية لأقل البلدان نمواً يتوقف على عدد من الشروط ، من بينها: زيادة المساعدة الانمائية الرسمية في شكل هبات ، والاعفاء من الديون بلا شروط ، وتنفيذ برامج هيكلية تركز على القطاع الاجتماعي ، وتحسين ادارة الموارد المتاحة ، وتعبئة الموارد البشرية ، بما في ذلك اشراك المرأة في عملية التنمية ، ومواصلة النهوض بحقوق الانسان .

٢٩١- وأشار الى النسبة المئوية للنساء (٥٠ في المائة) من سكان أقل البلدان نمواً ، فقال انه لا يمكن قيام أي تنمية بدون مساهمة هامة من جانب المرأة . وأضاف انه يلزم اعادة النظر في برامج التكيف الهيكلي في أقل البلدان نمواً بغية ازالة ما يترتب عليها من نتائج ضارة بالنسبة الى أضعف الفئات ، مثل النساء والاطفال . وان أي سياسة عامة لا تضع في الاعتبار تطلعات الشعب ومشاركته ستمنى لا محالة بالفشل . وينبغي تعزيز الحرية وحقوق الانسان في أقل البلدان نمواً إذ لا وجود للتنمية بدون ديمقراطية . وقال ان برنامج العمل الجديد سيتطلب تعهدات واضحة من جانب الجهات المانحة لضمان النجاح . وينبغي أن تكون هذه التعهدات محددة وواضحة المعالم من حيث اطارها الزمني . كما ينبغي وضع آلية فعالة للمتابعة والرصد .

٢٩٢- وقال ممثل الجمهورية العربية السورية ان الوقت قد حان لكي يعالج المجتمع الدولي جذور التخلف ويتصدى لأسباب الكساد الاقتصادي العالمي ، ويسلم بأن إيجاد حلول للفقر في أقل البلدان نموا مسؤولية مشتركة . وعلى هذا المجتمع أن يعتمد سياسات اقتصادية كلية ترمي الى تشجيع النمو ومحاولة تحقيق الهدف الذي لم يتحقق في الثمانينات . وعلى المجتمع الدولي أن يحسن حجم ونوعية المساعدة الخارجية ويجد في سبيل تحقيق الهدف المحدد بنسبة ٠,٢ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لأقل البلدان نموا في غضون الأعوام الخمسة المقبلة . ويجب التعجيل بتخفيف عبء الديون من خلال زيادات عنصر الهبة في المساعدة المالية ومن خلال مخططات لتحويل الديون . وبالإضافة الى ذلك ، يجب تعزيز قطاعات اقتصادية رئيسية ثلاثة هي - الصناعة ، مع التأكيد على الصناعة التحويلية ، والزراعة ، والموارد البشرية . وهناك وضع آخر يجب تداركه بصورة عاجلة وهو يتعلق بفرص الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة . وتعد إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية ، واعطاء المنتجات القادمة من أقل البلدان نموا معاملة خاصة ، اجرائين يجب اقتراحهما في برنامج العمل للتسعينات . أما فيما يتعلق بالتمويل التعويضي ، فلا بد من استنباط مخططات تمكن أقل البلدان نموا من استيعاب الصدمات الخارجية مثل تقلبات الأسواق وهبوط أسعار السلع الأساسية . ويجب عدم اغفال مساعدة أقل البلدان نموا في ادارة البيئة ، إذ أن ذلك سيساعدها على ادخال تكنولوجيات ملائمة . وبهذا الخصوص ، أشار الى اعلان دورة الجمعية العامة الاستثنائية التي انعقدت في نيسان/ابريل ١٩٩٠ . وقال ان آخر العوامل الهامة التي يجب ابرازها هي بعد التنمية الشقافي في أقل البلدان نموا ، بما في ذلك تشجيع الديمقراطية الحقيقية ، وبمشاركة كاملة من المنظمات غير الحكومية . وبهذا الخصوص ، أشار الى انتهاك السلطات الاسرائيلية لحقوق الانسان في احتلالها لمرتفعات الجولان السورية والأراضي الفلسطينية . وأضاف أن الآلة العسكرية الاسرائيلية تمول بمساعدة عسكرية أجنبية تتجاوز خمسة مليارات دولار في السنة ، وأشار الى أن أزمة الخليج ستكون لها مضاعفات مدمرة على الأسواق العالمية ، وعلى أسعار النفط والمنتجات الأخرى ، وكذلك على اقتصادات أقل الأمم نموا . وركز على أولويات خطة الجمهورية العربية السورية للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ بشأن السكان ، والزراعة والأغذية ، واستغلال الموارد المعدنية والبتترول في سوريا . وأعرب عن أمله أن يضع المؤتمر برنامج عمل واقعيًا وملموماً مزوداً بآليات فعالة للرصد والمتابعة ، وان كان انعاش اقتصادات أقل البلدان نموا يجب ألا يعني إهمال دعم البلدان النامية الأخرى .

٢٩٣- وقال المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ان تطورات هامة حدثت خلال الثمانينات - وهي تطورات مالية واقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وتعليمية - كانت لها تأثيرات مختلفة على أقل البلدان نموا . وان هذه التطورات تتطلب استجابة من جانب المجتمع الدولي وأقل البلدان نموا

نفسها . وأضاف أن بإمكان اليونسكو أن تساعد أقل البلدان نموا على نحو بناء في مجالات ثلاثة: (١) تحسين وضع الموارد البشرية ؛ و(٢) تحقيق تنمية مستدامة ؛ و(٣) تحقيق تغير اجتماعي . وقال ان تنمية الموارد البشرية تشكل عاملا أساسيا للتنمية في كافة القطاعات الاقتصادية . وفي الزراعة أو في الصناعة أو في الخدمات ، يعد رفع مستوى التعليم شرطا أساسيا لنقل وتوسيع المعارف الأساسية للإنتاج ولحماية المصالح الجماعية . وأضاف أن التعليم الأساسي يندرج في صميم الاستراتيجيات التي تستهدف الحد من الفقر . ويجب أن تعطى أيضا أولوية عالية لخلق طاقة محلية في ميدان الاعلامية ، وبهذا الخصوص ، ستنظم اليونسكو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ في توغو ، وفي إطار برنامجها للاعلامية ، اجتماعا اقليميا بشأن دور الاستراتيجيات والسياسات الاعلامية في قطاع التعليم . وقال انه يأمل أن تشارك أقل البلدان نموا في أفريقيا في ذلك الاجتماع . أما فيما يتعلق بمسألة التنمية المستدامة فان هناك صلة وثيقة بين حماية البيئة ومكافحة الفقر ، وان ما يلزم هو بوضوح زراعة أكثر فعالية ، ومزيد من الطاقة ، ومزيد من المياه . وتشمل التنمية المستدامة أيضا الحق في التعليم والتدريب في أقل البلدان نموا ، ولكن هذا الحق ، الذي يحتاج الى حمايته ، تهدده الآثار السلبية لتدابير التكيف الهيكلي . ومن الأهمية بمكان أيضا أن تلعب العلوم الاجتماعية دورا هاما في الأعمال الانمائية .

٢٩٤- وأخيرا ، قال ان المؤتمر العام لليونسكو اعتمد برنامجا خاصا لصالح أفريقيا . وتشتمل العناصر الرئيسية لهذا البرنامج بتنمية الموارد البشرية ، وحماية البيئة ، وتعزيز العلم والتكنولوجيا ، وتطوير الاتصالات والتنمية الثقافية .

٢٩٥- وشدد ممثل فانواتو على الاتجاه السلبي المتمثل في زيادة عدد أقل البلدان نموا خلال العقد الماضي ، وأعرب عن أمله أن يمثل هذا المؤتمر نقطة تحول بالنسبة اليها .

٢٩٦- وقال ان فانواتو عانت من قيود مثل الافتقار الى الموارد المالية ، وقاعدة الموارد الاقتصادية المحدودة . والهيكل الأساسية غير الكافية في مجالي المواصلات والنقل ، والافتقار الى القوى العاملة الماهرة ، والعزلة والبعد عن الأسواق ، وشدة التأثير بالكوارث الطبيعية ، وتدهور البيئة . وأضاف أن تحسن العلاقات بين الشرق والغرب يجب ألا يعرض للخطر تعهدات المانحين لأقل البلدان نموا الجزرية في المحيط الهادئ . وقال ان هناك أيضا قلقا ازاء التأثير الاقتصادي لازمة الخليج على أقل البلدان نموا .

٢٩٧- وبدون تحقيق تحسن في مستويات المساعدة الانمائية الرسمية ، وفي تخفيف عبء الديون ، وفي فرص الوصول الى الاسواق ، بما في ذلك الظروف الخارجية الأخرى ، لن يتحقق النمو والتنمية في معظم أقل البلدان نموا . وقال انه اذ يوافق على برنامج العمل المقترح ، يرى في الوقت نفسه أن هذا البرنامج يجب أن يركز أكثر على التنفيذ الذي يشمل النقل والمواصلات وتنمية الموارد البشرية ، وكلها هامة جدا بالنسبة الى فانواتو .

٢٩٨- وأضاف قائلا انه يؤيد تحقيق النسبة البالغة ٠,١٥ في المائة المحددة كهدف للمساعدة الانمائية الرسمية لأقل البلدان نموا ، وانه يعتقد أن تعهدات المانحين الثنائية والمتعددة الأطراف يجب أن ترافقها خطط عمل مفصلة . وقال انه يؤيد أيضا اقتراح برنامج الأمم المتحدة الانمائي بتخصيص ٦٠ في المائة من مساعدته الانمائية الرسمية لأقل البلدان نموا . ويجب أن تكون المساعدة الانمائية الرسمية غير مقيّدة بشروط ويجب أن تستجيب للأولويات الانمائية للبلدان المتلقية لا للأولويات الانمائية للمؤسسات المانحة . ويجب تفادي ازدواجية جهود المعونة من خلال التنسيق الفعال للمعونة الموجهة الى البلدان المتلقية .

٢٩٩- وقال ان هناك حاجة الى اعادة تقييم التكاليف المتكررة للدعم المقدم الى أقل البلدان نموا الجزرية بخصوص المشاريع والبرامج الانمائية نظرا لأن قطاع فانواتو الانتاجي عاجز عن استيعاب التكاليف المتكررة في مجالات التعليم والتدريب والمحبة والنقل والمواصلات . واقترح في هذا الصدد تكميل تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية القائمة بأموال استئمائية انمائية لأقل البلدان نموا الجزرية لتمويل ميزانياتها الانمائية المتجددة .

٣٠٠- وقال ممثل نيجييريا انه في حين تمتع الشمال طوال العقد الماضي بنمو اقتصادي مستمر ، ظلت أغلبية البلدان النامية ، وبشكل خاص أقل البلدان نموا ، في اتجاه نزولي نحو زوايا النسيان الاقتصادي . وعلى الرغم من برنامج العمل الجديد الكبير ، الذي كان يهدف الى تحويل اقتصادات أقل البلدان نموا ، تدهور الوضع في هذه البلدان بشكل خطير خلال الثمانينات . وارتفع عدد أقل البلدان نموا من ٣١ الى ٤١ بلدا ، فأصبح مجموع سكان أقل البلدان نموا يتجاوز ٤٢٠ مليون نسمة . ومع أن برنامج العمل الجديد الكبير قد أوصى بأن تبلغ المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة الى أقل البلدان نموا ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للمانحين ، فان المتوسط الفعلي الذي تم تحقيقه لم يبلغ الا ٠,٠٩ في المائة . ويمكن ، في مواجهة انخفاض أسعار السلع الأساسية ، والعجز التجاري ، وارتفاع عبء خدمة الديون ، ووجود بيئة خارجية معادية ، أن تستخدم المساعدة الانمائية الرسمية كوسيلة حيوية لضمان استمرار

تدفق الموارد الى أقل البلدان نموا . وقال ان الوفد النيجيري يؤيد تماما الاقتراح الداعي الى أن يسعى المانحون الى مضاعفة المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة الى أقل البلدان نموا في الاعوام الخمسة المقبلة ، بهدف بلوغ نسبة ٠.٢ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي بحلول نهاية التسعينات . وقال ان الاداء التجاري لأقل البلدان نموا كان أيضا مخيبا للآمال الى حد بعيد جدا . ففي عام ١٩٦٠ ، مثلا ، كانت حصتها في الصادرات العالمية ١.٤ في المائة ، ولكن هذه الحصة تبلغ اليوم مجرد ٠.٣ في المائة . وبإمكان البلدان المتقدمة أن تساعد عن طريق تحرير الصادرات القادمة من أقل البلدان نموا ، وخاصة من خلال نظام الأفضليات المعمم وعن طريق مساعدة هذه البلدان على تنويع قاعدة صادراتها . وتحقيقا لذلك الغرض ، فان الامكانيات التي يوفرها الحساب الثاني للصندوق المشترك للسلع الأساسية مناسبة جدا . وقال ان وضع أقل البلدان نموا يزيده سوءا عبء الديون الثقيلة . ومع أن نيجيريا بلد نام ، فانها تقدم المساعدة الى عدد من أقل البلدان نموا . ففي عام ١٩٨٥ ، مثلا ، وضعت نيجيريا برنامجا للمعونة التقنية أوفد في إطاره موظفون نيجيريون أكفاء الى بلدان نامية أخرى في إطار ترتيبات للمساعدة التقنية . ووفرت نيجيريا أيضا قروضا ومنحاً تساهلية لبعض البلدان الأفريقية من خلال صناديق انمائية مختلفة متعددة الأطراف .

٣٠١- وأشار ممثل زائير الى وجود توافق في الآراء بين المانحين والمستفيدين بشأن أسباب التخلف وآثاره في أفريقيا . وقال ان هناك مشاكل كثيرة ذات طابع هيكلي الا أن هناك مشاكل أخرى تتمثل بالافتقار الى الاستمرارية في رسم السياسة الاقتصادية ، وإيلاء الأفضلية لاتفاق التنمية القصيرة الأجل ، والاستخدام غير الرشيد للموارد البشرية والمالية المحلية . فينبغي للبلدان الأفريقية أن تبذل مجهودا انمائيا طويل الأجل يجري فيه التصدي بشكل مناسب للقيود القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل القائمة ، ولا سيما عبء الديون ، وهبوط إيرادات الصادرات ، وعدم كفاية تدفق الموارد الى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية . وينبغي أن ترد هذه المسائل ذاتها أيضا بشكل بارز في برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا . ومع أن هذه المسائل كلها قد نوقشت في محافل كثيرة وأن عددا من الحلول قد اقترح ، فمن الواضح أن تطبيق هذه الحلول لا يزال هو المشكلة .

٣٠٢- وعلى وجه الخصوص ، لا توجد ارادة سياسية لدى المانحين ، كما يدل على ذلك واقع أن المساعدة الانمائية قد بقيت دون الهدف في حين أن اتفاق المانحين على الأسلحة يتزايد . وبالمثل ، لم يعرض المانحون ما فيه الكفاية لتخفيف عبء الدين وإزالة الحواجز التجارية من أجل إتاحة امكانية الوصول الى الأسواق العالمية . وحتى مع وجود الارادة السياسية ، يجب أن تتغير مواقف بكاملها لتعزيز التقدم من أجل البشرية جمعاء . وفي هذا الصدد ، أظهرت فرنسا تفهما كبيرا لمشاكل التنمية في

أفريقيا وفي بلدان نامية أخرى ، وينبغي أن تشارك بلدان أخرى أيضا في هذا التعهد
أراء الجنوب .

٣٠٣- وصرح ممثل البرازيل بأن الثمانينات ستبقى في الذاكرة باعتبارها أطول فترة
لنمو اقتصادي شهدتها البلدان المتقدمة حتى الآن . وبرغم ذلك ، فشلت البلدان
النامية ، بسبب عدم وجود تضامن من جانب البلدان المتقدمة ، في مساعها لرفع
مستويات معيشة مواطنيها . وبوجه خاص ، لم يوجد تضامن في البحث عن حلول لمشاكل
الديون وفي ميدان التجارة ، واتخذت البلدان المتقدمة تدابير حمائية للحد من فرص
وصول صادرات البلدان النامية . وفي ميدان نقل التكنولوجيا ، أعاقت القيود التي
تعرق الوصول بحرية الى المعرفة قدرة البلدان النامية في ميدان البحوث والتنمية ،
وهذا سيرتب أثرا سلبيا باقيا على برامجها الانمائية .

٣٠٤- وقال ان نقل الموارد الى أقل البلدان نموا لا يزال غير كاف الى حد بعيد ،
وحتى الهدف المتواضع للمعونة البالغ ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي
للبلدان المتقدمة لم يتم بلوغه . وخابت الآمال بفعل عشر سنوات من الركود والانكماش
وقد آن الاوان لكي ينهض المجتمع الدولي بمسؤولياته بأن يضع حدا للحالة المفجعة
الراهنة من خلال عقد جديد للتضامن . وآن الاوان لكي تظهر البلدان الغنية تضامنها
الذي ينبغي أن يخطوي ، ضمن جملة أمور ، على إلغاء كامل للدين الثنائي الرسمي لأقل
البلدان نموا ، وحرية الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة وتحسين هذا الوصول ،
وزيادة نقل الموارد من أجل تنمية أقل البلدان نموا .

٣٠٥- وقال ان البرازيل قدمت كدليل على تضامنها معاملة خاصة الى شريكاتها من
البلدان النامية في مجالات الدين والتجارة والمساعدة التقنية . وان الحكومة
البرازيلية مستعدة ، في هذا الصدد ، للتفاوض بشأن كل اعتماداتها المقدمة الى
البلدان النامية على أساس يتفق مع الحاجات الانمائية لهذه البلدان ، ولزيادة فتح
سوقها لمنتجات البلدان المذكورة .

٣٠٦- وقال انه اذا لم يزد التضامن ، ستلزم مناقشة نفس هذه المشاكل جميعا مرة
أخرى بعد عشر سنوات مع فارق واحد وهو أن عدد أقل البلدان نموا سيكون قد زاد خلال
هذه الفترة . فلا بد من الانتصار في المعركة ضد التخلف والفقر والشقاء . وينبغي أن
تكون الحرية والمساواة والاخاء هي المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات بين الشركاء
في التنمية .

٣٠٧- وأعرب ممثل قطر عن قلقه البالغ لتردي الحالة الاقتصادية في أقل البلدان نمواً . وقال ان أعباء الديون الثقيلة التي اضطرت هذه البلدان الى تحملها كانت عقبة رئيسية في سبيل التنمية . وأضاف قائلاً انه يرى أن أقل البلدان نمواً قادرة على اجتذاب واستخدام الموارد المالية الخارجية بفعالية وضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي الداخلي . وذكر أن قطر تجاوزت دائماً ، كبلد نام ، الرقم المستهدف للمساعدة الانمائية الرسمية الذي حددته الأمم المتحدة بنسبة ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي لصالح أقل البلدان نمواً . فاذا أضيفت مساهمة بلده الى المساعدة التي تقدمها البلدان العربية الأخرى الى أقل البلدان نمواً سيتبين أنها تتجاوز بكثير ، بالمقارنة بناتجها القومي الاجمالي العام ، المساهمة التي تقدمها بلدان متقدمة كثيرة . وقال ان هذه المساهمة المقدمة من بلدان الخليج العربية قد انخفضت مؤخراً لأسباب كثيرة منها الأزمة الراهنة في الخليج ، وأن وفد بلده يحيي مقاومة الكويت للغزو الذي تعرض له من جانب بلد هقيق والذي ينطوي على انتهاك كامل لميثاق الأمم المتحدة وميثاق الجامعة العربية . ولقد أدان المجتمع الدولي بالاجماع هذا الغزو . وأشاد بالدور الهام الذي تؤديه الكويت في التنمية العالمية بوجه عام وفي تنمية أقل البلدان نمواً بوجه خاص ، ولا سيما بالنظر الى محافظتها على تعهداتها لهذه البلدان عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية رغم الأحداث الاستثنائية التي تعاني منها . وقال أخيراً انه يأمل في أن يعتمد هذا المؤتمر برنامج عمل واقعي وفعالاً ليكون العقد الأخير من هذا القرن عقد أمل ورفاهية .

٣٠٨- وذكر ممثل مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ أن اتفاقية لومي الرابعة تضمنت برنامجاً مدروساً للتعاون يشمل الآن موضوعين رئيسيين جديدين هما الديون والتكيف الهيكلي . وقال ان الأحكام المتمثلة بمكوك التعاون قد وسعت وربطت بحماية البيئة ، والتنمية الريفية ، والسكان ، والديموغرافيا ، وادماج المرأة في التنمية ، والتعاون الاقليمي في جميع القطاعات الاقتصادية . وتضمنت الاتفاقية أيضاً أحكاماً محددة لصالح أقل البلدان نمواً في جميع مجالات التعاون . وأبدت الاتفاقية اهتماماً خاصاً ، في جملة أمور ، بترتيبات التعاون الاقليمي في عدة مجالات مثل الهياكل الأساسية للنقل والاتصال ، واستخدام الموارد البحرية بكفاءة ، وتسويق منتجات مصائد الأسماك ، وصيد الأسماك في الداخل بالنسبة الى البلدان غير الساحلية ، وبرامج التكيف الهيكلي ، وتنفيذ الاستراتيجيات الغذائية والبرامج الانمائية المتكاملة المتمثلة بها .

٣٠٩- وقال ان تدهور اقتصادات أقل البلدان نمواً خلال الثمانينات نتج أساساً عن النقص في الموارد اللازمة للتنمية ، واستمرار الانخفاض في أسعار السلع الأساسية ، وأعباء الديون ، والكوارث الطبيعية . ولكي تعكس أقل البلدان نمواً هذا الاتجاه ،

ينبغي امدادها بالهياكل الأساسية الرئيسية للنقل والاتصال ، وبطاقات رخيصة تناسب إقامة الشبكات الصناعية ، وتوفير مياه الشرب للجميع ، والمرافق التعليمية والمحلية اللازمة لتنميتها طويلة الأجل . وينبغي أن تزيد البلدان الصناعية تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً ، وأن تلغي ديونها ، وأن توقف انخفاض أسعار السلع الأساسية ، وأن تعزز تنويع اقتصادات هذه البلدان . وينبغي تشجيع التضامن الإقليمي وتشجيع تقديم دعم عام إلى أقل البلدان نمواً . وينبغي لأقل البلدان نمواً ، من جانبها ، أن تجري عمليات التكيف المؤسسية والإدارية اللازمة للتنمية . وينبغي تشجيع زيادة المبادرات الخاصة وإيجاد البيئة المناسبة للاستثمارات الخاصة . وأخيراً ، فإن أهم أمر لتنمية أقل البلدان نمواً هو الحصول من الدول المتقدمة على تعهد سياسي قاطع بمساعدة هذه البلدان في الجهود التي تبذلها من أجل وضع حد لحالة الفقر .

٣١٠- وقال المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) إن القطاع الخارجي يؤدي دوراً رئيسياً في نمو أقل البلدان نمواً ولكن نظراً إلى اتجاه أسعار السلع الأساسية إلى الهبوط ، فقد تعثرت تنمية أقل البلدان نمواً تعثراً كبيراً . ولذلك ، فإن لقيام أقل البلدان نمواً بتنويع قاعدتها الاقتصادية أهمية حيوية لزيادة الاعتماد على الإنتاج والاستهلاك المحليين من أجل تخفيف الأثر العكسي لتقلبات أسعار السلع الأساسية في السوق العالمية . بيد أن من الأمور الأساسية لتنفيذ برامج فعالة لبناء الطاقة الإنتاجية أن تتلقى أقل البلدان نمواً مساعدة تقنية ومالية من الخارج .

٣١١- وقال إن من المجالات التي تحتاج إلى دراسة جدية في الجهود التي تبذل من أجل توسيع القاعدة الاقتصادية المحلية تعزيز التحضر . ولقد أبدى مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) اهتماماً كبيراً بدراسة الأثر الإيجابي والسلبي للتحضر وكان الاستنتاج الإجمالي الذي توصل إليه هو أن التحضر يساهم مساهمة ضخمة في التنمية الاقتصادية ، وتجميع رؤوس الأموال ، والتنمية الاجتماعية بما يقدمه من فرص عمل جديدة وبما يتيح من زيادة الدخل والادخار ، وتوسيع الأسواق المحلية . وقال إن أنشطة المركز في أقل البلدان نمواً ، فضلاً عن البلدان النامية الأخرى ، تهدف أساساً إلى مساعدة الحكومات في وضع السياسات والاستراتيجيات وفي توليد الطاقات الإنمائية الذاتية وتعزيزها على الصعيدين الوطني والمحلي معاً . وهذه الأنشطة ترتبط أيضاً ارتباطاً وثيقاً بأعداد وتعبئة الاستثمارات الرأسمالية اللازمة لتمويل برامج تنمية المستوطنات البشرية . وقال إن الاهتمام الخاص بأقل البلدان نمواً في الأنشطة التنفيذية للمركز واضح من المساعدة التي يقدمها المركز حالياً إلى أقل البلدان نمواً جميعها عن طريق ٩١ مشروعاً تنفيذياً وعن طريق تدفق الخدمات الاستشارية الخاصة

المستمر إليها . وقال ان المركز يقدم الدعم حاليا لمشاريع في مجالات المستوطنات ، والتخطيط ، والمأوى ، والخدمات المجتمعية ، وتنمية قطاع البناء الأهلي ، وتنمية الهياكل الأساسية للمستوطنات البشرية ، وتنظيم الأراضي وتعبئة الأموال اللازمة للمستوطنات البشرية ، والادارة المؤسسية ، وبناء الطاقة ، والتدريب .

٣١٢- وقال ممثل بورووندي انه للتغلب على التخلف والفقر لا بد من اقدام المجتمع العالمي على مبادرات جديدة ، وان حكومته ترحب ، بناء على ذلك ، باقتراح رئيس فرنسا الرامي الى ابرام عقد تضامن بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة . وأضاف قائلا ان أقل البلدان نموا في وضع حرج . ثم ان قائمة البلدان في تلك الفئة قد أضيفت إليها ١٠ بلدان في عام ١٩٩٠ ، تقع أغلبيتها في أفريقيا ، وإذا كان تنوع الحالات الكبير يمنع أي جزم ، فان من الواضح أن أقل البلدان نموا تواجه عوائق هيكلية مشتركة عديدة مثل الضغط الديموغرافي ، وعبء الديون ، وانخفاض الحصة في التجارة الدولية ، وضآلة الموارد وتدهور البيئة والانخفاض الحاد في مستويات المعيشة ، وضعف الانتاجية وكون العديد منها غير ساحلي . (وقد نتج عن هذا العامل الأخير بالنسبة لبورووندي تكلفة اضافية في الواردات بنسبة تتراوح بين ٣٠ و ٥٠ في المائة) . وفي كثير من الأحيان أيضا لا تعتمد أقل البلدان نموا الا على منتج تصديري واحد تكون تقلبات أسعاره مكلفة جدا: ولقد خسر بلده ٣٠ مليون دولار على اثر عدم تجديد اتفاق البن الدولي . وبناء على ذلك فان أقل البلدان نموا تعلق آمالها على مفاوضات جولة أوروغواي ، وتشغيل الصندوق المشترك للسلع الأساسية ، واعادة تنشيط الاتفاقات السلعية ، وتحسين وتوسيع آليات مثل نظام تثبيت حصائل الصادرات "ستابكس" ومرفق المعادن "سيسمين" .

٣١٣- وفيما يتعلق بالموارد الخارجية المتضائلة لأغراض التنمية ، أكد الحاجة الى استعراض عاجل لحجم ونوعية آليات المعونة كيما يتسنى للشركاء في التنمية مساعدة أقل البلدان نموا على تحقيق الاستقلال الذاتي . وناشد أيضا البلدان المانحة تخصيص ما لا يقل عن ٠,١٥ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية .

٣١٤- وقال انه غير مقتنع بادعاءات سوء ادارة أقل البلدان نموا لاقتصاداتها ، في حين تم تجاهل أهمية البيئة الخارجية . واختتم قائلا ان هناك رغبة شديدة في أفريقيا في التغلب على الأزمة ، وهذا المؤتمر يتيح فرصة للتوصل الى توافق في الآراء حول برنامج عمل بشأن مسائل حيوية لتنمية أقل البلدان نموا .

٣١٥- وقال ممثل صندوق النقد الدولي انه في حين كانت هناك ثمانية أعوام من النمو العالمي المتواصل ، أفادت أقل البلدان نموا من هذا النمو افادة غير منتظمة .

وبالإضافة الى ذلك فان الأزمة الخطيرة في الشرق الأوسط تهدد السلم ، ويمكن أن يكون أثرها على العالم الثالث خطيرا . وهناك أيضا تطورات أخرى ، مثل الكوارث التي هي من صنع الانسان وسائر التهديدات الأخرى لأمن البشرية ، لا تزال تغاقم الصعوبات التي تواجهها بلدان عديدة من أقل البلدان نموا . وبالإشارة الى التطورات الاقتصادية العالمية الأخيرة ، سيكون أثر أزمة الخليج المباشر على البلدان الصناعية ، استنادا الى بعض الفرضيات المعقولة ، تخفيض مستوى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بربع في المائة في عام ١٩٩٠ وبنصف في المائة في عام ١٩٩١ ، ورفع مستوى أسعار الاستهلاك بأكثر بقليل من ربع في المائة في عام ١٩٩٠ وبما بين نصف وثلاثة أرباع في المائة في عام ١٩٩١ ، بالمقارنة بالتوقعات السابقة . وقال ان الآفاق الخارجية المرتقبة لبلدان نامية عديدة ، وخاصة لأقل البلدان نموا ، غير مؤاتية . وهي تواجه عبئا ثقيلا جدا في مجال الديون ، وارتفاعا في أسعار الفائدة ، ومعدلات للتبادل التجاري غير مواتية ، واحتمال أن تشهد أسواق صادراتها نموا أبطأ . غير أن عدة بلدان من أقل البلدان نموا اتخذت عددا من التدابير في مجال السياسات الضريبية والنقدية وقامت باملاحات هيكلية شاملة ترمي الى جعل الاقتصاد أكثر فعالية وانتاجية . وعلى الرغم من أن نتائج هذه التدابير لا تزال محدودة جدا فان آفاق النمو المرتقبة عموما في البلدان المعنية تبدو بالنسبة للأعوام الخمسة المقبلة أفضل مما كانت عليه في الأعوام الخمسة الماضية . ويرى صندوق النقد الدولي أنه بدون املاحات لا يمكن توقع أن يتجاوز النمو نسبة ٣ في المائة في السنة ، وفي حالة أقل البلدان نموا الأفريقية بشكل خاص لا يمكن توقع أي ارتفاع في معدلات النمو للفرد . ولا بد ، بناء على ذلك ، من أن يرافق الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا تعهد من جانب البلدان الصناعية في المجالات التي تظطلع فيها بمسؤولية أساسية ، ألا وهي مجالات سياساتها الاقتصادية ، وسياساتها التجارية ، وجهودها في مجال المساعدة التمويلية والانمائية . وفيما يتصل بالمساعدة الانمائية فانه من الأمور المقلقة أن معدل نمو المساعدة الانمائية الرسمية الذي تتوقعه لجنة المساعدة الانمائية في الأعوام المقبلة سيكون قريبا من المعدل الذي لوحظ مؤخرا ، أي نسبة ٢ في المائة في السنة فقط بالقيمة الحقيقية . وهذا المعدل الذي سيكون دون توقعات النمو المقدرة للجهات المانحة ، لا يعني أن ثمة تحركا في اتجاه تحقيق الهدف العام المتمثل في ٠,٧ في المائة أو نحو تحقيق نسبة ٠,١٥ في المائة المحددة كهدف وانما بالأحرى هبوطا فيما يتصل بالهدف الأول وربما أيضا فيما يتصل بالهدف الثاني . ويجب أن تبذل البلدان المانحة بشكل واضح جهودا أكثر طموحا ترمي الى زيادة مساعدتها الانمائية الرسمية بشكل أسرع . وفيما يتصل بطرائق تقديم المساعدة الانمائية الرسمية هناك حاجة ملحة للمنح وليس للقروض . وهناك أيضا حاجة ملحة الى التخفيف من عبء خدمة الديون العامة ، ومن الأهمية بمكان أن تشجع أقل البلدان نموا مساهمة القطاع الخاص في تعبئة الموارد من أجل التنمية . وأخيرا سيظل صندوق النقد الدولي يؤدي دوره في اصلاح أوجه الاختلال الخارجي في أقل

البلدان نموا ، وبشكل خاص عن طريق برامج في اطار مرافق التكيف الهيكلي ومن خلال تقديم المساعدة التقنية في مجالات الادارة الاقتصادية والتقنية والمادية .

٣١٦- وقال ممثل أيرلندا ان بلده ينضم الى البيان الذي أدلت به ايطاليا باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وأن الأزمة التي تواجهها أقل البلدان نموا قد أصبحت خطيرة أكثر فأكثر خلال الثمانينات . وقد أصبحت هذه البلدان ، التي بلغ عدد سكانها مجتمعة زهاء ٤٢٠ مليون نسمة ، أضعف اقتصاديا بسبب هبوط الانتاج الزراعي وانخفاض مداخل الفرد . وقال ان الفقر ، وخاصة في المناطق الريفية ، أخذ في الانتشار بسرعة . ثم ان تردّي البيئة وتدهور الهياكل الأساسية المادية يعرقلان الافاق المرتقبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المقبلة لهذه البلدان .

٣١٧- واسترسل قائلا ان الهبوط الطويل الأجل في أسعار السلع الأساسية الرئيسية ومصوبات خدمة الديون المستعمية ، والتدفقات المالية الخارجية غير الكافية ، قد فاقمت مصوبات أقل البلدان نموا . ويتطلب الوضع الفاجع في هذه البلدان توخي مناهج جديدة ومبتكرة ترمي الى اتخاذ تدابير عملية لعكس اتجاه انتشار الفقر بين البشر . ولقد أبرزت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي ، والتي عقدت في ربيع عام ١٩٩٠ ، نطاق المسائل الحاسمة التي يجب مراعاتها في هذا الشأن لدى وضع وتنفيذ استراتيجيات التنمية . وقال ان الصلة الحاسمة بين تمتع الانسان الكامل بحقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ناجحة في جميع البلدان يجب أن تصبح سمة رئيسية من سمات استراتيجيات التسعينات .

٣١٨- وعلى الرغم من أن معونة أيرلندا الثنائية مركزة على أربعة بلدان افريقية من أقل البلدان نموا - هي ليسوتو ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وزامبيا ، والسودان - فان بلدانا فقيرة أخرى تفيد من المعونة الأيرلندية على سبيل المثال عن طريق المؤسسة الانمائية الدولية . وسوف تتجاوز أيرلندا ، نوعا ما ، مساهمتها المقدرة في العملية التاسعة لتجديد الموارد . ذلك أن أيرلندا ترى أن البلدان المتقدمة تقع عليها المسؤولية الحاسمة المتمثلة في ضمان بيئة اقتصادية دولية ملائمة من شأنها أن تعزز الأنشطة الاقتصادية في أقل البلدان نموا في التسعينات . وسوف تحتاج هذه البلدان الى أفضليات تجارية ، وإلى تدفقات معونة تساهلية ملائمة وإلى تخفيف عبء الديون . واختتم قائلا ان أيرلندا ، التي تتخذ معونتها شكل هبات ، تتطلع الى قيام المانحين الرئيسيين والمؤسسات المالية الدولية باتخاذ المزيد من الخطوات العاجلة .

٣١٩- ونوه ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بالتغيرات الكثيرة التي حدثت منذ انعقاد الاجتماع الأول للمؤتمر في عام ١٩٨١ ، بما فيها الأخذ بالديمقراطية مجددا في أوروبا الشرقية وانتهاء الحرب الباردة والتحرك نحو سوق واحدة جديدة في الجماعة الأوروبية . وقال ان هناك اتفاقا عالميا تقريبا بشأن الركائز الأساسية للنجاح ، ألا وهي اقامة حكومات ديمقراطية وخاضعة للمساءلة واقتصادات قائمة على الأسواق . ويتمثل التحدي في ترجمة هذه المفاهيم الى برنامج للنمو الاقتصادي النشط والقابل للاستمرار . وبين أن عددا من أقل البلدان نموا قد اعتمد بالفعل سياسات محلية ايجابية شتى ، بما فيها برامج تكيف هيكلية ، أفضت الى تحسين حالاتها الاقتصادية . وأقر بأنه على الرغم من أن البلدان كافة تواجه مشاكل في اجراء تغيرات في سياساتها الاقتصادية المحلية ، فمن المهم مواصلة العمل على وضع برامج اقتصادية سليمة لتشجيع التجارة والاستثمار . وينبغي ايلاء اهتمام خاص للعناصر التالية: التنمية الزراعية وتقليل الاعتماد على المعونة الغذائية في الأجل الطويل ؛ وتنمية المقومات الأساسية وبناء المؤسسات ؛ والاستثمار في الموارد البشرية ؛ وحشد الموارد المحلية واجتذاب الموارد الأجنبية الخاصة ؛ وكبح الزيادة السكانية ؛ واشراك المرأة في عملية التنمية . كما بات من الواضح أن الحريات الاقتصادية والسياسية متعاضة وأن أكثر الاقتصادات نجاحا هي الاقتصادات القائمة على الأسواق . وأكد أن استغلال الموارد المحلية والدولية استغلالا ناجعا هو أمر حاسم . ومع أن المسؤولية عن التنمية تقع على عاتق البلدان النامية أنفسها ، فان المجتمع الدولي يظطلع أيضا بدور حيوي . وينبغي أن يشمل هذا الدور التشجيع على ايجاد مناخ اقتصادي عالمي يفضي الى احداث نمو مطرد غير تضخمي ، وتوفير مستويات لا بأس بها من تدفقات الموارد التساهلية والمساعدة التقنية المناسبة ، والابقاء على نظام تجاري تحرري وعلى حرية الوصول الى الأسواق ، ومواصلة المساعدة على معالجة مشاكل المديونية الخارجية . ومن المؤكد أن أزمة الخليج سيكون لها أثر سلبي على الاقتصاد العالمي ، ومن المحتمل أن تتضرر أشد البلدان فقرا تضررا جسيما من جراء ارتفاع أسعار النفط وبيّن أن البلدان المتقدمة والدول المنتجة للنفط عاكفة على اتخاذ اجراءات للتخفيف من أثر هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي . وفيما يتعلق بالدعم الدولي لأقل البلدان نموا في مجال التمويل الانمائي ، قال ان الولايات المتحدة ما برحت واحدة من البلدان التي تقدم أكبر قدر من المساعدة الاقتصادية لأقل البلدان نموا ، وأن زهاء ١٠٠ في المائة من مساعدتها قد جاءت فعليا في شكل هبات . غير أن حكومة الولايات المتحدة ستظل تعارض مفهوم ربط النسب المستهدفة للمعونة بالنتائج القومي الاجمالي للبلدان المانحة ، لان هذه النسب الاعتبارية لا تمت بلمة تحليلية تذكر الى الاحتياجات الانمائية الفعلية لكل بلد من أقل البلدان نموا ، ولأن فرص بلوغ هذه النسب شبه معدومة من حيث الواقع . وفي مجال التجارة ، تعلق الولايات المتحدة أهمية كبيرة على مفاوضات جولة أوروغواي الرامية الى تحرير التجارة العالمية ، والتي مستفيد منها البلدان كافة . وأخيرا ، فيما

يتعلق بمشكلة الديون ، قال ان الولايات المتحدة هي أحد البلدان العديدة التي ذهبت أبعد من إعادة جدولة الديون بأن أعفت مقترضها من تلك الديون . ففي تموز/ يولييه ١٩٨٩ ، أعلن الرئيس بوش عن استعدادة للاعفاء من جميع الاثتمانات المتصلة بالمساعدة الانمائية وبصندوق الدعم الاقتصادي لبلدان أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى التي تقوم بتطبيق برامج اصلاح التي أوصى بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . واستفاد من هذا الاعفاء ١٤ بلدا حتى الآن .

٣٢٠ - وذكر ممثل الغلبين أن النتائج الاقتصادية الضعيفة المحرزة أثناء الثمانينات تعزى جزئيا الى انعدام الارادة السياسية على نطاق عالمي فيما يتعلق بكامل عملية برنامج العمل الجديد الكبير . وبغية تقويم هذا الأداء الضعيف ، سيتعين معالجة أربعة مجالات مستعصية في برنامج العمل ، وهي تتعلق بتدفقات الموارد ، وتخفيف عبء الديون ، والتجارة الخارجية ، وتدابير المتابعة والرصد . أما فيما يتعلق بايجاد تدفقات موارد اضافية ، فينبغي العمل بمقتراح الاونكتاد الداعي الى السعي الى بلوغ نسبة ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للبلدان المانحة بحلول عام ٢٠٠٠ . ونظرا للمعوقات الخاصة لأقل البلدان نموا ، فان الامر يقتضي اجراءات تخفيف خاصة ، مثل الغاء الديون العامة الغاء تماما ، على أن يعقب ذلك تخفيف أشكال أخرى من الديون . ولا يمكن التغلب على معضلة التجارة الا باتاحة كامل فرص الوصول الى الاسواق . كما يلزم اقامة آلية للرصد والمتابعة المتواثرين .

٣٢١ - وعلى الرغم من أن الغلبين نفسها هي في حالة اقتصادية حرجة زادت الكوارث الطبيعية تفاقمها ، فهي متمسكة بالتزامها بقضية أقل البلدان نموا . وقدمت في الماضي مساهمة متواضعة ، وخاصة في ميدان تنمية الموارد البشرية ، من خلال مجلس المساعدة التقنية ، الذي قدم برامج لتدريب مشتركين من أقل البلدان نموا على تنمية المهارات . ويجري تحسين برامج المجلس المذكور لتشمل برامج تركز تركيزا خاصا على دور المرأة في التنمية . وأعرب عن استعداد الغلبين لأن تفيد الآخرين من التجربة التي اكتسبتها في اعداد خططها الانمائية الشاملة المتعلقة بالمرأة والتي أدمجت تماما في الخطة الانمائية الوطنية - وهذا نهج يمكن أن يكون نموذجا يحتذى به في أقل البلدان نموا .

٣٢٢ - وقال ممثل هنگاريا ان حكومته تشاطر تماما المجتمع الدولي قلقه ازاء عدم احرار تقدم في تحسين حالة أقل البلدان نموا . وأوضح أن الحقائق تدل على عجز هذه البلدان عن التغلب على معضلاتها الاقتصادية دون دعم دولي ، هذا الدعم الذي لا ينبغي فهمه على أنه مجرد مساندة مالية . وقال ان مشروع برنامج العمل يتصف بالشمول ومن شأنه أن يوفر اطارا يمكن أقل البلدان نموا من التركيز على المجالات الأكثر ملاءمة

للخطة الانمائية لكل منها . وأشار الى أن المشاكل التي حدثت مؤخرا في الخليج ومضاعفاتها ، ولا سيما فيما يتعلق بغثات معينة من البلدان ، تبرهن على ضرورة اتباع نهج مرن في أي برنامج طويل الأجل . وهو يرى أن برنامج العمل المقترح يحاول ، بحسب تجنب تدابير تؤدي ، بحلها مجموعة معينة من القضايا ، الى احداث آثار سلبية في مجالات ومشكلات أخرى .

٣٣٣- وفيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين أقل البلدان نموا وهنغاريا ، قال انه حتى المستوى الراهن المحسن (الذي تقدر فيه قيمة الصادرات ب ٣٥ مليون دولار وقيمة الواردات ب ٩,٤ مليون دولار) لا يبعث على الرضا . وبين أن الحكومة الهنغارية قد سمحت بدخول منتجات أقل البلدان نموا معفاة من الرسوم الجمركية مع عدم فرض أية قيود كمية عليها . وتوجد ترتيبات أخرى لتشجيع الواردات من تلك البلدان . وان هنغاريا تؤيد تأييدا تاما مناشدة البلدان المانحة زيادة مساعدتها هذه البلدان ، ولكن ، بالنظر الى المصاعب الاقتصادية التي يواجهها بلده ، ليست حكومته في وضع يسمح لها بتقديم أي التزام فيما يتعلق بمستوى المساعدة التي ستمنحها لأقل البلدان نموا ، وكذلك فيما يتعلق بتدابير تخفيف عبء ديون هذه البلدان . غير أن ذلك لن يحول دون مشاركة هنغاريا في الاجراءات الدولية الرامية الى مساعدة أقل البلدان نموا .

٣٣٤- وأضاف أن تجربة التغيرات التي حدثت في بلده قد أظهرت أنه بمقدار ما يتم الاسراع في الأخذ بالمنافسة والغاء الخضوع للبيروقراطية في الاقتصاد ، بمقدار ما يتم تحسين فرص تحقيق نمو اقتصادي أسرع . وفيما يتعلق بالجهود الانمائية في أقل البلدان نموا ، ينبغي التشديد على أن المسؤولية الأولى عن ذلك تقع على عاتق هذه البلدان أنفسها ، وأن المساعدة الخارجية لا يمكن أن تؤدي سوى دور تكميلي في هذا الشأن . واختتم بيانه قائلا ان تعزيز اقتصاد هنغاريا وادماجها في الاقتصاد العالمي لن يعود بالفائدة عليها هي فحسب بل على أقل البلدان نموا كذلك .

٣٣٥- وقال ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ان عددا من أقل البلدان نموا قد استضاف أعدادا كبيرة من اللاجئين أو هو يعتبر بلد منشأ هؤلاء اللاجئين . وبين أن أحد التحديات الرئيسية التي سيتعين على المجتمع الدولي أن يواجهها في هذا المجال هي الهجرات ، التي لا تشكل تدفقات اللاجئين سوى احدى جوانبها . وتدفقات المهاجرين ليست منظمة ومخططة ، أو خاضعة بالضرورة لاشراف الدول . وقد أظهر التاريخ مؤخرا ، ما يمكن لهذه الهجرات أن تحدثه من آثار مخرلة باستقرار المجتمعات الوطنية من حيث التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ومن ثم ، فان لهذه الحركات وما يترتب عليها من نتائج بالنسبة للاجئين تؤثر بوضوح في الغرض الانمائية المرتقبة للبلدان

المستقبلية للاجئين وللبلدان التي قدموا منها ، وهي تشكل تحديا هائلا . وهناك حاليا ما يزيد بالتأكيد عن ١٥ مليون لاجئ منتشرين في جميع أنحاء العالم ، وتوجد غالبيتهم العظمى في بعض أهد مناطق العالم فقرا . وعليه ، فسيتعين ايلاء اللاجئين الاهتمام الواجب لدى وضع أية استراتيجية شاملة فيما يتعلق بأقل البلدان نموا في التسعينات .

٣٣٦- ولقد أصبحت المساعدة الانمائية بسرعة أحد العوامل الرئيسية في القدرة على حل مشاكل اللاجئين . والبعض من أهم القضايا المتصلة بذلك تتعلق بالجهود الرامية الى ادماج اللاجئين في المجتمعات المحلية المضيفة والبحث عن حلول مثل العودة الطوعية الى الوطن . ومن الجوانب الهامة الأخرى ربط مساعدة اللاجئين بالخطط الانمائية الوطنية على نحو ما أقرته اللجنة التنفيذية للمفوضية ، والجمعية العامة فيما بعد . وأكد الأهمية الحاسمة لتوفر الإرادة السياسية والاقتصادية لدى المجتمع الدولي للمساعدة على حل مشكلة اللاجئين في العالم .

٣٣٧- وتحدث ممثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية فأكد أولا ما لازمة الخليج من أثر سلبي على أقل البلدان نموا وعلى الاقتصاد العالمي والأمن الدولي وحقوق الانسان . وأشار الى أعمال لجنة التخطيط الانمائي فيما يتعلق بصياغة معايير بشأن مركز أقل البلدان نموا ، فدعا الى وجوب تقييم المعايير الحالية واعادة النظر فيها ان لزم الأمر . وقال أن ادارته قد قدمت توقعات فيما يتعلق بالاقتصاد العالمي وهي تشير الى احتمالات كئيبة لنمو أقل البلدان نموا . ونظرا لأن المقولة التي مفادها أنه لن تحدث تغيرات رئيسية في الاقتصاد العالمي لم تعد صحيحة ، فقد بات من الضروري اعادة النظر في هذه التوقعات وعلاوة على ذلك ، فان التوقعات الآلية المستخدمة ، والتي تم التوصل اليها بالاستعانة بالكمبيوتر ، ليست مناسبة لتحليل التغيرات في السياسات العامة . وبين أن التغيرات الكبيرة ليست فقط التغيرات المتعلقة بالاصلاحات الاقتصادية والسياسية في أوروبا الشرقية . فالتطورات التكنولوجية كان لها أثر هام أيضا . وهناك أدلة واضحة على تأثر أقل البلدان نموا بهذه التغيرات . كما تغيرت المفاهيم المتعلقة بالسياسات الاقتصادية ، فهناك الآن تقارب في الآراء بشأن كيفية عمل الاقتصادات الناجعة .

٣٣٨- وتناول الخالة الاقتصادية لأقل البلدان نموا ، فقال ان السجل الانمائي السيء لهذه البلدان قد ازداد سوءا نتيجة للنزاع الاهلي وغيره من الاضطرابات . كما أن الانشغال بالقضايا الايكولوجية قد ألقى ضوءا جديدا على التنمية العالمية . وثمة قضايا أخرى ذات أهمية حاسمة في تنمية أقل البلدان نموا ، وهي تتصل بالتعليم والصحة وحشد الموارد المحلية وبناء المؤسسات . وفي ميدان الطاقة ، يوجد كثير من

أقل البلدان نموا في حالة بالغة الصعوبة ، وقد تساعد نهوج جديدة على استكشاف وتنمية رواسبها النفطية . ودعا الى تقديم دعم دولي كبير في هذا المجال .

٣٢٩- وذكر ممثل أنتيغوا وبربودا أن فشل برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات يجب ألا يتكرر . وقال أن زيادة الموارد والتزام البلدان المانحة التزاما أقوى هما أمران لازماني من أجل التغلب على الركود الاقتصادي والتخلف . وفي هذا الصدد ، هناك قلق ازاء نوايا البلدان المتقدمة فيما يتعلق بتحويل الموارد المالية الى بلدان أوروبا الشرقية بدلا من أقل البلدان نموا . وإذا تم ذلك ، فستصبح أقل البلدان نموا أكثر هامشية مما هي عليه حاليا . وهو يرى أن الازمة التي نشأت الآن في الخليج الفارسي تمثل اتجاها آخر من الاتجاهات غير المؤاتية في الاقتصاد العالمي ، يهدد بتبديد أي أمل في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأقل البلدان نموا . ومن ثم ، فهو يناشد أطراف النزاع أن تبذل ما بوسعها في سبيل التوصل قريبا الى تسوية عن طريق التفاوض .

٣٣٠- وينبغي للمؤتمر أن يشجع أقل البلدان نموا على قطع تعهدات ثابتة من شأنها أن تساعد على التصدي لأوجه القصور في السياسات المحلية ، كما ينبغي تشجيع مشاركة القطاع الخاص في سياق الخطط الانمائية والغايات الوطنية الحالية . أما البلدان المانحة ، فينبغي أن تزيد تدفقاتها المالية على امتداد فترة طويلة من الزمن . ويلزم إعادة نظر شاملة في أزمة الديون ، التي تفاقمت بفعل الحواجز التجارية والحمائية وارتفاع أسعار الفائدة والتضخم . كما سيتعين إعادة تقييم الآليات المتعلقة بالديون المستحقة للوكالات المتعددة الأطراف . وينبغي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن يطبقا سياسات اقراض أكثر تحررا .

٣٣١- وأضاف أنه يسود قلق بشأن استمرار البنك الدولي في سياسته المتعلقة باستخدام دخل الفرد كمؤشر رئيسي لرفاه بلد ما . ففي معظم البلدان الجزرية التي يهيمن على اقتصاداتها قطاع رئيسي واحد ، لا ينم هذا المؤشر عن حقيقة الأوضاع ، والواقع أنه يجري استخدامه لاستبعاد بلدان مثل أنتيغوا وبربودا تدريجيا من مرفق الاقراض التساهلي التابع للبنك .

٣٣٢- واستطرد قائلا انه اذا ما أريد لأقل البلدان نموا أن تحطم أغلال التخلف ، يجب أن تتاح لها فرص الوصول بحرية الى جميع الأسواق والى نظام أفضليات معمم موسع . وفي هذا الشأن ، ينبغي افادة أقل البلدان نموا من تنقيح الحكم المتعلق بقواعد المنشأ بحيث يمكن زيادة مستوى المكونات من المواد الأجنبية في المنتجات التي تصدرها أقل البلدان نموا . كما ينبغي تنقيح نظام الأفضليات المعمم لينص على حوافز فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية التي يوجد فيها لأقل البلدان نموا ميزة نسبية .

٣٣٣- وفيما يتعلق بجولة أوروغواي من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، أعرب عن أمله في أن تعكس النتيجة النهائية المبادئ المتفق عليها فيما يتعلق بالشفافية ، وأن تتيح مجالا لمعاملة أقل البلدان نموا ومنتجات هذه البلدان معاملة تفاضلية وأكثر مؤاتاة .

٣٣٤- واختتم بيانه مشيرا الى ضرورة التزام المجتمع الدولي التزاما أقوى بدعمه موارد وافية ، ومؤكدا أهمية جعل برنامج العمل الجديد للتسعينات متصلا صلة واضحة بالاهداف الاقتصادية والغايات الاجتماعية لأقل البلدان نموا ، وكذلك أهمية الاسراع في تنفيذ هذا البرنامج في اطار شراكة مستجدة بين أقل البلدان نموا والبلدان المانحة التقليدية .

٣٣٥- وقال ممثل كيريباتي ان من المسلم به عموما أن الحالة الاجتماعية والاقتصادية لأقل البلدان نموا ، ككل ، قد تدهورت خلال الثمانينات رغم الجهود التي بذلت على الصعيد الوطني والدولي .

٣٣٦- وقال ان أقل البلدان نموا تحتاج الى مساعدة انمائية مستمرة من شركائها خلال التسعينات . وينبغي أن تشمل هذه المساعدة زيادة مستوى الموارد وتحسين طرائق المعونة وفعاليتها . وأشار في هذا الصدد الى الفقرات ٦٠ الى ٦٥ من اعلان داكا (A/CONF.147/PC/6) التي حثت الجهات المانحة ، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ، على تقديم المساعدة في الوقت المناسب ، وتخفيض الفاصل الزمني بين الارتباط والصرف ، وتحسين الاجراءات المتعلقة بالمعونة ، وتقديم المساعدة التقنية التي تهدف الى تعزيز قدرة أقل البلدان نموا على وضع السياسات والبرامج الوطنية وتنفيذها . وقال ان كيريباتي تنوّه مع التقدير بالمساعدة الخارجية التي تلقاها من بلدان مثل نيوزيلندا ، واستراليا ، وفرنسا .

٣٣٧- وأكد على ضرورة أن تراعي المساعدة الخارجية المشاكل الخاصة لكل بلد من أقل البلدان نموا . وأضاف أن كيريباتي ، التي تتكون من مجموعة من الجزر النائية والتي تعتمد الى حد بعيد في معيشتها على تنمية الموارد البحرية وعلى الزراعة ، ستكون ممتنة لو أدرجت في برنامج العمل سياسات بشأن هذه المسائل ومبادئ توجيهية لاستغلال هذه الموارد بطريقة مناسبة ودائمة . ولقد شرعت كيريباتي في تحويل المؤسسات العامة الى مؤسسات خاصة لزيادة الكفاءة العامة ، ووضعت برنامجا يستهدف مساعدة القطاع الخاص . كذلك أعدت سياسات استثمارية جذابة جدا لتشجيع تكوين المشاريع المشتركة .

٣٣٨- وقال فيما يتعلق بمتابعة ورصد برنامج العمل الجديد انه يعتقد أن من المهم أن تنشأ آليات مناسبة على جميع الأصعدة .

٣٣٩- وقال ممثل بوتسوانا انه بينما تنبئ معظم التطورات الاقتصادية التي حدثت مؤخرا بالخير للنمو الاقتصادي والرخاء في معظم بلدان العالم ، فان التوقعات بالنسبة لأقل البلدان نموا لا تزال قاتمة . ورغم التعهدات التي قدمتها أقل البلدان نموا نفسها وشركاؤها في التنمية في اطار برنامج العمل الجديد الكبير ، كان الأداء الانمائي لتلك البلدان في الثمانينات مخيبا للآمال . وستؤثر التطورات التي حدثت مؤخرا في الشرق الأوسط تأثيرا سلبيا على الاقتصاد العالمي كما ستكون لها آثار خطيرة جدا على أقل البلدان نموا . ومما يعتبر مخيبا للآمال أيضا ملاحظة أن عدد أقل البلدان نموا قد زاد في غضون العقد الأخير وأن جميع هذه البلدان يعاني من شرك الفقر والركود ، وأعباء الديون الطاحنة ، والنقص الحاد في القطع الأجنبي ، وانخفاض أسعار السلع الأساسية ، وصعوبة الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة ومحدوديته . وعلاوة على ذلك ، يشكل ارتفاع معدلات الزيادة السكانية ، وارتفاع مستويات البطالة ، والنقص في العمالة الماهرة ، وضعف الادارة الاقتصادية ، والتدهور البيئي ، عوامل سلبية أخرى لا تزال عقبه في سبيل التنمية الاقتصادية . ولذلك من الملح أن يزيّد مجتمع المانحين مساعدته الانمائية الى أقل البلدان نموا . وقد تبدو بوتسوانا أحسن حالا من بعض أقل البلدان نموا الأخرى التي اجتاحتها الحروب وغيرها من الكوارث ، ولكنها قابلة للتأثر مثلها . فتواجه جميع أقل البلدان نموا تحديا لتحرير نفسها من شرك الفقر وينبغي لها في هذا الصدد أن تتخذ بعزم سياسات لتوسيع قاعدتها الانتاجية ، وتشجيع الاستثمار الخاص ، وتعزيز فرص العمل ، وحماية البيئة ، وزيادة دور المرأة في التنمية الاقتصادية . وينبغي للجهات المانحة ، من جانبها ، أن تعمل على زيادة تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية والمساعدة التقنية على أساس تقديمها في شكل منح ، وإيلاء اعتبار كبير لتخفيف أعباء الديون ، وتيسير الوصول الى الأسواق عن طريق ترتيبات مثل الترتيبات المتوخاة في اتفاقية لومي . بيد أن من الواجب التأكيد على أنه لا ينبغي أن تكون المساعدة المقدمة الى أقل البلدان نموا على حساب الحقوق المشروعة للبلدان النامية الأخرى في الحصول على المساعدة الخارجية . ومن المجالات الهامة الأخرى التي يمكن فيها تقديم مساعدة اضافية الى أقل البلدان نموا تعزيز ترتيبات التعاون الاقليمي ، مثل الترتيبات التي وضعها مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي والتي ساعدت أقل البلدان نموا على تحقيق وفورات الحجم وعلى تعزيز وضعها في الأسواق .

٣٤٠- وذكر ممثل شاد أن موعد انعقاد المؤتمر مناسب ان يسود الآن انفراج عام ويعاد حاليا تشكيل العلاقات الدولية . وقال ان وفد بلده سيستمر في تأييد الرقم المستهدف للمساعدة الانمائية الرسمية الذي قرره الأمم المتحدة لأقل البلدان نموا والذي يبلغ ١٥.٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للبلدان المانحة كما يؤيد زيادته الى ٢٠.٠ في المائة في نهاية العقد . وقال انه ينبغي أن تزداد المساهمات

المالية المقدمة من البلدان المانحة وأن تخصص بالتحديد لقطاعات مثل التعليم ، والصحة ، والبيئة ، والمؤسسات ، والديموغرافيا والسكان .

٣٤١- وأكد أن الديون الثنائية والمتعددة الأطراف من المشاكل الرئيسية الأخرى التي تواجه أقل البلدان نموا . وقال ان الغاء هذه الديون فورا وبالكامل سيكون حلا مثاليا لأقل البلدان نموا كما أنه ضرورة ملحة لمكافحة الفقر . وأشار الى امكانية اللجوء الى خيارات ثورونتو والتحسينات التي أدخلت عليها بموجب اعلان داكا بشأن اعتماد نظم لتيسير خدمة الديون أو آليات لاعادة تمويل الديون المتعددة الأطراف لأقل البلدان نموا . وقال ان تشاد مثل جميع أقل البلدان نموا ، تعتمد على عدد محدود من المنتجات التصديرية وأنها تواجه الحمائية في السوق الدولية . وأعرب عن أمله في أن تستبقى في برنامج العمل أفضل المقترحات التي تخص أقل البلدان نموا والمتعلقة بوصول منتجاتها الى الأسواق ، وآليات التمويل التعويضي ، وأسعار السوق العادلة لصادراتها من السلع الأساسية . وأبدى ارتياحه للقرار الذي اتخذته الحكومة الفرنسية بأن تكون الموارد التي تتاح لأقل البلدان نموا في شكل منح فقط ودعا البلدان المانحة الأخرى الى أن تحذو حذوها .

٣٤٢- وقال ، مستعرضا سياسة تشاد الراهنة بشأن الانتعاش الاقتصادي ، ان الأولوية لتعزيز القطاع الخاص في مخططات النمو الاجمالية . وأضاف أن حكومته مضممة على تنفيذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة الفقر والتخلف وضمن مستقبل أفضل للشعب التشادي . وناشد أخيرا مجتمع المانحين أن يقدم المساعدة لعملية تحويل القطاع العام الى القطاع الخاص في القطر .

٣٤٣- وقال ممثل فنزويلا ان حالة أقل البلدان نموا تدهورت في الثمانينات . فلقد انخفض نمو ناتجها القومي الاجمالي مجتمعة عما كان عليه في العقد السابق ، ولم يبلغ نمو ناتجها الزراعي الا نصف الهدف المحدد ، وبلغ نمو الصناعة فيها نصف ما كان عليه قبل ذلك بعقدين ، واستمر عدد الأميين في الزيادة ، وانخفض نصيبها في الصادرات من ١٤ في المائة في عام ١٩٦٠ الى ٣ في المائة في عام ١٩٨٨ . وأدى هذا الى حدوث انخفاض في الاستثمارات وتدهور في الطاقة الانتاجية والهيكل الأساسية المادية ، مما زاد معه أيضا انخفاض فرص النمو في تلك البلدان . وبالإضافة الى أن المساعدة الدولية لم تكن كافية ، لم تتخذ أقل البلدان نموا نفسها دورها في برنامج العمل الجديد الكبير . والتحدي في التسعينات هو وقف استمرار التردّي الاقتصادي لأقل البلدان نموا وتنشيط اقتصاداتها وتنميتها عن طريق اتخاذ تدابير وطنية شاملة وتوفير الدعم الدولي لها . وأكد على ضرورة تنمية الطاقات المحلية لأقل البلدان نموا ودعمها بمدخلات خارجية كافية . وقال انه ينبغي تعزيز التعاون الدولي في مجال

الزراعة كوسيلة لتحقيق الأمن الغذائي ، ومكافحة القوى الاحتكارية التي تسيطر على الأسواق الدولية وعكس اتجاه انخفاض أسعار الصادرات الزراعية لأقل البلدان نموا . وقال انه ينبغي أن توجه الجهود أيضا الى تخفيف أعباء ديون هذه البلدان ، وتحديد مصالحها التجارية ، والمطالبة بمركزها الخاص في جولة أوروغواي . ومضى قائلاً ان بلده نفذ سياسات اقتصادية أسفرت عن نتائج طيبة وملموسة . وأنه يتمتع بنظام حر ديمقراطي يعتمد على احترام حرية تنمية الفرد . ولكن لا يمكن التمتع بهذه الحرية الا اذا تم استيفاء الاحتياجات الأساسية للإنسان . ويرى بلده أن من الضروري أن يعاد النظر في معايير تحديد أقل البلدان نموا لتشمل جميع البلدان التي لا تستطيع القضاء على التخلف بدون مساعدة خارجية . فهناك ١٣٠ مليون نسمة في أمريكا اللاتينية يعيشون في فقر مدقع ويتعاون بلده مع أقل البلدان نموا في هذه المنطقة عملاً باتفاقية مان خوسيه . واقترح أخيراً أن يستعاض عن أسلوب التعاون الدولي السائد حالياً بمفهوم جديد لتقاسم المسؤولية .

٣٤٤- وقال ممثل الكويت ان للتنمية أبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية تحتاج الى عناية متكافئة . ومما يثير قلق الكويت عدم احراز أي تقدم في تحسين حالة أقل البلدان نموا وعدم تحقيق أي هدف من أهداف برنامج العمل الجديد الكبير خلال الثمانينات . وعلى حين أنه من المهم بحث أسباب هذا الفشل ، فان الاهتمام الرئيسي للمؤتمر هو ضمان أن يشمل برنامج العمل الجديد للتسعينات جميع المبادئ الهامة المطلوبة لوضع برنامج سليم للتنمية الاقتصادية لمساندة الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا لتعزيز نموها الاقتصادي وتنميتها .

٣٤٥- وقال مشيراً الى الدور الذي قام به بلده لتقديم المساعدة الى أقل البلدان نموا ان دولة الكويت قدمت ، في المتوسط ٨,٣ من ناتجها القومي الاجمالي كمساعدة انمائية رسمية . وفي عام ١٩٨٩ ، بلغت المنح التي قدمتها الى البلدان النامية ٣٠,١ مليار دولار . وساهمت الكويت أيضاً في مؤسسات التمويل المتعددة الاطراف عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية . واستثمرت الكويت في البلدان النامية عن طريق مؤسساتها وشركاتها الاستثمارية ما يزيد على ٢٥ مليار دولار .

٣٤٦- وانتقل الى الأحداث التي وقعت مؤخراً في الخليج ، فقال ان هذه الأحداث أسفرت عن خسائر فادحة في الطاقات الاقتصادية والموارد البشرية . ومن المؤسف أن العدوان العراقي القريب العهد على السيادة الكويتية واحتلال القوات العراقية للكويت قد وضع العالم مرة أخرى على حافة الحرب - وهو وضع سيعرقل التنمية الاقتصادية في جميع البلدان النامية . ولقد قررت الكويت ، رغم وضعها الصعب الحالي ، المساهمة في الصندوق الخاص الذي أنشئ لتعويض البلدان النامية التي تضررت نتيجة للاحتلال

العراقي . وقال ان بلده سيستمر بوجه عام في الوفاء بارتباطاته وفي المشاركة في أي عمل انمائي قد يؤدي الى النهوض بأقل البلدان نموا .

٣٤٧- وقال ممثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ان الوضع في أقل البلدان نموا قد تدهور خلال الثمانينات وأن عدد البلدان المندرجة في تلك الفئة قد ارتفع الى ٤١ بلدا . وأضاف قائلا ان ديونها الخارجية بلغت قرابة ٧٠ مليار دولار في عام ١٩٨٨ ، أي ٧٢ في المائة من ناتجها المحلي الاجمالي . وقد تسبب سوء التغذية في وفاة عدد لا يحصى من الأشخاص . ثم ان الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة أخذت في الاتساع . وهذا التدهور في الوضع الاجتماعي . الاقتصادي في أقل البلدان نموا قد نتج أيضا عن قصور تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير: ففي حين كان الهدف المحدد للمساعدة الانمائية الرسمية يتمثل في نسبة ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للمانحين فان النسبة المئوية الفعلية التي تحققت لم تكن الا ٠,٠٩ في المائة . ولا تمثل التجارة الخارجية لأقل البلدان نموا الا نسبة ٠,٣ في المائة من المجموع العالمي بسبب تزايد النزعة الحمائية .

٣٤٨- ومضى قائلا انه من الامور الهامة بشكل خاص أن يراعي برنامج العمل للتسعينات مراعاة كاملة تجربة الثمانينات وأن ينظر بدقة في الوضع الاقتصادي في أقل البلدان نموا قصد تحديد تدابير واقعية وأهداف واقعية للمعونة بغية تمكين هذه البلدان من بناء اقتصادات مستقلة . كما يجب الاهتمام بشكل خاص بمسألتي الاكتفاء الذاتي في مجال الاغذية ، والديون . وفيما يتعلق بالديون ، قال انه يؤيد اتخاذ تدابير مثل تمديد فترات السماح وتجميد مدفوعات الفائدة . وقال انه يجب دعوة المجتمع الدولي المانح الى الوفاء بالتزاماته . وبالإضافة الى ذلك ، لا بد من اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يخلق بيئة تفضي الى تنمية أقل البلدان نموا . وأضاف أنه يأمل أن تحل جولة أوروغواي بشكل مرض مسألة المنتجات شبه المصنعة مثل المنسوجات والمنتجات الزراعية في أقل البلدان نموا .

٣٤٩- وأكد أيضا الحاجة الى قيام أقل البلدان نموا ، التي لديها أناس مقتصدون عديدون وموارد مادية كثيرة ، بتعزيز تعاونها فيما بينها . وبهذا الخصوص ، شجع بلده بنشاط التعاون بين الجنوب والجنوب وشارك فيه ، وخاصة مع أقل البلدان نموا ، وسوف يظل يفعل ذلك .

٣٥٠- وذكر ممثل فييت نام أن التنمية الطويلة الأجل لأقل البلدان نموا تتطلب تعاونا دوليا وأهدافا ملموسة في مجال المعونة . وقال انه لا غنى عن رفع النسبة المئوية المحددة كهدف للمساعدة الانمائية الرسمية الى ٠,٢ في المائة من الناتج

القومي الاجمالي للبلدان المانحة ، والتي يجب أن تتحقق في نهاية التسعينات ، اذا ما أريد تحرير أقل البلدان نموا تدريجيا ، من دوامة التخلف . وأضاف قائلا ان شطب الديون والتخفيف من عبئها اجراءان أساسيان لازالة الحواجز الرئيسية القائمة في طريق الجهود الانمائية التي تبذلها هذه البلدان . ويجب أن تكون الشروط المفروضة على تخفيض الديون أو خدمتها أدنى ما يمكن ومكيفة حسب احتياجات البلد المدين . وان حصة أقل البلدان نموا في الصادرات العالمية لم تتجاوز نسبة ٠,٣ في المائة في عام ١٩٨٧ . وبناء على ذلك ، يمكن أن تحسن كثيرا فرص وصول منتجاتها الى الأسواق ، وينبغي التفكير في ازالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية . وهناك حقل آخر شبتت فيه ضرورة المساعدة والتعاون الدوليين هو حماية البيئة واتقاء الكوارث الطبيعية .

٣٥١- وسلم بأن أقل البلدان نموا تتحمل هي نفسها مسؤولية ادارة سياساتها الانمائية . ومن ثم ، فان توسيع مشاركة شعوب هذه البلدان في العملية الانمائية أمر ضروري ، وان احترام حقوق الانسان واشاعة الديمقراطية يجب أن يتحققا من خلال احترام حقوق وواجبات مواطنيها وحقم في تحقيق تنمية تنسجم مع تقاليدهم وهويتهم الثقافية . ونادى باتباع نهج غير عقائدي ازاء تنمية القطاع الخاص . وقال ان فييت نام لديها اقتصاد مختلط يظطلع فيه القطاع الخاص بدور محدد . غير أن تنمية القطاع الخاص ليست في جميع الأحوال ، حسب تجربة بلده ، دواء لجميع العلل . وأضاف قائلا ان المعوقات الشديدة التي تتميز بها البلدان غير الساحلية تبرهن على أهمية التعاون الاقليمي بين تلك البلدان وبلدان المرور العابر "الترانزيت" وأبرز نجاح التعاون بين فييت نام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية غير الساحلية . وأخيرا قال ان المجتمع الدولي مسؤول أيضا عن مساعدة أقل البلدان نموا في مواجهة تحدياتها خلال التسعينات . وبهذا الخصوص تؤيد فييت نام اقتراح الرئيس ميتران الرامي الى ابرام عقد تضامن بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية .

٣٥٢- وذكر ممثل البحرين أن حكومته قد كرست جهودا كبيرة لرفع مستوى معيشة شعبها وأبنت في جميع الأحوال استعدادها لمساعدة كافة البلدان النامية الأخرى ، ولا سيما أقل البلدان نموا من بينها . وقال ان بلده قد دعم في جميع الأحوال الجهود الرامية الى تشجيع رفاه الانسان وناشد المجتمع الدولي ، في محافل دولية حتى أن يعمل على تضيق الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة . وقال ان خلق بيئة اقتصادية دولية مواتية انما هو مسؤولية مشتركة بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية . ومن المفروض أن ييسر التضامن بين الدول التعجيل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لأقل البلدان نموا ، ويجب أن يضع برنامج العمل الذي سيعتمده المؤتمر تدابير لوقف تدهور وضعها . وينبغي أن تسعى هذه التدابير الى التغلب على صلبات العقد الماضي والتركيز على تنمية الموارد البشرية ، وازالة الحواجز التعريفية ، وتسهيل وصول

منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق ، ومنع انحدار أسعار السلع الأساسية ، والتخفيف من عبء الديون ، وتشجيع قيام الظروف اللازمة لجلب الاستثمار الأجنبي ، وحماية البيئة ، وأعرب بذلك الخوص عن ارتياحه للمبادرة التي أقدمت عليها بعض البلدان المتقدمة والمتمثلة في شطب ديون بعض أقل البلدان نمواً .

٣٥٣- ثم أشار إلى احتلال الكويت فقال إن دولة الكويت متفانية في سبيل قضية التنمية وهي تكرر نسبة ٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للبلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نمواً . وقال إن الوضع الراهن في الخليج ستكون له حتماً مضاعفات على الاقتصاد العالمي وعلى اقتصادات أقل البلدان نمواً بشكل خاص . فبالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط أوقفت عمليات تحويل الموارد المالية ، وبدأت اليد العاملة القادمة من بلدان آسيوية وأفريقية نامية تغادر الكويت ، فبات من الضروري أن يعمل المجتمع الدولي بسرعة فيحول دون شردي الأوضاع في الخليج . واختتم كلمته قائلاً إن انسحاب قوات الغزو من الأراضي الكويتية بدون أية شروط يتماشى مع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وقرارات جامعة الدول العربية والمؤتمر الإسلامي في هذا الشأن .

٣٥٤- وقال ممثل سري لانكا إن ضحالة الأداء الاقتصادي في أقل البلدان نمواً خلال الثمانينات يعني أنه يلزم توفير دعم أقوى من المجتمع الدولي خلال التسعينات . وأعرب عن امتنانه للبلدان المانحة التي عبرت عن تضامنها مع أقل البلدان نمواً بأشكال ملموسة . غير أنه وإن كان قد سجل نجاح ملحوظ في تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلا أنه ما زال هناك مجال واسع لتحسينه ، وأنه يلزم تقديم مساعدة من الجهات المانحة لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب .

٣٥٥- واسترسل قائلاً إن سري لانكا ، التي حررت اقتصادها منذ خمسة أعوام ، قد أحرزت تقدماً كبيراً إذ أعطى تعزيز دور القطاع الخاص حافزاً متجدداً لنمو وازدهار الاقتصاد ككل . غير أن الوضع في الخليج قد كشف هشاشة الاقتصاد . فلم ترفع على البلد وحسب التحويلات النقدية التي يرسلها مواطنوه العاملون بالكويت والبالغ عددهم ١٠٠.٠٠٠ ، وإنما صار عليها أن تنفق مبالغ كبيرة من المال لتأمين عودة مواطنيها بسلام . وفي نفس الوقت هبطت تجارة هـاي سري لانكا مع الشرق الأوسط . وقد خلق ذلك ، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط ، مشكلة لها مضاعفات هائلة على الصرف الأجنبي . وقد حمل كل ذلك في الوقت الذي كان فيه البلد يستخدم قدراً كبيراً من الموارد لأخماد تمرد مسلح ، وأثبتت أزمة الخليج أكثر من أي وقت مضى أن السلم والانسجام والأمن شروط أساسية للتنمية . ففي عالم متزايد الترابط ، من الأساسي أن تساعد البلدان الصناعية البلدان أقل حظاً منها . ويجب أن يشمل برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للتسعينات بالحاجة إلى إصلاح هيكلية ، ولكن لكي تنجح البرامج ذات الصلة لا بد من أن تدعمها تدفقات خارجية

ذات شأن . وقال ان سري لانكا تؤيد اقتراح تخصيص نسبة ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للمانحين كهدف للمساعدة الانمائية الرسمية المقدمة لاقبل البلدان نموا . ويتطلب ذلك أيضا التخفيف من عبء الديون وتوفير الافضليات التجارية . وأخيرا يجب أن يشمل برنامج العمل لصالح اقل البلدان نموا أيضا برامج لا على المستوى الوطني والدولي فحسب وانما أيضا على المستوى الاقليمي .

٣٥٦- وقال ممثل مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية ان للشركات عبر الوطنية دورا هاما في المساعدة على عكس اتجاه المشاكل الاقتصادية الحالية في اقل البلدان نموا . ولقد أعربت اقل البلدان نموا بوضوح عن اهتمامها بتوسيع دور الشركات عبر الوطنية . وأجريت تغييرات تشريعية عديدة في هذه البلدان لجعل مناخها الاستثماري أكثر اجتذابا للاستثمار الاجنبي المباشر . وتعلقت هذه التغييرات ، في جملة أمور ، بتبسيط اجراءات الترخيص ، والتخفيف من قيود الملكية ، ومنح حوافز ضريبية جديدة أو معززة . والاهتمام الذي أبدته اقل البلدان نموا بالحصول على قدر أكبر من المساهمات من الشركات عبر الوطنية لم يكن له حتى الآن الا أثر ضئيل لأن هذه البلدان لا يمكنها أن تضمن ربحية عالية . وعلى الرغم من الوضع الحالي غير المرضي هناك فرص واضحة للشركات عبر الوطنية للقيام بدور العوامل الحفازة في اقل البلدان نموا . ولتحقيق هذه الامكانات كليا ، يجب أن يوضع برنامج عمل منسق يحدد مسؤوليات عملية واضحة لاقبل البلدان نموا وللشركات عبر الوطنية . وبالنسبة لاقبل البلدان نموا ، يجب أن تشمل العناصر الرئيسية ، في جملة أمور ، استعراضا مستمرا لسياسات الاستثمار الاجنبي ، وتحسين الهياكل والممارسات الادارية ، وتوخي نهج ذي أهداف أكثر تحديدا وأكثر تشجيعا للاستثمار الاجنبي المباشر . ويجب أن تزيل الشركات عبر الوطنية في بلدانها عوائق الاستثمار في الخارج ، وأن تعزز تدابير زيادة تدفق المعلومات بشأن المشاريع القادرة على البقاء ، وتوسيع المنتجات المشمولة ، وتخفيف قواعد المنشأ ، وتوفير حوافز ضريبية . ويجب أن تكمل المنظمات الدولية اسهامات اقل البلدان نموا والشركات عبر الوطنية عن طريق المساعدة على تصميم برامج اجمالية مبتكرة في مجال الاستثمار ، وتوفير التمويل المشترك ، وتطوير مصارف البيانات . وقال ان مشاركة المنظمات الدولية الحالية غير كافية وأنها في حاجة الى تعزيز . واختتم قائلا انه بإمكان التعاون الاقليمي ، بمساعدة من المنظمات الدولية ، أن يساعد على تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر عن طريق توسيع حجم السوق .

٣٥٧- وقال ممثل مصرف التنمية الآسيوي إن قرابة نصف مجموع القروض التساهلية التي قدمها المصرف والتي بلغت خلال الثمانينات ٨ مليارات دولار تقريبا قد قدم الى اقل البلدان نموا . ونظرا لاسبقية الزراعة في اقتصادات معظم هذه البلدان في آسيا والمحيط الهادئ ، كان نصف الدعم المالي المقدم من المصرف الى هذه البلدان موجها

نحو هذا القطاع . وكانت القطاعات الرئيسية الأخرى التي ساعدها المصرف تتمثل في الطاقة ، والهياكل الأساسية المادية والاجتماعية ، والصناعة (بما في ذلك المساعدة المباشرة وغير المباشرة لكل من القطاعين العام والخاص) . ولزيادة تحسين القدرة الاستيعابية لأقل البلدان نموا ، وفّر المصرف المساعدة التقنية من أجل تعزيز اقامة قدرة الوكالات المنفذة للمشاريع وكيانات القطاع العام ، ومن أجل تعزيز توافر الموارد المحلية الكافية وقيام بيئة ملائمة في مجال السياسات . وغطى المصرف أيضا قدرا كبيرا من احتياجات المشاريع من العملات المحلية عن طريق تمويل نسبة بلغت ٨٠ في المائة من تكلفة المشاريع الاجمالية .

٣٥٨- وقال ان التوجهات المقبلة للمساعدة التي يقدمها المصرف الى أقل البلدان نموا سوف تسعى في نفس الوقت الى تحديث قاعدة هذه البلدان الاقتصادية وتعبئة مواردها البشرية . وللتصدي مباشرة للتخفيف من حدة الفقر ، سوف يولي المصرف مزيدا من العناية لمسائل الفقر في المشاريع التقليدية ، وسوف يمول المزيد من المشاريع المصممة خصيصا لانقاص حدة الفقر وسيقدم دعما أكبر للبرامج والسياسات الرامية الى التخفيف من الفقر . وفي هذا السياق ، سيتعاون المصرف أيضا ، بشكل مكثف أكثر ، مع المنظمات غير الحكومية . ومن أشكال العون الرئيسية الأخرى مساعدة الجهود الرامية الى حماية البيئة ، والنهوض بالقطاع الخاص ، وإشراك المرأة على نحو أنشط في التنمية .

٣٥٩- وقال ان كل المساعدة المقدمة من المصرف الى أقل البلدان نموا ستظل تأتي على وجه الحصر من موارد مصرف التنمية الآسيوي التساهلية ، بشروط شبيهة بشروط المؤسسة الانمائية الدولية . ومن شأن اقامة المصرف حوارا في مجال السياسات مع أقل البلدان نموا أن يساعد هذه البلدان على احداث مزيد من الفعالية في أداء القطاعات ، كما سيدعم المصرف ماليا اصلاحات السياسة هذه . وسيولي المصرف مزيدا من العناية للتخفيف من حدة الكوارث والتأهب لها واثقائها في أقل البلدان نموا . واختتم قائلا ان أولويات المصرف العملية وبرامجه للمساعدة تتفق الى حد بعيد مع المقترحات الرامية الى وضع برنامج عمل لصالح أقل البلدان نموا للتسعينات ، في إطار سياساته ومبادئه التوجيهية التنفيذية .

٣٦٠- وقال ممثل صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة ان الصندوق ، الذي أنشئ في عام ١٩٧٦ ، يوفر المساعدة المالية والتقنية للمرأة في عملية التنمية . وان الجمعية العامة كانت قد قامت ، في نهاية عقد الأمم المتحدة للمرأة في عام ١٩٨٥ ، بتوسيع ولاية الصندوق فأصبح منظمة مستقلة متعاونة مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وللصندوق ، في إطار ولايته الجديدة ، هدفان رئيسيان أولا ، تقديم الدعم

المالي والتقني المباشر للمرأة الفقيرة في المناطق الريفية وشبه الريفية ،
وثنيا ، السهر على مراعاة احتياجات المرأة على قدم المساواة مع الرجل عند تقديم
مساعدة واسعة النطاق للبلدان النامية من خلال المشاركة في برمجة مثل هذه الأنشطة
واستنباطها ورصدها وتقييمها . وقد جعلت أنشطة الصندوق لا مركزية فأصبحت له مراكز
ميدانية في كل من داكار ، وهراري ، ومكسيكو ، وريو دي جانيرو ، وبانكوك ،
ونيو دلهي .

٣٦١- ولقد أنشأت أغلبية حكومات أقل البلدان نموا مؤسسات وطنية للمرأة من أجل
القضاء على التمييز ضد المرأة . وقد نظمت أمانة الأونكتاد ، تحضيرا للمؤتمر الثاني
المعني بأقل البلدان نموا ، اجتماع خبراء رفيع المستوى حول دور المرأة في أقل
البلدان نموا (نيامي ، النيجر ، ٢٩ - ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠) . وناشد اجتماع
نيامي حكومات أقل البلدان نموا أن يضم كل من الوفود المشاركة في مؤتمر باريس
امرأة على الأقل . وناشد أيضا المنظمات النسائية غير الحكومية أن تشارك بصفة مراقب
في مؤتمر باريس . ويبين تكوين الوفود المشاركة في المؤتمر أنه حتى هذا الاعتراف
النظري ، بدور المرأة في تنمية بلدها لم يكن سهل التحقيق .

٣٦٢- ولا يمكن أن تنحصر مشاركة المرأة في تحديد السياسات والاستراتيجيات الانمائية
في المجالات التقليدية مثل الصحة والتغذية وتنظيم الأسرة . بل يجب أن تشمل كافة
قطاعات التنمية ، بما في ذلك المسائل السياسية والاقتصادية والعلمية والتقنية .
فمشاركة المرأة في العلم والتكنولوجيا شرط ضروري لتشجيع مساهمتها في تحقيق
الاعتماد على الذات وضمان الأمن الغذائي في بلدها . ومن الأهمية بمكان أيضا أن تسبق
كل دورة من دورات الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نموا دراسات متعمقة
حول وضع المرأة في أقل البلدان نموا . ويمكن أن يكون تبادل المعلومات عن المسائل
المتعلقة بالمرأة فيما بين البلدان النامية الأخرى وأقل البلدان نموا مفيدا أيضا .
وصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة مستعد لتعزيز تعاونه مع الأونكتاد والمؤسسات
الأخرى في منظومة الأمم المتحدة لضمان مشاركة المرأة الفعالة في تنفيذ برنامج
العمل .

٣٦٣- وأشار مدير مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني الى ورقة معنونة
"الجفاف والتصحر: حالة أقل البلدان نموا الأفريقية" ، يتبين منها أنه توجد صلة
وثيقة بين الفقر وضعف قاعدة الموارد . فهذان العاملان يعزز كل منهما الآخر في حلقة
مفرغة للتخلف . وترى هذه الورقة أن سرعة هذه العملية تنذر بالخطر رغم ما أدت إليه
الظروف المناخية التي تحسنت مؤخرا من تحسن في الانتاج الزراعي الى حد ما .

٣٦٤- وأكد على أن زيادة القدرة الانتاجية للزراعة وتربية المواشي ، حتى في أشد المناطق جفافا ، مسألة ذات أولوية ، وأن هناك أولوية أخرى هي تعزيز الامكانيات الوطنية في مجال منع التدهور البيئي . وذكر أنه سيلزم تعزيز المؤسسات الوطنية والطاقات البشرية ، وأن مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني يعتبر دعم الجهود الحكومية في مجالات التخطيط والتنسيق والرصد مسألة حاسمة . وذكر أخيرا أنه ينبغي أن يعكس برنامج العمل الجديد ما تتسم به مسألة المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية المنتجة من أولوية نظرا الى ما يتعرض له عدد كبير من أقل البلدان نموا من احتمال عدم القدرة على تأمين انتاجه الغذائي وضيق البدائل الاقتصادية المتاحة له الى أقصى الحدود .

٣٦٥- ثم قال ان المكتب يؤيد تماما آليات تنسيق المعونة المنشأة لاستخدام الموارد بأقصى فعالية ممكنة وتجنب الازدواج والتداخل .

٣٦٦- وقال ممثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ان منظمته تمثل منظمات العمل الحرة في جميع أرجاء العالم وان لديها أعضاء كثيرين في أقل البلدان نموا . ولقد قامت هذه المنظمات بوضع مشاريع اقتصادية واجتماعية مشتركة بهدف تحقيق التنمية ، والعمالة الكاملة والمنتجة ، ووضع حد للفقر ، وتعزيز هذه المشاريع وتنفيذها . وأكد على أهمية قيام نقابات العمال وتنظيماتها القوية والمستقلة بحماية حقوق العمال وانفاذ معايير العمل الدولية . وان ما ينبغي أن يهتم به المجتمع الحر والديمقراطي والعاقل هو المشاركة الشعبية التي تعتبر أساسية للتنمية الاقتصادية للأمم . وفي هذا الصدد ، ينبغي الاعتراف في برنامج العمل الجديد لأقل البلدان نموا للتسعينات بدور نقابات العمال كشريك مسؤول في العملية الانمائية . واسترعى النظر الى أن نقابات العمال كانت الطرف الفاعل الانمائي الرئيسي الوحيد الذي أغفل في مشروع البرنامج ، وطالب بإيلاء الاهتمام اللازم لحقوق نقابات العمال والدور الذي تقوم به . أما فيما يتعلق بالتجارة ، فتستأثر أقل البلدان نموا الآن بـ ٣٠ في المائة فقط من الصادرات العالمية . وينبغي أن تحظى أقل البلدان نموا بالملتزمة باحترام حقوق العمال بوصول أفضل الى أسواق البلدان المتقدمة . ودعا البلدان الصناعية الى وضع جدول زمني ملزم لازالة الحواجز القائمة في مجالات المنافسة الحادة اذا تعذر ازالة هذه الحواجز فورا .

٣٦٧- وقال ممثل الاتحاد العالمي للعمل ان حالة أقل البلدان نموا الاقتصادية في نهاية الثمانينات كانت أسوأ بكثير من الحالة التي كانت عليها منذ عشر سنوات ، وأن جميع أهداف برنامج العمل الجديد الكبير بقيت دون تنفيذ . كما قال ان الاتحاد العالمي للعمل يؤيد تماما اقتراحات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالسياسات المحلية

لأقل البلدان نموا فضلا عن السياسات المتعلقة بالمساعدة الخارجية المقدمة من مجتمع المانحين . وقال ان الاتحاد يرى أنه ينبغي التأكيد بوجه خاص على تنمية الزراعة ، التي تعتبر ركيزة الحياة الاقتصادية في أقل البلدان نموا . وان من المهم أيضا أن تقدم أقل البلدان نموا دعما خاصا للقطاع الخاص وأن تزيد من استخدام الموارد المحلية للإنتاج . وينبغي أيضا أن يعاد تنظيم القطاع الخاص وتنسيقه وإيجاد الحوافز له وإزالة الاختناقات البيروقراطية . كما ينبغي أيضا التأكيد بوجه خاص على تنمية الهياكل الأساسية المادية . ولا غنى أيضا عن اشتراك نقابات العمال والعاملين والهيئات الاجتماعية الأخرى ، لا سيما المنظمات غير الحكومية . وقال فيما يتعلق بالمساعدة الخارجية أن الاتحاد يؤيد تماما الدعوة الى مساعدة أقل البلدان نموا في زيادة صادراتها الى أسواق البلدان المتقدمة والى تخفيف أعباء ديونها الخارجية . وقال أخيرا انه ينبغي أن تولي أقل البلدان نموا مزيدا من الاهتمام باحترام حقوق الانسان وبتعزيز دور المرأة في التنمية .

٣٦٨- وذكر ممثل كولومبيا أن إحدى الطرق العملية لتأييد "عقد التضامن" الذي اقترحه الرئيس الفرنسي يتمثل في أن يتقاسم بلده مع أقل البلدان نموا خبرته الناجحة في خفض الزيادة السكانية . فالأثار القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل التي تلحق بالرفاه الاجتماعي نتيجة للزيادة السكانية غير المتوازنة قد بينتها المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان . وقال إن نجاح بلده في خفض معدلات المواليد خفضا جذريا لم يفرض بسياسات أو برامج حكومية حيث إن البت في حجم الأسرة أمر متروك للزوجين . وأثنى على الدور الذي لعبته المنظمات غير الحكومية مثل "بروفاميليا" التي قامت بالترويج الناجح لتنظيم الأسرة عن طريق الكلمة . وكان عملها مثالا يقتدي به الآخرون وفي عام ١٩٨٩ نالت عرفانا دوليا من الأمم المتحدة . وساعد خفض معدلات المواليد المكمل بتدابير حكومية حاسمة من أجل الرفاه الاجتماعي الأفضل على تحسين مركز المرأة الكولومبية وسمح لها بالمشاركة في منافع التقدم الوطني والتمتع بهذا النافع . وفي الواقع تضاعف نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في السنوات العشرين الماضية وكولومبيا تعتبر استثناء من مفهوم عقد التنمية الضائع في بلدان العالم الثالث . والنمو الاقتصادي وحده ما كان يكفي لجعل هذا التقدم ممكنا لو لم يتحقق انخفاض في معدلات الزيادة السكانية . والاتجار بالمخدرات لم يساهم في الوضع الراهن . بل على العكس تسبب في آلام وخسائر مفعجة بالنسبة لأشخاص محترمين من النساء والرجال وكبد البلد تكاليف اجتماعية واقتصادية ومالية باهظة . وختم كلمته قائلًا إن برنامج العمل الجديد للتسعينات ينبغي أن يولي التحديات الديموغرافية في العالم نفس الأهمية التي يوليها للجوانب الأخرى التي تؤثر على تنمية أقل البلدان نموا .

٣٦٩- ووافق ممثل توغو على أن الثمانينات كانت عقدا ضائعا بالنسبة لأقل البلدان نموا . فقد اتسم هذا العقد بتدن حاد في الأسعار السلعية وبترد في معدلات التبادل التجاري وانخفاض في الموارد الخارجية وتزايد في مشكلة الديون . ونتيجة لذلك شهدت البلدان الأفريقية جنوب الصحراء انخفاضا متواصلا في نصيب الفرد من ناتجها القومي الإجمالي وزيادة حادة في مديونيتها . وفي عام ١٩٨٩ ، استأثرت المديونية بنسبة ٤٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا جنوب الصحراء وارتفعت خدمة الدين إلى ٥٠ في المائة من حواصل صادراتها . وقد انخفضت حواصل توغو انخفاضاً حاداً نتيجة لعدد من الاختلالات ازدادت تعقيدا من جراء تدني الأسعار السلعية . وكان على البلد بسبب ضعف الأداء الاقتصادي أن ينفذ سلسلة من برامج التكيف الهيكلي ، وقد أفضى تنفيذ هذه البرامج ، في المديين القصير والمتوسط ، إلى تحسينات في ميزان المدفوعات وفي أداء القطاع الخاص . كما أن توغو أنشأت منطقة صناعية حرة بهدف استدرار موارد البلد بشكل أكبر كفاءة وخلق فرص عمل إضافية .

٣٧٠- وأضاف يقول إن إشاعة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان هما جزء لا يتجزأ من السياسة الإنمائية لتوغو . وإن من الأساسي بالنسبة لأقل البلدان نموا ، ولتوغو بالخاص ، الظفر بإجابات وحلول مرضية لكافة مشاكل التنمية بغية الخروج من التخلف . ولهذه الغاية تحتاج أقل البلدان نموا إلى رسم استراتيجيات تساعد على خلق بيئة محلية إيجابية مفضية إلى النمو والتنمية القابلة للاستمرار . وينبغي أن توضع سياسة مشاركة جديدة بين الشمال والجنوب قادرة على أن تضمن إنشاء قاعدة صناعية خلال التسعينات . وينبغي للجهات المانحة أن توافق على توفير ٠,١٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي بحلول عام ١٩٩٥ و٠,٢ في المائة بحلول نهاية هذا العقد . وينبغي للمؤسسات الدولية المتعددة الأطراف أن تستعرض الأوضاع الخاصة بأقل البلدان نموا وأن تضع ، تبعاً لذلك ، شروط تسديد واستدانة خصيصاً لهذه البلدان . وإن الحاجة تدعو إلى وضع تدابير مبتكرة بشأن تخفيف الدين بالنسبة للدين الشائ والدين المتعدد الأطراف لدعم الجهود الداخلية التي تبذلها أقل البلدان نموا . وهناك حاجة كذلك إلى مساعدة مالية داعمة ذات مدخلات تقنية خاصة فيما يتعلق بالسياسات الديموغرافية والصحية والتعليمية .

٣٧١- وقال ممثل السنگال إن التغييرات في العلاقات بين الشرق والغرب وفي أوروبا الوسطى قد فتحت آفاقاً جديدة ولكن من الخطورة بمكان الاعتقاد بأن البلدان الصناعية يمكنها أن تتمتع بالسلم فيما الأغلبية الساحقة من الأمم ، ولا سيما أقل البلدان نموا ، تواجه باستمرار مشاكل اقتصادية خطيرة . وخلال العقد الأخير شهد دخل الفرد بالقيمة الحقيقية ركوداً أو انخفاضاً في معظم البلدان النامية وخاصة في أقل البلدان نموا . وانخفض معدل التبادل التجاري بالنسبة لأقل البلدان نموا بمقدار ١٥ في

المائة في الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٨ . وبرنامج العمل الجديد الكبير وبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ لم يحققا النتائج المرجوة . واضطرت أقل البلدان نموا إلى مواجهة عوائق هيكلية داخلية وخارجية ومع أن كل بلد نام مطالب بالاعتماد بالدرجة الأولى على موارده في سبيل النهوض بتنميته ، فإن التضامن الدولي لا بد منه لمساعدتها على التعجيل في تنميتها . وإن قيام بيئة اقتصادية خارجية مواتية أمر ضروري لتشجيع الاستثمار والمبادرة الخاصة ولتحسين الإنتاجية . ويجب تثبيت أسواق السلع الأساسية بغية تأمين أسعار صادرات ثابتة وينبغي توسيع الطاقة اللازمة لتجهيز المنتجات الأولية . ويتوجب أن تتخذ تدابير لحماية البيئة كما يتوجب الظفر بحلول تكنولوجية مناسبة لمكافحة التصحر والجفاف والكوارث الطبيعية وينبغي تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب .

٣٧٢- وأعرب عن ترحيبه بقرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتخصيص ٥٥ في المائة من موارده لفائدة أقل البلدان نموا . وفيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وهي مصدر التمويل الخارجي الرئيسي بالنسبة لأقل البلدان نموا ، قال إنه ينبغي للجهات المانحة أن تضاعف حجم ما تقدمه من مساعدة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية في غضون ٥ سنوات وأن تكرر ٠,٢ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا بحلول نهاية هذا القرن . وشدد على ضرورة التخفيف بشكل جوهري في ديون أقل البلدان نموا وبيّن أن المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن تقدم في شكل هبات . وفيما يتعلق بالتجارة قال إن أقل البلدان نموا بحاجة إلى زيادة فرص وصول صادراتها إلى أسواق البلدان المتقدمة ، وأنه ينبغي أن تتمتع كذلك بإجراءات تمويل تعويضي . وإن أزمة الخليج الراهنة ستكون لها لا محالة انعكاسات بليغة على أقل البلدان نموا ولا بد لهذه الانعكاسات من أن تقيّم . وأخيرا شدد على أهمية وضع آليات متابعة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية مع أداء الأونكتاد مهمة التنسيق .

٣٧٣- وقال ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إن برنامج العمل ينبغي أن يعتمد على الدروس المستفادة من الثمانينات . وإن توافق الآراء بشأن المواضيع العامة المدرجة في برنامج العمل الإنمائي المتفق عليه في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيسان/أبريل ١٩٩٠ يجب أن توجه الخطى الرامية إلى اتخاذ إجراءات متفق عليها دوليا لمعالجة اهتمامات أقل البلدان نموا .

٣٧٤- وأردف يقول إن من بين القضايا الرئيسية العلاقة المتشابكة بين عدد السكان والفقر والبيئة . وجميعها يتوجب أن تعالج في إطار السياسات الإنمائية الوطنية . وتؤيد المملكة المتحدة اتخاذ سياسات وتدابير سكانية من أجل عكس اتجاه ما يضر بالبيئة .

٣٧٥- وقال إنه يرى أن برامج التكيف الهيكلي في أقل البلدان نموا لا ينبغي لها أن تركز على عدد ضئيل من الأهداف الاقتصادية الكلية بل على مجموعة واسعة من الإصلاحات القادرة على تغيير توازن القوى داخل اقتصاد ما والتي تسفر عن استخدام أكفأ للموارد . وينبغي أن تعنى هذه البرامج بالأهداف القصيرة والطويلة الأجل وأن تتضمن تدابير لتخفيف الوقع السلبي الذي قد تحدثه في المجموعات الضعيفة . فضلا عن ذلك ، ينبغي أن تتوخى في إطار اجتماعي وسياسي يحترم حكم القانون والتقييد بحقوق الإنسان الأساسية وينطوي على مشاركة المجتمع بكافة قطاعاته .

٣٧٦- وأردف يقول إنه ينبغي للجهات المانحة أن توفر الدعم للحكومات التي تتبع سياسات حصيفة . وهذا يقتضي توفير مستويات كافية من الموارد الخارجية بما في ذلك تخفيف عبء الدين وتقوية البيئة التجارية العالمية . وإن المعونة التي ستقدم من المملكة المتحدة في السنوات المقبلة سوف تنمو من حيث القيمة الحقيقية . وكجانب من الجهود التي تبذلها المملكة المتحدة في سبيل تحسين طرائق المعونة وفعاليتها فإنها سوف تعتمد إلى إزالة كافة القيود على القدر الذي يمكن أن يستخدم مما تقدمه من معونة للمشاريع الثنائية إلى أقل البلدان نموا لتسديد النفقات المحلية . كما أن المملكة المتحدة ستسمح لأقل البلدان نموا بالشراء من بلدان فقيرة أخرى فضلا عن الشراء من المملكة المتحدة بموجب منح المعونة المقبلة .

٣٧٧- وقال ممثل العراق إن اعتماد برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات كان يؤمل منه توفير استراتيجية إنمائية من شأنها أن تساعد أقل البلدان نموا على السير باتجاه التنمية الذاتية التي تضمن مستوى معيشة أدنى مقبولا لشعوبها . ومن المؤسف أن كل المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالثمانينات تبين أن الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نموا تميز بعدم الكفاية إلى حد أن معظم هذه البلدان أخفق حتى في الحفاظ على دخل الفرد السابق جد المنخفض . وإن برنامج العمل الجديد الكبير كان قد حدد هدفا وهو ٧,٢ في المائة للنمو السنوي ومع ذلك فإن المتوسط الحقيقي لم يكد يصل إلى ٢,٢ في المائة . وقد توسع الإنتاج في مجالات الزراعة والصناعات التحويلية معا بنسبة ٢ في المائة في السنة ، وهي نسبة تقل بكثير عن الهدف المتوخى في برنامج العمل الجديد الكبير . كما أن ديون أقل البلدان نموا الخارجية ارتفعت هي الأخرى من ٢٥,٨ مليار دولار عام ١٩٨٢ إلى ٦٩,٢ مليار دولار عام ١٩٨٨ . وإن انعدام التقدم في أقل البلدان نموا راجع إلى عوامل متعددة مثل النزاعات العسكرية وتدني الأسعار السلبية ومعدلات التبادل التجاري المعاكسة . وعلى الرغم من أن أقل البلدان نموا هي المسؤولة عن نموها وتنميتها وينبغي لها أن تولي أهمية كبرى لسياسات وطنية ملائمة ، فهي تحتاج أيضا أن يوليها المجتمع الدولي أهمية خاصة . وتمثل إحدى الأولويات في قيام أقل البلدان نموا بتنويع قاعدتها التصديرية ولكن تدابير كهذه لا بد من أن

تدعمها إجراءات دولية تستهدف توفير معدلات تبادل تجاري ملائمة مضمونة ، وذلك من خلال إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية وخفضها بشكل جوهري . وإن العراق يقترح خطة لتخصيص دولار واحد من سعر كل برميل من النفط تباعه بلدان الأوبك لتكوين صندوق لمساعدة أقل البلدان نموا . والعراق يؤكد ما عرضه من تزويد بلدان العالم الثالث بالنفط مجانا استنادا إلى مبدأ التضامن والصداقة مع هذه البلدان بالنظر إلى ارتفاع أسعار النفط بسبب أزمة الخليج .

٣٧٨- وأردف قائلا إنه بما أن أقل البلدان نموا تعتمد بشدة على المعونة التساهلية تدعو الحاجة الملحة إلى قيام كافة الجهات المانحة بتحقيق مبالغ المعونة المستهدفة . وخلال الثمانينات لم يحترم إلا عدد قليل من البلدان هدف برنامج العمل الجديد الكبير وهو تخصيص نسبة ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لغرض المساعدة الإنمائية الرسمية . وفيما عمت البلدان الغربية وحليفتها إلى تخصيص مليارات الدولارات لتسديد نفقات تدخل الولايات المتحدة في الخليج فهي ترفض توفير مبالغ متواضعة في سبيل تنمية أقل البلدان نموا .

٣٧٩- ومضى يقول إن الدين الخارجي يشكل هو الآخر مشكلة خطيرة بالنسبة لأقل البلدان نموا ، وتخفيف الدين أمر محتم بالنسبة إلى هذه البلدان . والنفقات العسكرية في منطقة الخليج يمكن أن تستخدم على النحو الأفضل كموارد إضافية لفائدة أقل البلدان نموا . والعراق سبق على عرضه تسوية أزمة الخليج بالوسائل السلمية .

٣٨٠- وأيدت ممثلة بيرو وجهات النظر التي أبدتها المتحدثون السابقون بشأن إخفاق برنامج العمل الجديد الكبير الأول . وقالت إن الموارد المسخرة لزيادة التنمية والنمو في أقل البلدان نموا كانت غير كافية ، وبما أن الأوضاع ازدادت تدنيا بمرور الوقت سيلزم توفير مزيد من الموارد في المستقبل . ولقد جرى التشديد على الحاجة إلى الزيادات الملحة والكبيرة في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا ، ولكن توفير موارد إضافية لصالح أقل البلدان نموا لا ينبغي أن يتأتى على حساب البلدان النامية الأخرى . فضلا عن ذلك ، يتوجب التفكير في هذه الإضافات من خلال حل ملائم لمشكلة الدين . والحاجة تدعو الآن أكثر من أي وقت مضى إلى إيجاد حل سياسي ، وقد أحاطت بيرو علما مع الاهتمام بمقترحات الرئيس ميتران . وعلى الرغم من أن المؤتمر ليس المحفل الأنسب للتصدي للمساكن المالية فإن أقل البلدان نموا قادرة تماما على اتخاذ القرارات السياسية بشأن هذه العقبة الكأداء التي تعترض سبيل تنميتها .

٣٨١- وفيما يتعلق بأسواق صادرات أقل البلدان نموا ، قالت إن نظام التفضيلات المعمم لم يكن مفيدا بالقدر الكافي ، ولذا يتحتم أن تحصل أقل البلدان نموا على

شروط أفضل في جولة أوروغواي . وبالمثل يلزم تقوية الصندوق المشترك للسلع الأساسية الذي أنشئ مؤخراً . وفضلاً عن الوصول الميسر إلى أسواق البلدان المتقدمة ، ينبغي أن يؤمن لأقل البلدان نمواً إيراداً مستمر من صادراتها يسمح بتراكم رأس مال من أجل التوسع في قواعدها الإنتاجية . وهذا هو السبيل السليم الوحيد إلى التنمية ولكنه كان موصداً في وجه البلدان النامية خلال الثمانينات . وأخيراً أعربت عن أملها في أن تفضي الحقبة الجديدة التي يسودها التفاهم بين القوى العظمى إلى توجيه الموارد نحو المجالات الضعيفة التي تمثل تنميتها المتسقة والمتوازنة الضامن الوحيد للسلم والاستقرار . وهذا المبدأ يتوجب أن يشكل القاعدة لبرنامج العمل الجديد وأن يطبق بمشاركة شعبية .

٢٨٢- وقال ممثل زامبيا إن ضعف الموقف الاقتصادي لأقل البلدان نمواً ولغيرها من البلدان النامية هو حقيقة لا بد من التسليم الكامل بها من قبل الدوائر الدولية المانحة . ويتعين على المؤتمر أن يحاول تعيين سبل ملموسة لتهيئة الشروط السياسية والهيكلية التي من شأنها أن تمكن مجالات الإنتاج والتجارة في أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية من تنفيذ عملية تنمية دينامية وقابلة للاستمرار . وإن أقل البلدان نمواً ، بمباشرتها برامج هيكلية قد مضت قدماً نحو الإيمان المشترك بالتجارة الحرة . بيد أن التحولات الزراعية والاقتصادية في أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية قد زعزعت أركان هذه الثقة حيث إن القيود الكمية على السلطع كثيفة العمالة التي تصدرها أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية لم يمكن التغلب عليها . وفي هذا الصدد قال إنه يعتقد أن من الضروري تقوية مفهوم "تقاسم العمل عالمياً" على المستوى السياسي . وقال إنه لا يقبل العذر الذي استخدمته بعض البلدان المتقدمة والقاتل بأن انخفاض تدفقات المعونة يرجع إلى سوء استخدام الأموال من قبل الجهات المتلقية . وأضاف أن السبب الجذري في تدني التنمية في أقل البلدان نمواً يكمن في الافتقار إلى تمويل كاف للشهوض بالتنمية . كما أن الممارسات التجارية الدولية غير المنصفة تعمل ضد مصلحة أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية . ومشكلة ديون أقل البلدان نمواً تستلزم تدابير إضافية زيادة على تلك التي اعتمدت في قمة تولونتو . وإن أقل البلدان نمواً بحاجة إلى الإسراع بتباعدات تكنولوجيات متعددة وغير ضارة بالبيئة . وإن القضاء على الفقر في أقل البلدان نمواً يبقى أولاً وأخيراً تحدياً كبيراً لا بد من مواجهته على نحو مرضٍ إذا ما أُريد تنفيذ عملية تنمية ديناميكية وقابلة للاستمرار . ولتنفيذ كثافة الأهداف الإنمائية الخاسمة ينبغي لأقل البلدان نمواً أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية . وينبغي تأكيد مفهوم الاعتماد على الذات في خططها الإنمائية بغية تحقيق تغييرات إيجابية في حياة شعوبها . وأخيراً قال إنه يضم صوته إلى الأصوات التي تناشد البلدان المانحة الوفاء بالتزاماتها بتوفير ١٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لمآلح أقل البلدان نمواً .

نموا وزيادة التعهدات إلى ٢٠ في المائة . وينبغي اعتماد المقترحات التي عرضها الرئيس الفرنسي على المؤتمر بما في ذلك تحويل كافة القروض المستحقة على أقل البلدان نموا إلى هبات .

٣٨٣- وأعرب ممثل إسرائيل عن أمله في أن يوافق المؤتمر على مقترحات ملائمة تدرج في برنامج العمل من شأنها أن تحسن بصورة جذرية الحالة الاقتصادية السائدة في أقل البلدان نموا . وقال إن تنمية القطاع الزراعي في أقل البلدان نموا سيبقى أداة مهمة لتحقيق النمو مستقبلا . وإن إسرائيل لها خبرة رائدة في مجال التنمية لأنها اضطرت ، في بداية عهدها بالاستقلال عام ١٩٤٨ ، إلى مواجهة مشاكل شبيهة بالمشاكل التي تواجهها أقل البلدان نموا . وبفضل تنفيذ السياسات ذات الصلة على مدى طويل الأجل استطاع بلده أن يحقق نجاحا إنمائيا ملحوظا . ومن واقع هذا النجاح ، أمكن لإسرائيل أن تشاطر العديد من البلدان النامية تجربتها . وفي حين تم تدريب آلاف من رعايا البلدان النامية في المؤسسات الإسرائيلية ، فقد تضمن كذلك العديد من برامج المساعدة التقنية عناصر عمل في إطارها تقنيون إسرائيليون في البلدان النامية . والتشديد الرئيسي في هذه المدخلات يتمثل في ضمان شكل من التدريب من شأنه أن يضمن أقصى أثر مضاعف وإطلاع المتدربين على الطرق والإجراءات والتجديدات الفعالة .

٣٨٤- ومضى يقول إنه بوسع أقل البلدان نموا والبلدان الأخرى ، لتعجيل التنمية ، أن تلجأ إلى استراتيجية الاقتصاد الانتقالي الذي من شأنه أن يندشظ تنمية المناطق الريفية بالدرجة الأولى ويكون تنويع الزراعة وتكثيفها هدفه الرئيسي . وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بمشاركة تامة من السكان . ولا يمكن ضمان النجاح في التنمية إلا من خلال تأمين الجهود المتضافرة والمشاركة من جانب كافة أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية . وإسرائيل مستعدة لأن تضع خبرتها وقدراتها تحت تصرف حكومات أقل البلدان نموا والمنظمات الدولية المعنية .

٣٨٥- وقال ممثل بنينال إن برنامج العمل الجديد الكبير كان يبشر بمستقبل أفضل للشعوب الفقيرة والمحرومة في جميع أنحاء العالم ، ولكن الثمانينات برهنت بوضوح على أن الجهود المبذولة لم تساعد كثيرا على التقليل من جسامه المشاكل التي ما زالت تواجهها أقل البلدان نموا . وهناك عوامل عديدة داخلية وخارجية بما فيها القيود المتصلة بالمعونة هي المسؤولة عن هذه الأوضاع المخيبة للآمال . وفيما حظي بقية العالم بتقدم مطرد ازداد ضعف الاداء الاقتصادي في ضعف الدول . والعقبات التي واجهتها أقل البلدان نموا خلال العقد الماضي كانت عقبات كداء . وفيما يتعلق ببنينال ضاعت عليها ثلاثة عقود حيث إن الحكومة السابقة أعدت برامج إنمائية وتقدمت باقتراحات إلى الاجتماعات الدولية لغرض واحد هو اكتساب الشرعية والموارد لإدامة

نظام مضاد للديمقراطية من أساسه ومن ثم مضاد للتنمية . والآن وقد قامت حكومة ديمقراطية ومسؤولة يؤمل أن تستخدم الموارد المحلية والخارجية بصورة أكثر كفاءة في سبيل دعم تنمية سريعة وعادلة وقابلة للاستمرار . وستواصل نيبال خلال التسعينات إعادة التوازن إلى تجارتها وسيكون التخفيف من غائلة الفقر في صميم استراتيجيتها الإنمائية . كما سيتم تلافي الاختلالات بين المناطق الريفية والحضرية . ومن بين التدابير الأخرى التي ستفعل بها الحكومة أن يتم التشديد بوجه خاص على تنظيم الزيادة السكانية وحماية البيئة وتعزيز علاقات التكامل بين الحكومة والقطاع الخاص وإدماج المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية وتشجيع المهارات المحلية . كما ستولي الحكومة أولوية عالية لحشد الموارد المحلية نظرا لأنها ترى أن التمويل الخارجي ينبغي أن يلعب دورا مكملا فقط للجهود المحلية . ويتعين على أقل البلدان نموا أيضا أن تشدد بوجه خاص على آلية أفضل لتنسيق المعونة . ويطلب إلى الجهات المانحة أن تبذل مزيدا من الجهود لا لزيادة تدفقات المساعدة الإنمائية فحسب بل وكذلك لاعتماد تدابير لتخفيف الدين . وأخيرا فإن من الأهمية بمكان ضمان أن ينطوي برنامج العمل الجديد على آليات فعالة لرصد ومتابعة التقدم في تنفيذ التدابير المتفق عليها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية .

٣٨٦- وقال ممثل الإمارات العربية المتحدة إن الحالة في أقل البلدان نموا ، بعد تسع سنوات مضت على مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بأقل البلدان نموا ، قد تردت . وأضاف أن ثمة حاجة ماسة للمساعدة الدولية لدعم كافة القطاعات الرئيسية كالصحة والتعليم والاعذية والإسكان مع زيادة الجهود والالتزامات من جانب المجتمع الدولي لتمكين أقل البلدان نموا من تحقيق الحد الأدنى اللائق من مستوى المعيشة . وأردف أن بلده يقر هدف المساعدة الإنمائية الرسمية وهو ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي وهو هدف يتوجب الارتقاء به إلى ٠,٢ في المائة خلال التسعينات . والإمارات العربية المتحدة تجاوزت فعلا المبلغ المتفق عليه والمستهدف من المساعدة الإنمائية الرسمية في إطار برنامج العمل الجديد الكبير . وهي ستواصل وستزيد مساعدتها إلى أقل البلدان نموا من خلال مؤسساتها المالية الوطنية وهي صندوق أبو ظبي للتنمية العربية ومن خلال المؤسسات الدولية مثل صندوق الأوبك للتنمية . والمرجو من المجتمع الدولي كذلك تخفيف عبء ديون أقل البلدان نموا وتيسير وصول صادراتها إلى أسواق البلدان المتقدمة .

٣٨٧- وفيما يتعلق بأزمة الخليج قال إن الإمارات العربية المتحدة تطلب من العراق احترام القانون الدولي والامتنثال لقرارات مجلس الأمن التي تطالب بانسحاب القوات العراقية غير المشروطة من الكويت لتمكين الكويت من أن يظطلع بدوره التقليدي كواحد من المساهمين في برامج المساعدة لفائدة أقل البلدان نموا .

٣٨٨- وقال إنه يعتقد كذلك أن التضامن الدولي إزاء هذا البلد العربي الشقيق وهو الكويت سيؤدي حتما إلى عودته إلى مركزه بين الأمم المتحدة . وقال إنه لا يتفق مع ممثل العراق حول مسألة المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نموا . فهذه القضية لا تستدعي غزو بلد لبلد آخر والواقع أن للكويت تقاليد عريقة في مضمار تقديم المساعدة إلى هذه البلدان . وإن "القانون فوق الجميع" .

٣٨٩- وقال ممثل الجمهورية الدومينيكية إنه نظرا إلى إخفاق أقل البلدان نموا في مجال التنمية أثناء الثمانينات تدعو الحاجة الملحة إلى بذل جهود متزايدة لعكس اتجاه هذه الحالة من الانحطاط الاقتصادي . وعوز هذه البلدان عار على المجتمع الدولي والحضارة ككل . وإن حكومته تؤيد لذلك المقترحات القائلة بأن تفي الجهات المانحة بهدف المساعدة الإنمائية الرسمية وهو ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي ، والتخفيف من عبء ديون أقل البلدان نموا ، وإعادة جدولة هذه الديون وتخفيضها وشطبها ، وتحسين سبل وصول صادرات أقل البلدان نموا إلى الأسواق الدولية . لقد قيل كلام كثير عن الفقر المدقع الذي تعانيه أقل البلدان نموا ومع ذلك بقي العديد من البلدان غير مكترث لذلك . فضلا عن المساعدة المادية والتقنية والعلمية ، تحتاج أقل البلدان نموا كذلك إلى المساعدة من أجل محو الأمية . فبدون تعليم لا مجال للتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية .

٣٩٠- وأردف يقول إن بلده يشهد تنمية اقتصادية مطردة برغم ضغوط برنامج المساعدة التابع لصندوق النقد الدولي . ويجري إيلاء الاهتمام لبناء مساكن لذوي الدخل المنخفض والنهوض بالتنمية الريفية وتنمية الهياكل الأساسية الوطنية التي تشجع السياحة . وقد أصبح هذا القطاع المصدر الرئيسي للدخل من النقد الأجنبي معوضا بذلك عن الخسارة المتكبدة من جراء تدني أسعار صادرات البلد الزراعية الرئيسية وهي البن والكافور والسكر . وبالرغم من البيئة الاقتصادية الخارجية غير المواتية تبدو آفاق التنمية في البلاد حسنة .

٣٩١- وعمد المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية إلى استعراض المجالات التي لمساهمة هذه المنظمة فيها أشر مجد في إطار برنامج العمل . وقال إنه فيما يتعلق بتخفيض العبء المالي فإن هيئات إدارة المنظمة العالمية للملكية الفكرية قد أنشأت ، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، فئة اشتراكات جديدة لصالح أقل البلدان نموا التي هي أعضاء في المنظمة أو أطراف في معاهدات تسهر على تنفيذها المنظمة . وتشمل فئة الاشتراكات الجديدة هذه ألا تدفع أقل البلدان نموا إلا ثمن المبلغ الذي تدفعه حتى الآن البلدان المستحق عليها أقل الاشتراكات وهذا يمثل تخفيضا بنسبة ٨٧,٥ في المائة . كما أن المقترح الداعي إلى إعفاء أقل البلدان النامية هذه من متأخراتها لغاية ٩٠ في المائة سيتم النظر فيه من قبل هيئات إدارة المنظمة .

٣٩٢- وأردف يقول إن تنمية الموارد البشرية تمثل واحدا من أهم ميادين العمل بالنسبة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية ويستفيد المسؤولون الحكوميون المكلفون بتنفيذ قوانين الملكية الفكرية وإدارة مؤسساتها في العديد من أقل البلدان نموا من البرامج التدريبية للمنظمة .

٣٩٣- وهناك مساهمة أخرى تقدمها المنظمة هي برنامج دعم زيادة التعاون الإقليمي أو دون الإقليمي وتشجيع التعاون بين أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى الذي تشترك فيه على سبيل المثال من خلال تقديم المساعدة لمنظمتين إقليميتين هما المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية والمنظمة الأفريقية الإقليمية للملكية الصناعية . وهاتان المنظمتان تعملان على حماية الاختراعات والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية في كل بلد من البلدان الأعضاء عن طريق نظام التسجيل على الصعيد الإقليمي .

٣٩٤- وقال إن المنظمة العالمية للملكية الفكرية تولي أولوية لأقل البلدان نموا في عملها المتمثل بصياغة قوانين ولوائح الملكية الفكرية وإنشاء المؤسسات ذات الصلة من أجل تنفيذها الفعال وتدريب المفاوضين الذين يشتركون في منح تراخيص التكنولوجيا والدراية العملية المتعلقة بالملكية الفكرية . وسوف تعتمد المنظمة عما قريب إلى وضع برنامج مساعدة جديدة لفائدة البلدان النامية بما فيها أقل هذه البلدان نموا تتلقى بموجبه آخر ما استحدث من الأجهزة والبرامج الخاصة بالحاسبات الالكترونية لمساعدتها على الحصول على المعلومات المتضمنة في مستندات البراءات .

٣٩٥- وقال المدير العام لصندوق الأوبك للتنمية الدولية إنه برغم أن الثمانينات كانت فترة نكسات لأقل البلدان نموا إلا أن الكثير من الفائدة يرجى من وراء التقارير المرحلية الدورية المعدة والسياسات والأهداف المرسومة . ولولا برنامج العمل الجديد الكبير ما كانت هناك أهداف متفق عليها لاداء المساعدة الإنمائية الرسمية وما كانت الاختلافات النوعية لمشاكل أقل البلدان نموا وما يقابلها من حاجة إلى نهج خاص لمعالجتها قد نص عليها كمبادئ مقبولة عموما . وأردف يقول إن صندوق الأوبك قام حتى الآن بجهود في ٣٨ من أصل ٤١ بلدا من أقل البلدان نموا . وعلى مدى الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ وجهت نحو ٩٠ في المائة من ارتباطات الصندوق لأقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل ونصف الارتباطات من القروض كان لفائدة أقل البلدان نموا وحدها . وإن مجموعة الأوبك لم تكتف بالوفاء الدائم بهدف برنامج العمل الجديد الكبير وهو تكريس ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لغرض تقديم مساعدة ميسرة الشروط لأقل البلدان نموا بل تجاوزت هذا الهدف إلى حد كبير . وعلاوة على ذلك قدمت مساعدة صندوق الأوبك بشروط بالغة التساهلية وبدون تقييد وأعطيت دون أية مشروطة . ويولي صندوق الأوبك أولوية عليا كذلك للمشاريع ذات النفع المباشر لأفقر قطاعات السكان في

أقل البلدان نموا . ويكسر الشطر الكبير من الإقراض المتصل بالمشاريع للهيكل الأساسية الخاصة بالنقل والصحة ومصارف التنمية الوطنية والزراعة والصناعة الزراعية والتعليم والإمداد بالمياه والمجاري . ورغم أن كل بلد بمفرده يتحمل المسؤولية عن تنميته فقد واجهت الجهود المحلية عراقيل من جراء البيئة الخارجية غير المواتية ولا سيما تدني الأسعار السلعية وارتفاع أسعار الفائدة والحماية من جانب البلدان المتقدمة . وازداد كل هذا تعقيدا من جراء قصور الجهات المانحة عن الوفاء بأهداف المعونة المتفق عليها . والصندوق يؤيد تأييدا تاما اعتماد الهدف الجديد المقترح وهو ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في غضون إطار زمني قوامه خمس سنوات . ويتوجب على الجهات المانحة أن تبذل قصارى الجهد من أجل تخفيف عبء ديون أقل البلدان نموا .

سادسا - البيانات التي أُلقيت ممارسة لحق الرد بموجب المادة ٢٥
من النظام الداخلي للمؤتمر

٣٩٦- لاحظ ممثل المملكة العربية السعودية أن ممثل العراق قد تحدث عن احترام السيادة الإقليمية لأقل البلدان نموا في حين أن هذا البلد قد انتهك السيادة الإقليمية للكويت - الذي هو بلد عربي شقيق . وأضاف قائلا أن اجماع المجتمع الدولي انعقد على إدانة غزو الكويت وناشد العراق الانسحاب من الكويت فورا . وأضاف أنه على الرغم من أن العراق قد حضر المشاركين في المؤتمر حول أفضل طريقة تستخدم بها بلدانهم مواردها ، فإن العالم بأسره يدرك تماما أن الحكومة العراقية قد أنفقت جزءا كبيرا من مداخلها النفطية لتمويل الحرب ضد جمهورية إيران الإسلامية - وهي حرب شنت رغم إرادة الشعب العراقي . ولقد سبب النظام العراقي الحالي عدم الاستقرار في المنطقة وأشار قلقا بالغاً . وبناء على ذلك دعت المملكة العربية السعودية القوى المتعددة الجنسية من البلدان الصديقة لتدافع عن نفسها ، قصد احتواء مخططات العراق التوسعية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن حالة حقوق الإنسان في العراق هي حال تجعل الممثل العراقي في وضع لا يسمح له بإشارة دور حقوق الإنسان في التنمية . والشعب العراقي لا يتمتع بحرية التعبير . وأضاف أن الاقتراح الذي تقدم به العراق والرامي إلى تزويد البلدان النامية بالنفط مجانا ليس إلا محاولة يخطب بها مودة شعوب مخلصه بنفط مسروق من بلد كان قد ساهم بمليارات عديدة من الدولارات في مساعدة العالم النامي خلال الأعوام العشرة الماضية . ومعروف جيدا أن العراق ، الذي هو من أغنى البلدان العربية ، لم يقدم أبدا مساعدة مالية للبلدان النامية .

٣٩٧- وقال ممثل قطر إن العراق قد اتهم دول الخليج بالاستخدام غير السليم لإيراداتها النفطية وبانتهاج سياسات استثمارية غير ملائمة قصد إخفاء السبب الحقيقي

لازمة الخليج ، ألا وهو غزوة العسكري لدولة ذات سيادة عضو في الأمم المتحدة وفي جامعة الدول العربية . وقال إن الممثل العراقي قد حاول تبريرا احتلال الكويت مدعيا أن السياسات الكويتية قد أجفت سابقا بشكل خطير بمصالح بلده . غير أنه ليس هناك مبرر لغزو وسوء معاملة شعب مع الاستخفاف كلياً بحقوق الإنسان . ولو لم يرفض العراق الحلول الدبلوماسية لكنت المفاوضات بين البلدين ممكنة حتى الآن في كنف الاحترام الكامل للقوانين والمواثيق الدولية . ويجب أن ينسحب العراق بدون شرط من أجل شعبه الذي عليه أن يعاني هو الآخر من آثار هذه الحرب . وأضاف قائلاً ان العراق لو كان تواقاً إلى تخصيص أموال للتنمية ، كان عليه أن يساعد أفقر البلدان العربية والبلدان النامية ، وخاصة أقل البلدان نمواً ، عوضاً عن الاستثمار في العمليات العسكرية ضد جمهورية إيران الإسلامية سابقاً وضد الكويت في الظرف الراهن . وأن مخنلة آلاف العمال الأبرياء من البلدان العربية والآسيوية والأفريقية التي تسبب فيها العراق تعكس الفلظة والازدراء اللذين يعامل بهما النظام العراقي نفس الفقراء الذين يدعي أنه يهتم بهم . وهذا هو الشأن بالنسبة لمعاملته المدنيين من كثير من البلدان الذين يعاملون بوصفهم رهائن ، وأسرى حرب وكدرع بشري لمنشآته العسكرية . وأشار إلى عرض العراق بتقديم النفط مجاناً للبلدان الفقيرة ، وهو نفي الراجح أنه مسروق من الكويت ، فقال إن هذا السخاء المفاجئ مشبوه وهو ، علاوة على ذلك ، عديم المغزى في ظل حظر صارم .

٣٩٨- وأن بلدان الخليج ، التي تعتمد على مصدر واحد للدخل قابل للنفذ في غضون سنوات قليلة ، لها الحق في أن تلتزم سبلاً لتنويعه باستثمار عائداتها من النفط في أي مجال يقدم لها ضمانات . وعلى أية حالة ، فهذا أفضل من تبديد إيراداتها في مغامرات عسكرية تنتهي بديون باهظة . وتساءل عما استثماره العراق من مبالغ في البلدان الصديقة المحتاجة الأخرى .

٣٩٩- وقال ممثل الكويت إنه لن يستخدم لهجة فظة ضد العراق خشية أن يخرج ذلك فرنسا ، البلد المضيف . أما فيما يتعلق بالمساعدة الكويتية للتنمية فإن الأرقام وحدها تشهد ، ولقد سبق بالفعل أن حولت الكويت موارد مالية إلى العراق نفسه . وأضاف قائلاً ان حضوره المؤتمر ، إلى جانب الوفود الأخرى ، يرمي إلى تشجيع التنمية وليس التخلف ، والبناء وليس التخريب ، وقال ان بلده يعتز بتأكيد أن الكويت ستواصل ، على الرغم من الاحتلال العراقي ، مساعدة أقل البلدان نمواً . وبهذا الخصوص لم يفعل العراق شيئاً للمساهمة في التنمية . بل تلهى في حرب دامت عشرة أعوام وعرضت للخطر الأمن العالمي وكبدت البلد مليونا من الخسائر البشرية وانفاقاً عسكرية غير معقول ، وبخاصة الانفاق على الأسلحة الكيميائية . ولقد فرضت هذه الحرب تضحيات على الشعب العراقي الذي يعيش في بؤس في بلد هو من أغنى البلدان العربية . والنظام

العراقي لم يتوقف عند حد الاحتلال العسكري وانتهاك القانون الدولي ولكنه هدد بأخذ رهائن . والكويت هي أقدم بلد مستقل في منطقة الخليج وقد نال استقلاله قبل العراق بوقت طويل . وقال انه لا يمكنه أن يفهم سبب عدوان العراق على بلده ، الذي يشكل انتهاكا كليا للاتفاقيات الدولية في حين ان الرئيس صدام حسين قد بعث ، في العام الماضي للشيخ الصباح أمير الكويت ، أسى وسام عراقي تعبيرا له عن شكره لمساعدة الكويت لبلده .

٤٠٠- وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية انه يؤيد بيانات ممثلي كل من المملكة العربية السعودية وقطر والكويت والبيان الذي سبق أن أدلت به الامارات العربية المتحدة في هذه الجلسة . وقال ان وفد الولايات المتحدة يرى أن من المؤسف أن اختار العراق اساءة استغلال ضيافة هذا المحفل باستخدامه لشن هجوم زائف على البلدان المعارضة لعدوانه . ولقد أدان المجتمع العالمي بأكمله ، من خلال الأمم المتحدة ، عدوان العراق على الكويت . وكما قال الرئيس بوش أمام الكونغرس فإن الأهداف المتمثلة في انسحاب العراق الكامل من أراضي الكويت ، وعودة الحكومة الكويتية الشرعية إلى السلطة ، وتحقيق السلم في المنطقة ، ليست أهدافا للولايات المتحدة وحدها . بل ان هذه الأهداف قد أيدها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة خمس مرات خلال خمسة أسابيع . وأخيرا قال ان القصد من المؤتمر هو مناقشة مسائل التنمية في أقل البلدان نموا . وبالتالي فإنه يعنى بالشعوب ورفاهها ، وقال انه يود في هذا السياق ، أن يتمنى للشعب العراقي نفس ما يتمناه لكل من تأثر بالعدوان العراقي .

٤٠١- وقال ممثل العراق انه يفهم انفعال أصحاب السعادة السفراء . وأضاف قائلاً ان المملكة العربية السعودية ، إلى جانب البلدان الاخرى الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي ، قد وضعت نفسها في موقف صعب بالسماح للولايات المتحدة وغيرها من القوات الأجنبية بالتمركز في أراضيها . وقد اتضح أن وجود هذه القوات يشكل احتلالا حقيقيا ، وكما قال وزير خارجية الولايات المتحدة ، ستبقى القوات العسكرية الأمريكية في المنطقة عدة أعوام . وذكر أن المملكة العربية السعودية تمول في الواقع الاحتلال الذي تتعرض له دافعة ١٢ مليار دولار لتمرکز قوات الولايات المتحدة على أراضيها . وبناء على ذلك فإن هدف الولايات المتحدة المتمثل في السيطرة على آبار النفط قد تحقق بفضل تمويل المملكة العربية السعودية . وشبح الحرب مخيم الآن على المنطقة بأسرها ، وان نشر القوات المتعدد الجنسية لم يتم وفقا للقانون الدولي لأن مجلس الأمن لم يعتمد أي قرار بتشكيل هذه القوة وعلى النقيض من ذلك ، فإن منع الأغذية والأدوية من الوصول إلى العراق عمل يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي ولحقوق الإنسان . وبالإضافة إلى ذلك فإن تمرکز قوات الولايات المتحدة قد أشار تناقضات اجتماعية وصدمة ثقافية عديدة بين شعب المملكة العربية السعودية والشعب الأمريكي .

٤٠٢- واسترسل قائلاً أن ممثل المملكة العربية السعودية يعرف حق المعرفة أن العراق ليست له أية نوايا عدوانية ضد بلده بما أن اتفاقية عدم اعتداء قائمة بين البلدين ، وهي اتفاقية غير قائمة بين العراق والكويت .

٤٠٣- وكان من المفروض أن تطلب الحكومات التواقة إلى التصرف طبقاً للقانون الدولية من الولايات المتحدة الامتثال لقرار من مجلس الأمن ينص على انشاء قوة متعددة الجنسية تحت رعاية الامم المتحدة . واجراء كهذا يكون من شأنه كفالة الحماية الدولية الملائمة للمملكة العربية السعودية .

٤٠٤- وقال ممثل المملكة العربية السعودية ان بلده سيعمد ، في ممارسته لسيادته وحرية قراره ، إلى عمل كل ما يراه مفيداً للتصدي لمخططات العراق التوسعية . والعراقيون الذين كشف نظامهم عن الكراهية والازدراء بالديانة الاسلامية ، ليسوا في مركز يخول لهم توجيه ادعاءات لا أساس لها من الصحة بشأن استعمار أجناب للأماكن المقدسة . وأخيراً قال ان الغزو العراقي تسبب في تحويل مئات الآلاف من الكويتيين إلى لاجئين يعيشون تحت الخيام في الصحراء .

٤٠٥- ولاحظ ممثل قطر أن ما تفعله بلدان الخليج من أجل تنمية أقل البلدان نمواً معروف جيداً . ولقد كانت الكويت البلد الرائد في مضمار الأنشطة الانمائية هذه ومما كانت مساهمته لتتوقف لولا العدوان العراقي .

٤٠٦- وسأل ممثل الكويت عما إذا كان العراق يحاول العودة إلى قانون الغاب . ولقد دنس الأماكن المقدسة وخرب مناطق بأكملها . وهذه الاعتداءات مرفوضة كلياً .

٤٠٧- وقال ممثل نيجيريا أن الوضع الخطير في الخليج يحتاج إلى المعالجة من خلال عمل المجتمع الدولي المتضافر إذا ما أريد له ألا يعمّ بقية العالم . وأشار إلى أن منشأ هذه النزاعات يمكن نسبته إلى التفاوت الصارخ بين البلدان الفنية والبلدان الفقيرة . وطالما ظل هذا التفاوت سيكون هناك دائماً خطر أن تهدد هذه النزاعات السلم العالمي .

سابعاً - اعتماد برنامج العمل

٤٠٨- أعلن الرئيس في الجلسة العامة السادسة عشرة (الختامية) المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، أن اللجنتين الرئيسيتين قد أنجزتا ولايتهما وأكملتا نظريتهما في الفروع الموكلة اليهما من مشروع برنامج العمل في سلسلة من الاجتماعات الرسمية ثم في اجتماعات غير رسمية .

٤٠٩ - وقدم رئيس اللجنة الأولى نصا ، A/CONF.147/C.1/L.1 و Corr.1 ، تضمن نتيجة نظر اللجنة في البنود التي أحيلت إليها .

٤١٠ - وقال إن أعمال اللجنة قد تناولت مسائل تتعلق بالسياسات الاقتصادية الكلية والسياسات العامة الرئيسية وهي مساهمة هامة في مشروع برنامج العمل . ويعد تقرير اللجنة وثيقة فنية وأساسية من حيث أنها لم تعرض فحسب الالتزامات التي أخذت الحكومات على عاتقها الوفاء بها وإنما تعرض أيضا اطار السياسات العامة الذي تتخذها فيه . وفضلا عن هذا ، فإن أهميتها تنبع من استنادها إلى مفهوم أن العالم كيان مترابط وإلى زيادة الاجماع على النقاط الرئيسية التي تبين ترابط الشعوب ببعضها بعضا من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وأضاف ان هناك أربعة مبادئ في الوثيقة ؛ الأول منها فكرة تقاسم المسؤولية ؛ وشانيتها إعادة تأكيد سيادة ومسؤولية أقل البلدان نموا ؛ والثالث هو إعادة تأكيد الحاجة إلى تعزيز المشاركة في مساعدة أقل البلدان نموا ؛ ورابعها مفهوم أن تلتزم جميع الدول بتعهدات ملموسة يتم تنفيذها ومتابعتها . وهذه المبادئ تعم العناصر المتبقية من أعمال اللجنة .

٤١١ - وقال إنه كلف في الجلسة الختامية اللجنة الأولى بمهمة اجراء مفاوضات غير رسمية فيما يخص الفقرتين ٢٧ و ٤٣ من الوثيقة نظرا لمساور القلق التي أبدتها بعض الوفود . ولم يتسن حل هذه المشاغل ويمكن للوفود المعنية أن تدلي ببيانات في هذا الخصوص .

٤١٢ - وقدم رئيس اللجنة الثانية نصين هما A/CONF.147/C.2/L.1/Rev.1 و Corr.1 ، تضمنتا نتيجة نظر اللجنة في البنود التي أحيلت إليها .

٤١٣ - وقال إن النتيجة الناجحة لأعمال اللجنة ترجع إلى الموقف التعاوني البناء الذي ساد خلال مداولاتها .

٤١٤ - وذكر الرئيس بأنه قد تقرر في الاجتماع الثاني لأعضاء المكتب والمنسقين ، أن يعهد إلى بعض الوزراء الحاضرين في المؤتمر مهمة اجراء مشاورات حول عدد من المسائل السياسية الأساسية وبالتالي اضطلع السيد يان برونك ، وزير التعاون الانمائي في هولندا بمسؤولية التشاور بشأن القضايا المتصلة بحجم الموارد العامة الخارجية واضطلع السيد روكيكاري ، وزير الدولة ووزير التخطيط الاقتصادي والانمائي في أوغندا بمسؤولية التشاور بشأن الدين الخارجي ، والسيد ريغيندرا راج باندي ، وزير المالية في نيبال بمسؤولية التشاور بشأن سلسلة من القضايا السياسية .

٤١٥- وبصدد المشاورات بخصوص الفقرة ١٩ من مشروع برنامج العمل ، قال السيد يسان برونك ، وزير التنمية والتعاون في هولندا إنه تبدي بجلاء أن من الضروري التوصل إلى توافق في الآراء لا يقتصر في استناده على الحد الأدنى المشترك الممكن ولكنه ينبغي أن يفضي في المقام الأول إلى زيادة اجمالية كبيرة وذات شأن في تدفق الموارد إلى أقل البلدان نموا - على خلاف الحالة منذ عشر سنوات خلت عندما اتضح بجلاء بعد المؤتمر أن اجمالي تدفق الموارد إلى أقل البلدان نموا لن يتجاوز زيادة قدرها ٢٠ في المائة على مدى فترة السنوات العشر - وشانيا أنه يتعين أن يشمل البرنامج جميع البلدان المتقدمة بوصفها بلدانا مانحة ، على نحو لا يمكن أيا منها من أن تنفصل عن نتائج المفاوضات - مرة أخرى على خلاف الوضع منذ عشر سنوات خلت عندما لم تكن بعض البلدان طرفا في ما اتفق عليه في المفاوضات .

٤١٦- وعليه ، فقد قرر المشتركون في المفاوضات اتخاذ نهج "قائمة خيارات" لتحقيق هذا التوافق في الآراء ، مع مراعاة المواقف المبدئية المختلفة لفرادى البلدان المانحة . وتقرر التفرقة بين أربع فئات من البلدان المانحة المبينة في الفقرة ١٩ . وتلتزم كل فئة من الفئات الأربع سياسيا بمضاعفة الجهود . وبالنظر إلى الالتزامات التي أخذتها على عاتقها فرادى البلدان في كل فئة من الفئات ، فمن شأن هذا أن يفضي إلى تقديم دعم خارجي كاف لتعزيز تنفيذ برنامج العمل . ويعد توافق الآراء تقدما سياسيا كبيرا مقارنة بالعقد الماضي كما أن المناخ الايجابي الذي ساد طوال المفاوضات كان في صالح تنفيذ البرنامج . وكانت حيلة قائمة الخيارات بديلا جيدا له وزن وشكل أكبر منه في الثمانينات ، كما أنه واضح المعالم ويمكن تصديقه .

٤١٧- وقال ممثل أوغندا متحدثا عن المشاورات حول الفقرتين ٣٩ و ٤٠ (الفقرتان ٣٤ و ٣٤ مكررا من الوثيقة (A/CONF.147/C.1/L.1) التي أجراها السيد روكيكاري ، وزير الدولة لشؤون التخطيط والتعاون الاقتصادي في أوغندا إن الاعتبار الذي وجه النهج الذي اتبعته معظم الوفود إزاء هذه المهمة كان هو اعتراف المجتمع الدولي بمشكلة الديون وخدمة الديون باعتبارها عائقا لنمو أقل البلدان نموا . وشكل النص المتفق عليه قدرا من التقدم ، وذلك برغم أنه لم يكن بالقدر الذي كانت توده كل مجموعة . وأضاف أنه يرى أن الوثيقة A/CONF.147/L.3 تمثل نوا مجمعا عليه .

٤١٨- وبخصوص المشاورات حول الفقرتين ٦٤ و ٦٧ من الفصل الرابع (الفقرتان ٥٣ و ٥٦ من الوثيقة (A/CONF.147/C.2/L.1/Rev.1) ، قال السيد ريفيندرا باندي ، وزير مالية نيبال إنه قد تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنهما . وقد تضمنت المفاوضات في المقام الأول الحاجة إلى التوفيق بين النظرات المختلفة إلى مفاهيم مثل المشاركة الشعبية وحقوق الإنسان والاعتماد بالديمقراطية واحترام قواعد القانون وكذلك ما أعرب

عنه بعض الوفود من ضرورة أن يكون باستطاعتهم تقرير الطرق الخاصة بهم للتقدم بموجب هذه المبادئ .

٤١٩- ولاحظ أن نتيجة المؤتمر أكثر تماسكا وشمولا مما حققه المؤتمر الأول منذ عشر سنوات مضت .

٤٢٠- ودعا الرئيس المؤتمر إلى اعتماد برنامج العمل فقال إنه يشتمل على ما يلي: تقييم الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في الثمانينات ، وبيان بالمبادئ الأساسية ، والسياسات والتدابير الوطنية الرامية إلى تعجيل مسيرة التنمية خلال التسعينات ، والترتيبات المتصلة بالتنفيذ والمتابعة . وفي هذا السياق الأخير ، لفت الانتباه إلى الفقرة ١٤٤ من مشروع برنامج العمل الذي طلب فيها من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم اقتراحات لهذا الغرض . وترد في الوثيقة A/CONF.147/Misc.8 قائمة بالوثائق المختلفة التي يتألف منها برنامج العمل .

٤٢١- وأعلن كذلك أنه قد تم الاتفاق في المشاورات غير الرسمية على أن يشفع برنامج العمل بإعلان ختامي ، قدمته فرنسا ، ويرد في الوثيقة A/CONF.147/L.10/Rev.1 و Corr.1 .

الاجراء الذي اتخذه المؤتمر

٤٢٢- اعتمد المؤتمر في الجلسة العامة السادسة عشرة (الختامية) التي عقدت في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، دون اعتراض برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للتسعينات الوارد في الوثائق المدرجة في A/CONF.147/Misc.8 ، والتي تستكملها A/CONF.147/L.2/Rev.1/Corr.1 و A/CONF.147/GC/L.2/Add.1 .

٤٢٣- واعتمد المؤتمر كذلك الاعلان الذي قدمته فرنسا في الوثيقة A/CONF.147/L.10/Rev.1 .

معايير تعيين أقل البلدان نموا من بين البلدان النامية

٤٢٤- وفي الجلسة العامة نفسها ، لفت الرئيس الانتباه إلى نص قدمه إلى المؤتمر رئيس اللجنة الأولى (A/CONF.147/C.1/L.2/Rev.1) نتيجة لنظر اللجنة الأولى في مسألة المعايير التي يجري على أساسها تعيين أقل البلدان نموا .

الاجراء الذي اتخذه المؤتمر

٤٢٥- اعتمد المؤتمر أيضا في الجلسة العامة السادسة عشرة (الختامية) ، النص الذي قدمه رئيس اللجنة الاولى وقرر ادراجه في تقريره في اطار الفرع "اجراءات أخرى" (للاطلاع على النص ، انظر المرفق الاول الوارد أدناه ، الفرع باء) .

شامنا - المساعدة الاقتصادية ومركز أقل البلدان نموا لناميبيا (البند ١١ من جدول الأعمال)

٤٢٦- في الجلسة السادسة عشرة (الختامية) المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، اعتمد المؤتمر دون اعتراض مشروع قرار (A/CONF.147/L.8) مقدم من المكسيك بالنيابة عن الدول الاعضاء في مجموعة ال ٧٧ ، الذي دعا الجمعية العامة إلى أن تنظر في مسألة ادراج ناميبيا في قائمة أقل البلدان نموا . (للاطلاع على النص ، انظر المرفق الاول الوارد أدناه ، القرار الاول) .

٤٢٧- وذكرت ممثلة ناميبيا أنه لشرف عظيم لناميبيا أن تشارك في المؤتمر للمرة الاولى كدولة مستقلة ذات سيادة ووجهت الشكر إلى جميع المشاركين على ما أبدوه من تأييد وأمنيات صادقة . والقرار المعتمد لهو دليل ساطع يشهد على أن المجتمع الدولي يواصل ، بعد حصول ناميبيا على الاستقلال ، تقديم مساعدة خاصة إلى ناميبيا بغية ضمان أن يشب هذا الوليد الجديد للأسرة ليصبح مواطنا صالحا للمجتمع الدولي . وإن ناميبيا تعلق كبير الأمل على أن ينقل التأييد الذي أعرب عنه في هذا المؤتمر إلى نيويورك حيث يتخذ القرار النهائي .

٤٢٨- ولاحظ الرئيس أن القرار هو تعبير عن الارتياح البالغ الذي أبداه جميع المشاركين في الترحيب بناميبيا كدولة عضو مستقلة ذات سيادة من أعضاء المجتمع الدولي .

تاسعا - البيانات الختامية

٤٢٩- في الجلسة العامة الختامية المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، قال ممثل إيطاليا متحدثا بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية والدول الاعضاء فيها ، إن برنامج العمل الذي يستند إلى اطار من الالتزامات المتبادلة والحوار بين أقل البلدان نموا وشركائها ، هو بلا ريب "عقد تضامن" يجمع صفوف المجتمع الدولي حول أشد أعضائها حرمانا لمساعدتها على السير قدما على طريق التنمية . ويشهد البرنامج على تعهد الجهات المانحة على دعم مجموعة مترابطة وطموح من السياسات الواضحة المعالم

التي عقدت أقل البلدان نموا العزم على أن تعمل من أجل تنفيذها . وسيتوقف نجاح جهودها أيضا على التنفيذ الفعلي للتعهدات التي أبدتها جميع الدول الممثلة في المؤتمر في ميادين حقوق الإنسان والديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم القويم . وأشار إلى أن البرنامج قد أصاب في تشديده على أن تقوم أقل البلدان نموا بتنفيذ السياسات السكانية التي من شأنها أن تسهم في حل مشكلة الفقر وتدهور البيئة .

٤٣٠- ولقد جندت الجماعة الاقتصادية الأوروبية والدول الأعضاء فيها على مر السنين في سعيها لتوطيد التعاون التعااقدي مع شركائها في التنمية على أساس طويل الأجل يحفز به الحوار الدائم . وتؤمن الجماعة الأوروبية بأن برنامج العمل الجديد يمكن أن يكون أداة مثل هذا التعاون فيما بين أقل البلدان نموا والجهات المانحة ككل ، وبخاصة لأن آلية الاستعراض الشامل قد أصبحت ، استنادا إلى الدروس المستفادة من الماضي ، عنصرا أساسيا . وإن المساندة القوية من الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها لبرنامج العمل تنبع من هذا الاقتناع . وسيكون من اللازم في السنوات القادمة أن يقوم بتنفيذ برنامج العمل على الحوار والثقة اللذين أتاحا للمؤتمر امكانية النجاح . ومن شأن روح التضامن والمصارحة التي تبنت في باريس ، والاتفاق المبين في البرنامج فيما يخص تطبيق السياسات وتهيئة الظروف الكفيلة بنجاحها أن تمكّن من إزالة الصعاب السياسية التي أدت إلى الآن إلى وضع بعض البلدان على هامش الجهود المشتركة .

٤٣١- وقد قدر المجتمع الدولي باعتماده برنامج العمل الجهود اللازمة إذا ما كان لأقل البلدان نموا أن تتصدى لتحديات التسعينات .

٤٣٢- ولن تتوانى الجماعة الأوروبية عن القيام بالمهمة الواجبة عليها فيما يخص ضرورة التضامن وذلك بتقديم المساعدة إلى أقل البلدان نموا ، بقدر أكبر نوعا وكما ، بغية تعزيز نجاح السياسات التي تعهدت بتنفيذها . ولقد كانت الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها في مقدمة الدول التي قدمت المساعدة إلى أقل البلدان نموا وكذلك إلى كل البلدان النامية بوجه عام . وبعد مرور شهور معدودة على تجديد معاهدة لومي التي بقيت مثالا نموذجيا للتعاون ، فإن الالتزامات التي تعهدت بها في المؤتمر الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية مرة أخرى تظهر وعي الجماعة بالدور الذي يتعين عليها القيام به . ومن شأن الالتزامات فضلا عن مواصلة التعهدات الكبيرة والطويلة الأمد أن تؤدي إلى وضع يمكن الجماعة ، التي كرست من قبل ما يقل بقدر طفيف عن ١٣,٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لصالح أقل البلدان نموا ، من تكريس ما يتجاوز ١٥,٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لهذا الغرض قبل انتهاء العقد ، وعلاوة على ذلك ، ستواصل الجماعة القيام بدور فعال في التماس حلول لتخفيف عبء ديون أفقر البلدان . ولقد اقترحت إحدى الدول الأعضاء في الجماعة في المؤتمر أن

يولى الاعتبار لالفاء كل الديون الشئائية العامة لأقل البلدان نموا المثقلة بالديون . كما أعلنت دولة أخرى من الدول الأعضاء في الجماعة قرارها بالفناء الائتمانات الشئائية العامة التي قدمتھا إلى أقل البلدان نموا . وهذه المبادرات انما هي مثال للاهتمام المستمر الذي توليه الجماعة للمصاعب التي تواجهها البلدان المثقلة بالديون . وتتيح الجماعة بالفعل فرما واسعة جدا لوصول المنتجات من أقل البلدان نموا إلى أسواقها . وتواصل مساعدة هذه البلدان على الانتفاع إلى أقصى حد من هذه الفرص . وترى الجماعة والدول الأعضاء فيها أنه ليست هناك قضية أجدر بأن تبذل جميع الأطراف المعنية الجهود من أجلها والالتزام تجاه أقل البلدان نموا ، حسبما أشار الاعلان ، تفرضه ضرورات أخلاقية . والمجتمع الدولي بمشاورته على بذل هذه الجهود إنما يؤكد أن انتصار أقل البلدان نموا على الفقر هو فوز للبشرية جمعاء .

٤٣٣- وقال ممثل السويد متحدشا أيضا بالنيابة عن الدانمرك وفنلندا والنرويج إن البلدان الشمالية تؤيد برنامج العمل الجديد . فالمجتمع الدولي لا يستطيع أن يسمح بالمزيد من الضعف الاقتصادي لأقل البلدان نموا . ولقد شاركت البلدان الشمالية في المفاوضات بهدف التوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأن التزامات وتدابير واضحة من شأنها أن تثبت أقدام أقل البلدان نموا على طريق النمو والتنمية القابلة للاستمرار .

٤٣٤- وأضاف بقوله إن أقل البلدان نموا قد أظهرت خلال المداولات التزامها الحازم بالقيام ، في جملة أمور ، بإصلاحات اقتصادية موجهة للنمو ، وتنمية الموارد البشرية ، واتباع سياسات من شأنها الحفاظ على سلامة البيئة ، والأخذ بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان . والبرنامج يقوم على مفهوم المشاركة في التنمية . ومما لا ريب فيه أن لتدابير الدعم الدولي أهمية حاسمة في نجاح الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا نفسها من أجل الإصلاح والتنمية .

٤٣٥- والبلدان الشمالية كانت تود أن ترى درجة أعلى من الالتزام ، على الصعيد المحلي في أقل البلدان نموا وفيما يتعلق بالمساعدة الدولية على السواء ، ولا سيما فيما يخص الأهداف المتعلقة بنقل الموارد بشروط ميسرة . بيد أنها تأمل أن تسفر الالتزامات الجديدة التي تعهدت بها الآن البلدان المانحة التي تقل فيها مستويات نقل المساعدة الانمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا بقدر كبير عن النسبة المستهدفة وقدرها ٠,١٥ ، عن زيادة كبيرة في تدفق التمويل التساهلي إلى أقل البلدان نموا خلال العقد القادم .

٤٣٦- واستشهد في هذا الصدد بنص من البلاغ الرسمي للاجتماع الراهن لوزراء البلدان الشمالية للتعاون الانمائي: "يعرب وزراء البلدان الشمالية للتعاون الانمائي عن

قلقهم إزاء ركود المساعدة الانمائية الرسمية الدولية وتدفق الموارد من الشمال إلى الجنوب والدلائل التي تشير إلى خفضها . فقد انخفضت المساعدة الانمائية الرسمية من ٠,٣٦ في المائة من مجموع الناتج القومي الإجمالي للدول الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية في عام ١٩٨٨ إلى ٠,٣٣ في المائة في عام ١٩٨٩ . وهذه نسبة بالغة الانخفاض كما أنها أدنى كثيرا من النسبة المستهدفة المقررة دوليا وقدرها ٠,٧ في المائة . وفي الوقت ذاته استمرت الحاجة إلى التعاون الانمائي في الزيادة . كما يقل نصيب أقل البلدان نموا بقدر كبير عن الهدف الدولي البالغ ٠,١٥ في المائة . ويجب أن تظل مضاعفة الجهود لمساعدة هذه الفئة من البلدان إحدى الغايات الرئيسية أيضا للبلدان الشمالية . "

٤٣٧- وشدد على الأهمية الأساسية التي تعلقها البلدان الشمالية على المتابعة الفعلية لبرنامج العمل . ذلك أن السبيل الوحيد القمين بنجاح البرنامج هو تعهد جميع البلدان بتنفيذ التدابير التي يتضمنها .

٤٣٨- وقال ممثل الصين إن وفده ليسر أن يرى المؤتمر وقد توصل أخيرا بعد أسبوعين من المشاورات المكثفة إلى الأهداف المنشورة وذلك باعتماد برنامج العمل للتسعينات وإعلان باريس . ولقد بذلت الوفود جهودا كبيرة في إعداد البرنامج ، لكن مهمة تنفيذه تقتضي بذل جهود أكبر .

٤٣٩- وفي حين أنه ينبغي لأقل البلدان نموا أن تتحمل المسؤولية الأساسية عن تنمية اقتصاداتها ، فإن الدعم الخارجي لا غنى عنه أيضا . وسيشكل تعزيز دعم المجتمع الدولي لهذه البلدان وتعاونها معها بعدا هاما للعقد القادم .

٤٤٠- وأضاف بقوله إن نموذج واستراتيجية أي بلد للتنمية الاقتصادية هو أمر يتعلق بسيادة الدولة . ولا يمكن ضمان التنمية الاقتصادية للبلد إلا باحترام سيادة الدولة . ويأمل الوفد الصيني مخلصا أن يسهم اعتماد البرنامج في التنمية الاقتصادية لأقل البلدان نموا وأن يساعد على تعزيز جهودها الانمائية وتحسين حالتها .

٤٤١- وأضاف أن الصين بلد نام . وهو مستعد للمضي في تنمية التعاون الاقتصادي والتقني مع بلدان العالم الثالث الصديقة ، ولا سيما أقل البلدان نموا منها . وترغب الصين في مواصلة تعيين سبل التعاون معها وتوسيع نطاقها .

٤٤٢- وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (المكسيك) إن توافق الآراء الذي تم التوصل له هو دليل على نجاح المؤتمر الذي اعتمد برنامج عمل لصالح أقل أعضاء المجتمع

الدولي حظا وأشهدا ضعفا . وكان المجتمع الدولي يتطلع منذ عشر سنوات خلت إلى نفس الطموحات ونفس الآمال عند اعتماده برنامج العمل الجديد الكبير لصالح أقل البلدان نموا . بيد أن الأهداف المحددة للثمانينات كما ذكر الرئيس ميتران لم تتحقق للأسف كما أن أوضاع هذه الدول لم تتحسن مطلقا بل إنها تدهورت عموما ؛ إذ لم تستطع أقل البلدان نموا أن تنسلخ من فئة أقل البلدان نموا فحسب ، بل إن عددها قد تزايد .

٤٤٣- ولقد عقد المؤتمر في وقت تحدث فيه تغيرات هامة في المسرح العالمي ، وهو يأمل أن تكون الروح الايجابية التي سادت في المؤتمر خطوة نحو آفاق جديد للتعاون الدولي في التسعينات .

٤٤٤- ومضى يقول إن مجموعته تأمل مخلصا أن يخلف المجتمع الدولي وراءه الثمانينات بمثالبه وأوجه قصوره وأن يستطيع السير قدما صوب تعزيز توافق الآراء التي تم التوصل إليه الآن لصالح أقل البلدان نموا . وهذا التوافق في الآراء يستند إلى الاعتراف بتقاسم المسؤولية والمشاركة المعززة . وهو يلزم أقل البلدان نموا والبلدان المانحة وهذا هو العامل الحاسم . وتعتقد مجموعة الـ ٧٧ أن التزام كلا الطرفين بتنفيذ البرنامج وكذلك روح التفاهم التي تبنت طوال المفاوضات لهما دليل ساطع على الارادة السياسية العازمة على التنفيذ الشامل للبرنامج .

٤٤٥- ومن المفهوم أن أقل البلدان نموا ، بالنظر إلى وضعها المزعزع وحالتها الاقتصادية والاجتماعية الحرجة قد لا تكون راضية تماما بالنتيجة ؛ وذلك متوقع ومفهوم إذا وضعت في الاعتبار أوجه النقص الشديدة السائدة فيها حسبما اعترف بها جميع المشتركين بيد أن هذه النتيجة لا يمكن تبريرها إلا إذا كان هدف المفاوضات هو اعتماد برنامج للتعاون الدولي على نطاق عالمي شامل كالبرنامج الذي تم اعتماده .

٤٤٦- على أن البرنامج يُلغى في اعتباره حاجات أقل البلدان نموا وطموحاتها ؛ وهذا هو المهم في التحليل الأخير . والمجتمع الدولي باعتماده هذا البرنامج قد تخطى الحاجز النفسي للمشروطة وكل شيء يتوقف الآن على حسن النية البادية للسير قدما واعطاء معنى عمليا لما تم الاتفاق عليه .

٤٤٧- وينطوي برنامج العمل على منح مزايا لأقل البلدان نموا والتزامات تعهدت بها . ولقد قبلت هذه البلدان النتيجة ويسر مجموعته أنها استطاعت أن تقدم لها تضامنها وتأييدها .

٤٤٨- ولقد تم الاتفاق على أن تكون هذه المزايا والتزامات متوازنة ومتكافئة .

٤٤٨- وقال ممثل بنغلاديش متحدثا بالنيابة عن أقل البلدان نموا إن المؤتمر قد حقق هدفه الرئيسي باستكمال واعتماد برنامج عمل جديد لصالح أقل البلدان نموا . وسيكون هذا البرنامج ، وهو ثمرة أعمال طويلة شاقة ، بمثابة الاطار للاجراءات الوطنية وتدابير الدعم الدولية . ولقد كانت الثمانينات عقدا للفرص الضائعة والركود أو النكوص بالنسبة لمعظم أقل البلدان نموا . ولقد أخذت جميع البلدان باعتمادها هذا البرنامج الجديد على عاتقها مسؤولية عدم السماح بتكرار التجربة الماضية وكذلك أن تتخذ تدابير فعالة تكفل تعزيز النمو والتنمية في هذه البلدان بروح المشاركة الحقة . والمقررات المتخذة بشأن زيادة تدفق الموارد ، وتخفيف أعباء الدين الخارجي ، وإتاحة سبل وصول أكبر إلى الأسواق فيما يخص منتجات أقل البلدان نموا ، واتخاذ مبادرات تتصل بالسلع الأساسية واتخاذ إجراءات قطاعية تشكل جميعا عناصر هامة في هذا الخصوص . ومع ذلك ، فإن أقل البلدان نموا كانت ستسعد على الأخص لو أن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن تدابير الدعم قد تضمن التزامات محددة في مجالات أساسية من ذلك هدف المساعدة الإنمائية الرسمية والديون الخارجية . وتتمنى أقل البلدان نموا أيضا أن ترى أسخى مشاعر التأييد والتضامن التي أعرب عنها في المناقشة العامة وقد ترجمت إلى التزامات محددة باتخاذ إجراءات دولية . ومع ذلك فإنها تعتقد أن جوهر برنامج العمل يكمن في تنفيذه على نحو كامل وفعال وعاجل ، وأن يكون في وسع الجميع أن ينهضوا بهذه المهمة على منوال ثابت .

٤٤٩- ولا شك أن لنتيجة المؤتمر أهمية حيوية لمستقبل أقل البلدان نموا . ولكن أقل البلدان نموا ترى أن من المهم بالقدر نفسه الموقف الذي يتخذه شركاؤها في التنمية والتزامهم خلال السنوات القادمة بدعم أقل البلدان نموا وذلك فيما يتعلق بما تم الاتفاق عليه وكذلك بما غاب عنها في بحثها عن توافق في الآراء . ولقد كانت للمؤتمر أهمية حاسمة في توليد الاهتمام والتعاطف والتفهم على صعيد العالم بأسره فيما يتصل بالتحديات التي تواجه هذه الفئة من البلدان . وتود أقل البلدان نموا أن تتذكر المؤتمر على أمل أنه سيدفعها قدما في مستقبل الأيام في جهودها الجماعية من أجل أن تحطم مرة واحدة وإلى الأبد حلقة الفقر والتخلف الخبيثة في أقل البلدان نموا - وهو الهدف المشترك الذي جمع صفوف البلدان في باريس .

٤٥٠- وأشار في ختام حديثه إلى الاعلان الختامي للمؤتمر ، الذي أُلح ، فيما أُلح ، إلى المصير المشترك الذي يربط الدول سويا ، واستشهد بالعبارة التالية "إن رفض تهميش أقل البلدان نموا يشكل ضرورة أخلاقية . وهو يتماشى أيضا مع مصالح المجتمع الدولي في الاجل الطويل . وفي عالم يتميز بترابطه المتزايد ، فإن إبقاء الهوة التي تفصل بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة ناهيك عن تعميقها أمر ينطوي على بذور توتر بالغة الخطورة . ولن ينعم عالمنا بسلم دائم ما لم تحترم الالتزامات الدولية وما لم تقم تنمية مشتركة" .

٤٥١- وقال ممثل الدانمرك متحدثاً بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إن المؤتمر قد أكمل مهمته باقامة اطار للتنمية لاقبل البلدان نموا في العقد القادم ، واعتماد برنامج عمل يقوم على مشاركة حقيقية في التنمية ، واصدار اعلان باريس ، وستبدأ الآن مرحلة أكثر أهمية مما مضى تقتضي بذل جهود أكبر ، ألا وهي مرحلة التنفيذ التي يجب أن تترجم فيها الالتزامات نموا وروحا في شكل تعاون في الميدان بين فرادى أقل البلدان نموا وفرادى شركائها الانمائيين ، بغية تحسين حياة ملايين الفقراء في أقل البلدان نموا الذين يشكلون الهدف الحقيقي للجهود المتعاضدة للمجتمع الدولي .

٤٥٢- وقال الأمين العام للمؤتمر والأمين العام للأمم المتحدة إن المؤتمر كان نقطة التقاء . وسادت بين صفوف البلدان المجتمعة في باريس وحدة مدهشة في الهدف كما أن الاعلان وبرنامج العمل سويا يشكلان بياناً قويا يتقاسم المسؤولية من أجل خير شعوب أقل البلدان نموا في المستقبل - وهو التزام بأن نعمل على نحو عاجل وفعال على عكس اتجاه ترديها الاقتصادي . ومن شأنه أيضا أن يعطي قوة دافعة جديدة للتعاون الدولي بهدف دعم الجهود الانمائية التي يبذلها العالم النامي ككل لصالح قيام اقتصاد عالمي سليم وعادل .

٤٥٣- ويتضمن برنامج العمل عدة قسّمات جديدة: المبادئ الاساسية الواردة فيه للمشاركة في التنمية ، ومعالجته الشاملة للتكيف الهيكلي وتدفقات الموارد ، والديون ، وتشديده على دور مختلف الاطراف الفاعلة - بما في ذلك النساء ومنظمو المشاريع والمنظمات غير الحكومية . ولقد تقدم البرنامج اجمالا خطوة إلى الامام من حيث كيف متجاوزا برنامج العمل الجديد الكبير لعام ١٩٨١ .

٤٥٤- والبرنامج بيان جامع بالاستراتيجية والسياسات العامة ، التي إذا قامت جميع الاطراف بمتابعتها بهمة وعزم ، لا بد أن توفر لأقل البلدان نموا أساسا سليما لتأمين مستقبلها . وسيتعين مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية على الاجل الطويل وذلك برغم النكسات التي قد تحدث .

٤٥٥- ومن السمات المميزة للبرنامج التي تستحق الذكر اعترافه بأن التنمية التي تركز على خير البشر أوسع نطاقا وأكثر تشابكا من عملية خطية للنمو . كما أن المشاركة الديمقراطية والمنصفة لجميع الاطراف الاجتماعية الفاعلة تعد أمرا ضروريا . وفي الوقت نفسه ، يجب ألا ننسى أنه إذا لم يتحقق نمو اقتصادي في أقل البلدان نموا ، فلن يتحقق أي هدف من الأهداف الأخرى للبرنامج .

٤٥٦- وبمصد المسائل الرئيسية المتعلقة بالموارد المالية الخارجية لأقل البلدان نمواً ، قال إن المؤتمر قد توصل إلى نتيجة ايجابية وواقعية على السواء . ذلك أنه بخصوص المساعدة الانمائية الرسمية ، فقد حدد البرنامج بشكل أوضح مما مضى مختلف التعهدات التي التزمت بها الجهات المانحة لزيادة تحويلات الموارد بقدر كبير . والبرنامج في هذا الخصوص لا يحيد عن مبدأه من حيث ضرورة أن تكون الالتزامات واضحة المعالم وقابلة للقياس . وأعرب عن الأمل في أن يكون "سلم" الالتزامات دافعا للجهات المانحة يحفزها على الصعود إلى مستوى أعلى خلال التسعينات . وفيما يخص الديون ، يقدم البرنامج بياناً شاملاً متفقاً عليه للمشكلة وعرضاً عاماً بالاجراءات الواجب اتخاذها لتناولها على سبيل الأولوية .

٤٥٧- ويؤثر عدم التيقن الاقتصادي الذي ولدته الأزمة الراهنة السائدة في الخليج بلا ريب على الظروف اللازمة لتنفيذ نتائج المؤتمر . ولقد ناشد رئيس الجمهورية الفرنسية وردد عدد كبير جداً من سائر المتحدثين نداهه بأن تقوم المؤسسات المالية الدولية بالعمل على تخفيف حدة الأثر السلبي على أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان .

٤٥٨- وعلى غرار أي برنامج للعمل يكمن اثبات نجاح برنامج العمل المعتمد لتوّه في متابعته . وينبغي أن تكون الآليات الفعالة لتنفيذ البرنامج نتيجة مباشرة للمؤتمر . ويجب أن تحشد هذه الآليات الجهود المثابرة لجميع الأطراف . كما يجب أن تمكّن المجتمع الدولي والرأي العام من الحكم على التقدم المحرز فيما يتعلق بالوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمر . ويجب أن تتيقن الروابط بين مختلف مستويات المتابعة من أن السياق العالمي يوضع دوماً في الاعتبار لدى تخطيط الاجراءات والاضطلاع بها على الصعيد الدولي وأن تكفل الاستجابة على نحو مرّن للتغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية الدولية . وسيبذل الونكتاد قصارى جهوده كي يقدم المساهمة الرئيسية المنتظرة منه في هذا المسعى الجماعي .

٤٥٩- وسيعتمد الونكتاد في أعماله المقبلة للمتابعة كما جرى العرف في الماضي على تعاون المؤسسات المختصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، وبخاصة البنك الدولي فضلاً عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٤٦٠- ولاحظ الرئيس في خطابه الختامي أن المؤتمر قد حقق انجازات وفيرة . فقد أجرى أولاً حواراً صريحاً وواسع المدى وغنياً بالمعلومات بشأن حالة أقل البلدان نمواً . ولم يهمل شيء ولم يتنصل أحد من مسؤولياته . والمستوى العالي لهذا الحوار أضاف على النصين اللذين اعتمدهما المؤتمر طابع الجودة وهما برنامج العمل والاعلان الختامي .

٤٦١- وجرى التعهد في الحوار أيضا بالتزامات - التزام جاد من جانب أسعد البلدان
حظا بأن تزيد بقدر كبير من دعمها لأقل البلدان حظا البالغ عددها ٤١ بلدا . فيستد
دعم خارجي كما اقتنع الجميع الآن ، قد تبذل هذه البلدان الـ ٤١ أقصى ما تستطيعه
وتستمر في كفاحها ومضاعفة جهودها وتضحياتها دون أن يكون بمقدور أي منها الأفلات من
حلقة الفقر الخبيثة . ولذلك فقد كانت الآمال معقودة على المزيد - مزيد من المساعدة
واستعداد أكبر لتخفيف أعباء الديون . ومع ذلك فقد وقع على عقد في باريس - عقدا
تضامن صادق يلزم جميع الأطراف المشتركة فيه ، أي أنه بعبارة أخرى ملزم لجميع بلدان
المعمورة . ودعا الجميع إلى توحيد جهودهم ابتداءً من الغد من أجل وضعه موضع
التنفيذ .

٤٦٣- ويجب الآن تدعيم هذا النجاح . ذلك أن اخفاق البرنامج الماضي الذي اعتمد ففي هذا المحفل ذاته منذ تسع سنوات خلت ، يدعو المجتمع الدولي إلى التواضع كما انفسه يحضه على أن يكون يقظا ومصمما . والسبيل إلى الفوز في معركة التنمية هو المتابعة والمتابعة الدقيقة والمشاركة الدائبة .

الجزء الثالث

المسائل التنظيمية والإدارية والمسائل المتعلقة بها

المسائل التنظيمية والادارية والمسائل المتعلقة بها

ألف - افتتاح المؤتمر
(البند ١ من جدول الأعمال)

١ - افتتح الأمين العام للأمم المتحدة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا في مقر اليونسكو ، باريس ، في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

باء - انتخاب الرئيس
(البند ٢ من جدول الأعمال)

٢ - انتخب المؤتمر في جلسته العامة الأولى المعقودة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ بالتزكية السيد رولان دوما ، وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية في فرنسا رئيسا له .

جيم - تقرير عن اجتماع التشاور فيما

بين كبار المسؤولين

في ٣٠ و ٣١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠

٣ - في الجلسة العامة الأولى المعقودة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، أحاط المؤتمر علما بتقرير رئيس اجتماع التشاور فيما بين كبار المسؤولين الذي عقد في باريس في ٣٠ و ٣١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/6) والذي يتضمن توصيات حول المسائل الاجرائية والتنظيمية والادارية المتعلقة بالمؤتمر .

دال - اقرار النظام الداخلي
(البند ٣ من جدول الأعمال)

٤ - اعتمد المؤتمر في جلسته العامة الأولى المعقودة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ كنظام داخلي له النظام الداخلي المؤقت الذي أقرته اللجنة التحضيرية للمؤتمر في ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٠ (A/CONF.147/3) .

هاء - اقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
(البند ٤ من جدول الأعمال)

٥ - أقر المؤتمر في جلسته العامة الأولى المعقودة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ جدول الأعمال المؤقت الذي أقرته اللجنة التحضيرية للمؤتمر في ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٠ (A/CONF.147/1) كجدول أعمال له على النحو التالي^(١) :

- ١ - افتتاح المؤتمر
- ٢ - انتخاب الرئيس
- ٣ - اقرار النظام الداخلي
- ٤ - اقرار جدول الاعمال وتنظيم العمل
- ٥ - انشاء هيئات الدورة
- ٦ - انتخاب أعضاء المكتب غير الرئيس
- ٧ - واثق تفويض الممثلين المشتركين في المؤتمر:
(أ) تعيين أعضاء لجنة واثق التفويض ؛
(ب) تقرير لجنة واثق التفويض
- ٨ - استعراض التقدم المحرز حتى الآن خلال العقد على الصعيد القطري
- ٩ - استعراض التقدم المحرز في تدابير الدعم الدولية ، ولا سيما في المساعدة الانمائية الرسمية
- ١٠ - السياسات والتدابير الوطنية والدولية اللازمة للتعجيل بعملية التنمية في أقل البلدان نموا خلال التسعينات ، وفقا لاهدافها الوطنية والاجتماعية والاقتصادية الطويلة الاجل ، وانجاز واعتماد برنامج عمل في التسعينات لصالح أقل البلدان نموا
- ١١ - مسائل أخرى
- ١٢ - اعتماد تقرير المؤتمر .

واو - انشاء هيئات الدورة
(البند ٥ من جدول الاعمال)

- ٦ - وفي نفس الجلسة ، أنشأ المؤتمر لجنتين للدورة ووزع عليهما البنود على النحو التالي:

اللجنة الاولى

برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا

- (أ) المبادئ الأساسية
- (ب) الاطار الشامل
- (ج) ترتيبات التنفيذ والمتابعة والرصد والاستعراض .

اللجنة الثانية

- ١ - استعراض التقدم المحرز على الصعيد القطري
- ٢ - استعراض التقدم المحرز فيما يتعلق بتدابير الدعم الدولية
- ٣ - برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا
- (أ) تعبئة وانماء القدرات البشرية في أقل البلدان نموا
- (ب) تطوير القاعدة الاقتصادية ، ولا سيما توسيعها وتحديثها .

زاي - تقرير عن أعمال اللجنة الأولى

٧ - انتخب المؤتمر ، في جلسته الأولى المعقودة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، السيد غلين بيلي (كندا) رئيساً للجنة الأولى .

٨ - وانتخت اللجنة ، في جلستها الأولى المعقودة في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، السيد فكتور كولباسين (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) نائباً لرئيسها .

٩ - وفي الجلسة السادسة عشرة (الختامية) للمؤتمر المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، عرض رئيس اللجنة الأولى نصاً A/CONF.147/C.1/L.1 و Corr.1 ، يشتمل على نتيجة نظر اللجنة في البنود التي أحيلت إليها .

الاجراء الذي اتخذه المؤتمر

١٠ - اعتمد المؤتمر ، في الجلسة السادسة عشرة (الختامية) المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، النص المقدم من رئيس اللجنة الأولى وقرر ادراجه ، حسب الاقتضاء ، في برنامج العمل .

حاء - تقرير عن أعمال اللجنة الثانية

١١ - انتخب المؤتمر ، في جلسته الأولى المعقودة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، السيد عوض محمد الحسن (السودان) رئيساً للجنة الثانية .

١٢ - وانتخت اللجنة ، في جلستها الأولى المعقودة في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، السيد كونور بارينغتون (ايرلندا) نائباً لرئيسها .

١٣ - وفي الجلسة السادسة عشرة (الختامية) للمؤتمر المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، عرض رئيس اللجنة الثانية نصين ، A/CONF.147/C.2/L.1/Rev.1 و Corr.1 ، يشتملان على نتيجة نظر اللجنة الثانية في البنود التي أحيلت إليها .

الاجراء الذي اتخذته المؤتمر

١٤ - اعتمد المؤتمر ، في جلسته السادسة عشرة (الختامية) المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، النصين المقدمين من رئيس اللجنة الثانية وقرر ادراجهما ، حسب الاقتضاء ، في برنامج العمل .

طاء - انتخاب أعضاء المكتب غير الرئيس (البند ٦ من جدول الأعمال)

١٥ - انتخب المؤتمر في جلسته الاولى ، المعقودة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، عملاً بالمادة ٦ من النظام الداخلي ، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم والذين يؤلفون هم والرئيس مكتب المؤتمر:

نواب الرئيس:

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

ايطاليا

بوتان

الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية

الصين

فانواتو

الفلبين

كوبا

كولومبيا

ناميبيا

النيجر

هايتي

هولندا

الولايات المتحدة الامريكية

اليابان

السيد غلين بيلي (كندا)

السيد عوض محمد الحسن (السودان)

السيد ألكسي ن . ريباك (جمهورية أوكرانيا)

(الاشتراكية السوفياتية)

رئيس اللجنة الاولى:

رئيس اللجنة الثانية:

المقرر العام:

يباء - وراثق تفوفض الممثلين المشتركين في المؤتمر

(البند ٧ من جدول الاعمال)

١ - تعين أعضاء لجنة وراثق التفوفض (البند ٧(أ) من جدول الاعمال)

١٦ - أنشأ المؤتمر في جلسته الأولى المعقودة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، عملاً بالمادة ٤ من النظام الداخلي ، لجنة وراثق تفوفض مؤلفة من الدول التالية: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، استراليا ، أنتيغوا وبربودا ، زائير ، الصين ، الفلبين ، كولومبيا ، ملاوي ، الولايات المتحدة الأمريكية .

٢ - تقرير لجنة وراثق التفوفض (البند ٧(ب) من جدول الاعمال)

١٧ - في الجلسة السادسة عشرة (الختامية) المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، اعتمد المؤتمر ، بعد أن نظر في تقرير لجنة وراثق التفوفض ، قراراً بدون اعتراض بالموافقة على ذلك التقرير (انظر المرفق الثاني أدناه) .

١٨ - وأعلن ممثل العراق عن رغبته في أن يسجل تحفظين . ويتعلق التحفظ الأول بمشاركة اسرائيل . وأضاف أنه مثل ما ذكر فعلاً في محافل دولية أخرى وفي مناسبات أخرى ، فإن شمة معارضة لهذه المشاركة الاسرائيلية . ثانياً ، وفيما يتعلق بالكوييت ومشاركتها في المؤتمر ، أشار الى أن الكوييت جزء من العراق ولم يعد لها بالتالي أي مركز قانوني .

١٩ - وقال ممثل قطر إن الكوييت بلد يتمتع بسيادة كاملة وتتعترف بتلك السيادة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الاقليمية وجامعة الدول العربية ومنظمات أخرى . ويعترف الجميع بمركز الكوييت وسيادتها . وأضاف أن ممثل العراق يحاول تضليل الرأي العام العالمي . وترفض جميع البلدان والمنظمات المشاركة في المؤتمر فكرة أن الكوييت جزء لا يتجزأ من العراق .

٢٠ - ومضى قائلاً إن للحالة في الكوييت آثاراً في بلدان نامية أخرى ، ويعود سببها الى الاستهانة باتفاقيات جنيف والقانون الدولي ، وآخر مثال على ذلك هو اقتحام السفارة الفرنسية وارتكاب أنشطة أخرى تتضمن أفعالاً غير انسانية وانتهاك حقوق الانسان . وأعلن عن رفض وفده لادعاءات النظام العراقي . فالمؤتمر يعالج مشاكل أقل البلدان نمواً ، ومن البديهي للجميع أن ممثل النظام العراقي ، وهو نظام يرتكب أفعال قمع لا يملك حق اشارة مثل هذه المسائل ، وبالخصوص نظراً الى أن جميع البلدان تعترف بسيادة الكوييت بقيادة حكومتها الشرعية . والغرض الأساسي من البيان العراقي هو عرقلة اعمال المؤتمر الذي ينبغي أن يركز على تحقيق أهداف دقيقة لصالح أقل

البلدان نموا . والكويت بلد رائد من بين البلدان التي منحت أقل البلدان نموًا المعونة والمساعدة .

٢١ - وقال ممثل الكويت إن ممثل النظام العراقي مضلل ، لأن سيادة الكويت وحكومتها بقيادة أمير الكويت تحظى باعتراف كامل المجتمع الدولي ، الذي أدان الغزو العراقي والنزاع الناجم عنه . ووفقا للقرارات التي اعتمدها المجتمع الدولي ، فإن وفد الكويت لا يعترف بالنظام العراقي الذي عزل عن بقية العالم والذي لا يمثل الشعب العراقي بل يمثل طغمة حاكمة . وتتضمن أنشطة النظام العراقي ارتكاب انتهاكات يومية لحقوق الإنسان في الكويت والعراق وانتهاكات للاتفاقيات الدولية ، وآخرها اقتحام مقر إقامة السفير الفرنسي واحتجاز أربعة من موظفي السفارة كرهائن . ومن المحتمل أن يواصل العراق فيما يبدو ارتكاب تلك الأفعال ، وهي ليست سوى جرائم حرب . وينبغي معاقبة المسؤولين عن تلك الأعمال من خلال طردهم من جميع المنظمات الدولية . وإن وفده يسجل تحفظاته فيما يتعلق بوفد العراق ، ويرفض الاعتراف بأن يكون النظام العراقي شرعيا بأي حال من الأحوال .

٢٢ - وأيد ممثل المملكة العربية السعودية البيانين اللذين أدلى بهما وفدا قطر والكويت . وقال إن العراق يستغل مؤتمرا مكرسا لمسائل تقنية واقتصادية بحثة سعيًا للحصول على دعم من المجتمع الدولي لعدوانه وانتهاكه للاتفاقيات الدولية . غير أن العراق ليس بوسع أن يحقق ذلك الدعم نظرا إلى أنه هو المنتهك الرئيسي للقانون الدولي وللسلوك المتحضر . وقد كانت الكويت دولة مستقلة قبل العراق . وهي دولة عضو في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ، ولم تساور أحد أي شكوك بصدد شرعيتها . وينبغي ألا يسمح للطعن في مشاركة الكويت أن يعكر مؤتمرا يسعى لتعزيز تنمية أقل البلدان نموا . وقد ساهمت المملكة العربية السعودية والكويت في الماضي مساهمة كاملة في تنمية تلك البلدان ، وتأملان في القيام بذلك في المستقبل . وينبغي ألا يطيل المؤتمر النظر في مسائل سلبية .

٢٣ - ولاحظ ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أنه لا يوجد أي أساس على الإطلاق لمسألة مشاركة دولتين هما ذواتا سيادة ، أي إسرائيل والكويت . وينبغي أن يعود المؤتمر للموضوع الذي عقد المؤتمر لمناقشته .

٢٤ - وأشار ممثل إيطاليا ، متحدثا بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية والدول الأعضاء فيها ، إلى أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد قرر في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ بأن ما يسمى "ضم" الكويت من جانب العراق غير صحيح قانونا وباطلا ولاغيا كما أن المجلس قد دعا جميع الدول إلى عدم الاعتراف به وتفاذي اتخاذ أي إجراء قد يفسر على أنه اعتراف به .

٢٥ - وقال ممثل مصر إن الكويت وحكومتها يحظيان باعتراف جميع البلدان في العالم وكذلك المنظمات الدولية والاقليمية . وقد أدان جميع أعضاء مجلس الأمن "ضم" الكويت ولم يطعن أحد في شرعية الحكومة الكويتية . والواقع ان ممثل العراق وجه كلامه في المؤتمر يوم ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، الى سفير الكويت ، وهذا يعد في حد ذاته اعترافا ضميا بدولة الكويت .

٢٦ - وقال ممثل البحرين إن التحفظ الذي أبداه العراق باطل ولاغ نظرا الى أن الكويت عضو في الأمم المتحدة وتعترف جميع بلدان العالم بتمثيله الرسمي . وقال إن وفده ينضم بالتالي الى الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر ومصر في رفض تحفظ العراق .

٢٧ - وتساءل ممثل الامارات العربية المتحدة كيف يمكن لمعتد أن يتحدث باسم القانون الدولي ، وذلك على الرغم من انتهاكاته للقانون الدولي لما غزا الكويت . وأضاف أن المجتمع الدولي أدان الاحتلال ولم يعترف به أي بلد . ولا يسع الامارات العربية المتحدة ، بصفتها بلدا ملتزما بالقانون ، إلا أن تشجب احتلال الكويت وأن تنضم الى الكويت في معارضة ما قاله ممثل العراق معارضة شديدة .

وشائق تفويض كمبوديا

٢٨ - أعرب ممثل كمبوديا عن شكره لوفود البلدان الصديقة - وبالخصوص منها الصين والفلبين وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا - لدعمها لوفده . ونظرا الى الطعن في تمثيل بلده في المؤتمر الحالي ، فإن وفده يرغب في ذكر ما يلي: اذا أريد أن يقوم سلم دائم في كمبوديا ، يجب أن تحصل مصالح وطنية حقيقية ، وبهذا المفهوم يأمل وفده في أن تقوم جميع البلدان الصديقة لكمبوديا وللشعب الكمبودي بمساعدتهما على تحقيق هذا الوئام بالعدول عن استبعاد هذا الطرف أو دعم ذاك . وفي حين شكلت الاحزاب الكمبودية الاربعة في جاكارتا المجلس الوطني الاعلى في إطار الوثيقة التي أعدها الاعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الأمن ، فإن المجلس الوطني الاعلى لم ينتخب بعد رئيسا له ، وإن كان على وشك انتخابه . وأعرب عن أمل وفده في أن يؤيد المؤتمر الوضع الراهن ريثما يحدث فعلا تغير في السلطة يعترف به كتغير في كمبوديا .

٢٩ - وقال ممثل استراليا إن موقف استراليا بصدد وشائق تفويض وفد كمبوديا ينعكس في محاضر لجنة وشائق التفويض . وأكد من جديد أن وفده يرحب بتأسيس المجلس الوطني الاعلى في جاكارتا ، ويعتقد أنه ينبغي أن تحيط الأمم المتحدة علما مبكرا وبمضرورة ايجابية بنتيجة مداوات المجلس .

٣٠ - وقال ممثل الفلبين إن وفده كان قد قدم رسالة الى رئيس المؤتمر يؤكد فيها من جديد وجهات نظر حكومته بشأن تمثيل كمبوديا ، وطلب أن ترفق تلك الرسالة بتقرير لجنة وشائق التفويض .

٣١ - ولاحظ ممثل الصين أن تقرير لجنة وشائق التفويض ينعكس فيه موقف الصين بـصدد تمثيل كمبوديا في المؤتمر . وتؤيد الصين تأسيس المجلس الوطني الاعلى في جاكارتا الذي سيعقد أول اجتماعاته في وقت قريب لدراسة مسألة التمثيل في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات . وترى الصين أنه ينبغي ألا يدخل أي تغيير في تمثيل كمبوديا حتى تتخذ الأمم المتحدة قرارا بـصدد استبدال مقعد الحكومة الوطنية لكمبوديا . وأيد موقف الفلبين على نحو ما تم بيانه في رسالة الفلبين الى الرئيس .

الرسائل

٣٢ - عمت على المؤتمر رسائل متصلة بالبند ٧ من جدول الاعمال من: باكستان (A/CONF.147/16) ؛ تركيا (A/CONF.147/11) ؛ الفلبين (A/CONF.147/17) ؛ فييت نام (A/CONF.147/15) ؛ قبرص (A/CONF.147/14) .

كاف - الحضور

٣٣ - كانت الدول التالية الاعضاء في الاونكتاد ممثلة في المؤتمر: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد ميانمار ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، أفغانستان ، اكوادور ، ألبانيا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الإمارات العربية المتحدة ، أنتيغوا وبربودا ، اندونيسيا ، أنغولا ، أوروغواي ، أوغندا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، (بابوا غينيا الجديدة) ، باراغواي ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، (بربادوس) ، البرتغال ، بروني دار السلام ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، (ترينيداد وتوباغو) ، تشاد ، توغو ، توفالو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر القمر ، الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية كوريا ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الجمهورية اليمنية ، جيبوتي ، الدانمرك ، دومينيكا ، الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ، ساموا ، سان تومي

وبرنسيبي ، سان مارينو ، سري لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، (سورينام) ، السويد ، سويسرا ، سيراليون ، سيشيل ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، غامبيا ، غانا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، فانواتو ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ، الكرسي الرسولي ، كمبوديا ، كندا ، كوبا ، كوت ديفوار ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كيريباتي ، كينيا ، لبنان ، (لختنشتاين) ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوي ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، (موناكو) ، ناميبيا ، ناورو ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، يوغوسلافيا ، اليونان .

٣٤ - وكان مؤتمر الحدوديين الأفريقيين لآزانيا حاضرا في المؤتمر عملا بالفقرتين ٤(ب) و٤(ج) من الفرع ثانيا من قرار الجمعية العامة ٢٠٥/٣٥ .

٣٥ - وكان ممثلا في المؤتمر كل من مكاتب الأمم المتحدة وهيئاتها التالية: مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، إدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية ، مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية ، مركز الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، مجلس الأغذية العالمي ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، منظمة الأمم المتحدة للطفولة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية ، برنامج متطوعي الأمم المتحدة ، برنامج الأغذية العالمي ، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، منسق الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية لأفغانستان ، مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية . كما مثلت وحدة التفتيش المشتركة . وكان مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات ممثلا أيضا .

٣٦ - وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة في المؤتمر: منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الطيران المدني الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية ، والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، والاتحاد البريدي العالمي ، والاتحاد الدولي

للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، والمنظمة البحرية الدولية ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية . وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ممثلة أيضا في المؤتمر . وكانت مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ممثلة أيضا في المؤتمر .

٣٧ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في المؤتمر: وكالة التعاون الثقافي والتقني ، مصرف التنمية الأفريقي ، مصرف التنمية الآسيوي ^(١) ، الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا ، لجنة الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، مجلس الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، الصندوق المشترك للسلع الأساسية ^(١) ، مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، منظمة المؤتمر الإسلامي ، منظمة الوحدة الأفريقية ، أمانة الكومنولث ، مصرف التنمية الإسلامية ، صندوق الأوبك للتنمية الدولية .

٣٨ - ومثلت في المؤتمر المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز لدى الأونكتاد: منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية ، لجنة الأصدقاء العالمية للتشاور (الكويكرز) ، الرابطة الدولية للحرف اليدوية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، الائتلاف الدولي للعمل من أجل التنمية ، الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ، الغرفة التجارية الدولية ، الاتحاد التعاوني الدولي ، المجلس الدولي للمرأة ، الاتحاد اللوشري العالمي ، جمعية التنمية الدولية ، لجنة الجنوب ، الجمعية العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، الرابطة العالمية لقدامى متدربي وزملاء الأمم المتحدة ، الاتحاد العالمي للعمل ، الاتحاد العالمي للنقابات العمالية ، الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية ، مجلس السلم العالمي ، منظمة الشبيبة للتنمية والتعاون .

٣٩ - وكانت ممثلة في المؤتمر المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: رابطة نساء عموم باكستان ، منظمة نساء العالم الريفيات المتحدات ، مجلس البهاثيين الدولي للرفاه الاجتماعي ، منظمة "كير" الدولية ، منظمة "كاريتاس" للأعمال الخيرية الدولية ، منظمة التغيير ، الخدمة العالمية الكنائسية ، الاتحاد الأوروبي للرابطات الوطنية للمهندسين ، الرابطة الدولية للمجهود التطوعي ، الرابطة الدولية لرسامي الخرائط ، لجنة الحقوقيين الدولية ، اللجنة الدولية للفنيين الصحيين من أجل الصحة وحقوق الإنسان ، الاتحاد الدولي للقبائل ، المجلس الدولي للمرأة اليهودية ، الاتحاد الدولي "أرض الانسان" ، الاتحاد الدولي للمشتغلات بالأعمال التجارية والمهن الحرة ، الاتحاد الدولي

للجامعيات ، الزمالة الدولية من أجل المصالحة ، المنظمة القضائية الدولية من أجل البيئة والتنمية ، الحركة الدولية لاغثة المنكوبين والمعوزين في العالم الرابع ، المنظمة الدولية للخبراء ، الأمانة الدولية للتكنولوجيين والزراعيين والاقتصادييين الكاثوليكين ، المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية ، الاتحاد الدولي للطلبة ، الاتحاد الدولي لمنظمات الأسرة ، الاتحاد الدولي للشباب الديمقراطي المسيحي ، رابطة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ، معهد دراسات نساء البحر الأبيض المتوسط ، حركة مناهضة العنصرية وإقامة الصداقة بين الشعوب ، رابطة العالم الإسلامي ، لجنة عموم أفريقيا للأمم المتحدة ، منظمة نساء عموم أفريقيا ، باكس رومانا ، الرابطة الدولية الدائمة لجمعيات الطرق ، المجلس المعني بالسكان ، منظمة الزمالات الدولية "ريتشمونند" ، اتحاد الرابطات التقنية الدولية ، اتحاد المساعدة الفنية للسيارات وحركة المرور ، جمعية الشباب العالمية ، الرابطة العالمية لمواد البناء والمباني سابقة التجهيز ، الرابطة العالمية للتأهيل النفسي ، حركة التنمية العالمية ، الاتحاد العالمي لمراكز بحوث السموم ومراكز مكافحة السموم ، الاتحاد العالمي لنوادي ومراكز ورابطات اليونسكو .

لام - الاعراب عن الامتنان لحكومة وشعب فرنسا

(البند ١١ من جدول الأعمال)

٤٠ - في الجلسة السادسة عشرة (الختامية) ، المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، اعتمد المؤتمر بالتزكية مشروع قرار (A/CONF.147/L.9) ، مقدم من المكسيك بالنيابة عن جميع الدول المشتركة في المؤتمر ، يعرب عن الامتنان لحكومة وشعب فرنسا لاستضافة المؤتمر (للاطلاع على النص ، انظر المرفق الأول أدناه) .

ميم - اعتماد تقرير المؤتمر

(البند ١٢ من جدول الأعمال)

٤١ - في الجلسة السادسة عشرة (الختامية) ، المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، اعتمد المؤتمر مشروع تقريره (A/CONF.147/L.6 و Add.1-16) وفوض المقرر بإكمال النص النهائي حسب الاقتضاء .

نون - اختتام المؤتمر

٤٢ - في الجلسة السادسة عشرة (الختامية) ، المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، ألقى الرئيس بياناً ختامياً (انظر الجزء الثاني أعلاه) ، ثم أعلن اختتام مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً .

الحواشي

- (١) للاطلاع على تقرير الاجتماع ، انظر A/CONF.147/PC/2 .
- (٢) للاطلاع على تقرير اللجنة التحضيرية ، انظر A/CONF.147/2 .
- (٣) UNCLDC II/CP/1-41 .
- (٤) A/CONF.147/PC/6 .
- (٥) UNCLDC II/1 .
- (٦) UNCLDC II/2 .
- (٧) UNCLDC II/3 .
- (٨) UNCLDC II/5 .
- (٩) UNCLDC II/6 .

المرفقات

المرفق الاول

القرارات التي اعتمدها المؤتمر وما اتخذته من اجراءات أخرى

ألف - القرارات

١ - المساعدة الاقتصادية ومركز أقل البلدان نموا لناميبيا

إن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ،

إذ يعتز كثيرا بالترحيب هنا بدخول ناميبيا المستقلة في مجتمع الدول ، بعدد
كفاح شعبها البطولي من أجل الاستقلال ،

وإذ يرحب بالدور الهام الذي قامت به الأمم المتحدة لتيسير حصول ناميبيا على

الاستقلال ،

١ - يشجع جميع أعضاء المجتمع الدولي ، فضلا عن جميع مؤسسات منظومة الأمم

المتحدة ، على تقديم كل الدعم الممكن الى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الناشئة
للدولة الجديدة والى طموحاتها الانمائية ؛

٢ - يرى أنه ينبغي أن يولى اعتبار خاص لناميبيا ، دعما لتنميتها

الاقتصادية والاجتماعية ؛

٣ - يقرر دعوة الجمعية العامة الى أن تنظر ، وفقا للاجراءات المقررة ،

مسألة ادراج ناميبيا في قائمة أقل البلدان نموا .

الجلسة ١٦

١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠

٢ - وشائق تفويض الممثلين لدى مؤتمر الأمم المتحدة

الثاني المعني بأقل البلدان نموا

إن المؤتمر ،

يوافق على تقرير لجنة وشائق التفويض .

الجلسة ١٦

١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠

٣ - الاعراب عن الامتنان لحكومة وشعب فرنسا

إن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً ،

١ - يعرب عن عميق امتنانه لحكومة فرنسا ، وبوجه خاص لرئيس الجمهورية ،
لالتزامها السياسي بالمؤتمر ، ولكرمها في استضافته ، ولحفاوتها بالمشاركين فيه ؛

٢ - يسجل أيضاً شكره وامتنانه لرؤساء أفغانستان وأوغندا وبنغلاديش
وجيبوتي والرأس الأخضر والسودان وغينيا الاستوائية لاشتراكهم في المؤتمر ، وكذلك
للأمين العام للأمم المتحدة وللمدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ؛

٣ - يعرب أيضاً عن تقديره الخاص للسيد كينيث ك. س. دادزي ، الأمين
العام للمؤتمر والأمين العام للأمم المتحدة ، ولأمانة الأونكتاد لتحضير وتنظيم المؤتمر
على نحو فعال ؛

٤ - يسجل امتنانه الخاص لمعالي السيد رولان دوما ، وزير الدولة ، وزير
الشؤون الخارجية للجمهورية الفرنسية ، لرئاسته المؤتمر .

الجلسة ١٦

١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠

باء - اجراءات أخرى*

المعايير التي يجري على أساسها تعيين أقل
البلدان نمواً من بين البلدان النامية

١ - لقد انقضى عقدان تقريبا منذ أن حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة فئة أقل
البلدان نمواً . وقد رأى البعض ضرورة استعراض المعايير لضمان أنها تعكس على نحو
كاف مفهوم "الأقل نمواً" .

٢ - وتقوم لجنة التخطيط الانمائي حالياً باستعراض المعايير التي يجري على أساسها
تعيين أقل البلدان نمواً من بين البلدان النامية . ومن المستصوب أن يقوم أعضاء

* نص اعتمده المؤتمر ، بناء على توصية اللجنة الأولى ، لادراجه في
تقرير الرئيس إلى الجمعية العامة .

اللجنة ، الذين قد يرغبون في الاستفادة من الخبرة المتوافرة لدى أمانة الاونكتاد ،
بإكمال هذا العمل على وجه السرعة . ويوصى أيضا بأن هذا الاستعراض يمكن أن يدخل
عنصرا ديناميا في تطبيق المعايير ، كما سبق أن نوقش ذلك في لجنة التخطيط الإنمائي .

٣ - ومن المفهوم أن الاستعراض المكمل وتوصياته ستعرض على المجلس الاقتصادي
والاجتماعي للنظر فيها وبالتالي لارسالها الى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

الجلسة ١٦

١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠

المرفق الثاني

وشائق تفويض الممثلين المشتركين في المؤتمر

تقرير لجنة وشائق التفويض

- ١ - قام مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً ، في جلسته العامة الأولى المعقودة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، بتعيين لجنة وشائق تفويض وفقاً للمادة ٤ من نظامه الداخلي ، وكانت اللجنة تتألف من الدول الأعضاء التالية: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واستراليا ، وأنتيغوا وبربودا ، وزائير ، والصين ، والفلبين ، وكولومبيا ، وملاوي ، والولايات المتحدة الأمريكية .
- ٢ - واجتمعت لجنة وشائق التفويض في ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .
- ٣ - وانتخب السيد رامازاني بايا (زائير) رئيساً بالاجماع .
- ٤ - وأبلغت أمانة المؤتمر اللجنة بحالة وشائق تفويض الممثلين حتى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . فقد قدمت ١٢٩ دولة عضواً وشائق تفويض صادرة عن رئيس الدولة أو الحكومة أو عن وزير الخارجية أو عن البعثة الدائمة للدولة لدى الأمم المتحدة في جنيف بناء على إذن صريح من رئيس الدولة أو الحكومة أو وزير الخارجية . وتم ابلاغ تعيين ممثلي ١٤ دولة الى الأمين العام للمؤتمر بواسطة رسالة أو مذكرة شفوية أو برقية من السفارة في باريس . وتم ابلاغ تعيين ممثلي ٦ دول الى الأمين العام للمؤتمر بواسطة رسالة من سلطة أخرى .
- ٥ - وصرحت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية بأن الولايات المتحدة لا تزال تشعر ببالغ القلق ازاء الوضع في أفغانستان . وأضافت أن الولايات المتحدة بعدم ابدائها أي اعتراض فيما يتعلق بممثلي أفغانستان ، ينبغي ألا تعتبر بأي حال من الأحوال أنها قبلت نظام كابول بوصفه نظاماً شرعياً أو ممثلاً للشعب الأفغاني .
- ٦ - وأعاد ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تأكيد موقف بلده فيما يخص وشائق تفويض ممثل أفغانستان ، كما يظهر في تقرير لجنة وشائق التفويض التي شكلتها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين (A/44/639) .
- ٧ - وفيما يتعلق بوشائق تفويض ممثل أفغانستان ، أعاد ممثل الصين تأكيد موقف بلده كما يظهر في تقرير لجنة وشائق التفويض التي شكلتها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين (A/44/639) .

٨ - وذكرت ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أن وزير الخارجية السيد ج. بيكر أعلن في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٠ أن الولايات المتحدة لن تؤيد بعد اليوم تخصيص مقعد في الأمم المتحدة لوفد كمبودي يضم الخمير الحمر ، ولا تخصيص مقعد لوفد يمثل النظام القائم حاليا في بنوم بنه . وأن الولايات المتحدة ترحب بتشكيل المجلس الوطني الأعلى في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ وتشجع هذا المجلس على القيام على وجه السرعة بتعيين وفد لدى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . وقال إنه لا ينبغي اعتبار بيانها مغلا بموقف الولايات المتحدة بشأن تمثيل كمبوديا في الجمعية العامة للأمم المتحدة .

٩ - وأوضح ممثل الصين موقف بلده من مشاركة ممثل الحكومة الوطنية لكمبوديا في المؤتمر . وقال إن الصين حذت على الدوام حلا سياسيا شاملا وعادلا ورشيدا لمسألة كمبوديا . وهناك أكثر من مائة دولة عضو في الأمم المتحدة وقفت طيلة سنوات متعددة موقفا صحيحا مؤيدا للمقعد الشرعي الذي تشغله الحكومة الوطنية لكمبوديا في الأمم المتحدة ، والآن توصلت الأطراف المعنية الأربعة الى اتفاق بشأن انشاء مجلس وطني أعلى يحق له شغل مقعد كمبوديا في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . وقال ان الصين ترحب بهذا التطور . ومن المفهوم أن المجلس سيعقد اجتماعه الأول في المستقبل القريب ليناقد جملة أمور من بينها تمثيله في الأمم المتحدة . وتؤكد الصين أن تمثيل كمبوديا ينبغي ألا يتغير حتى تتخذ الأمم المتحدة قرارا بشأن احلال المجلس الوطني الأعلى محل الحكومة الوطنية لكمبوديا على مقعد كمبوديا في الأمم المتحدة . وأيضا اقتراحات ترمي ، في جوهرها ، الى ترك مقعد كمبوديا شاغرا لا يمكن أن يقبلها الوفد الصيني .

١٠ - وذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أنه لا يعتبر وفد كمبوتشيا الديمقراطية المزعومة شرعيا وان بلده ، نظرا الى موقفه المبدئي ، يؤيد تمثيل شعب الخمير الحمر في الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية الأخرى تمثيلا عادلا على أساس القرارات المناسبة التي تصدر عن المجلس الوطني الأعلى لكمبوديا .

١١ - وذكر ممثل الفلبيين أنه ينبغي أن تلاحظ اللجنة أن وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا قد استمروا خلال اجتماعهم الوزاري الثالث والعشرين الذي عقد في جاكرتا يومي ٢٣ و٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، في تأييد الحكومة الوطنية لكمبوديا بوصفها ممثل كمبوديا لدى الأمم المتحدة . وبينما ترحب الفلبين بالاحداث التي جرت في جاكرتا يوم ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ فيما يتصل بالوضع في كمبوديا ، فإن من الواضح مع ذلك ، أنه لا يزال أمام المجلس الأعلى في الوقت الحاضر ، أن يعقد جلسته الأولى التي يؤمل أن يتسنى له فيها ابلاغ الأمم المتحدة بنوابها بخصوص التمثيل .

١٩٩٠/٩/١٠

١٢ - ورحب ممثل استراليا بالقرار الذي تم التوصل اليه مؤخرا في جاكارتا والرامي الى تشكيل المجلس الوطني الاعلى ليمثل كمبوديا في الامم المتحدة وفي الوكالات المتخصصة والمؤتمرات الدولية . وسلم بأن وفودا ، من بينها الحكومة الوطنية لكمبوديا ، ربما لم تحصل بعد على تعليمات فيما يتعلق بشغل المجلس الوطني الاعلى لمقعد كمبوديا في هذا المؤتمر . وتفضل استراليا لو تسحب الحكومة الوطنية لكمبوديا وشائق تفويضها ، بما أنها قد أيدت اتفاق جاكارتا ، أو ، اذا لم تسحبها ، ألا يتخذ المؤتمر أي اجراء بشأن وشائق التفويض في انتظار تلقي رسالة من المجلس الوطني الاعلى حول نواياه فيما يتصل بالتمثيل . وبما أن الحكومة الوطنية لكمبوديا مصرة على أن ينظر في وشائق تفويضها ، وان كان وفد استراليا يعتبر ذلك غير ملائم أبدا ، ونظرا لوشك انعقاد الدورة العادية الخامسة والاربعين للجمعية العامة ، فانه يقبل أن تتناول دورة الجمعية العامة المذكورة هذه المسألة .

١٣ - واقترح الرئيس أن تقرر اللجنة قبول وشائق تفويض الممثلين المشار اليها في الفقرة ٤ أعلاه أخذا في الاعتبار البيانات التي أدلى بها أعضاء اللجنة والتي ستورد في تقريرها . وفيما يتصل بوشائق التفويض التي لم تقدم بعد بالشكل الواجب ، اقترح الرئيس أن تقبل اللجنة التأكيدات التي أبدتها الممثلون المعنيون ، على أن يكون من المفهوم أن وشائق تفويضهم ، وفقا للمادة ٣ من النظام الداخلي للمؤتمر ، ستقدم على وجه السرعة الى الأمين العام للمؤتمر . ولم يوجه أي اعتراض على هذا الاقتراح .

١٤ - واقترح الرئيس ، بعد ذلك ، أن تعتمد اللجنة مشروع القرار التالي:
"ان لجنة وشائق التفويض ،

وقد نظرت في وشائق تفويض الممثلين لدى مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ،
واذ تأخذ في اعتبارها البيانات التي أدلت بها الوفود ،
تقبل وشائق تفويض الممثلين لدى مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا وتوصي المؤتمر باعتماد تقرير لجنة وشائق التفويض" .

١٥ - واعتمدت اللجنة مشروع القرار الوارد نصه أعلاه بدون تصويت .

١٦ - واقترح الرئيس ، بعد ذلك ، أن توصي اللجنة المؤتمر باعتماد مشروع القرار الوارد في الفقرة ١٧ أدناه . واعتمدت اللجنة هذا الاقتراح بدون تصويت .

١٧ - وفي ضوء ما سبق ، يقدم هذا التقرير الى المؤتمر .

توصية لجنة وشائق التفويض

توصي لجنة وشائق التفويض المؤتمر باعتماد مشروع القرار التالي:

"وشائق تفويض الممثلين لدى مؤتمر الأمم المتحدة

الثاني المعني بأقل البلدان نموا

"ان المؤتمر

يوافق على تقرير لجنة وشائق التفويض" .

المرفق الثالث

قائمة بأسماء رؤساء الوفود والرؤساء التنفيذيين
للهيئات الحكومية الدولية وغيرهم من الممثلين
والمراقبين الذين أدلوا ببيانات أثناء المناقشة العامة

الدول

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد الكسندر ايفانوفيتش كشانوف
اثيوبيا	السيد مرسى اجيفو
الارجنتين	السيد خورخي زين أسيس
اسبانيا	السيد لويس يانيز - بارنويغو
استراليا	السيد بيتر ستيفن ويلنسكي
اسرائيل	السيد اسحق أزوري
أفغانستان (١)	السيد نجيب الله
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	الدكتور يورغين فارنكيه
الإمارات العربية المتحدة	السيد علي مبارك المنصوري
أنتيغوا وبربودا	السيد جيمس أ. توماس
اندونيسيا	السيد بودجي كوينتارسو
أنغولا	السيد دومنغوس غينفا
أوغندا (١)	السيد يوويري كاغوتا موسيفيني (هـ)
ايران (جمهورية - الإسلامية)	السيد محمد مهدي أخنوزاده باستي
ايرلندا	السيد شون كالياري
ايطاليا	السيد جيانى دي ميكيليس (ج)
باكستان	السيد فاليريو بريفانتيه كولونا
البحرين	السيد أحمد كمال
البرازيل	السيد عبد العزيز بوعلی
البرتغال	السيد جواو هيرمس بيريرا دي أراوجو
بلجيكا	السيد خوسيه مانويل دوراو باروسو
بنغلاديش (١)	السيد اندريه جينس
بنن (١)	السيد حسين محمد إرشاد
بوتان	السيد نيسيفور سوغلو
بوتسوانا	السيد ليونبو داوا تسيرينغ
بوركينافاسو	السيد فستوس ج. موغايه
	السيد باسكال زاغريه

السيد سيبريان مبونيمبا	بوروندي
السيد ماريك كولزيسكي	بولندا
السيد هوغو نفاخاس - موغرو (ب)	بوليفيا
السيدة نورا نالفارتيه	بيرو
السيد ساوانيت كونغسييري	تايلند
السيد جيم دوما	تركيا
السيد صالح ابن عمر محمد	تشاد
السيد يان كوليرت	تشيكوسلوفاكيا
السيد ياوفي أدودو	توغو
السيد فايملغا لوكا	توفالو
السيد لويد م . ه . بارنيت	جامايكا
السيد أحمد أمين الخربي	الجزائر
السيد متارا مايشا	جزر القمر
السيد بشير سلامة	الجمهورية العربية الليبية
السيد غومينا - بامبالي لوران	جمهورية افريقيا الوسطى
السيد فالانتين ن . لياتوف	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
السيد ميخائيل ف . مياسنيكوفيتش	جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
السيد كيغوما أ . مالمبا	جمهورية تنزانيا المتحدة
الدكتور كاوناو فيرنانديز نارانخو	الجمهورية الدومينيكية
السيد عبد الكريم سعود	الجمهورية العربية السورية
السيد سانغ يونغ بارك	جمهورية كوريا
السيد كيم هيونغ ريول	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
السيد فون سيبراسوت	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
السيد الحاجي حسن جوليدي أبتيدون	جيبوتي (أ)
السيد أوفيه اليمان - جينسين	الدانمرك
السيد أريستيد بيريرا	الرأس الأخضر (أ)
السيد أوغويستان نغيراباتواري	رواندا
السيد جورج ستيفان	رومانيا
السيد رمزاني بايا	زائير
السيد ماتياس ماينزا شونا	زامبيا
السيد تانوفاسا ليغنفستون	ساموا
السيد غيليرمييه بوسير دا كوستا	سان تومي وبرينسيبي
الدكتور آنندا و . ب . غوروغيه	سري لانكا
الآنسة كارين تان	سنغافورة

السيد اليون سينيه	السنتغال
الجنرال عمر حسن أحمد البشير	السودان
السيدة لينا هيلم - والن	السويد
السيد فريثز شتاينهلمين	سويسرا
السيد شيكا ه . كانو	سيراليون
السيد خوسيه ميغيل باروس	شيلي
السيد أحمد جمعة عبد الله	الصومال
السيد وانغ واندونغ	الصين
السيد عبد الرزاق الهاشمي	العراق
السيد مبمبا جاتا	غامبيا
السيد ابراهيم سيلا	غينيا
السيد أوبيانغ نغيما مباسوغو	غينيا الاستوائية (١)
السيد فيليمنتو باروس	غينيا - بيساو
السيد دونالد كالبوكاس	فانواتو
السيد جاك بليتيه	فرنسا
السيدة روزاريو ج . منالو	الغلبين
السيد ازيدرو موراليس - بول	فنزويلا
السيد ايلكا ريستيماس	فنلندا
السيد نغوين لوونغ	فيت نام
السيد عبد الرحمن بن حمد العطيه	قطر
نيافة الاب خورخي ميجيا	الكرسي الرسولي
السيد والتر ماكلين	كندا
السيد راؤول روا كوري	كوبا
السيد فرناندو ري	كولومبيا
السيد طارق رزوقي	الكويت
السيد تياتو تيناكي	كيريباتي
السيد زكاري أونيونكا	كينيا
السيد أبيل ليشيليه شواهلان	ليسوتو
السيد سليمان ديمبيليه	مالي
السيد داتو موسا هيتام	ماليزيا
السيد أحمد صدقي	مصر
السيد حسن أبو أيوب	المغرب
السيد مانويل تيلو (د)	المكسيك
السيد لويس ج . شيمانغو	ملاوي

السيد فتح الله جميل
السيد جميل الحجيلان
السيد مارك لينوكس بويد
السيد مصطفى ولد عبد الرحمن
السيد ياسينثو فيلوسو
السيد أ. سو ثوبين
السيدة نيتومبو ندايتوا
السيد توم ايريك فرا السين
السيد اريك خوخلاتنر
السيد ديفيندرا راج باندي
السيدة موموني أيساتان
الحاجي أ. عبد القادر
السيد لودوفيك بيير
السيد انديجيت سينغ شادا
السيد خايمي غويل بوغران
السيد توماس سومجين
السيد يان برونك
السيد ريتشارد ت. ماك كورماك
السيد اشيجي إيشي
السيد عبد الرحمن ديبان
السيد بوديمير لونكار
السيد ب. ايكونومو

(ز) السيد خافيير بيريز دي كويلار
السيد كينيث ك. س. دادزي

السيد بيتينو كراكسي

السيد غوران أوهلين
السيد كونغ فانونغ
السيد شاه كيبريا

ملديف
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية
موريتانيا
موزامبيق
ميانمار
ناميبيا
النرويج
النمسا
نيبال
النيجر
نيجيريا
هايتي
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
يوغوسلافيا (ز)
اليونان

الامانة العامة للأمم المتحدة

الامين العام للأمم المتحدة

الامين العام للأونكتاد

والامين العام للمؤتمر

الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة

المعني بشؤون الديون

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية

إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط

الهادي (ح)

السيد أديبايو اديديجي
السيد غوران م . انغيلوم
السيد ثورفالد شتولتنبرغ

السيد دان ايفرتس
السيد سوميهيرو كوياما

السيد لوتز باير

السيد بيتر هانسن

السيد جيمس فرانت
السيد موريس سترونغ
السيدة جاكلين كي - زيربو
السيد ويليام ه . درابير الثالث
السيد وليام ه . مانسفيلد
السيدة نفيس صديق
السيد بيتر برانر
السيد جيرالدي . ترانت
السيد جيمس انغرام

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مركز التجارة الدولية للاونكتاد واللغات
مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون
اللاجئين
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية
مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
(الموئل)
مركز الأمم المتحدة لتسخير العلم
والتكنولوجيا لأغراض التنمية
مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات
عبر الوطنية
منظمة الأمم المتحدة للطفولة
مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية
مكتب الأمم المتحدة للسجل السوداني
مجلس الأغذية العالمي
برنامج الأغذية العالمي

الوكالات المتخصصة والوكالات ذات الصلة

السيد ادوارد صوما
السيد آرثر دنكل

السيد ادريس الجزائري
السيد ميشيل هانسين
السيد ميشيل كامديسو
السيد جان جيبغيب
السيد فيدرليكو مايور
السيد ه . ب . ف . فيسباخ
السيد ويلفريد ب . تالوفيتس
السيد هيروشي ناكاجيما

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات
الجمركية والتجارة (غات)
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
منظمة العمل الدولية
صندوق النقد الدولي
الاتحاد الدولي للمواثبات السلوكية واللاسلكية
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
البنك الدولي
منظمة الصحة العالمية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

المنظمات الحكومية الدولية

مجموعة دول افريقيا والكاريبي والمحيط
الهادي

مصرف التنمية الآسيوي

لجنة الاتحادات الأوروبية

الصندوق المشترك للسلع الأساسية

صندوق الأوبك للتنمية الدولية

منظمة التعاون والتنمية في الميدان
الاقتصادي

المنظمات غير الحكومية

غرفة التجارة الدولية

التحالف الدولي للعمل الإنمائي

اتحاد العمل العالمي

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

الدكتور أرباد بوغش

السيد أ. ج. جاتيل

السيد عبد الله لمانا

السيد سيد أ. بهاء

السيد ديتير فريش

السيد بو دي هرتانتو

السيد سي. سيد عبد الله

السيد جان كلود باي

السيد مارتن واسيل

السيدة أوليف لوينا

السيد روزالينو ر. مارتن

السيد جيمس هورد

الحواشي

(أ) تكلم بصفته رئيس دولة أو حكومة .

(ب) تكلم بصفته رئيس فرع مجموعة ال ٧٧ في نيويورك .

(ج) تكلم بالنيابة عن رئيس مجلس الاتحادات الأوروبية .

(د) تكلم بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ .

(هـ) تكلم أيضاً بصفته رئيس منظمة الوحدة الأفريقية .

(و) بصفته الدولة التي تتأخر حركة عدم الانحياز .

(ز) تكلم في حفلة افتتاح المؤتمر .

(ح) تكلم أيضاً بالنيابة عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة

البحر الكاريبي .

المرفق الرابع
ثبت الوثائق

الف - الوثائق العامة

<u>العنوان</u>	<u>رقم الوثيقة</u>
جدول الاعمال المؤقت	A/CONF.147/1
شروح جدول الاعمال المؤقت	A/CONF.147/1/Add.1
تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر	A/CONF.147/2 - A/CONF.147/PC/8 - TD/B/AC.17/36
النظام الداخلي المؤقت للمؤتمر	A/CONF.147/3
مشروع برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا بالصيغة التي وضعتها اللجنة التحضيرية - مذكرة من الأمين العام للمؤتمر	A/CONF.147/4
تقييم الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لأقل البلدان نموا في الثمانينات - مذكرة أعدها الأمين العام للمؤتمر	A/CONF.147/4/Add.1
تقرير رئيس المشاورات بين كبار المسؤولين	A/CONF.147/6 ^(١)
<u>مساهمات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية</u>	
<u>المختمة^(١)</u>	
البنك الدولي	A/CONF.147/PC/3/Add.1- TD/B/AC.17/31/Add.1
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	" /Add.2
برنامج الأغذية العالمي	" /Add.3/Rev.1
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	" /Add.4
منظمة الأغذية والزراعة	" /Add.5
مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات	" /Add.6
الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة	" /Add.7
منظمة الصحة العالمية	A/CONF.147/PC/3/Add.8/Rev.1- TD/B/AC.17/31/Add.8/Rev.1
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	" /Add.9
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	" /Add.10

(١) بناء على دعوة خاصة .

العنوانرقم الوثيقة

ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية	" /Add.11
	(Parts 1-IV)
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	" /Add.12
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	" /Add.13
منسق الأمم المتحدة لعمليات الاغاثة في حالات الكوارث	" /Add.14/Rev.1
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	" /Add.15
مكتب العمل الدولي	" /Add.16
مصرف التنمية الآسيوي	" /Add.17
مركز الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا	" /Add.18
صندوق الأمم المتحدة للسكان	" /Add.19
مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية	" /Add.21
تقرير اجتماع الخبراء الحكوميين للبلدان المانحة ومؤسسات المساعدة المالية والتقنية المتعددة الاطراف والثنائية مع ممثلي أقل البلدان نموا (٢٢-٣١ أيار/مايو ١٩٨٩)	A/CONF.147/PC/2 - TD/B/AC.17/30 - A/CONF.147/DR/6 and Corr.1 (Arabic only)
عناصر لبرنامج عمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا - مذكرة أعدتها أمانة الاونكتاد	A/CONF.147/PC/5 - TD/B/AC.17/33
الاعلان الصادر عن وزراء أقل البلدان نموا في اجتماعهم بداكار - بنغلاديش - مذكرة من أمانة الاونكتاد	A/CONF.147/PC/6 - TD/B/AC.17/34 and Add.1 (English only)
الاقتراحات الفرنسية لصالح أقل البلدان نموا	A/CONF.147/PC/7 - TD/B/AC.17/35 and Corr.1 (English only)
<u>موجزات فرادى العروض القطرية</u>	
حكومة اتحاد ميانمار	UNCLDC II/CP.1
حكومة غامبيا	" CP.2
حكومة جمهورية هايتي	" CP.3
حكومة الصومال	" CP.4
[لم تعد ذات صلة]	" CP.5
حكومة جمهورية بنن الشعبية	" CP.6
حكومة مملكة نيبال	" CP.7
حكومة بوتسوانا	" CP.8

<u>العنوان</u>	<u>رقم الوثيقة</u>
حكومة بنغلاديش	UNCLDC II/CP.9
حكومة جمهورية أفغانستان	" CP.10
حكومة ملاوي	" CP.11
حكومة كيريباتي	" CP.12
حكومة ساموا	" CP.13
حكومة غينيا - بيساو	" CP.14
حكومة فانواتو	" CP.15
مملكة ليسوتو	" CP.16
حكومة جزر القمر	" CP.17
حكومة جمهورية اليمن	" CP.18
حكومة تشاد	" CP.19
حكومة بوتان الملكية	" CP.20
جمهورية مالي	" CP.21
حكومة توفالو	" CP.22
حكومة أوغندا	" CP.23
حكومة جمهورية بروندي	" CP.24
جمهورية موريتانيا الاسلامية	" CP.25 and Corr.1
حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة	" CP.26
حكومة غينيا الاستوائية	" CP.27
حكومة سان تومي وبرنسيبي	" CP.28
حكومة جمهورية ملديف	" CP.29
حكومة سيراليون	" CP.30
حكومة جمهورية افريقيا الوسطى	" CP.31
حكومة السودان	" CP.32
حكومة رواندا	" CP.33
حكومة جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الشعبية	" CP.34
حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	" CP.35
حكومة موزامبيق	" CP.36
حكومة الرأس الأخضر	" CP.37
حكومة النيجر	" CP.38
حكومة جيبوتي	" CP.39
حكومة توغو	" CP.40
حكومة غينيا	" CP.41
حكومة بوركينا فاسو	" CP.42

وثائق المعلومات الأساسيةرقم الوثيقةالعنوان

- تقرير اجتماع الشخصيات البارزة المعني بأقل البلدان نموا (لاهاي ، ١٦-١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩)
- UNCLDC II/1
- تقرير اجتماع الخبراء الرفيعي المستوى المعني بدور قطاع المؤسسات في تنمية أقل البلدان نموا (هلسنكي ، ٦-١٤ نيسان/أبريل ١٩٨٩)
- UNCLDC II/2
- تقرير الاجتماع المعني بدور المنظمات غير الحكومية في تنمية أقل البلدان نموا (كتمنندو ، ١٠-٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩)
- UNCLDC II/3
- تنسيق المعونة وفعاليتها: أقل البلدان نموا (١٩٨١-١٩٨٩) . دراسة أعدها السيد دفندرا ر . باندي والسيد موريس وليامز
- UNCLDC II/4/Rev.1
- تقرير اجتماع الخبراء الرفيعي المستوى المعني بدور المرأة في تنمية أقل البلدان نموا (نيامي (النيجر) ، ٢٩-٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠)
- UNCLDC II/5
- تقرير الندوة الخاصة بالتعاون التجاري والتقني والاقتصادي بين أقل البلدان نموا وبلدان أوروبا الشرقية (موسكو ، ٢٨ شباط/فبراير - ٨ آذار/مارس ١٩٩٠)
- UNCLDC II/6
- التمويل التعويضي - مذكرة فنية من اعداد أمانة الأونكتاد
- UNCLDC II/7
- نطاق تخفيف الديون لصالح أقل البلدان نموا
- UNCLDC II/8
- الملاحح الإحصائية لأقل البلدان نموا
- UNCLDC II/9
- أطلق أقل البلدان نموا
- UNCLDC II/10
- أقل البلدان نموا - تقرير ١٩٨٩ "نقاط بارزة" -
- TD/B/1248
- أعضاء على تجربة أقل البلدان نموا في الثمانينات
- TD/B/1248 (Highlights)
- تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨٩ (الجزء الثاني)
- UNCTAD/TDR/9 (Offprint)
- (طبعة منفصلة)
- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا
- A/CONF.104/22/Rev.1
- نقل وتطوير التكنولوجيا في أقل البلدان نموا
- UNCTAD/ITP/TEC/12

رقم الوثيقة

العنوان

مساهمات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والاقليمية المختمة في اجتماع المانحين/المتلقين

معلومات عن أقل البلدان نموا	A/CONF.147/DR/3/Add.5
تقرير عن تنفيذ المنظمة البحرية الدولية لبرنامج العمل الجديد الكبير للشمانينات لصالح أقل البلدان نموا (بالانكليزية)	" Add.6
مساهمة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الاعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، ١٩٩٠ (بالانكليزية)	" Add.11
استعراض وتحليل التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير لصالح أقل البلدان نموا في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (بالانكليزية)	" Add.15
اجراءات الاتحاد البريدي العالمي لصالح أقل البلدان نموا (بالانكليزية والفرنسية)	" Add.16

وشائق في سلسلة شؤون الاعلام

وضع قائمة المتكلمين: مذكرة من أمانة الاونكتاد	A/CONF.147/INF.1
معلومات للمشاركين	A/CONF.147/INF.2
قائمة المشاركين	A/CONF.147/INF.3

وشائق محدودة

قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي المعنون "دعم هاييتي": مذكرة من الأمين العام للمؤتمر	A/CONF.147/L.1
قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٤/٤٦: مذكرة من الأمين العام للمؤتمر	A/CONF.147/L.2
قرار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبيان الصادر عن الاجتماع العاشر للمؤتمر الوزاري للبلدان الأفريقية الأقل نموا: مذكرة من الأمين العام للمؤتمر	A/CONF.147/L.3
وشيقة وزعت بناء على طلب منظمة المؤتمر الاسلامي: مذكرة من الأمين العام للمؤتمر (بالانكليزية)	A/CONF.147/L.4

<u>العنوان</u>	<u>رقم الوثيقة</u>
وثيقة وزعت بناء على طلب مصرف التنمية الافريقي: مذكرة من الامين العام للمؤتمر (بالانكليزية) مشروع تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، المعقود في مقر اليونسكو ، ٣ الى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ استعراض التقدم المحرز في تدابير الدعم الدولية ولا سيما في المساعدة الانمائية الرسمية: نص مقدم من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية: مذكرة من الامين العام للمؤتمر مشروع قرار مقدم من المكسيك بالنيابة عن الدول الاعضاء في مجموعة ال ٧٧: المساعدة الاقتصادية ومركز أقل البلدان نموا لناميبيا الاعراب عن الامتنان لحكومة وشعب الجمهورية الفرنسية: مشروع قرار مقدم من المكسيك بالنيابة عن جميع الدول المشاركة في المؤتمر مشروع الاعلان الختامي لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا: مشروع نص مقدم من فرنسا	A/CONF.147/L.5 A/CONF.147/L.6 and Add.1 - A/CONF.147/L.7 A/CONF.147/L.8 A/CONF.147/L.9 A/CONF.147/L.10
